جامـــــــــــــــــعة وهـــــــران 2
كلية الحقوق و العلوم السيـــــــاسية

أطروحـــــــــــــــة
للحصول على شهـــــــــــادة دكتوراه في العلوم
تخصص تنظيمات سياسية وإدارية
علوم السياسية

تأثير السياسة الخارجية التركية– حكومة حزب العدالة والتنمية–على القضية الفلسطينية

مقدمة ومناقشة علنا من طرف
السيد(ة): أرجيلوس نسرين

أمام لجنـــــــــــــــــــة المناقشـــــــــــــــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــــــــــة	المؤسسة الأصلـــــــية	الصـــــــــــفة
اللقب والاسم	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة وهـــــــران 2**	**رئيـــــــــسا**
ا.بوسماحة نصر الدين	**أستـــــــــاذ التعليم العالي**	**جامعة وهـــــــران 2**	**مقـــــــــررا**
اللقب والاسم	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة**	**منـــــــاقشا**
اللقب والاسم	**أستـــــــــاذ**	**جامعة**	**منـــــــاقشا**
اللقب والاسم	**أستـــــــــاذ**	**جامعة وهـــــــران2**	**منـــــــاقشا**

الســـــــــنة: 2022-2023

﴿اللهم إنا نسألك
علما نافعا و رزقا
طيبا و عملا متقبلا﴾

شكر

أتقدم بالشكر والحمد والثناء إلى المولى عز وجل صاحب النعمةوالجلال والإكرام الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل.

وأتقدم بشكري العميق وامتناني العظيم إلى أستاذي القدير الأستاذ الدكتور" بوسماحة نصر الدين" الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة العلمية ولم يبخل علي بتوجيهاته المنهجية ونصائحه العلمية القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم والعرفان بالجميل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر أيضا إلى كل من ساهم في إعداد هذا العمل وكتابته وكل من أعانني ولو بالإرشادات والنصائح والكلمة الطيبة، وأخص بالذكر الأستاذة الدكتورة " أمينة رباحي" والأستاذة الدكتورة" بورنان نعيمة"، متمنية لهما التوفيق والسداد.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من أدين لهما بنجاحاتي، إلى والديا الكريمين، أطال
الله عمرهما، ورزقهما الصحة والعافية.

إلى زوجي و إبنتي وقرة عيني الحبيبة "مارية"، و
إلى إخوتي طه، أمال، وردة، ماجدة.

إلى كل طالب علم اهدي هذا العمل

المتواضع

المـــقـــدمـــة

يعد الشرق الأوسط عامة وفلسطين خصوصا من أكثر المناطق حيوية بالنسبة لتركيا من حيث العناصر الثقافية والخلفية التاريخية المشتركة. ومع ذلك، فإن هذه المنطقة، على الرغم من خلفيتها التاريخية العميقة من حيث الجذور والقواعد الثقافية المشتركة، ظلت بعيدة عن الإهتمام لسنوات عديدة من قبل تركيا، وتأسست على أثر ذلك الجمهورية التركية عام 1923، بزعامة " مصطفى كمال أتاتورك" الذي قام ببناء جمهورية على مبادئ عدة هدف في أساسها غربنة تركيا وسلخها عن ماضيها العربي والإسلامي وإعادة توجيه سياستها الخارجية باتجاه الغرب وأوروبا وفك الإرتباط مع دول المنطقة العربية.

إلا أنه، وبنجاح حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى سدة الحكم عام 2002، تغيرت الرؤية التركية تجاه المنطقة العربية، وأكدت على ضرورة تحسن العلاقات التركية العربية، وفتح صفحة جديدة بعد عقود من العزلة، إذ حرصت قيادات الحكومة الجديدة على تبني مشروع حضاري هدف إلى تحديث التجربة التركية وتحريرها من علمانيتها والعمل على مصالحتها مع ماضيها الإسلامي، وبخاصة في محيطها الشرق أوسطي.

تلك العلاقات التي شهدت مرحلة من إعادة البناء منذ العام 2003، تبعتها مواقف وسياسات تركية منفتحة على المحيطين العربي والإسلامي، وجعل القضية الفلسطينية أحد ركائز السياسة الخارجية التركية.

أول المواقف كان رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بالعبور من الأراضي التركية إبان غزو العراق، ما ترك أثرا إيجابيا في الأوساط العربية التي وقفت ضد الإحتلال الأمريكي. وتتابعت المواقف التركية المتجاوبة مع الحق العربي في فلسطين، تتابعا زاد من عمق العلاقات مع العرب بالقدر الذي أثر على التحالف العسكري الذي كان قائما بين تركيا وإسرائيل، وحوله إلى خصومات ومواقف سياسية حادة.

وعليه، وسط أجواء من عدم الإستقرار والسيولة السياسة تعيشهما أكثر من دولة عربية ، باتت تركيا لاعبا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك وفق التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب وتفعيل العمق الاستراتيجي.

في ضوء السياسة المذكورة، التي زادت من تواصل تركيا مع الجغرافيا في جنوبها وشرقيها، أصبحت فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص تحظى بمكانة خاصة لما لها من مغزى ديني وتاريخي وسياسي، فضلا عن حقيقة أن فلسطين تعتبر إرثا من 400 عام من السيادة العثمانية في هذه المنطقة ، ولديها أيضا الأهمية الجيوسياسية لقربها من البحر الأبيض المتوسط. تجلى ذلك من خلال الموقف الجديد لصانعي السياسة التركية ضمن سياق تحمل تركيا مسؤولية إزاء القضية الفلسطينية، فضلا عن عدها فرصة مناسبة لبناء دور تركي فعال في الشرق الأوسط.

وبالتالي شكل الدور السياسي التركي في فلسطين عاملا لتعزيز التوجه التركي الجديد المتعدد الأبعاد والهادف إلى دعم القضية الفلسطينية عبر لعبها لدور الوسيط، كما أعطت ضخامة الأحداث وكثافتها في فلسطين الدور التركي مكانة بارزة إقليميا ودوليا لما تشكله قضية فلسطين من بوابة السلم والصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وعليه تحولت تركيا إلى لاعب مؤثر داخل الساحة الفلسطينية، وهو ما شكل الفارق الأكبر بين سياسة تركيا ما قبل حزب العدالة والتنمية وما بعده. لتصبح القضية الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية القضية الأهم والأقرب لتركيا، من باقي القضايا العربية.

وعلى الرغم من أن تركيا اتبعت موقفا وثيقا تجاه الفلسطينيين لسنوات عديدة، إلا أنها أحد الأطراف التي تسعى لحل المشكلة من خلال السلام وليس الحرب. لكن الهجمات الإسرائيلية المتزايدة خاصة منذ عام 2004، دفعت صانعي السياسة في تركيا تغيير الخطاب من لين إلى خطاب حاد ضد إدارة تل أبيب. وقد اعتبر احتضان أنقرة البارز للقضية الفلسطينية جزءا من بحث شعوب الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عن "القيادة الإقليمية". ومع ذلك، فإن سياسة تركيا تجاه فلسطين مستقلة عن الظروف الدولية و"تصور أنقرة للأمن"، والذي يمكن أن يتغير من وقت لآخر.

أسباب اختيار الموضوع:

كان من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع الهام هي أسباب موضوعية وأخرى ذاتية أهمها:

قلة الدراسات السياسية الأكاديمية التي تناولت السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، كما لا يمكن إهمال أن تركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الأطراف المتصارعة وتعاملها مع كل الأطراف.

بالإضافة إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المحورية والأولى ومناط اهتمام الباحثين العرب. كما تعنى هذه الدراسة أيضا بمعرفة مدى تأثير السياسة الخارجية التركية على القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية بالنسبة للعالم الإسلامي والعربي، وأحد معالم التي تقوم عليها منطقة الشرق الأوسط.

ومن الأسباب التي جعلتنا نفكر في اختيار هذا الموضوع هو ما لاحظناه من تناقضات في المواقف التركية مع حكومة حزب العدالة والتنمية اتجاه طرفي الصراع "فلسطين وإسرائيل"، مما جعلنا أمام جدلية إنطلق منها تفكيرنا: وهو فيما إذا كانت السياسة التركية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية تقوم على أساس مصالح وطنية أم أنها تنطلق من بعد تاريخي وحضاري؟

أهمية الدراسة العلمية والعملية:

تنبع أهمية البحث من كونه يعالج موضوعا تتداخل فيه العوامل التاريخية والحضارية والجيوسياسية وعوامل أخرى حكمت طبيعة الرؤية التركية لفلسطين، لاسيما وأن تركيا تحتل موقعا استراتيجيا حساسا في بيئة إقليمية مضطربة.

الأهمية العلمية:

تتركز أهمية الدراسة في تسليطه الضوء على موضوع جديد لم يتم التطرق له بشكل تفصيلي مسبقا حيث وجدنا أن هناك ندرة في الأعمال التي تناولت هذا الموضوع. ومن هنا يكتسب البحث أهميته العملية كونه موضوعا لم يطرح بهذا الشكل من قبل الباحثين في الجزائر ، الأمر الذي يجعل من هذه الدراسة لبنة تضاف إلى المكتبة الجامعية. وعليه يمكن أن يسهم هذا الموضوع في إثراء المحتوى العلمي في جانب السياسة الخارجية التركية ، من خلال استعمالنا للعديد من الأطر النظرية والمقاربات التي اقتربنا من خلالها إلى فهم واستيعاب الظاهرة محل الدراسة.

الأهمية العملية :

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعا هاما على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال إبراز دور تركيا بعد محاولاتها العودة كقوة عظمى فاعلة ومؤثرة، إضافة إلى تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية التركية التي تديرها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 حيال القضية الفلسطينية باعتبارها محصلة صراع وجود على أرض تحظى بالقداسة لدى الجميع، ومنه سيتم الوقوف على الدوافع والأسباب الكامنة وراء وضع السياسة الخارجية التركية القضية الفلسطينية في سلم أولوياتها، والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية في دفاعها عن القضية الفلسطينية.

كذلك يمكن أن يسهم هذا البحث في مساعدة القائمين، مما قد يحقق الإفادة لصناع القرار والباحثين وطلبة الدراسات العليا بموضوع العلاقات التركية الفلسطينية. إذن فإننا نأمل أن يضيف الخوض في دراستها جديدا بهدف الفائدة للقارئ فيما يتعلق بالترابط بين تركيا والقضية الفلسطينية، والذي يعتبر من الموضوعات المهمة.

الإشكالية :

يعتبر فهم الدوافع المحركة للسياسة الخارجية للدول والياتها معبرا مهما لتحليل هذه السياسات، والقدرة على التعامل معها. وفي هذا السياق تشكل تركيا إحدى الدول الرئيسية التي تجاور العالم العربي وتعتبر دولة وازنة وفاعلة في المنطقة العربية، وقد استطاعت تركيا وبحكم موقعها الجغرافي وإمكاناتها وقوتها في بعض مراحل التاريخ أن تفرض تأثيرها المباشر على المنطقة، فحكمت الدولة العثمانية بدءا من القرن السادس عشر معظم البلاد العربية حتى بداية القرن العشرين.

نطلاقا من المعطيات السابقة تتحدد إشكالية الدراسة في الآتي:

ما مدى تأثير التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية على القضية الفلسطينية ، هل هو البعد الإيديولوجي والحضاري أم المصالح البراغماتية ومقتضيات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ماهي العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية؟
2. ما هي القيود والتحديات التي تواجه صناع القرار في أنقرة لاتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضية الفلسطينية؟

وللإجابة على الإشكالية، وضعنا الفرضيات التالية:

1. كلما تعاظمت مصالح تركيا في الشرق الأوسط، كلما أعادت توظيف القضية الفلسطينية.
2. ترتبط أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية بإعادة تركيا إلى عمقها الحضاري الإسلامي من خلال إعادة بعث القضية الفلسطينية بحكم ما تملكه من خصوصية تاريخية ومقومات حضارية.
3. كلما زاد التصعيد الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين كلما ارتفع مستوى الخطاب الرسمي لدى حزب العدالة والتنمية وهو ما يكسب القضية الفلسطينية مكانة جوهرية في السياسة الخارجية التركية.
4. تحتل القضية الفلسطينية مكانة مهمة في الفكر والممارسة السياسة لحزب العدالة والتنمية سواء على مستوى السياسة الداخلية أو على مستوى السياسة الدولية.
5. تواجه حزب العدالة والتنمية الحاكم تحديات سياسية – أمنية، اقتصادية ، ثقافية –حضارية، في ظل تغيرات إقليمية وعالمية اتجاه القضية الفلسطينية.

الأهداف:

الهدف من البحث هو الوقوف على حقيقة توجه السياسة الخارجية التركية نحو القضية الفلسطينية، وما ورائها من أسباب ودوافع، وتهدف الدراسة إلى :

1. تتبع تطور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية.
2. تفسير حقيقة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، خصوصا فيما يتعلق بتوجه تركيا الملحوظ نحو إسرائيل وتمتين العلاقة الاقتصادية والعسكرية معها.
3. تسليط الضوء على المحددات في تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية.
4. فهم إلى أي حد أثرت السياسة الخارجية التركية في القضية الفلسطينية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.
5. فهم العلاقة بين الدولة التركية والقضية الفلسطينية خلال فترة حكومة "حزب العدالة والتنمية" وما أحدثته هذه الحكومة من تغييرات في سياستها الخارجية إقليميا ودوليا.

المكان والزمان:

إن تناول هذا الموضع بصيغته الإستراتيجية يركز على معطيات المرحلة المعاصرة التي تقع ضمن نطاق زمني محدد، من مرحلة التغيير في السياسة الخارجية التركية من عام 2002 إلى الوقت الحالي حيث بدأت تركيا بالتحرك الهادئ والدخول إلى منطقة الشرق الأوسط لمعالجة المشكلات مع جيرانها والدبلوماسية النشطة لزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. ومكانيا بالحدود السياسة لدولة تركيا ودولة فلسطين.

المنهج والمقاربات :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية نظرا للطبيعة المركبة للموضوع المقاربة الجيوبولتيكية، ومقاربة الدور في السياسة الخارجية لهولستي، مقاربة داوود أغلو لدولة المركز والمقاربة الحضارية.

المنهج الجدلي (الديالكتيكي): الذي يعتبر من أهم المناهج التي تطبق على مثل هذه المواضيع خاصة لدراسة المعضلة الجدلية بين الامتداد المصلحي والذي يفرض على تركيا التعاون العسكري والاقتصادي مع إسرائيل لأسباب موضوعية وبين قوة الإرتباطات الثقافية والحضارية مع فلسطين وما يتطلب ذلك من دعم ومساندة لمواجهة العدو الإسرائيلي.

المنهج التاريخي: من خلال سرد بعض الوقائع التاريخية المتعلقة بتاريخ السلطنة العثمانية ودورها التاريخي، إضافة إلى دراسة السياسة الخارجية التركية منذ مجيء أتاتورك إلى مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية. بالإضافة إلى تناول المحطات والمفاصل الأساسية من التحولات والسياسات التي انتهجت والأحداث المفصلية التي طرأت خلال سنوات الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة من إعداد محفوظ سعيد عقيل ، بعنوان السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، حيث ركز الكتاب على دراسة تاريخ تركيا من الفترة العثمانية إلى الفترة الأردوغانية، وكذلك تناول استراتيجيات السياسة الخارجية التركية، وتنبع أهمية الكتاب من أنّه يتناول بالبحث المعمق علاقة تركيا بكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، التي بدأت تعتمد رؤية جديدة من دون المساس بالأهداف الأساسية.

دراسة أحمد داوود أوغلو بعنوان العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، يتناول الكتاب الدور الذي تلعبه تركيا خارج حدودها، وعلاقاتها مع الدول المحيطة بها انطلاقا من العوامل الجيوثقافية، والجيوسياسية، والجيواقتصادية للعمق الاستراتيجي لتركيا في مناطق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.

العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه للطالب مراد فول، جامعة الجزائر3، 2010، وقد بنى الباحث دراسته من أجل الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية؟ وماهي خلفية هذه العلاقات؟ وهل لها علاقة بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة؟ وأهم ما توصل إليه الباحث هو أن التطور الذي عرفته العلاقات التركية الإسرائيلية وبدعم قوي من الولايات المتحدة أدى إلى ظهور حركية كبيرة في المنطقة، حيث أن ترقية العلاقات بين البلدين سمح لهما من تبوء مكانة ريادية في المنطقة عسكريا واقتصاديا وعضت دورهما الإقليمي، وزادت من نفوذهما وهيمنتهما على المنطقة، وأكد الباحث أن هناك تأكلا في العلاقات التركية الإسرائيلية، لكن الطرفان مازالا في حاجة لبعضهما البعض، ويدركان أن هناك مصالح إستراتيجية قوية تجمع بينهما.

هيكلة البحث:

لإثبات الفرضية وحل المشكلة، ستتوزع فقرات البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة إلى :

فقد تضمن الفصل الأول الأهداف الموجهة للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، وتم إبراز الحالة المستقبلية التي يرمي صانع القرار التركي تحقيقها عبر نشاطه، نحو ترتيبها خارج الحدود السياسية لدولته، خدمة لأغراض ترتبط بالمصلحة الوطنية والقومية، كما إنصرف المبحث الثاني إلى دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحكم السياسية الخارجية وتلعب دور كبير في توجهها، حيث تمت مناقشة العديد من التغيرات الجوهرية التي شهدتها الساحة المحلية، تتضمن المتغيرات الداخلية البشرية والاقتصادية كمتغير مهم مؤثر في السياسة الخارجية التركية، وأخرى سياسية تضم المؤسسات الرسمية وهنا تم تناول التحول الدستوري نحو النظام الرئاسي، ومكانة الرئيس في البنية الجديدة لاتخاذ القرار الخارجي، واعادة تأسيس العلاقات بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية، والتي تؤثر بدورها في حشد التأييد للنهج الجديد للسياسة الخارجية. كما تم تناول المؤسسات الغير رسمية كقوى فاعلة في الساحة السياسية التركية، وهي الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، والرأي العام التركي ووسائل الإعلام. كما يرصد تأثير البيئة الخارجية في السياسة الخارجية التركية، ومدى التوافق والتفاوت مع دول مثل مع إسرائيل، و الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا، إيران والدول العربية.

كما تم التطرق في المبحث الثالث إلى الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية ، حيث اتبعت حكومة حزب العدالة والتنمية نهج عمل جديد يقوم على رؤية استشرافية للدولة التركية تتضمن تحويل تركيا إلى دولة إقليمية رائدة، من خلال طرح ثلاث نظريات إستراتيجية أتى بها "أحمد داوود أوغلو"، وهي مقاربة التحول الحضاري، مقاربة العمق الاستراتيجي، والمقاربة العثمانية الجديدة.

أما الفصل الثاني فانصرف إلى دراسة مكانة فلسطين في السياسة الخارجية التركية، فقد تناول المبحث الأول منه الإطار التاريخي للعلاقات التركية الفلسطينية، وهنا ارتأينا ضرورة تناول بداية تنامي وعلاقة الدولة العثمانية باليهود، وموقف الدولة العثمانية من المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين،أما المبحث الثاني من الفصل فقد تناول علاقة تركيا العلمانية بالصهيونية، بتبدل الموقف بعد وصول كمال أتاتورك إلى السلطة، بدت فيه تركيا العضو في الأحلاف العسكرية الغربية صديقة لإسرائيل وأصبحت السياسة الخارجية التركية مرتبطة بالغرب، وخاصة حلف الناتو وإستراتيجيته في الشرق الأوسط، مع ذكر بعض المحطات التي شهدت فيها العلاقات التركية الإسرائيلية تراجعا شكليا في مجال التمثيل السياسي لصالح القضية الفلسطينية.أما المبحث الثالث خصص للحديث عن تداعيات الصعود الإقليمي التركي، خاصة بعد أن أصبحت تركيا تملك قوة اقتصادية وعسكرية، على القضية الفلسطينية كأداة ضغط على الدول الغربية وأداة لتوطيد الدور الإقليمي وتوسيعه للدولة التركية.

أما الفصل الثالث فقد بحث في أهمية القضية الفلسطينية في مشروع حزب العدالة والتنمية، تناول في المبحث الأول التعريف بالحزب، وتحليل التجربة الانتخابية التي حافظ فيها حزب العدالة والتنمية على موقع متميز من خلال استمراره في السلطة 19 عاما منذ انتخابات2002 . وفي المبحث الثاني تم دراسة أهمية القضية الفلسطينية ، وتم تبيان ذلك بتحليل وتقديم قراءة معمقة للهجة الخطاب لحزب العدالة والتنمية، في محاولة لمعرفة قيمة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية لاسيما وأن الخلفية الاديولوجية لحزب العدالة والتنمية تلعب دورا في صياغة موقفه السياسي. وأيضا بتناول طبيعة المصطلحات وهنا تختبر الدراسة مبادئ حزب العدالة في المصطلحات في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وتناول القسم الثالث البعد الاقتصادي، لمعرفة مدى ترجمة الموقف التركي المساند للقضية الفلسطينية على حجم المساعدات المقدمة والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

في حين ركز الفصل الرابع على طبيعة المواقف التركية من القضية الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، التي تعتبر القضية الفلسطينية جزءا أساسيا من رؤية تركية موسعة للسلام وبناء ذلك، لا يتم إلا من خلال تفهم تركي للقضية الفلسطينية، واتخاذ مواقف مؤيدة للشعب الفلسطيني، تجسدت في الدبلوماسية النشطة التي أبدتها تركيا في إشارة على تحول في رؤى السياسة الخارجية التركية. وفي المبحث الثاني من الفصل تم تناول الأسس الإستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط بعد التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، التي جعلت تركيا تعيد حساباتها في سياستها الخارجية و تحديد موقعها و في أهدافها واستراتيجياتها، لكي تؤكد تواجدها. وقد ذهب المبحث الثالث إلى البحث

في العلاقات التركية الإسرائيلية وتحليلها وتفحصها، في ظل التغيرات التي حدثت عليها بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ذي الجذور الإسلامية، من خلال دراسة طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالتركيز على معرفة مدى تأثير توتر أو توافق العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية.

في حين تم تخصيص الفصل الخامس لدراسة المعضلة السياسة التركية بين الإمتداد المصلحي والارتباط الحضاري، من أجل تقييم ومناقشة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، من خلال تحديد في المبحث الأول وجود عوامل تؤكد أن إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه فلسطين ، هو هدف تسعى من خلاله تركيا لتحقيق مصالح ذاتية وفي المبحث الثاني من الفصل على أن السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية هي عودة لعمقها التاريخي والحضاري، وتناول المبحث الثالث من الفصل تضارب بين المصلحة والإرتباط الثقافي الحضاري.

الفصل الأول :

السياسة الخارجية التركية أهدافها وأبرز متغيراتها

على الرغم من حقيقة كون السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية إلا أنها تبرز بوصفها عنصر مهم وأساسي في العلاقات الدولية باعتبارها واحدة من أبرز العناصر المكونة لها، وإذا ما تمكنت السياسة الخارجية من إتمام المهام المناطة بها فسوف ينعكس ذلك بصورة إيجابية على الدولة وسياساتها وحتى مكانتها في العلاقات الدولية والعكس صحيح.

كذلك فإن السياسة الخارجية لأية دولة لها أهدافها الخاصة التي تسعى من أجل تحقيقها على أفضل وجه ممكن، وفي الوقت نفسه القيام بتأدية وظائفها، على أن يظل ماثلا في الذهن إمكانية ظهور تغيرات على السياسة الخارجية قد تطال تحديد الأولويات كنتيجة لحدوث تغير ما سواء داخليا أم تأثرا بأوضاع دولية وإقليمية، يؤدي ذلك لاحقا إلى إعادة حساباتها وأولوياتها على جدول أعمالها وتحديد أهم أهدافها.

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية.

من المفيد البحث في أهداف السياسة الخارجية التركية التطرق إلى معنى السياسة الخارجية بشكل عام، وذلك كتمهيد ومن ثمة إلقاء بعض الضوء على أبرز أهدافها، كي يتسنى لنا من ثم التعرف على توجهات وأساليب تعامل صانع القرار السياسي التركي مع بيئته الخارجية وقضايا السياسة الخارجية لبلده وخصوصا الإقليمية والذي تشكل تركيا جزءا منها، وهو ما سنحاول تناوله في النقاط التالية:

المطلب الأول:تعريف السياسة الخارجية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية، كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد وموحد متفق عليه من طرف الباحثين والمختصين في علم السياسة، بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص.

يعالج "روزناو" السياسة الخارجية من خلال تعريفه لها على أنها "منهاج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق

والأهداف محددة سلفا."1أو كما عرفها في مكان أخر بوصفها" التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة."2 ويعرفها "جوتيار عادل" بأنها "خطة الدولة لإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى في البيئة الدولية والمجتمع الدولي لغرض تحقيق غرض داخلي أو خارجي."

إن جميع الباحثين والمختصين في السياسة الخارجية قدموا تعاريف مختلفة لها، وسبب هذا التباين مثلما أشرنا إليه سابقا كما هو الحال مع غيره من المصطلحات يرجع إلى أنه يعكس مدلولات أو ربما منظورات مختلفة قد تبدو لأناس مختلفين، وكذلك بسبب العلاقة بين موضوع السياسة الخارجية وبين كيفية دراسته، إضافة إلى قربها وتداخلها وترابطها مع المواضيع الأخرى ذات العلاقة مثل العلاقات الدولية، السياسة الدولية، والسياسة الداخلية.

ومع ذلك يمكن القول أنه وعلى الرغم من الإختلاف في التعاريف التي أعطيت من قبل الدارسين للسياسة الخارجية، إلا أنه من الضروري هنا الإشارة، إلى أن الاتفاق جار بينهم على نقطة أساس وهي كون السياسة الخارجية تعني في المقام الأول سياسة الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى. ونحن سنعمد إلى إعتماد هذا المنظور بوصفه الأساس الذي ننطلق منه في فهمنا للسياسة الخارجية أخذين في الإعتبار ولو ضمنا فرادة أو تميز الحالة التركية كونها من الدول النادرة التي توفر لها جملة من المميزات الجغرافية والتاريخية أكسبت سياستها الخارجية شكلها ومضمونها الخاص الذي إتصفت به.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

من الثابث أن لكل دولة، عندما تتصرف في محيطها الدولي ، أهدافا معينة في سياستها الخارجية وتعمل على تحقيق جانب من جوانب مصلحتها الوطنية، فالهدف السياسي الخارجي، هي تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه، نحو ترتيبها خارج الحدود السياسية لدولته، خدمة لأغراض ترتبط بالمصلحة الوطنية والقومية، ومما لاشك فيه أن الدول تختلف عن بعضها في تحديد المعايير التي تثبت على أساسها أهداف سياستها الخارجية. والاتفاق جار على أن الهدف الأول للسياسة الخارجية للدولة،أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها هو الحفاظ على وجودها الذاتي، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات. وعلى أية حال فبالإمكان النظر إلى السياسة الخارجية بوصفها

1 James Rosenau,Moral Ferver,Systemic Analysis,and Scientific Conciotness in Foreign Policiy Research in Austin Ranny,ed,Political Science and Public Policy

2 James Rosenau,Comparing Foreign Policies,Why,What,How,InJames Rosenau, Comparing Foreign Policies,N .Y,Hasledpress,1974,p6

إحدى أهم فعاليات الدولة التي تحاول من خلالها تحقيق وإنجاز أهدافها في المجتمع الدولي. وسيتأثر صانع القرار السياسي في تحديده للأهداف السياسية الخارجية بعاملين أساسيين هما:

الأول: هو نوعية الإمكانات التي تمتلكها الدولة والتي ستحدد من ثم الإطار العام لأهداف السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها.

ثانيا: النوايا والدوافع الكاملة والتي لا تستطيع الدولة الإفصاح عنها، إما لكونها غير مقبولة دوليا أو لما قد تسببه من مخاطر للدولة.1

وهو ما يعني أن هناك صعوبة في تحديد وبدقة أهداف السياسة الخارجية لأية دولة، يضاف إلى ذلك أن أهداف السياسة الخارجية ليست واحدة، بل متعددة ومختلفة، وهي تعتمد على قدرة وقوة الدولة ومدى ملائمة البيئة الدولية، ناهيك عن كون هذه الأهداف ليست متساوية بالنسبة للدولة في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية.

والسياسة الخارجية التركية مثلها كمثل معظم دول العالم لها أهدافها الخاصة وتحاول تحقيقها عبر تفاعلها بالمجتمع الدولي، وكمنطلق يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية التركية في نقطتين أساسيتين وهما:

1. حماية أمن الدولة وبقائها.
2. تعزيز رفاهية المواطنين.2

بمعنى أن السياسة الخارجية التركية تتحدد من خلال هاتين النقطتين الرئيسيتين، وفيما يلي محاولة من أجل توضيح هذا الجانب.

الفرع الأول : حماية الأمن القومي وتحقيق التكامل الداخلي :

الأمن : في اللغة ، هو السلامة والإستقرار ، وهو عكس الخوف3.

وفي العلاقات الدولية يعرف الأمن القومي على أنه " قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها من الأعداء الذين يهددون – من خلال الهجوم الخارجي أو التخريب الداخلي – سلامة حدودها ووجودها الفعلي "4.

1إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية، بدون ناشر، الطبعة الأولى،2007، ص126.

2السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988،ص 44.

3محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، الكويت ،دار الرسالة ، 1983 ، ص 26 .

4لينور مارتن ، " الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط " ، ترجمة : خليل علي مراد ، سلسلة شؤون إقليمية ، جامعة الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ، 2005 ، ص 5 .

وبالنسبة لتركيا فإنه خلال مرحلة الحرب الباردة، تحكم الموقع الجغرافي لتركيا إلى حدبعيد بمفهوم الأمن القومي التركي، ومنذ أن إنضمت تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي (NATO) عام 1952 ، أصبحت السياسات التركية منسجمة أساسا مع الإستراتيجيات الأمنية لهذا الحلف 1.

وبعد إنتهاء الحرب الباردة، ووقوع حرب الخليج الثانية، لم تشعر تركيا بإحساس الأمن والطمأنينة ، وقد توضح ذلك في تصريح وزير الخارجية التركية آنذاك " حكمت تشين " في عام 1993م بقولة : " لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة ، وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي والجيوستراتيجي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقرارا وأكثرها تقلبا وغموضا ، وأن النزاعات والأزمات التي تقع في هذه المناطق من الممكن أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا. إذ شكلت نهاية الحرب الباردة، وأزمة الخليج الثانية أوضاع غير مستقرة في المنطقة إنعكست بشكل أو بآخر على أمن واستقرار تركيا المرتبط بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط – (فتركيا جغرافيا هي دولة شرق أوسطية)- ، وخارجيا جسدت هذه الأوضاع غير المستقرة مصادر تهديد للأمن القومي التركي إضافة لقضايا النزاع مع دول الجوار الجغرافي ، فيما يتعلق بـالموارد المائية ، والحدود الجغرافية ، والسياسات الإقليمية2.

ويتجه مفهوم الأمن القومي لتركيا أساسا نحو دول الجوار الجغرافي أكثر من غيرها،أي أنه في صيغته مفهوم إقليمي ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للأخطار التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم ، وعليه لابد من تحقيق التوازن بين العوامل الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب ، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من إلتزامات للتعايش والتعامل من جانب آخر.3 وذهبت تركيا إلى معالجة التهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي من خلال وجهين من التعاون4:

1. ثنائي : من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط .
2. إقليمي : عبر الإهتمام بتوفير الأمن في الشرق الأوسط (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن التركي، كالصراع العربي – الإسرائيلي ، الأصولية الإسلامية ، والإرهاب) .

ويرى " أحمد داؤد أوغلو " أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في تسعينيات القرن الماضي كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة وهي:

1. الإرهاب والمقصود به هنا حزب العمال الكردستاني (P.K.K) وما حمله من إستقطابات .
2. عدم الإستقرار السياسي .

1عماد الضميري ، مرجع سبق ذكره ، ص 86 .

2هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية – التركية دراسات إستراتيجية ، أبو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية ، العدد السادس ، ص 79 – 82 .

3نفس المرجع، ص 79 .

4محمد نور الدين ، " السياسة الخارجية التركية ، أسس ومرتكزات " ، في : تركيا بين تحديات الداخل والرهانات الخارج ، تحرير : محمد عبد العاطي ، ط1، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، ص 137 .

3. الأزمات الإقتصادية المتلاحقة .

ولذلك ومع تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 ، عملت السياسة الخارجية التركية التي رسمها " أحمد داود أوغلو " على المساهمة في تحقيق الأمن القومي التركي ، وذلك خلال إتباعه لمبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا ، والتي أسهمت إلى حد كبير في تحويل هذه الدول من مصدر تهديد للأمن القومي لتركيا إلى دول ترتبط بتركيا بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية متينة ، وهكذا تتطلب سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية التركية العمل على تحقيق مجموعة من النقاط أهمها1:

أولا: التحالف مع الغرب والمشاركة النشطة في سياسته وإستراتيجيته الأمنية في المنطقة .

ثانيا : التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والإنقسامية ، وذلك بهدف إحتواء النزعة الإستقلالية لدى أكراد تركيا .

ثالثا : بناء سياسات وإستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة ، وتتضمن إقامة تفاعلات سياسية استراتيجية تمد تركيا بتقنيات عسكرية متطورة وتقدم لها ضمانات دفاعية في مواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدول الجوار الجغرافي .

ويشكل التكامل الداخلي لمختلف القوى والتكوينات الإجتماعية والسياسية، هدفا رئيسيا للسياسة العامة في تركيا والسياسة الخارجية التركية تعمل من جهتها على تأكيد هذا التكامل من خلال عملها الدائم من أجل زيادة تفاعلاتها وعلاقاتها الخارجية، بهدف الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي التركية والإجتماعية2.

وبما أن تركيا تتكون من قوميات (الأكراد ،الشركس،العرب، الأرمن ،اللازر، اليهود،الجورجيون، البلغار ، الأذر ، الغجر، البوشناق).وأديان عديدة (الاسلام ،المسيحية، اليهودية، الملحدون، الربوبية،البهائية، التنغرية، اليزيدية) وتتكون أيضا من مذاهب عديدة من أهمها (إتباع الطائفة العلوية ، وإتباع المذهب الجعفري) فإن التخوف من المشكلات الأثنية والنزعات الإنفصالية ، يشكل هاجسا مركبا لدى صناع السياسة الخارجية التركية ، والتي لها مصادرها الداخلية والخارجية (المدعومة من دول الجوار الجغرافي)3.

وعليه عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تمتين وتقوية علاقاتها مع الدول الإقليمية وخصوصا تلك التي كانت تملك أدوات ضغط في السابق ضد تركيا فيما يخص الورقة الكردية فدخلت في علاقات اقتصادية وسياسية مع كل من سوريا والعراق (بما فيه إقليم كردستان العراق الذي كانت تركيا تعارض وضعه الفدرالي لئلا يشجع أكراد تركيا على المطالبة بوضع فدرالي) ، وإيران ، وكذلك طورت علاقاتها مع اليونان ، وتسعى إلى تسوية خلافاتها مع أرمينيا ، وعملت على الوقوف على مسافة واحدة وخارج الاصطفافات الدينية والمذهبية والعرقية

1عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة ، ط1، ابو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية ، 2008 ، ص177 .

2المرجع نفسه ، ص 178

3محمد ثلجي ، أزمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعالجة في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير : محمد عبد العاطي ، ط1، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، ص 90-91 .

لجميع الدول وخصوصا تلك المحيطة بها وبتطوير تركيا لعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الأمنية والسياسية فيها ، لمنع التأثير في النسيج الاجتماعي في تركيا. لأن أية محاولة من قبل هذه الدول لزعزعة التكامل الداخلي لتركيا، سوف ينعكس بالسلب عليها، ويعد التعدد الإثني الذي هو ظاهرة تاريخية بالأساس هو سبب مشكلات داخلية مزمنة تحاول الدولة أن تعزوها إلى عوامل إقليمية ودولية وخاصة المسألتين الكردية والعلوية ، ويبدو أن البيئة الداخلية موائمة لهذا النوع من التنازع والتصارع المجتمعي1.

ولذا تتطلب سياسات التكامل الداخلي من السياسة الخارجية التركية القيام بمعالجة مشكلات الإندماج والتكامل الداخلي معالجة تنموية، وذلك من خلال تبني إصلاحات سياسية وإقتصادية وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية في تركيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز عن طريق السعي إلى بناء سياسات تكاملية وتنموية إقليمية ، وتحقيق إدارة إقليمية لعدد من المشكلات الداخلية والعابرة للدولة من قبل مشكلات الإثنية (الأكراد التركمان في العراق .) والمياه والهجرة و الإرهاب .2

وفي إطار الإصلاحات السياسية والمجتمعية سعت حكومة حزب العدالة والتنمية ومنذ وصولها إلى السلطة لترسيخ الحقوق والحريات الأساسية من خلال عدة إصلاحات تمثل أبرزها بما يلي :3

1. إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا .
2. سمحت للقوميات غير التركية في تعلم وتعليم لغتها، فأصبح في الإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.
3. توسيع حرية التجمعات والمظاهرات السلمية وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله وحرية إرتداء الزي الخاص بها .
4. ضمان حرية الصحافة وعدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية احترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية .

كما عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تمتين وتقوية علاقاتها مع الدول الإقليمية وخصوصا تلك التي كانت تملك أدوات ضغط في السابق ضد تركيا فيما يخص الورقة الكردية فدخلت في علاقات إقتصادية وسياسية مع كل من سوريا والعراق (بما فيه إقليم كردستان العراق الذي كانت تركيا تعارض وضعه الفدرالي لئلا يشجع أكراد تركيا على المطالبة بوضع فدرالي) ، وإيران ، وكذلك طورت علاقاتها مع اليونان ، وتسعى إلى تسوية خلافاتها مع أرمينيا ، وعملت على الوقوف على مسافة واحدة وخارج الإصطفافات الدينية والمذهبية والعرقية لجميع الدول وخصوصا تلك المحيطة بها.

1محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ط1 ، 1998 ، ص 51-52 .

2عقيل سعيد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 179 .

3معمر فيصل الخوري ، أثر الإصلاحات الداخلية في تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة المرصد الدولي ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، 2010 ، ص 34 .

الفرع الثاني : تأمين الموارد والإمكانيات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية :

تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع إقتصادي تضمن للدولة التركية الحصول على الريع الإقتصادي المتمثل بالقروض والإستشارات الخارجية والمساعدات والهبات والتسهيلات المالية والإقتصادية، إضافه للريع السياسي وهو ما تجيد تركيا الإستفادة منه بممارسة سلوكيات خارجية قائمة على فن المساومة فتقف بـ (الضد أو مع أو بالحياد) بخصوص قضية أو مسألة معينة رغبة منها في تحقيق مصلحتها الوطنية .

وقد كانت قضية التنمية الإقتصادية تحتل دائما مكانا بارزا في البرنامج السياسي التركي ، فمنذ إعلان الجمهورية كانت التنمية تعتبر الهدف الرئيسي الذي يسعى المجتمع بكامله للوصول إليه ، وكانت التنمية تعني تبني المنهج الغربي وخاصة تبني نماذج المؤسسات الإقتصادية والسياسية الغربية التي كـان يؤمل منها أن تضع تركيا بين الأمم المتقدمة في العالم 1.

ومع دخول القرن الحادي والعشرين وتولي حزب العدالة والتنمية السلطة، حصل تطور كبير في الإقتصاد التركي إذ أنه أخذ يتعافى وبسرعة من الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي كانت تعصف به، نتيجة الخطط التي وضعت لمعالجته من هذه الأزمة.

ونتيجة لهذه التطورات الكبيرة التي حصلت في الإقتصاد التركي ، فإن تركيا ومن خلال سياستها الخارجية الناجحة التي رسمها وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" تعمل على تأمين مواقع مسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي ، وذلك من خلال الإسهام في تسوية الصراعات المزمنة والنزاعات العالقة بينها وبين الدول الغنية بمصادر الطاقة ، أو تلك التي تمر عبرها إمدادات تلك المصادر في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز ، وحتى بين تلك الدول وبعضها البعض .

ولذلك تسعى تركيا للعب دور الوسيط اللوجستي المهم في نقل مصادر الطاقة من آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط ، وقد أكد رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان " في خطابه أمام " القمة العالمية لطاقة المستقبل " في دورتها الثالثة في أبو ظبي 2009م ، على أن بلاده حريصة على المساهمة في حفظ أمن الطاقة الأوروبي ، ورأى أن خطوط نقل أنابيب الطاقة يجب ألا تكتفي بنقل النفط والغاز الطبيعي فحسب ، بل عليها أن تؤدي ايضا إلى حفظ الأمن والإستقرار2.

وتعزيزا لدورها بوصفها وسيطا لوجستيا في أمن الطاقة العالمية فإن السياسة الخارجية التركية أخذت تتحرك في إتجاهات عدة ، فعلى المستوى الدولي وقعت تركيا مع حكومات الإتحاد الأوروبي في تركيا عام 2010م ، سلسلة من الإتفاقيات الخاصة لمشروع " نابكو " (*) والذي يهدف إلى تقليل إعتماد أوروبا على روسيا في مجال نقل

1اندروفنكل ، فوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة حمدي حميد الدوري ، عدنان ياسين مصطفى ، ط1، بغداد، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 253 .

2اندروفنكل ، فوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة حمدي حميد الدوري ، عدنان ياسين مصطفى ، ط1،بغداد، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 119 .

(*)نابكو ، وهو مشروع أطلق عام 2002م ، والذي يهدف إلى مد أنابيب يصل طولها إلى 3300 كم ، تنقل الغاز من بحر قزوينإلى النمسا عبر الأراضي التركية ، وبكلفة 7.9 مليار دولار .

الطاقة ، وذلك عن طريق نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط وعبر الأنابيب ومرورا بتركيا وجنوب شرق أوروبا ، وهو المشروع الذي يحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن شركاء إقليميين كثر1، وعلى المستوى الإقليمي إتجهت السياسة الخارجية التركية نحو تدعيم علاقاتها مع إيران التي تعد ثاني أكبر مورد للغاز لتركيا بعد روسيا ، إذ تعتمد تركيا على إيران في توفير ما يقرب من ثلث إحتياجاتها من الغاز برغم العقوبات والحصار المفروضين على طهران ، وهو ما يفسر رفض تركيا لأي عقوبات أو عمل عسكري ضد إيران2 ، كما إحتلالإنفتاح على دول الخليج حيزا واسعا من أجندة السياسة الخارجية التركية ، إذإستند هذا التوجه في بدايته على البعد الجيو- إقتصادي ، ذلك أن الإقتصاد والمال يشكلان جوهر المشروعين التركي المحلي والأقليمي ، والركيزة الأساسية للصعود التفاعلي ، ذلك لأن تركيا تدرك أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرات مالية ومخزون نفطي يؤهلانها لأن تلعب دورا أساسيا في الأجندة التركية التي تحتاج بشدة إلى هذين العنصرين .

ومن هذا المنطلق ، طرحت مسألة التعاون الإقتصادي بين الطرفين لأول مرة عام 2002م ، وفي إجتماع مجلس التعاون الخليجي في جوان 2004 ، وهو ما مهد لتوقيع إتفاق التعاون الإقتصادي بينهما في ماي 2005 في البحرين ، والذي تحول بدوره إلى مذكرة تفاهم لـ (الحوار الاستراتيجي) ووقعت في جدة في 3 سبتمبر عام 2008م وجاء هذا التطور بعد إرتفاع التعاون الإقتصادي بين الجانبين من (2.1) مليار دولار عام 2002م إلى (16.6) مليار دولار عام 2008م3.

وبهذا الإتفاق يكون العامل الإقتصادي للعلاقة بين الجانبين قد توسع ، وبذلك أصبحتتركيا الشريك الاستراتيجي الأول للدول الخليجية، وشمل الإنفتاح على الأبعاد السياسية والأمنية والثقافية بناء على الرؤية المتطابقة في المجالات والمصالح المشتركة كافة ، كما وجدت تركيا في علاقاتها مع " إسرائيل " مدخلا لتحسين أداءها الإقتصادي في إطار التحالف الإستراتيجي بينهما، وقد تحمست تركيا للمشاركة في الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، والسعي للعب دور فعال في إقتصاديات الشرق الأوسط، وبهذا دعمت تركيا ما يسمى بالعملية السلمية بين سوريا و " إسرائيل " إذ سيتيح لها ذلك تنفيذ مشروع مياه السلام لبيع المياه إلى الدول العربية مقابل النفط والقروض والأسواق العربية والتنسيق مع " إسرائيل " في هذا المجال لدعم مشروعها ولتعظيم دور تركيا في إقتصاديات المنطقة ، وبذلك تتعاظم قدرة الإقتصاد التركي وتجعل من نفسها القطب الفعال والمهيمن في المنطقة إقتصاديا.

إن السياسات التركية المائية (الكاب) و (أنابيب السلام) فضلا عن السعي النفعي لتركيا للحصول على الطاقة من دول آسيا الوسطى لاسيما أذربيجان دفعها إلى توقيع اتفاقية مع الأخيرة تتعلق بمد خطوط نقل الغاز والنفط عبر

1محمد اكشي " في آسيا الوسطى والقوقاز تأمين لجسور الطاقة ، علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير : محمد عبد العاطي ، ط1، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، ص 207-208 .

2علي حسين باكير وآخرون ، صعود تركيا الإقليمي تصورات عن دور تركيا المفترض عام 2030 ، مجلة آفاق المستقبل ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 4 ، مارس 2010م ، ص 82 .

3علي حسين باكير وآخرون ، صعود تركيا الإقليمي تصورات عن دور تركيا المفترض عام 2030 ، مجلة آفاق المستقبل ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 4 ، مارس 2010م ، ص 82 .

أراضيها ، مما سيعطي تركيا قوة تساومية وقدرة اقتصادية سعيا وراء مصالحها1 ، إذ حاولت تركيا أن تنال أفضل ما يأتيها من كل إتجاه ولم تدخر جهدا فـي أن توسع علاقاتها الإقتصادية وبمدى واسع من البلدان فهي شريك مع :

1. بلدان منظمة التجارة الحرة في أوروبا .
2. البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط .
3. بلدان منظمة البحر الأسود .
4. بلدان الإتحاد الأوروبي .

كما إزداد إهتمام تركيا بالعديد من مؤسسات التعاون الدولية بقصد تعزيز روابطها الإقتصادية ببلدان ومناطق أخرى فضلا عن الدول الأوروبية ومن هذه المؤسسات2:

1. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECO) .
2. منظمة التعاون الإقتصادي بين البحر الأسود (BSEC) .
3. بنك التنمية الإسلامي .

ومن كل ما تقدم نلاحظ أن السياسة الخارجية التركية لعبت دورا متميزا في توفير الموارد والإمكانيات التي تحتاجها لغرض سد حاجتها والنهوض باقتصادها ودفعه إلى مراتب متقدمة على المستوى العالمي ، واتبعت في سبيل ذلك طرقا شتى منها : التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو دول حلف شمال الأطلسي (NATO) لغرض الحصول على التسهيلات والمساعدات المختلفة ، أو من خلال التحالفات الإقليمية كالتحالف مع إسرائيل أو من خلال علاقاتها مع دول الخليج العربي وغيرها من دول المنطقة من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتحقيق الهدف الذي ترسم سياستها الخارجية من أجل الوصول إليه ، مما سينعكس على أدائها وسياستها في المنطقة العربية .

الفرع الثالث : بناء المكانة الدولية / الدولة النموذج :

تختلف أدوار الدول بين عظمى وكبرى ومتوسطة وصغرى ومرد ذلك إلى إختلاف الدول بعضها عن البعض الآخر في ترتيب المصالح والأهداف فضلا عن إختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ومن بين ذلك الموقع الجيوبولتيكي ، وهذا ينعكس بالتالي على سلوكها السياسي الخارجي.

إذ تعد من أهم أهداف السياسة التركية هو إعتبار تركيا دولة " نموذجا " للبناء السياسي والحداثي ، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة و " جسر " يصل بين عالمين متفارقين (الشرق – الغرب) ينظر إليهما على أنهما متناقضين

1المرجع نفسه ، ص 80 .

Oran morgil , the arab world and Turkey economy and regional security in drfatih 2 alnstany (edited by) , Amman , arab thought froum 1994 . p51 .

في وجهة نظر السياسية الإقتصادية والثقافية .1 ويركز الساسة في تركيا على إعتبار تركيا دولة ديمقراطية : " وهي من قلائل الدول الديمقراطية في العالم الإسلامي " وتشهد مستويات أفضل من التطور السياسي والإقتصادي ، وهي تكاد تكون الوحيدة في العالم الإسلامي على هذا النحو 2.

وإن الإنطباع الذي تعمل تركيا على أن تظهر به كدولة " نموذج " للدول الأخرى ، هو في الحقيقة رسالة موجهة إلى عالمين مختلفين ، فالأولى موجهة إلى الشرق الأوسط ومنها المنطقة العربية وآسيا الوسطى – وجنوب القوقاز وغيرها ، ذلك من أجل أن تحتذي دول هذه المناطق بالنموذج التركي كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محليا ، وهي بصورة عامة نظم سياسية ودولية فاشلة ومتأخرة على وفق ما تراه تركيا والدول المتقدمة.

أما الثانية : فموجهة إلى الغرب حيث تقدم تركيا نفسها بوصفها " نموذجا" فريدا لدولة إسلامية ديمقراطية في سياق دولي ينظر بتشكيك شديد للعالم الإسلامي وقابليته للتطور الديمقراطي ، فالغرب يرى أن هناك ضرورة ماسة للتغير الشامل في المنطقة الإسلامية ، وهو يتخوف من الحالة الراهنة والبدائل الراديكالية المحتملة التي تهدده في الوقت الراهن أو تطرح تحديات محتملة لمصالحه الإستراتيجية ، ولهذا فإن تركيا تقدم للغرب نموذج " أمن " للإسلام السياسي يلتزم بالعملية الديمقراطية ، ويحترم قواعدها في تداول السلطة ، ويحافظ على القيم السياسية الدولية بصرف النظر عن نوعية الحكومة3 .

ويدعى حزب العدالة والتنمية فهمه (للإسلام المعتدل) وقد لعب دورا مهما في تطوير الصبغة المتمثلة في الديمقراطية المعتدلة للمرجعية الإسلامية في النظام السياسي التركي التي بدأت منذ ستينيات القرن الماضي أبان قيام جبهة الشرق وأخذت زخمها مع (نجم الدين أربكان) وحزب الرفاه في ثمانينيات وتسعينيات ذات القرن ، فيما نضجت واكتملت مع حزب العدالة والتنمية بقيادة " رجب طيب أردوغان " في العقد الافتتاحي للقرن الجديد مستفيدين من السياق السياسي الملائم الذي أفسح لهم المجال4 .

لذلك تسعى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية والذي تمثل المرجعية الإسلامية أحد أبرز روافده الفكرية في تكريس هوية إسلامية معتدلة يتصالح فيها الإسلام مع الحداثة والعلمانية على الصعيد الحضاري من خلال حل معضلة تمثيل الإسلام سياسيا في سياق ديمقراطي وتعددي من دون إقصاء له ، وفي الوقت نفسه من دون السماح له بإحتكار السلطة سعيا منها أن تقدم ردا عمليا يدحض نظرية التعارض المطلق بين الإسلام وكل من الديمقراطية والحداثة .

ويعتبر هذا النموذج الجديد الذي تمثل تركيا فيه اليوم نموذجا حيويا وفريدا لإمتحان وإختيار دور الإسلام في الحياة السياسية وتأثيراته في رسم معالم السياسات الخارجية للدول الكبرى ، كما يؤكد الباحث والمحلل السياسي الأمريكي

1عقيل سعيد محفوظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 179 .

2فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

3 أسامة غزالي حرب " نجم تركيا الساطع " مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مؤسسة الأهرام ، العدد 181 ، 2010 ، ص 6-7 .

4بشير عبد الفتاح ، تداعيات إقليمية لانتخابات تركيا البرلمانية ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 147، 2011 ، ص 93 .

"غراهام فولر" بقوله: " إن هذا النموذج وفي تلك المنطقة من العالم ذات الخصوبة سيكون أفضل لتركيا وللمنطقة ولأوروبا والعالم "1 .

ويبدو أن الأتراك يصدقون أن بلدهم يشكل " نموذجا " للشرق والغرب من خلال رسالتهم التي يوجهونها إلى الشرق والغرب وهم يبررون مضمون هدفهم بهذه المقولة. ويمكن إعتبار النموذج التركي فرصة للمجتمعات العربية لتحاول صياغة منظومة للعلاقة بين واقعها وهويتها ، خاصة بعد الثورات العربية، ومع ظهور ثقل ووزن للجماعات الإسلامية في المنطقة العربية فإن التجربة التركية قد تكون مصدر إلهام وليس مصدر إستنساخ لدول العربية .

والواقع أن تركيا وما ترمي إليه في تحقيق هذه الأهداف من خلال سياستها الخارجية وهي كما أثبتت الوقائع والأحداث أهداف ثابتة لا محال لأن تحيد تركيا عنها أو تغيرها ، ويبقى أن مجال التغيير الوحيد يكمن في تغيير الأدوات .

ويبدو أن علاقة تركيا بالمنطقة العربية شكلت بالنسبة لتركيا علاقة الهدف بالأداة ، فالهدف ثابت هو تحقيق الإندماج بالغرب والإنضمام إلى المجموعة الأوروبية من خلال تحقيق مستوى نمو إقتصادي مرتفع إذ يشكل النمو الإقتصادي هدفا وأداة في آن معا أما الأداة فهي متغيرات ديناميكية تشكل أداة أساسية لتحقيق هدف النمو الإقتصادي الذي تتمكن من خلاله الولوج إلى هدفها ذا الأولوية وهو الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في نفس الوقت الذي تشكل فيه أداة لتلعب دورا إقليميا يجعلها فاعلا أساسيا في توازنات الشرق الأوسط من جهة ويرسم لها واقعا أمنيا تطمح إلى تحقيقه من جهة أخرى .

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية.

تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها إقليميا أو دوليا، وذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلائم مع إستراتيجيتها ومصلحتها القومية.

وهناك عدة محددات تحكم السياسة الخارجية وتلعب دور كبير في توجهها وتنقسم هذه المحددات إلى داخلية وخارجية، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية والمتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه، حجم الموارد المتاحة والإمكانيات الإقتصادية، القوة العسكرية ، أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي

1جلال ورغي ، الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1،قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 ، ص 15-16.

وتفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه، ونمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما وذلك حسب أهدافها.

المطلب الأول: البيئة الداخلية وأثرها في السياسة الخارجية التركية

نقصد بالبيئة الداخلية التركية جميع المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية ، النابعة أصلا من مصادر وعوامل داخلية فتدفع بصانع القرار السياسي إلى العمل بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الإتجاه أو ذاك.يمكن تبين أبرزها في حالة تركيا بما يلي:

الفرع الأول: العناصر المادية البشرية

العناصر المادية والبشرية نعني بها المعطيات الثابتة للدولة، حيث فرضت الجغرافيا والتاريخ والإقتصاد على تركيا أن تعيش حالة من العلاقات الدولية ربما تعتبر فريدة من نوعها في العالم.

أولا:الجغرافية

تعد الجغرافية بشكل عام في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتا، وأهمية في نفس الوقت. ويقول "نابليون بونابرت" في هذا الصدد:" إن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة."[1] كما أكد "موسيليني" على العامل الجغرافي، في خطاب له عام 1924، جاء فيه:" ماكانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية." يتضح مما تقدم أن الجغرافية كانت ولا زالت لها دور كبير بالنسبة لدور الدولة ومكانتها أيضا، فضلا عن علاقاتها الإقليمية والدولية على الرغم من التطور والتقدم التكنولوجي لكنه لم يؤدي إلى زوال أهمية العنصر الجغرافي، إذن الموقع الجغرافي له تأثير كبير على السياسة الخارجية لأية دولة.

ويمكن تبين أهمية الموقع الذي تتمتع به تركيا من خلال ناحيتين أساسيتين هما:

1. الناحية الإقتصادية:إذ لتركيا دور كبير في حماية طرق التجارة الدولية بين اسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وفي بناء وضع أسس لتسهيلات إقتصادية إقليمية وتوسيعها كما هو الحال مع عملية تحويل منظمة المؤتمر الإسلامي من منظمة سياسية إلى منظمة إقتصادية تدور حول التعاون الإقتصادي الإنمائي، خاصة وأنها تعد بنظر الحلف النموذج الغربي للتطور الرأسمالي القائم على إحتكار السوق في منطقة الشرق الأوسط.
2. الناحية العسكرية:كما أن موقع تركيا الجغرافي يجعل الأخيرة تفيد حلف شمال الأطلسي(NATO) في أية تدريبات أو مناورات عسكرية يقوم بها مع دول هذه المناطق تحت مظلة إتفاقيات الشراكة

1بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط3، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1996، ص 648.

خاصة وأنهاتمتلك خبرات عسكرية متطورة نتيجة إرتباطها الطويل بالحلف المذكور.[1] وقد حرص صانع القرار التركي في هذا الإطار على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فضلا عن أن صانع السياسة الخارجية يخشى أن يتحول هذا الموقع إلى أداة تأثير في يد إحدى الدول على إنفراد بأي شكل من الأشكال.[2]

ثانيا: التاريخ

يقصد بالعامل التاريخي كل ما تتركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الإجتماعية لمجتمع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة في نوعية سلوك أعضائه وكذلك في علاقاتهم المتبادلة.ومن هنا فان الخلفية التاريخية أثرت ومازالت في علاقات تركيا بالدول العربية.[3]وهو ما دفع بوزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" إلى تعبير عن ذلك بإرجاعه إلى كون الشعوب المجاورة لا زالت تنظر إلى تركيا، بوصفها وريثة للتراكم الذي خلقته الدولة العثمانية، وبتعبير اخر، إضطرت تركيا إلى تحمل مسؤوليات الدولة العثمانية بعد تصنيفها.[4]

إذن يبقى للتاريخ تأثيره الكبير على السياسة الخارجية التركية بالرغم من مرور الزمن سلبا وايجابا.

ثالثا: السكان

إن التركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عدد من الأعراق، ومع ذلك فالدولة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية. وهو ما لايلقي القبول، على أية حال، من قبل كل الأقليات وخاصة الأكراد. و يختلف توزيع الكثافة السكانية حسب إقليم وأخر، ومحافظة وأخرى ، نتيجة عوامل طبيعية وإقتصادية حيث يتمركز حوالي نصف سكان تركيا في المناطق الساحلية ، أما المناطق الداخلية فهي بشكل عام قليلة الكثافة السكانية.[5]إذن تؤثر نسبة السكان من ناحيتين على صانع القرار الخارجي يتمثل أولا بوجود هذه النسبة الكبيرة من السكان لا يمكن إغفالها في الوقت الحاضر، وخصوصا في ظل وجود التطور والتقدم التكنولوجي والمعرفي وهيمنة نظم المواصلات والإتصالات بالغة السرعة في الوقت الذي يضطر فيه هؤلاء إلي السعي من أجل تأمين وتحقيق إحتياجاتهم الخاصة أي السكان والعمل على تعزيز رفاهيتهم والمحافظة على أمنهم كأبرز الأهداف للسياسة الخارجية التركية.

1نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد15، 1997،ص92.

2زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات(ELGA)، مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس،1994، ص80-81.

3محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2010، ص151.

4احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة ، محمد جابر وطارق عبد الجليل،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2010،ص 169-170.

5باسم عبد العزيز الساعاتي "جغرافية تركيا" في د. ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، 1988، ص20-21.

رابعا:الاقتصاد

شكل الوضع الاقتصادي البائس لتركيا التحدي الرئيسي لحزب العدالة والتنمية عند تسلمه لمقاليد السلطة في تركيا عام 2002. هذا الاقتصاد الذي كان يعيش منذ عام 1999 أزمة اقتصادية كبيرة ، أفقدت الليرة التركية ما يقارب (45%) من قيمتها الفعلية غير أن الحزب تمكن من التعاطي مع ذلك بنجاح فقد تمكنت حكومته من إصلاح تدريجي للاقتصاد التركي في مدة قصيرة لا تتجاوز التسعة أشهر.1وبذلك ارتفعت معدلات الناتج المحلي في تركيا واحتلت تركيا المركز السابع عشر بين الاقتصادات الدولية خلال عام 2007 إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (657) مليار دولار وتمثل نسبة (1.2) % من الناتج العالمي البالغ (54.3) تريليون دولار بحسب بيانات البنك الدولي ، واحتلت المركز الأول بين الدول الإسلامية من حيث قيمة الإنتاج2 ، وبلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي (8) % ما بين السنوات (2002-2010)3 ، وهبط معدل التضخم بشكل كبير ولأقل من (11) % بعد أن كان يبلغ ما نسبته (60-90) % في عهد الحكومات السابقة ، كما نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في إعادة هيكلية البنية التحتية لاقتصادها ، ورفع قدراته التنافسية على الصعيد الدولي ، بالإضافة إلى إصلاح الموازنة العامة والحفاظ على استقرارها من أجل إعادة ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية بقوة نحو الإقتصاد التركي4.

وعليه، احتل الاقتصاد التركي المرتبة 15 عالميا، والمرتبة الثانية بعد الصين في حجم النمو الاقتصادي، متجاوزا بذلك دولا مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي ، وذلك وفق التقرير الإقتصادي الصادر عن مجموعة الدول العشرين لعام2010.5

وفي ضوء تلك النجاحات، يمكننا فهم النجاحات الخارجية للسياسة التركية ، فكما هو معلوم فإن السياسة الخارجية الناجحة هي امتداد لسياسة داخلية ناجحة.

كانت تركيا أسرع اقتصادات العالم نموا في الفترة ما بين 2012- 2017، بنسبة 38%.6 غير أن النمو الاقتصادي الذي حققته تركيا لم يكن إلا انعكاسا للاستثمارات والإنفاق مما قامت تركيا باستدانته من الخارج، والذي أغلبيته مقوم بالدولار الأمريكي.لتعرف تركيا عجز مزدوج في الحساب الجاري والموازنة .

1بشير عبد الفتاح ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية ، مجلة الأوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ،المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط ، العدد 43 ، 2009 .ص73 .

2ممدوح الولي ، العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية ، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 43، 2009 ، ص36 .

3أمر الله أيشلر "مغزى التغيرات التي تحدث في تركيا والعلاقات العربية التركية" ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) نشر بتاريخ 05-01-2011 ، نظر بتاريخ 02-08-2017، متاح على الرابط التالي http://www.mesc.com

4 بشير عبد الفتاح ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية ، مرجع سبق ذكره ، ص74 .

5إبراهيم غانم اليومي ، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت، العدد 123 ، 2006، ص171-182.

6 ترك برس، تركيا ثالث أسرع بلدان العالم نموا، نشر بتاريخ 24 أكتوبر 2017، نظر بتاريخ 3 جويلية 2019، متاح على الرابط التالي http://www.turkpress.co /node/40964:

و ترجع عوامل تراجع الاقتصاد التركي إلى: تراجع إحتياطي تركيا من العملة الأجنبية بسبب تهديدات أردوغان لمشتريها، هبوط الليرة التركية الى أدنى مستوياتها، إرتفاع معدلات التضخم فوق التوقعات، تفاقم العجز في الميزانية التركية، واردات تركيا تجاوزت صادراتها بنسبة وصلت 48%، انحدار الناتج الصناعي بنسبة7% وتراجع الاستثمار الأجنبي في تركيا.كلها نتائج جعلت تركيا تعاني من الركود الاقتصادي، ورفعت معدل البطالة الى14%.1

وبالتالي تركيا ذلك النموذج الذي تكرس في العقد الأول من الألفية الثالثة لم يعد هو بل إن ضوئه خفت وهو في طور الدخول في مرحلة ضعف حقيقية، ورغم أن الخطاب السياسي الذي يقدمه الرئيس "أردوغان" يشير إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا سببها خارجي وأن هنالك مؤامرة خارجية. إلا أن العقوبات الأمريكية لم تفرض فقط على تركيا، هنالك عقوبات على الصين وعلى روسيا وعلى الدول الأوروبية، ولكن ذلك لم يؤدي لإى حالة الإنهيار التي شهدتها تركيا.إن الأزمة الاقتصادية في تركيا هي معقدة ومركبة، ويمكن حصر الأسباب بشقين: الشق الأول الذي هو السياسة الداخلية، حيث يمكننا العودة الى أسباب النهضة الاقتصادية التركية التي شهدتها في العقد الأول من الألفية الثالثة، وهو تحول تركيا إلى دولة مؤسسات، الاستقلالية في القضاء الاستقلالية في النظام المصرفي، هنالك حالة سياسية مستقرة بمعنى هناك مؤسسات يمكن الاستناد اليها، هذا أعطى مؤشرات للاستثمار الخارجي بأن تركيا هي بلد يمكن الاستثمار به. لكن الذي حدث في السنوات الأخيرةالاية انقلبت بمعنى أن الاستقرار السياسي أصبح مرتبطا فقد بالرئيس "أردوغان"، حتى في المؤسسة الحزبية مؤسسة حزب العدالة والتنمية أبعد وأخرج كل الخبراء الذين أدوا إلى النهضة الاقتصادية منهم "على بابا جان" و"أحمد داوود اوغلو"، وغيرهم من الرموز الحزبية الذين شاركوا في صناعة الوضع الإقتصادي التركي المريح.

الشق الثاني وهو أنه حتى الدستور والقوانين أصبحت لعبة بيد النظام السياسي وبيد الرئيس"أردوغان" ثم تغيير الدستور مرارا وتكرارا لإبقاء الرئيس "أردوغان" في منصبه، وبالتالي نجد أن التعديلات الدستورية الأخيرة أدت إلى سيطرة الرئيس "أردوغان" على كل مفاصل الحياة على السلطات الثلاث: على السلطة التشريعية، والتنفيذية، ومع قضية القس الأمريكي"برنسون" هناك سيطرة على السلطة القضائية ودفعها لتحقيق أهداف سياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى المؤسسة الحزبية تحولت إلى مؤسسة عائلية بتعيين صهر الرئيس أردوغان كوزير للمالية. وبالتالي هذا أعطى رسالة سلبية إلى المستثمرين الأجانب بأن تركيا تحولت إلى تركيا الزعيم الأوحد. وبالنتيجة نجد أن هذه الأسباب العميقة دفعت المستثمرين الأجانب بعدم الثقة لا بالمنظومة القضائية ولا بالمنظومة السياسية ولا بالإقتصادية. وبالتالي الأزمة الحقيقية متعلقة بالنموذج التركي برمته وليس فقط بالمنحى الإقتصادي.

الفرع الثاني: المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

لا تكتمل عملية الإلمام بالبيئة الداخلية وتأثيراتها في السياسة إلا من خلال إلقاء الضوء على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويأتي في المقدمة منها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح وغيرها.

أولا:المؤسسات الرسمية ودورها في السياسة الخارجية

1 كرم سعيد، أزمة الاقتصاد التركي الأسباب والتأثيرات، نشر بتاريخ 21 ماي 2019، نظر بتاريخ 13 جويلية 2019، متاح على الرابط التالي http://al-ain/com/article/turkeyeconomie

إن المؤسسات الرسمية لها تأثير فعال في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي لأي دولة، إذ تعمل هذه المؤسسات والأجهزة على معالجة ما يرد إليها من معلومات، صادرة عن تفاعل الوحدات الدولية وتحليل هذه المعلومات للتوصل إلى الرد عليها، وهو ما يحدد سلوك الدولة الخارجي.

وعليه فإن المؤسسات الرسمية التي تسهم في صناعة القرار السياسي الخارجي في تركيا تنقسم إلى الآتي :

1-السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية بموجب دستور عام 1982 من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير(البرلمان)، وتقع على عاتقه مهمة ممارسة السلطة التشريعية في تركيا.بموجب هذا الدستور، فإنه يتكون من 400 عضوا يتم إنتخابهم بالإقتراع العام من قبل الشعب، وقد تم زيادة عدد أعضائه مرتين، المرة الأولى كانت في عام 1987، إذ تم رفع عدد أعضائه إلى 450 عضوا.[1]هذا وقد نصت المادة 2من الدستور على أن، يتكون البرلمان من 600 نائبا منتخبا حسب التعديل الدستوري عام 2017.[2]. وتنص المادة 3 على خفض الحد الأدنى لسن النواب من 25 إلى 18 عاما.3أما فيما يتعلق بالمدة النيابية للمجلس الوطني التركي الكبير فقد نصت المادة4 على تحديدها بخمس سنوات، وفي اليوم نفسه مع الانتخابات الرئاسية،[4] و يستخدم البرلمان صلاحياته في الرقابة والتفتيش، كما يحق له طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة والنواب والوزراء ، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة الى انتخابات عامة، كما يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاثة أخماس من مجموع عدد النواب.

2-السلطة التنفيذية:

ان التعديلات الدستوربة الأخيرة أفردت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية على حساب السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث منحت سلطات تشريعية ورقابية والتي تزامنت مع الانقلاب الفاشل،وهذا كله ساهم في تعزيز مكانة رئيس الجمهورية وتوسيع نطاق حركته السياسية داخليا وخارجيا بما تم منحه من سلطات.

1وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مجلة قضايا سياسية،المجلد الثاني العدد الخامس والسادس،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2004،ص5.

2المادة 2 من دستور2017.

3 المادة 3 من دستور2017.

4 المادة 4 من دستور2017.

يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى ، ويمثل بصفته هذه الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي ويضمن تنفيذ الدستور وإنتظام العمل في أجهزة الدولة 1.

لقد حلت الرئاسة التنفيذية محل النظام البرلماني، بمعنى إلغاء منصب رئيس الوزراء ونقل صلاحياته للرئيس ، كما أن الرئيس مسؤول عن الحكومة وتشكيلها، وتؤول اليه جميع سلطات رئيس الوزراء ومسؤولياته، وبحسب التعديلات الدستورية ستجري الانتخابات البرلمانية والرئاسية بشكل متزامن كل 5 سنوات، ووفقا للنظام الجديد فان الرئيس يمكن له اتخاذ قرار اعلان حالة الطوارئ لمدة6 أشهر على ان يتم نشر القرار في جريدة رسمية وتقديمه للبرلمان ليتم اعتماده. ويتولى رئيس الدولة صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم دون الحاجة لموافقة البرلمان، كما يحق له إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون، كما أنه يعرض الميزانية العامة على البرلمان.

يرى المؤيديون لهذه التعديلات أن تركيا تحتاج إلى قيادة قوية لتفادي العودة إلى الحكومات الائتلافية الهشة، إلا أن المعارضين يخشون أن تؤدي هذه التعديلات إلى مزيد من الحكم السلطوي.

إذا التغييرات الإقليمية، وتعرض تركيا لهجمات إرهابية مؤخرا، ومحاولة إنقلاب فاشلة ، كلها أسباب عززت ضرورة إجراء تعديلات دستورية في تركيا، وبالتالي كانت بالنسبة لأردوغان فرصة ذهبية للتفرد بالحكم والسلطة وتقويض المؤسسة العسكرية التي حاولت أن تطيح به في المحاولة الإنقلابية الفاشلة.

3-المؤسسة العسكرية:

لقد كانت المؤسسة العسكرية التركية، بمثابة فاعل رئيسي في القرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي ويمتد ذلك ليشمل السياسة الخارجية، وهو ما أكده النظام الداخلي لهذه المؤسسة الذي يمنح العسكر مشروعية التدخل العسكري في حال تعرض الجمهورية والكمالية للخطر.[2]

غير أن تركيا تغيرت كثيرا عقب الانقلاب الفاشل عام 2016، وهو ما ترك أثاره في مختلف المجالات، ويتجلى ارتداده في تحول النظام السياسي الداخلي التركي الى نظام رئاسي، وفي ظل هذه التغيرات توجت السلطة المدنية النظام الجديد الرئاسي بإلحاق المؤسسة العسكرية وجميع قياداتها تحت إمرة الرئيس. لقد كان الرئيس في السابق يمثل القائد الأعلى للقوات المسلحة، غير أن بهذه المراسيم الأخيرة، يكون قد انهى الرئيس أردوغان الوصاية العسكرية عن السلطة المدنية، ويكون قد أنهى حقبة الانقلابات العسكرية كما كان يحدث سابقا لأنه ألحق رئاسة الأركان بوزارة الدفاع التي تتبع الرئيس مباشرة. وبات قادة الجيش يتلقون أوامر مباشرة من الرئيس المنتخب.وهو ما عاد بالفائدة على الديمقراطية التركية، حيث أصبح احتكام الجميع للصندوق وليس للتدخلات العسكرية في الحياة السياسية، وبالتالي إغلاق لحد كبير الباب أمام التدخلات العسكرية والانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا.منذ2013 هناك مجموعة من الإجراءات التي أقرها حزب العدالة والتنمية والتي تهدف إلى تحرير العلاقات

1إبراهيم خليل العلاف وآخرون ، تركيا المعاصرة ،جامعة الموصل ،مركز الدراسات التركية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1987 ، ص101-102 .

2محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1998،ص15.

المدنية العسكرية من كل هذه القيود ومن هذه العلاقة المعكوسة من خلال إخراج المؤسسة العسكرية تماما من المعادلة السياسية الداخلية وحصرها فقط في المحافظة على أمن البلاد من الأخطار الخارجية، تعديل بنية وهيكلية مجلس الأمن القومي الذي كان الأداة الأساسية للمؤسسة العسكرية للتدخل بالحياة السياسية.وشملت التعديلات الدستورية الأخيرة مراسيم للتحرر من سطوة المؤسسة العسكرية، والتي معروف أنها كانت تعتبر نفسها إلى وقت قريب جدا الوصية على الجمهورية التركية وحامية لمبادئها وأسسها وعلمانيتها وبالتالي كانت تتدخل في الحياة السياسية.

أصبحت المؤسسة العسكرية بعد التعديلات الأخيرة تتضمن أغلبية مدنية على مستوى هيئتين، وهما مجلس الأمن القومي ومجلس الشورى العسكري،[1] وبالتالي لم تعد المؤسسة العسكرية هي التي تحدد السياسة العامة للدولة و للمدنيين والقيادات المنتخبة بل أصبحت القيادات المدنية المنتخبة هي التي تحدد للمؤسسة العسكرية الاستراتيجيات العامة وفق ماهو مطلوب في النظام الديمقراطي. وبالنتيجة فانه نجد عودة القيادة المنتخبة لأن تقرر هي في مصير البلاد وليس المؤسسة العسكرية.

يبقى الرهان على منظومة أفكار والثقافة السائدة في المؤسسة العسكرية، ولذلك ربما هذه الأغلبية المدنية وإدخال وزير التعليم بشكل غريب في بنية المجلس الاستشاري الأعلى العسكري،[2] له علاقة ببغية تحرير المؤسسة العسكرية التي بنيت على عقيدة حامية للعلمانية في البلاد كما أسسها مصطفى كمال أتاتورك قبل نحو100 عام.

ثانيا:أهم المؤسسات غير الرسمية وأثرها على السياسة الخارجية التركية

بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الرسمية في عملية إتخاذ القرار، فإن المؤسسات غير الرسمية لها تأثير أيضا على هذه القرارات، وأهمها كالتالي:

1-الأحزاب السياسية:

لعبت الأحزاب التركية دورا مؤثرا في المجتمع التركي إنسجاما مع ظروف وأسباب تأسيسها وأفكارها وتطلعاتها، فالبعض منها إتجهت صوب أوروبا والأخر يميل إلى الإتجاه الأسيوي والإسلامي وبعضها ظل متمسكا بمبادئ أتاتورك والمنهج العلماني.[3]لذلك أدت دورا كبيرا في العملية السياسية، وإن كان في معظم الأحيان يفرض عليها إتباع سياسات معينة تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة. كما ترتبط

1 سعيد الحاج، تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل، نشر بتاريخ 23 جانفي 2019، نظر بتاريخ 1 جويلية 2019، متاح على الرابط التالي http//www.turkpress.co/node/57096

2عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2002، ص183-184.

3عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ،دراسة في الجغرافية السياسية، ط1 ،بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 2002 ، 183-184.

بطريقة أو بأخرى بالسياسة الخارجية بعلاقة التأثير المتبادل، لكون هذه الأحزاب إحدى وسائل تكوين الرأي العام المؤثر في عملية صنع القرار من جانب اخر.[1]

2-جماعات الضغط:

تختلف جماعات الضغط باختلاف الأهداف،كما أن لها دورفي التأثير في حركة وصنع السياسة الخارجية، ومن أهم هذه الجماعات كالاتي: النقابات العمالية منها إتحاد النقابات العمالية التركية(TURK-IS)، وإتحاد النقابات التقدمية(DISK)، وكذلك الإتحاد النقابي لحق العمل(HAK-IS).ثانيا: جماعات رجال الأعمال وهم إتحاد الغرف والبورصات التركية(TOBB)، وجمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك(TUSIAD)، وكذلك جمعية رجال الأعمال الشبان(GID)، وأيضا جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين(MUSIAD).ثالثا: النقابات المهنية تشمل نقابة المحامين الأتراك(TBB)، ونقابة الأطباء الأتراك(TTB)، ومجلس الصحافة(BK)، وأخيرا نقابات وجمعيات الصحفيين.

لقد قامت هذه الجماعات المذكورة بالتأثير في إتجاهات حركة صناع القرار بحكم إرتباطها مع مراكز إتخاذ القرارات مثلا تبلور حالة من التوافق والإنسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة مع الإستراتيجيات الصغرى للشركات والمؤسسات. فبموازاة تبني الدولة سياسات انفتاحية على إفريقيا، قام إتحاد رجال الأعمال الأتراك(Tuskon)، بعقد قمة لرجال الأعمال هي(Musiad) بتنظيم إجتماع ضخم لرجال الأعمال في الخليج، ويظهر تأثيرهم من خلال تأييد الحزب الحاكم أو من خلال تأييد الأحزاب المعارضة لهم، كما يسيطر بعضهم الاخر على مراكز ووسائل الإعلام، عن طريق إستغلال الظروف السياسية.[2]

3-وسائل الإعلام:

لوسائل الإعلام أثر فاعل في توجيه الحياة السياسية التركية الداخلية والخارجية، نتيجة لمباشرته بدور مهم في تشكيل الرأي العام التركي.[3] وهذا يعني أن الإعلام يؤثر في السياسة ويتأثر بها في الوقت

1وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مجلة قضايا سياسية،المجلد الثاني العدد الخامس والسادس، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2004 ،ص45.

2إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا(دراسات وبحوث)، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2008، ص484.

2 إبراهيم خليل العلاف، مرجع سبق ذكره،ص 483.

نفسه، حتى باتت العلاقة بين السياسة ووسائل الإعلام علاقة ترابطية وثيقة لا يمكن فصل الواحد منهم عن الآخر أو القيام بوظائفه دون الآخر، فالأنظمة السياسية على إختلافها تحتاج إلى أنظمة إتصال من أجل تأكيد شرعيتها من خلال كسب قبول الرأي العام، مما يمكنها من مواجهة المشاكل والأزمات داخليا وخارجيا، كما يشكل الإعلام حلقة الوصل بين الرأي العام وصانعي القرارات السياسية، من خلال توجيهه الرأي العام وزيادة اهتمامه بالسلطة السياسية بشكل عام أو مخرجاتها بشكل خاص.

وفي هذا السياق، شكلت وسائل الإعلام التركية منبرا للحملات الانتخابية للأحزاب المتنافسة في الانتخابات ، فحزب العدالة والتنمية يمتلك وسائل إعلام مؤيده له كقنوات أي تي في (atv)، الخبر وستار تي في(star tv)، وكذلك صحيفة صباح. كجزء من الدعاية الانتخابية لحزب أردوغان من أجل الترويج لأهداف الحزب وكسب مؤيدين له، كما تمتلك أحزاب المعارضة بدورها قنوات وصحف تابعة لها،باعتبارها في الوقت الحالي أصبحت آلية سياسية للتأثير في الرأي العام وحشده لتأييد سياسة معينة.

وقد شهدت تركيا المواكبة لحركة العولمة تطورا سريعا في وسائل الإعلام خلال العقد الماضي وبصورة موازنة لحركة التنمية التي شهدتها البلاد ، وكان أبرز هذا التطور التعددية والتنوع إلى أقصى حد ، إذ تبث 258 قناة تلفزيونية ، بعضها على النطاق القومي والأخرى على النطاق الإقليمي والمحلي ، بالإضافة إلى 1090 محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية ، وتمارس هذه القنوات التلفزيونية والإذاعية دورا مؤثرا في السياسة الخارجية التركية من خلال تأثيرها في الرأي العام التركي ، وكانت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون التركية (TRT) قد افتتحت عام 2009 قناة تلفزيونية تركية موجهة إلى العالم العربي وناطقة بالعربية من أجل توضيح صورة تركيا لدى العالم العربي ، وكأداة لنقل وتوضيح السياسة التركية وأهدافها للعالم العربي ، وبما يخدم الانفتاح بالسياسة الخارجية التركية على دول المنطقة العربية.1

4-الرأي العام:

تستهدف أية حكومة تعبئة أكبر قطاع ممكن من الرأي العام لتأييد سياسة معينة وبرنامج معين، وتنشد قاسما مشتركا أعظم يعبر عنه بمبادئ وأفكار عامة أكثر مما يعبر عنه بخطة إستراتيجية محددة كتلك التي في السياسات العسكرية في إحتمالات عملية لمواجهة الظروف، وبطبيعة الحال، لها تأثير فعال على صنع القرارات في السياسة الخارجية.[2]وهذا يعني أن الرأي العام يرتبط إرتباطا وثيقا بمؤسسات الدولة وشكل السلطة ومواقفها وأنواعها، وبالتالي لها دور كبير في الحياة السياسية، أما بالنسبة لأهمية الرأي العام في تركيا بالرغم من تأثير المشاكل الموجودة داخليا، لكنها لم تؤدي إلىإنهاء دورها حيث

1عبد الكريم علي ، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين مواجهة طويلة تصل الى التعايش ، في تركيا صراع الهوية، تحرير لقاء مكي، ملفات خاصة ،2006، ص40 .

2عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 216.

مكنت الشعب من تبديل وتغير الحكومات عن طريق صناديق الإقتراع، كما تمكنت من تأثير نوعا ما في موضوع رفض مشاركة تركيا في الحرب على العراق وحتى إستخدام أراضيها.

المطلب الثاني : تأثيرات البيئة الخارجية على سياسة تركيا الخارجية

تعد البيئة الخارجية أحد أهم مصادر التأثير في السياسة الخارجية، بحيث تتنوع هذه التأثيرات ومصادرها في عدة نواحي.

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي

أقامت تركيا علاقات متينة مع مختلف المؤسسات في المجموعة الأوروبية، وكان هدفها الأساس أن تكون عضوا في السوق الأوروبية المشتركة، لكي يفتح المجال أمامها من أجل نيل عضوية الإتحاد الأوروبي.[1]ومع كل ذلك، فهنالك دوافع عديدة لتركيا حيال الإتحاد الأوروبي،أهمها كالتالي:

أولا: دوافع السياسة الداخلية :تتمثل في رغبة غالبية التيارات والقوى السياسية التركية في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، فان مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي كانت من أهم الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية وقد أشار رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" في 11 جوان 2005 بقوله" من خلال استطلاعات الرأي التي أجريناها، إكتشفت أن لدى غالبية شعبي رغبة عارمة في الإنضمامإلى أوروبا، وكانت النسبة في حدود 70 بالمئة، وما خلصت إليه في النتيجة هو أنني إكتشفت رغبة لدى شعبي في رفع مستوى حياته المعيشية في مجالات التعبير الحر عن الرأي والحريات العامة، وتحسين الوضع الإقتصادي والإندماج مع شعوب العالم، والتلاقي بين الحضارات.[2]الاأنرغبة تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأروبي قوبلت بالرفض، ويعود ذلك بالأساس لكون تركيا دولة مسلمة ، وهو ماترى فيه الدول الأروبية خطرا على الاتحاد الأروبي، بمعنى هناك تخوف من دمج تركيا ذات الثقافة الاسلامية، في الاتحاد الأروبي المسيحي مما يهدد هويته.3

وكذلك انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان في عدد من القضايا واحتكار السلطة، وسياسة إعتقال المعارضين والقبضة الحديدة التي انتهجتها في محاولة الانقلاب في أوت عام 2016. وفي الجهة المقابلة نجد أن تركيا تعبت من انتظار الانضمام الى الاتحاد الأوروبي .فمن جهته صرح الرئيس رجب طيب اردوغان، في اكتوبر2019، أنه سيطرح مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى الاستفتاء نظرا لتعثرها لفترة طويلة ولكي لا تبقى تركيا على عتبة الإتحاد الاروبي.وبالتالي ترفض تركيا إستمرار الطلب للعضوية في الإتحاد الأوروبي.

1لقمان عمر أحمد النعيمي، علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، متابعات إقليمية، العدد6، 2005، الموصل، ص12.

2فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داوود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000،ص 503.

3 نجيب عبد المجيد نجم، تركيا- الاتحاد الأروبي-الصعوبات- سيناريوهات المستقبل، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 2016، ص384

ثانيا: دوافع السياسية الخارجية :أنها أحد أهم الدوافع وراء إندفاع تركيا نحو أوروبا ، من أجل أن تبقى في موقع قوة يفوق مستويات القوة التي تتمتع بها اليونان، وأن تبقى قاعدة متقدمة للاتحاد الأووروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تحصل على تأييد ودعم الإتحاد الأوروبي في سياستها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة اسيا الوسطى، فهي ترى أن هذه المناطق تشكل مصلحة حيوية لها وللإتحادالأوروبي. ويؤكد "أوغلو" ذلك قائلا:" إن قدرات أنقرة في التأثير الإيجابي على الأوضاع في الشرق الأوسط من أهم المزايا التي قد تنتج عن التعاون المشترك بين الإتحاد الأوروبي وتركيا في مجال السياسة الخارجية. ذلك أن الإتحاد الأوروبي أصبح بالفعل بمثابة المرشد في قضايا التغيير داخل تركيا، ومن الممكن أن يصبحوا سويا (الاتحاد الأوروبي وتركيا) مرشدا للآخرين في المنطقة كلها.[1]

ثالثا: الدوافع الإقتصادية

حاولت تركيا تعزيز بنيتها الإقتصادية في إطار التكامل مع الإتحاد الأوروبي محاولة الإستفادة من التطور والتقدم الإقتصادي والصناعي والتكنولوجي لدى دول الأوروبية.

نلاحظ أنه رغم توتر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والتي ساءت منذ ابتعاد تركيا عن القيم الرئيسية، خصوصا بعد الانقلاب الفاشل، إضافة إلى الاجتياح التركي لشمال سوريا، والتنقيب في شواطئ قبرص،والتحالفات العسكرية الروسية في مجال التسليح والتي تعد تصرفات غير مرغوبة بنظر الاتحاد الأوروبي، إلا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد نموا مضطردا خلال السنوات الماضية.

وتظهر أرقام وإحصاءات رسمية ارتفاعا في حجم الصادرات والواردات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وهو ما يبين محاولة كل من تركيا والاتحاد الأوروبي عزل الخلافات السياسية عن الاتفاقات والعلاقات التجارية.

وعليه تعد تركيا من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وبحسب البيانات، تراجعت واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي خلال جانفي 2019، إلى (5 مليارات يورو) بعدما كانت (7.7 مليارات يورو) بنفس الفترة في العام2018.كما ارتفعت صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خلال جانفي2019 إلى (6.8 مليارات يورو) بعدما كانت (6.5 مليارات يورو) في جانفي 22018.

بذلك، تكون تركيا حققت زيادة في تجارتها للاتحاد الأوروبي بقيمة مليار و797 مليون يورو خلال جانفي2019، بعدما سجلت عجزا بقيمة مليار ومليوني يورو في نفس الشهرمن العام 2018.

1حوار مع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، برنامج ضيف وحوار، على قناة العربية، 11-06-2005، نقلا عن محمد ياس خضير الغريري مرجع سبق ذكره، ص99.

2 وكالة الأناضول، فائض تجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي مليارا دولار في يناير 2019 مقارنة مع فائض يناير2018، نشر بتاريخ 18 مارس 2019، نظر بتاريخ 24 جوان 2019، متاح على الرابط التالي http://www.aa.com.tr/ar/1421676/2019

تقيم تركيا علاقات تجارية واقتصادية مكثفة مع الاتحاد الأوروبي، وبذلك تعد التجارة عنصر مهم بينهما، فقد حققت تركيا زيادة في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي بمليار و797مليون يورو في جانفي 1.2019 وهو ما يشير الى أن الميزان التجاري مائل لصالح تركيا.

رابعا: الدافع الأمني: لقد سعت تركيا جاهدة لجعل نفسها جزءا من البنى الأمنية الأوروبية، وذلك من أجل الوصول إلى بوابات الإتحاد الأوروبي من جهة، ومن أجل الحفاظ على إستقرارها من مشاكلها الداخلية ومن المشاكل الاتية من الجوار من ناحية الأخرى، حيث عملت وسعت تركيا الإنضمام إلى كل ماهو أوروبي من منظمات وإتحادات، ومن ضمنها الإتحاد الأوروبي يعتبر أهم المؤسسات الأوروبية التي تهدف إلى تعزيز الأمن والإستقرار في أوروبا.

وكذلك هناك دوافع أخرى للسياسة التركية، كالحصول على الدعم والإستفادة في مجال التعليم والتكنولوجيا، واستيعاب المكتسبات العلمية والتقنية والتكنولوجية للحضارة الأوروبية، وكذلك تحاول عن طريق توجهها حيال أوروبا أن تقلل إعتمادها على الولايات المتحدة وخصوصا بعد تأزم العلاقات بينهما نتيجة الأزمة القبرصية(1974) التي نبهت النخبة الحاكمة في تركيا إلى ضرورة تعدد البدائل والخيارات في سياستها وعلاقاتها الخارجية.

الفرع الثاني: الولايات المتحدة الامريكية

أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لتركيا ليس فقط بسبب البعد الجيواستراتيجي لها ، والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية ، بل أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها لهؤلاء باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الإعتماد عليه.[2]وقد زادت أهمية تركيا في مرحلة مابعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة" بوش الإبن" ، "بالحرب على الإرهاب" حيث قامت تركيا بتسهيل إستخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001، وإستفادت الولايات المتحدة الأمريكية معنويا ورمزيا من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها.[3]ذلك يعني أن المصلحة المشتركة بين الطرفين هي أساس التعاون والارتباط بينهما،و إزاء ذلك، ستظل تركيا أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

وعلى أثر ذلك، عندما زار الرئيس الأمريكي "أوباما" تركيا في أفريل 2009 أبدى إهتمامه ببناء مشاركة إستراتيجية مع تركيا، وأيد الدور التركي في الصراع العربي- الإسرائيلي ، وفي العالم الإسلامي.[4] وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من

---

1 نفس المرجع.

2خليل العناني، مع الولايات المتحدة الامريكية،مصالح استراتيجية متبادلة، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، ط2009،1 ،ص149.

3المصدر نفسه، نفس الصفحة.

4محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها،ضمن ندوة الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر،اصدار مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ص 91.

شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة، يمكن إجمال أبرزها فيما يلي: أولا خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.ثانيا:محاولة الإستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في المنطقة بعد غزو العراق. ثالثا:الإستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال إستخدام القضية الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق، فضلا عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم. رابعا: الإستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق إختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.وأخيرا، الإستفادة من إحتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقا.[1]

يمكن التوصل من كل ذلك إلى حقيقة أصبحت واضحة وظاهرة، وهي حاجة واشنطن إلى تركيا في دعمها لها كي تؤمن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، كما أن تركيا ما زالت بحاجة إلى أمريكا وفي العديد من النواحي سواء ما تعلق منها بمشاكلها الداخلية وخاصة الإقتصادية منها وكذلك القضية الكردية، إضافة إلى دعمها لها بالنسبة لمسألة عضويتها في الإتحاد الأوربي.وفي نفس الوقت قامت أمريكا بتأمين حليف اخر لها وهو الأكراد، الذي يستخدمهم كورقة ضغط على تركيا.

الفرع الثالث:روسيا

في ظل التغيرات التي طالت المنطقة العربية وجدت تركيا وروسيا نفسيهما محاصرين بخيارات محدودة ففضلا التعامل بواقعية سياسية والتقارب أكثر بينهما، لذا فان البلدين متفقان على:[2]

1. دعم أكبر للدولة الوطنية ولارادة الشعوب.
2. وضع حد للقوة غير المنضبطة وغير المراقبة دوليا.
3. طرح سياسات متعددة، وتصورات متعددة لمصالح قومية، وأمن قومي دون فرضها على الاخرين.

إن الفترة الممتدة ما بين عامي 2003-2008م شهدت أكبر تقارب بين البلدين، وليس من الخطأ توصيف هذه المرحلة، من العلاقة بين البلدين بأنها (فترة ذهبية)، ونقطة التحول في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا الإتحادية. ان الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي"فلاديمير بوتين" إلى تركيا عام 2004م توضح المدى، الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين، حيث تم توقيع على بيان

1خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص156-157.

2لمى مضر جرئ الإمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأيدها في سياساتها تجاه منطقة الخليج في الفترة (1990-2003) ، ط1أبو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005.ص 106.

مشترك بين البلدين، ثم على إثر ذلك، قام رئيس الوزراء التركي" رجب طيب أردوغان" بزيارة موسكو عام 2005، وكان من نتيجة هذه الزيارات."تحسن العلاقات الروسية التركية، والأثر الإيجابي الذي مكن أنقرة، من تطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز واسيا الوسطى، دون

الدخول في أجواء من التنافس والصراع.[1]ثم تكررت زيارات رسمية، حيث زار رئيس وزراء تركيا"أردوعان" روسيا عام 2008، ثم عاد "بوتين" إلى زيارة تركيا عام 2009 م و زيارة الرئيس الروسي" ديمتري مدفيف"، عام 2010م، وقد توجت بإنشاء مجلس أعلى للتعاون بين الدولتين يرمي إلى تطوير إستراتيجية تعزيز العلاقات الروسية- التركية، على كافة المجالات، فضلا عن التعاون لضمان السلام الدولي والإستقرار والأمن. حيث أكد الرئيس الروسي،أثناء زيارته، على "طموح تطور العلاقات بين البلدين، لتصبح استراتيجية متعددة الأبعاد، لأن روسيا ترى تركيا جارا يمكن الإعتماد عليه."[2]كما وقعت تركيا وروسيا على17 إتفاقية، ومن المؤمل أن يزيد التبادل التجاري بين البلدين،إلى 100 مليار دولار، خلال الأعوام الخمسة القادمة. فضلا عن إلغاء تأشيرات السفر بينهما، وبناء محطة(كهرذرية) في تركيا. وتأمل تركيا أن تغطي روسيا70% من إحتياجاتها من النفط والغاز من روسيا.

تشير هذه المشاريع إلى تنشيط مجالات التعاون الواسع في المستقبل. إنطلاقا من الإلتزام بسياسة خارجية"متعددة الأبعاد، تهدف تركيا مع فاعلين عالميين، إلى أن تكون إستراتيجيتها ، تكاملية لاتنافسية." وأن علاقاتها مع روسيا الإتحادية يجب أن تكون علاقات الجوار الجيد.

غير أنه على خلفية الأزمة السورية اتسعت دائرة التجاذبات السياسية والعسكرية بين تركيا وروسيا والسبب هو الموقف من نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

فالتطورات التي أعقبت اسقاط الطائرة الروسية بنيران تركية عكست جزءا من التعقيدات والتناقضات التي باتت تعصف بهذه الازمة، مما جعل الدولتين في حالة من العناد واثبات الذات فالرئيس صرح بان تركيا ستعرف عواقب وخيمة نتيجة اسقاطها للطائرة، ومن جهته رد "أردوغان" على الهجوم الروسي واتهام تركيا بعلاقتها بداعش وشراء النفط من التنظيم الإرهابي. كما قال "أردوغان" أيضا لن نعتذر عن اسقاط الطائرة وعلى "بوتين" الاعتذار عن اختراق الأجواء التركية.

إن المنطقة العربية تتحول لساحة حرب ما بين القوى الإقليمية والعالمية. حيث أن هذا الخلاف بين تركيا وروسيا لايقتصر فقط على الملف السوري بل يتعداه ليصل إلى كل تطورات الملف الليبي.

---

1 محرم أكشي، في اسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010، ص202.

2روسيا اليوم، العلاقات الروسية التركية باتت استراتيجية،نشر بتاريخ 9-1-2016، نظر بتاريخ 25-06-2018، متاح على الرابط التالي

http :www.arabic.rt.com/news-all news/ print/47373

تتناقض مصلحة تركيا مع روسيا على الأراضي الليبية من حيث أطراف الدعم، فروسيا داعمة لقوات خليفة "حفتر" بالمقابل الطرف التركي يدعم حكومة الوفاق الشرعية برئاسة فائز السراج ما يجعل التدخل التركي في ليبيا وترسيمها للحدود مع حكومة السراج ورقة ضغط ترفعها بوجه روسيا على الرغم من المصالح المشتركة بين البلدين وأبرزها اتفاقية استيراد تركيا لنظام الدفاع الجوي اس400 من روسيا، ولكن الحاجة التركية للغاز الذي تفتقده في بلادها، يجعلها تبحث عن للبدائل لسد حاجتها في ظل اقتراب موعد انتهاء اغلب اتفاقياتها للغاز المبرمة بحلول عام 2021وعام 2022.

وعليه فإن ملفات الخلاف بين تركيا وروسيا أصبحت أكثر من ملفات التوافق وهو ما يعقد أكثر إمكانية التوصل الى صيغ وحلول توافقية مشتركة.

ويبقى أنه لدى تركيا علاقات تجارية وسياسية جيدة واتفاقيات متل إتفاق "سوتشي" واتفاق "استانا"، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الاتفاقيات العسكرية ولكنها تقف موقف الاتحاد الأوروبي والنيتو من قضية القرم.

حيث أن تركيا في اجتماعات النيتو ترفض أن تعيد روسيا ضم القرم اليها، وقد ذهب أردوغان إلى أبعد من هذا متحديا روسيا من خلال زيارته الى أوكرانيا لتحريض الأوكرانيين على روسيا وتحرير القرم من روسيا.

إن أردوغان لازال يعيش في الماضي فهو يذهب الى ليبيا ويذهب الى سوريا وكذلك في القرم ، لينفذ مطامعه والتي يعتبرها شرعية بالنسبة له كعثماني، فهو يحاول دائما أن يتواجد أينما يكون العنصر التركي ويحاول أن يضع يده في تلك المنطقة ويدعي حمايته ودعمه لجالية معينة بدافع أنها تنتمي اليه. وبذلك هو يجد حجة لكي يسيطر ولكي يكون له نفوذ في هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فيفري2022، سعت تركيا لمحاولة تجنب التصعيد العسكري بينهما، ومع بداية الحرب رفضت تركيا هذه العملية العسكرية واعتبرتها انتهاكا للقانون الدولي، كما أكدت على دعمها الكامل لوحدة الأراضي الأوكرانية، 1وفي هذا الصدد، زودت أوكرانيا بأسلحة فتاكة(طائرات بدون طيار" بيرقدار تي - بي2").2 وأيضا أغلقت المضائق البحرية" البسفور والدردنيل" بموجب اتفاقية "مونترو" ،3أي أبدت حزما في مواجهة هذه الحرب الروسية- الأوكرانية كما يقتضي انتمائها لحلف شمال الأطلسي ، لكن في نفس الوقت شهدناها تمتنع عن التصويت عن العقوبات ضد روسيا داخل المجلس الأروبي وشهدناها أيضا تدافع عن موقف ليس متماهي مع الموقف

1 جابر عمر، تركيا ترفض الغزو الروسي لأوكرانيا وتميل لدعم كييف، نشر بتاريخ 24 فيفري 2022، نظر بتاريخ 7 أفريل 2022، متاح على الرابط التالي:https://www.alaraby.co.uk/politics

2 حسين مجدوبي، لتعزيز سلاحها الجوي الذي تضرر في الحرب.. أوكرانيا تتزود بمسيرات "بيرقدار" التركية عبر بولندا، نشر بتاريخ4 مارس2022، نظر بتاريخ 3 أفريل 2022، متاح على الرابط التالي :https://www.alquds.co.uk/politics

3 هي اتفاقية عقدت في مونترو في 1936 وضمنت السيادة التركية على المضائق البحرية في البوسفور والدردنيل.وتنظم عبور السفن الحربية التابعة للبحرية، وتضمن حرية مرور السفن المدنية في وقت السلم، وتقيد مرور السفن البحرية التي لا تنتمي إلى دول البحر الأسود

الغربي، ومع حلفائها داخل حلف الشمال الأطلسي، ببساطة لأن هناك أيضا مصالح مشتركة كبيرة بين روسيا وتركيا نذكر منها الغاز الروسي، مشروع منشأة نووية لتوليد الكهرباء بتمويل روسي في تركيا، وهناك صواريخ s400 التي زودت بها روسيا أنقرة.

وعليه تحاول تركيا الموازنة بين روسيا من جهة، والناتو والغرب وأوكرانيا من جهة ثانية، دون أن تفقد أي شريك .

وفي هذا السياق قال الرئيس التركي يوم الاثنين 28 فيفري 2022، أن تركيا لا يمكنها التخلي عن علاقاتها مع روسيا أو أوكرانيا في اجتياح روسي لأوكرانيا مضيفا أن أنقرة ستنفذ اتفاقا بشأن المرور من مضايقها لمنع تصعيد الحرب.1

وكان "إبراهيم كالين" المتحدث باسم الرئاسة التركية قد صرح أنهم لا يريدون أن تتضرر علاقاتهم الاقتصادية القوية مع موسكو بما في ذلك قطاعات مثل الطاقة، السياحة، والزراعة.2

فتركيا لاتريد أن تكون متسرعة بل تسعى لأن تكون خطواتها ثابثة بحيث لا تذهب للتكاتف مع الغرب كثيرا خاصة في هذه المرحلة، فهي تريد أن تتجهز داخليا وخارجيا للانتخابات وبالتالي هي غير مستعدة لأن تنخرط في أي صف عسكري أو سياسي.

كما انصب الجهد التركي على إمكانية إجلاس الطرفين إلى طاولة الحوار، وهنا نلاحظ أن تدخل تركيا لإيجاد حل دبلوماسي لأزمة عالمية بهذا المستوى مكسب غير مسبوق للدبلوماسية التركية فضلا عن أنها تكون وسيط استطاع أن يخفف من حدة الحرب وأن يذهب بها لحل دبلوماسي سيكون مكسب كبير جدا لتركيا وهي تسعى له وحريصة عليه.

وبالنتيجة الموقف التركي كان محدد جدا في بعض المسارات ، ولذلك السياسة التركية حتى اللحظة في هذه الأزمة متمايزة ومميزة وحظيت بشكر وتقدير من المعارضة التركية ، بمعنى هناك إشادة بهذا الدور وهو ما ساهم بزيادة تأييد الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، في ظل استطلاعات الرأي للانتخابات المقبلة.

الفرع الرابع:إيران

إتسمت العلاقات الإيرانية- التركية، بطابع المنافسة والتعاون في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، وعلى الرغم من هذا التنافس التاريخي الذي ميز أكبر دولتين في المنطقة، أظهرت تركيا

1 مونت كارلو الدولية، بين روسيا واكرانيا...موقف تركيا البرغماتي حفاظا على مصالحها، نشر بتاريخ 2 مارس 2022، نظر بتاريخ 7 أفريل2022، متاح على الرابط التالي :https://www.mc-doualiya.com/

2 فرانس 24، أردوغان لا يمكن لتركيا ان تخلى عن علاقاتهامع روسيا أوأوكرانيا، نشر بتاريخ 1 جانفي 2022، نظر بتاريخ 8 أفريل2022، متاح على الرابط التالي:https://www.france24.com/ar

أنها لا تريد أن تكون خصما لإيران أو عدوا، بل صديقا وشريكا وجارا جيدا.[1] فمن الزاوية التركية" لم يكن لسياسة تعدد البعد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا، بحيث أن من يسعى إلى إضعاف الاخر لا يعمل على تعميق التعاون معه. وفي هذا المجال كانت زيارة رئيس الحكومة التركية" رجب طيب أردوغان" إلى طهران في أكتوبر2009 خطوة مهمة في إرساء أوسع توافق سياسي وأكبر تعاون إقتصادي بين البلدين.[2] إذ يمكننا القول، بأنها أرست "تعاونا إستراتيجيا" بين بلدين مختلفين، في التركيبة المذهبية الدينية والثقافية والتاريخية، لكنهما يصران على استمرار التعاون القائم بينهما وتحديد مواقفهما من أحداث المنطقة لذا كان موقفهما شبه متطابق بشان إدانة الممارسات الإسرائيلية، فضلا عن ابرام العديد من الإتفاقيات مع إيران في مجال النفط والغاز الطبيعي، والكهرباء وخطوط النقل والإستثمار.

وعلى الرغم من القلق التركي من المشروع النووي الإيراني الذي يشكل تهديدا للإستقرار في الشرق الأوسط، فانها تعاملت مع هذا الملف بهدوء وتوازن، وقد دأبت الحكومة التركية على القول بإستمرار بأنه من حق كل دولة إمتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية وفي كلمة رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" مخاطبا الغرب قائلا" إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك وحيث يؤكد المسؤولون في إيران" نحن لا نريد إنتاج الأسلحة النووية ما نريده هو فقط الحصول على التكنولوجيا التي تمكننا من إنتاج الطاقة[3].

إن هذه العلاقات المتنامية بين تركيا وايران تثير مخاوف بعض من دول الإتحاد الأوروبي، ومن الممكن أن تستخدم كذريعة في رفض إنضمامها للإتحاد، فيما يراها البعض الاخر من الدول الأوروبية، من أن تحسين العلاقة بين أنقرة وطهران يمكن أن يدعم سياسة الإتحاد في الشرق الأوسط ويعزز من الجهود الدولية الرامية لمنع ايران من تصنيع القنبلة النووية.

وعليه يلتقي البلدين على تجنب الصدام الصريح فيما بينهما. هذين البلدين هما ميراث من التنافس التاريخي لقرون طويلة. لكن بعد تأسيس تركيا الحديثة وايران حديثة كان هناك نجاح كبير في إدارة هذا الإرث التاريخي وفي إدارة التنافس والصراع بين البلدين.

ولعل مرحلة الصراع في سوريا هي أكثر الاختبارات جدية التي تعرضت لها العلاقات الإيرانية التركية في بداية الأزمة بدا الأمر كما لو كان النظام السوري على وشك الانهيار وبدا الأمر كما لو كانت الفصائل المسلحة من الإسلاميين التي تؤيدها تركيا وتقدم لها تسهيلات كثيرة على وشك تحقيق انتصار كاسح، وحتى في هذه اللحظة التي كان فيها حليف ايران النظام السوري معرض للخطر نجح البلدان في تجنب الصدام وفي الحفاظ على تواصل مستمر.

1فراقد داود سلمان، "العلاقات التركية الإيرانية"، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، كلية العلوم السياسية،عدد15،مارس2012،ص21.

2 محمد خواجه، "المثلث العربي-الإيراني-التركي واقع وآفاق"، شؤون الأوسط، عدد119،صيف2005،ص253-254.

3محمد نور الدين، تركيا الى أين؟ دور وتحديات،المستقبل العربي، العدد287، يناير2003، ص49.

غير أن الوضع اختلف مؤخرا إلى حد بعيد على الأرض السورية، حيث ان النظام استعاد سيطرته بالأساس بمعاونة خارجية روسية وإيرانية. فان نقل الصراع من صراع صفري من يفوز بسوريا إيران أم تركيا إلى كيف سيتم اقتسام النفوذ والمناطق في سوريا.وبالتالي هذا هو موضوع الصراع في هذه المرحلة بين سوريا وإيران.

ونتيجة خبرة النجاح في الإدارة السلمية للخلافات ما بين تركيا وإيران ستمكنهم من تجاوز هذه المرحلة لأنه في الحقيقة كلاهما رابح نفوذ على بلد ثالث وهي سوريا التي لم تكن لهم بالأساس.

الفرع الخامس:العلاقات التركية العربية

إن الدور التركي بدا واضحا في ظل سياسة تعدد الأبعاد التركية الجديدة و لم تعد دولة منكفئة على نفسها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، مما جعلها تتدخل في قضايا المنطقة، وهو ما أثر على علاقاتها ببعض تلك الدول.

ان علاقات تركيا مع العراق ومن ثمة خياراتها في تعاملها مع الملف العراقي اعتمدت على مقتضيات المصلحة التركية، وعليه اتسم موقفها بالتأرجح بين المعارضة والمساهمة والتراجع وصولا إلى نبذ سياسة الجمود والتفرج التي تدرك تركيا بان مسار الأحداث في العراق له تأثير كبير على أمنها ومصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها الاقليمية لم تحصد منها تركيا سوى الخسائر والمخاطر.1كما أن الفراغ العربي جعل الدور التركي يتقدم ويبدو أكبر من حجمه الطبيعي بعد التغيرات التي حصلت في تونس ومصر وقد تبعها دول أخرى مثل ليبيا واليمن وسوريا.حيث كان موقف تركيا منها قد إتسم بحالة من الغموض، نتيجة الموقف المتأرجح بين المبادئ والمصالح.

لقد كانت تركيا حاضرة في المشهد الليبي في ثورة فبراير، وان كانت قد ترددت في تأييدها للثورة لارتباطها ببعض المصالح والمشاريع الاقتصادية مع القذافي. لكن استمرار دور تركيا في ليبيا كان متذبذبا.2بمعنى لو قيمنا الدور التركي في ليبيا لانستطيع أن نصنفها كلاعب رئيسي يوازي الدور الذي تقوم به ايطاليا أو فرنسا أو مصر أو الإمارات. وبالتالي هي بالفعل لاعب في الملف الليبي ولكنها في المستوى الثاني وليست في المستوى الأول. ويرجع ذلك لتزاحم الملفات أمام تركيا، لقد حدثت تطورات في تركيا غيرت من سياستها الخارجية تمثلت في مشاكل في الداخل، محاولة الانقلاب، تراجع الليرة بشكل كبير جدا، وهزة اقتصادية كبيرة، ومشاكل خارج حدود تركيا في مناطق حيوية جدا مثل سوريا والعراق، ومنطقة الخليج، تحديات مع الاتحاد الأوروربي، وتوتر الوضع مابين تركيا وأمريكا، فأصبحت حجم المشاكل الخارجية والتحديات الراهنة بالعظم الذي يجعل ليبيا على هامش الاهتمام التركي.

1إبراهيم حليل العلاف، السلوك السياسي الخارجيالتركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان2003، مجلة دراسات إقليمية، العدد2006،5،ص7.

2 ترك برس، تركيا في ليبيا، نشر بتاريخ 18 ماي 2019، نظر بتاريخ 29 جوان 2019، متاح على الرابط التالي http://www.turkpress.co/node/61222

وتجلى الدعم في توقيع تركيا مذكرتي تفاهم حول الحدود البحرية والتعاون الأمني مع حكومة السراج في خطوة قوبلت بإدانة عربية ودولية.

إن الاتفاق الموقع بين تركيا وبين حكومة السراج والمتضمن لمذكرتي تفاهم أولها يتعلق بمسألة الدفاع المشترك والثانية تتعلق بترسيم الحدود البحرية بين البلدين. له أثار سلبية على كلا البلدين. أولا الاتفاق غير قانوني لا يتفق مع أحكام ومبادئ القانون الدولي البحري، ولا مع فكرة حسن الجوار لأن لا حدود بحرية تجمع ما بين تركيا وما بين ليبيا.

الهدف من هذا الاتفاق هو القفز على المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان من خلال جزيرة كريت اليونانية. وبالتالي سعت تركيا إلى توظيف هذا الاتفاق لعقد اتفاقيات مع حكومة السراج للتنقيب عن مكامن الطاقة في منطقة الشرق المتوسط، خاصة أن تركيا عملت طوال الفترات الماضية على الطعن في الاتفاقيات القانونية التي تم توقيعها ما بين دول حوض شرق المتوسط.

وهكذا الحال إتجاه أحداث سوريا، بين تجسيد الأسس والمبادئ التي تعتمدها تركيا في إستراتيجيتها في الشرق الأوسط، وبين الإندفاع لمنع وصول تأثيرها إلى داخل تركيا، لذا كان الموقف المبدئي لتركيا من هذه الأحداث باعتبارها مرحلة تحول تاريخية، فيجب التعامل معها وفق المبادئ التي حددها "داوود أوغلو" في إطار إستخدام الأساليب في التعامل بين الأنظمة السياسية والشعب وأهمها:[1]

1. الثقة بالجماهير، التي هي بحاجة للإحترام والكرامة.
2. إن التغيير أصبح ضرورة، وليس إختيارا.
3. يجب أن يكون التغيير سلميا، فالجميع بحاجة إلى الأمن والحرية في المنطقة، وعلى الجميع التصرف بحكمة، دون إستخذام العنف والحروب الأهلية بين الإخوة.
4. نحن بحاجة للشفافية والمساءلة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المؤسسات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة ف" الثورة لا تعني الدمار".
5. يجب تأمين سلامة ووحدة أراضي بلادنا والمنطقة.

وانطلاقا من هذه المبادئ ولغرض تنفيذها على أرض الواقع من خلال إعداد خطة وفق رؤية تستند على الثقة بالنفس ، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات الضرورية لمعالجة الحالة الإنتقالية حيث يقترح "داوود أوغلو" ما يأتي :

1. نحن بحاجة إلى خطة طوارئ لإنقاذ حياة الناس.
2. نحن بحاجة إلى إعادة بناء، واستعادة النظم السياسية في المنطقة، وسنعيد بناء منازلنا بعد تعرضها إلى زلزال"تسونامي".

وهنا يمكن القول، أنه على الرغم من حساسية بعض القوى الإقليمية مثل مصر والسعودية وايران من الدور التركي المتنامي في الشرق الأوسط، إلا أن كل الأطراف ترحب به في لحظة إحتياجها إلى أداة تواصل ولو غير مباشر مع الخصوم حول أكثر من قضية خلافية. لهذا فان المطلوب عربيا، ليس خسارة تركيا، وتحويلها إلى إسرائيل ثانية، لأن ذلك لا يتعارض فحسب مع إعتبارات الجغرافية والتاريخ والثقافة، ولكنها أيضا، مع مصالح الدول العربية في بناء وتطوير علاقات طبيعية مع دول الجوار الطبيعي. وهذا يتطلب"مجموعة تدابير تجمع بين تدابير تعاونية، وأخرى تصارعية. وليس المقصود بالتصارعية، الدعوة إلى خوض صراع أو حرب ضد تركيا، وإنما ممارسة أشكال متنوعة من الضغط والتأثير فيها كي تعيد حساباتها في مواقفها الحالية إزاء الدول العربية، وكذلك إلى تدابير إضافية مساندة للتحرك العربي كالتعاون مع اليونان وإيران.

المبحث الثالث: الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: نظرية التحول الحضاري

هذه النظرية من أهم النظريات التي صاغها "أحمد داوود أوغلو"، و التي شرحها في كتابه الموسوم بالعالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية. حيث طرح فيه أفكاره حول مستقبل العلاقات الدولية كما برهن على أن ما يجري في العالم منذ سقوط الإتحاد السوفياتي ليس صداما للحضارات كما يقول هنتنغتون ، ولا عن نهاية التاريخ وإنما هو تعبير عن تحول حضاري واسع المدى.

ويرى داود أوغلو أن " نظرية نهاية التاريخ " لفوكوياما تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم ،وبموجب هذا التحول ينزاح تدريجيا المركز الحضاري الأطلسي الأمريكيإلى محاور أخرى ما تزال في طور التشكل ، وتحاول القارة الأوروبية العجوز إسترداد همرة أخرى من خلال الإتحاد الأوروبي . كما تحاول اسيا المركز الباسيفيكي بناء هذا المحور بقيادة الصين والهند واليابان، كما يحاول العالم الإسلامي من خلال حركات الإحياء الإسلامي أن يبني محورا حضاريا جديدا أيضا مرتكزا على تماسك رؤيته للعالم، وفي القلب منه تركيا وايران وباكستان ومصر. 2وترتيبا على ذلك فهو تحول حضاري تعيد كل دولة من

1بول سالم ، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية من التحول ، مجلة مستقبل العربي ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 398 ، 2012 ، ص156.

2 محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، دار الشروق،2011، ص575.

الدول في سياقه إعادة إكتشاف إنتمائها الحضاري المناسب، ومكانة الدول أصبحت مرتبطة بهذا الإنتماء.

وفي القلب من هذه الرؤية تقع قيمتا الحرية والأمان الوجودي بالمعني الإنساني الإسلامي، وهو يعتقد أن هذه هي النواة الصلبة التي يرتكز عليها المحور الحضاري الإسلامي الصاعد، إلى جانب الموارد المادية الهائلة التي يمتلكها يقول:فالحرية في المنظور الإسلامي هي تعبير عن نضج روحي يمكن الإنسان من أن يتحكم في أنانيته الذاتية، الحرية ليست موضوعا من موضوعات القوة بقدر ماهي موضوع للوعي بالذات ومعرفة النفس وكذلك الأمن يكمن في شخصية الإنسان ووعيه الذاتي، ولا يأتيه من خارجه.

ويرى أيضا أن النموذج الإسلامي في رؤيته للعالم يضمن السلام مع البيئة بخلاف النموذج الغربي،لأن مبادئ وتعاليم هذا النموذج تؤكد أن الكون هبة الله، وهو حق مشترك للجنس البشري لذا لابد من المحافظة على البيئة لأن سلامتها شرط جوهري لصلاحية الكون للحياة،1ثانيا إن التصور الإسلامي لكيفية تحقيق التناغم بين المصادر المعرفية في مواجهة المركزية المطلقة لمعرفة الانسان هذا التصور يهدف لحل المعضلة الحداثية التي سببها العلم وتطبيقاته التدميرية. ثالثا إن المعيارية القيمية الإسلامية التي ترتكز الى تلك المفاهيم الوجودية التي تتعلق بالله والانسان والطبيعة، والتي هي بالاخير علاقة متداخلة بين ثلاث مفاهيم:الوجودية والمعرفة والقيمية.

كذلك يؤكد أن النموذج الإسلامي يعبر عن الأصالة والتعددية، فتصوره للتاريخ والزمن يؤكد الطبيعة الدائرية وليست الخطية الأحادية كما الحضارة الغربية، التصور الخطي يحتقر كل ماهو أدنى منه، أما التصور الدائري فيولد الأمل دوما في إمكان ظهور أكثر من تجربة، وأكثر من نموذج، ويؤكد أيضا أهمية التجديد وقدرة الحضارة الإسلامية على استعادة مكانتها، كما يؤكد أن السيادة الحقيقية لا تنطلق من التفوق المادي وحده، بل هي مبنية بالأساس على التفوق القيمي والروحي أيضا.

كذلك في نظريته هذه شرح العقبات التي تعترض سبيل نهضة المحور الحضاري الإسلامي فنبه منذ منتصف التسعينات إلى أن المحور الحضاري الأمريكي سيسعى للاحتفاظ بتفوقه بشتى الوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية، بما في ذلك أن يتلاعب بالأسس الداخلية للمراكز الحضارية البديلة له.2

هذا بالإضافة إلى أن الخلفية التاريخية تجعل تركيا تتبع سياسة خارجية فعالة ناجحة في المنطقة والعالم. فعندما تنظر إلى نظرية " صراع الحضارات " لصموئيل هنتنغتون ، نرى أن دولا مثل تركيا يمكن أن تدحض إفتراضات هذه النظرية كونها تملك تاريخا كبيرا من الإنسجام بين شتى الثقافات .

1إبراهيم البيومي غانم، أحمد داوود أوغلو.. وليس كيسنجر تركيا، نظر بتاريخ 25-05-2018 ، متاح على الرابط التالي http://twitmail.com/email/3048754152/37

2 صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظامالعالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة،دار سطور، القاهرة،1999،ص38

كما تستطيع تركيا المحافظة على وحدتها بالرغم من تنوع عناصرها الداخلية، وتستطيع أن تكسب قوة هامة تمكنها من تخطي القطبية الجيوثقافية في إقليمها، إذا ماتبنت مرجعية حضارية شاملة وجامعة.

تقع تركيا بين العالم الغربي والعالم الأرثوذكسي والعالم الإسلامي ، وهي ذات إرتباط ثقافي بها .1مما يتيح لها إقامة علاقات مع كل دول العالم.وليس أدل على ذلك من كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي ، وبلدا مسلما ، ولديها تراث العثمانية التي جمعت العديد من الثقافات السياسية تحت مظلة كيان سياسي واحد ، وفي هذا الإطار شكلت تركيا ، بالتنسيق مع إسبانيا إطلاق مبادرة " تحالف الحضارات " التي حددت أهدافها ب " المساعدة على مواجهة قوى الإستقطاب والتقسيم والتطرف.
كما يعد أوغلو أن " الثقة بالذات الحضارية " ، مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية خصوصا اذا إقترنت بتجاوز عقد النقص ، والشعور بالدونية إزاء الأطراف الأخرى ،الأمر الذي يدفع تركيا إلى تبني العديد من المبادرات من أجل التوسط بين أطراف الصراعات .2

ويعتبر "داوود أوغلو" أن أهم مساهمة يمكن أن تقدمها تركيا للثقافة العالمية إنطلاقا من تجربتها الحضارية، هي دخولها في إنفتاح حضاري واسع يتجاوز شراك الإقصاء الجيوثقافي.[3]

ويرى أوغلو أن وجود نموذج تركي إسلامي ناجح ، وقدرة تركيا على التوفيق والتوسط ، قادران على أن يمثلا النظرية المضادة والأكثر إقناعا من نظرية هنتغتون . وينسب أوغلو تركيا إلى الحضارة الأسلامية ويؤكد خصوصية هذه الحضارة ويزعم بمركزية تركيا فيها ، كما يرى أن الطريق الذي تستطيع عبره تركيا الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية سيكون بواسطة " مسيرة الإنبعاث " داخل الحضارة الإسلامية.وبالتالي فإن السياسة الخارجية التركية يجب أن تصنع إرتباطا بالإنتماء الحضاري الإسلامي.

وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي تتصالح من خلالها تركيا مع ماضيها وحضارتها الإسلامية، وتعود إلى الإرتباط بالدول العربية والإسلامية والمماثلة لها دينيا وثقافيا، حيث إعتبر "أوغلو" من خلال هذه النظرية أن الخلفية التاريخية والموقع الجغرافي لتركيا يجعلان سياستها الخارجية مهمة للعالم أجمع.4

---

1 محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في سمير العطية واخرون، ص576

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3سيار جميل ، " العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة "، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997،ص25 .

Burhan Koroglu , Turkeys position towards the popular Arab revolution , afro-middle east 4 center , April , 2011 p21.

وقد أرجع جذور أزمة الأفكار والمؤسسات التي تعاني منها الشعوب الإسلامية، إلى إنفصال النخب الفكرية العلمانية عن المرجعية الإسلامية، ومحاولة النخب الحاكمة والمسيطرة فرض ثقافة جديدة مطابقة للمفاهيم الغربية وإنجاز التنمية الإقتصادية وبناء القوة العسكرية لتحقيق موقع أفضل على الساحة الدولية وفي نفس الوقت تسويغ السياسات الاحتكارية لهذه النخب في مختلف المجالات ، إلا أن هذه النخب العلمانية تواجه مأزقا اليوم لفشلها في إنجاز أي من الأهداف الكبرى التي حددتها منذ بدايات القرن العشرين على الأقل، وأولها الفشل في تكوين ثقافة قومية مستقلة عن المرجعية الإسلامية للمجتمعات العربية والإسلامية رغم إحتكار التغريبيين لأغلبية قنوات التنئشة الإجتماعية والثقافية بسيطرتهم على أجهزة الدولة، وثانيها الفشل في تحقيق التنمية الإقتصادية، وثالثها الفشل في تحقيق مكانة دولية متقدمة على مدرج هرمية القوة الدولية. إذن طبقا لنظرية التحول الحضاري "لأحمد داوود أوغلو" فإن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية تشهد منازعة بين أكثر من مركز أو محور حضاري باتجاه نظام عالمي جديد. 1

وبالتالي يكون العالم الإسلامي في خضم هذه المنازعة، ويرسم مسارا من أربع مراحل قطع منها المحور الإسلامي ثلاثا ودخل في الرابعة.أولها مرحلة الخضوع للنزعة الاستعمارية، وثانيها مرحلة تحديد الهوية بعد سقوط الخلافة العثمانية إلى قيام ثورات التحرر من الإستعمار، وثالثها مرحلة نشأة دولة ما بعد الإستعمار وسيطرة النخب المتغربة عليها، ورابعها يسميها مرحلة تجدد الإدراك الذاتي الإسلامي وتخلصه تدريجيا من عقدة الدونية التي سيطرت على الذهنية المسلمة إبان الحقبة الإستعمارية.
وتعكس رؤية "أوغلو حيال مركزية تركيا في الحضارة الإسلامية خصوصية سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية مقارنة بفترة الرئيس" تورغوت أوزال" وفترة حكم رئيس الوزراء "أربكان "، وتسعى تركيا لإستغلال هذا الطرح، وبذلك توجهت تركيا إلى الإنفتاح على سياسات خارجية فعالة . ومن هنا يتضح التطلع التركي للقيام بدور محوري في عدة مناطق و دعم الحضارة الإسلامية وتقوية مكانة تركيا عبرها .2

وعلى العموم تعتبر السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية أكثر تطلعا عن سابقتها التي إتبعها أتاتورك والسائرون على نهجه ضمن ثلاثة أوجه : الأولى هي أن فيها إنفصالا عن أنماط فكرة " تركيا في حالة دفاع دائمة " كما أن فيها نشاطا فعالا لحل خلافات تركيا مع جيرانها وتوسيع التعاون معهم . والسمة الثانية هي أنه على عكس محاولة الجمهورية التركية الإبتعاد قدر المستطاع عن الماضي العثماني ، هناك في الوقت الحالي إكتشاف من جديد لجزء من مزايا هذه الفترة . وتقوم السمة الثالثة على أن تركيا لا تتعامل مع الإرتباط بالكتلة الغربية كخيار وحيد ، بل تحاول دفع شراكة إسترتيجية مع لاعبين اخرين.

1 أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية،ط1،دار امجد للنشر والتوزيع، 2017،ص445.

2بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،مؤسسة الأهرام العدد 177 ، 2009،ص28 .

المطلب الثاني: العمق الاستراتيجي

في العقدين الماضيين حدثت تغيرات كبيرة في العالم، وتغيرت كثير من القيم والاتجاهات والقوى، كانت تركيا في مقدمة من تأثر بالتغيير واستفادة منه، وقد مثلت تركيا الجناح الجنوبي لحلف الناتو وارتبطت منذ الخمسينات ارتباطا حقيقيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت تستقتل للانضمام للاتحاد الأوروبي.وبالعموم ظلت تركيا تدور في فلك العالم الغربي والأمريكي. بعد التغيرات التي جرت في العالم وفي تركيا بالذاتأصبحت تبحث لهاعن دور في المنطقة، من خلال رغبتها بأن تمسك بالأجزاء التي سقطت من الإمبراطورية العثمانية بموجب "سايكس بيكو"، ورأت أنها الأولى بأن تمسك سياسيا وثقافيا وحضاريا بهذه المنطقة. وذلك من خلال محاولات إلى إعادة الانتماء إلى تركيا والى العمق الاستراتيجي لهذه المناطق ويجري إعادة إنتاج هذه العلاقة بشكل فعلي لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية.

وفي الحقيقة تعد نظرية العمق الاستراتيجي أحد النظريات السياسية المعاصرة ، التي ترى أن المتغيرات والظروف الدولية التي حدثت بعد عام 2002، تفرض على تركيا إعادة اكتشاف مكانتها كدولة مركز ذات عمق استراتيجي، تنصرف أبرز ملامحها إلى اعتماد جانب جديد في الأهداف والأداء الاستراتيجي التركي تجاه المناطق التي هي ضمن نطاق العمق الاستراتيجي.

وباعتبار أن تركيا أحد أهم الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وترتبط بعلاقات تاريخية مركبة مع دول المنطقة العربية ،فقد شهدت هذه العلاقات شدا وجذبا، تراوحت بين الصراع في بعض الأحيان والارتباط العضوي عبر دولة الخلافة في أحيان أخرى، ثم بدأت هذه العلاقة إلى التغير التدريجي إلى أن وصلت إلى حالة تشبه القطيعة بين تركيا ومحيطها التاريخي في المنطقة العربية بعد انهيار الخلافة.1

لكن السياسة التركية التي طالما اتجهت للغرب بعيدا عن عمقها التاريخي في المشرق الإسلامي شهدت تحولا بارزا مع وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" الى السلطة في عام 2002. فقد أصبح واضحا أن تركيا بدأت تبحث عن دور سياسي في الشرق وأنها قررت إنهاء القطيعة مع دول المنطقة، وخصوصا بعد إعادة انتخاب الحزب بأغلبية ساحقة في العام2007.

ونستطيع القول أن حزب العدالة والتنمية جاء ولديه تصور واضح لما ينبغي أن تكون عليه الدولة التركية، بمعنى إعادة النظر في موقع تركيا، وفي السياسة الخارجية التركية .

1 حامد محمد طه السويداني، تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي2011، مركز الدراسات الإقليمية، العدد32، 2018، ص450.

وبالتالي ثمة رؤية إستراتيجية واضحة خلف هذا التحرك النشط للدولة التركية، والذي حدث منذ جاءت حكومة العدالة والتنمية إلى السلطة انه هناك منظور جديد دخل على السياسة الخارجية التركية، وهو فكرة ان تركيا ليست مجرد جسر بين الشرق والغرب، بين أروبا وبين وسط آسيا والشرق الأوسط.1

وهو ما يؤكده " أحمد داوود أوغلو" بقوله "تركيا دولة مركز وليست دولة طرف ، فهي ليست منزوية جغرافيا بل تجمع بين عدة أقاليم سوية، فهي ليست دولة أوربية فحسب ، بسبب موقعها المركزي بل دولة آسيوية أيضا ، وهي ليست دولة متوسطية وحسب بل هي دولة واقعة على البحر الأسود أيضا كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ، فتركيا والحالة هذه تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها2. ويفترض ذلك أن تنخرط بوصفها دولة مركزية، إذ تحمل دولة المركز أربع سمات رئيسية مميزة (العمق الجغرافي، الاستمرارية التاريخية التأثير التاريخي المتبادل الترابط الاقتصادي المتبادل)3.كذلك تركيا ليست دولة مواجهة كما كان عليه الأمر في الحرب الباردة مع الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفياتي، بل إن تركيا ذات عمق استراتيجي.

وحدد "أوغلو" ثمان إمبراطوريات سابقة تتمتع بهذا العمق، وهي البريطانية والروسية والنمساوية المجرية والفرنسية والألمانية والصينية واليابانية والتركية. ويصل "أوغلو" بناء على تحليله المقارن لهذه الإمبراطوريات إلى تشابهها في معاناة مشكلات إثنوقومية ونزعات إنفصالية وتوجهات معادية للإمبريالية في منطقة كل منها الإقليمية. إلا أن الإمبراطورية العثمانية تميزت في هذا الإطار بنجاحها في إيجاد صيغة للتعايش السلمي بين القوميات والإثنيات المختلفة.

ونتيجة لهذه الجاذبية التاريخية والثقافية، إكتسبت تركيا طابعا من التنوع والحيوية في تركيبها السكاني أثناء عملية بناء الدولة في حقبة ما بعد الإمبراطورية العثمانية، إذ وجدت في الدولة" عناصر ثقافية متنوعة من القوقاز والبلقان والشرق الأوسط والتركمان العراقيين والأناضول تجمعها مظلة الدولة التركية، ويزيد التجانس بينها العمق الجغرافي للجمهورية.4

فالخصائص الجيوسياسية والتاريخية لتركيا توفر لها مقومات الدولة ذات العمق الإستراتيجي. ويتطلب تفعيل مكانة تركيا كفاعل عالمي وتوظيفها لهذا العمق أن تتبنى سياسة خارجية نشطة(غير انعزالية) متنوعة ومتعددة الأبعاد(لا تقتصر على البعد الغربي)، وتتجاوز إهتماماتها الحدود المباشرة لتركيا من أجل تشكيل البيئة الخارجية على نحو يحقق المصالح التركية.

1أحمد داوود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية التركية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،2012، ص07.

2 أحمد داؤد أوغلو والإستراتيجية التركية الجديدة ، شؤون الأوسط ، بيروت ،مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 116، 2004 ، ص142 – 145 .

3ياسين الحاج صالح ، تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 85 ، 2011 ، ص156 .

4 عقيل سعيد محفوض، السيسة الخارجية التركية، الاستمرارية والتغيير،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2012،ص75.

ووفقا لهذا المنظور الجديد يتوجب على تركيا أن تضع سياستها الخارجية على أسس واعتبارات الجغرافيا والتاريخ في وقت واحد.بمعنى هذا الوجود في مركز محيط من البلقان، شمال القوقاز، وسط اسيا، والمنطقة العربية يستوجب عليها جغرافيا أن تأخذه في عين الاعتبار، وأيضا تاريخيا لابد ان تأخذ السياسة الخارجية التركية أن الجمهورية التركية لم تولد من فراغ بل إنها ولدت من حاضنة الدولة العثمانية. وبالتالي ما ساهم به ميراث الإمبراطورية العثمانية في تشكيل سمات الهوية التركية لابد أن يأخذ في الاعتبار في السياسة الخارجية التركية.مما يتوجب على تركيا أن تكون مسؤولة عن قطاع كبير من الدول التي كانت جزءا من الدولة العثمانية.

وبذلك تتعدد دوائر السياسة الخارجية التركية كفاعل إقليمي هام بمنطقة الشرق الأوسط حيث تركز على عدة دوائر للحركة. ويدافع "اوغلو" عن سياسة خارجية تركية قوية نحو البلقان ومنطقة القوقاز وشمال افريقيا والشرق الأوسط .وعليه طورت تركيا علاقاتها مع جوارها الإقليمي وخصوصا العربي مما يتيح لها بناء تحالف إقليمي واسع يفرض قوته وسيطرته على الشرق الأوسط، وهو أمر سيتيح لتركيا مكانة ووزنا دوليا أكبر.1

كذلك رأت حكومة حزب العدالة والتنمية من خطأ الحكومات السابقة أنها كانت تنظر للمنطقة وكأنها غريبة عنها وهي تمثل فقط الغرب.2 أما الحكم الحالي فهو يمثل فكرا جديدا ينبع من مصلحة تركيا ومصلحة تركيا ان تنظر للشرق وللعالم التركي القديم، وتنظر إلى حلفائها السابقين، ترتبط ارتباطات تاريخية، اقتصادية، وحضارية وفكرية مع العالم العربي. كما يرون ضرورة عدم التخلي عن ذلك. وعليه أصبحت الدولة التركية الحديثة تعمل على بناء دور خاص لها بعيدا عن الحلقة المغلقة التي كانت تدور بها ألا وهي الحلقة الأوروبية.

وهكذا أصبحت تركيا مهتمة بمختلف القضايا العالقة في الوطن العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وقد عملت على توجيه المساعدات الاقتصادية للفلسطينين، بل وتوجيه النقد اللاذع لإسرائيل على سياستها تجاه الفلسطينيين، والاشتراك في العديد من المباحثات للتوصل إلى حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية. كل ذلك كان من شأنه أن يبرز دور تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فان الدول الغربية تعطي لتركيا أهمية في المنطقة من خلال علاقتها بدول المنطقة.3

تركيا لأول مرة في التاريخ الحديث ما بعد قيام الجمهورية التركية تحاول ان تأخذ موقعها الحقيقي في الشرق الأوسط. ففي بداية التحرير أيام أتاتورك وفي أيام الحرب العالمية الأولى كانت تركيا تصارع من أجل بناء الجمهورية . وتضمن ذلك مبادئ عامة وفلسفة علمانية للحكم الداخلي، ولكن لم يكن هناك

1 جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات،قطر،2010،ص67.

2 أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2010، ص77.

3 محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى الإقليمية، مجلة الدراسات الدولية ، العدد179، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2011،ص149.

علاقات حقيقية ومتينة مع جيرانها في الشرق الأوسط. ومع أنها دولة تمتلك أغلبية مسلمة إلا أن علاقاتها مع الإسلام في الشرق الأوسط محدودة جدا.غير أن هذا الانعزال جعل من تركيا تجربة فريدة خاصة- بمعنى دولة علمانية تحكم شعب مسلم ، وتطور هذا الشعب في نظرته العلمانية تطورا جديدا خلق نظرية جديدة للعلمانية وهو ما يعني بالنتيجة محاولة تركيا لتصدير هذه التجربة.

في الحقيقة إن تركيا ظهرت في العقد الأخير كقوة سياسة واقتصادية إقليمية وباتت محركا أساسيا في قضايا المنطقة، أمر جعل علاقاتها مع الدول العربية في منحى يتصاعد ويتنازل وفق مصالحها والعوامل التاريخية والأيديولوجية، وعليه لم تعد تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية دولة منكفئة على نفسها، بل باتت تتقدم الصفوف في قضايا المنطقة، ما أثر على علاقاتها لبعض تلك الدول وفق دائرة المنافسة ومربع المصالح . وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب أردوغان يدل على أنه يرغب بالتمدد فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجي وفي الوقت الذي تتحدث فيه تركيا عن قدسية أمنها القومي فإنها في الوقت نفسه تنتهك سيادة وأمن دولتي العراق وسوريا فضلا على أنها تنتهك العمق الاستراتيجي العربي، لأنها تمتد وصولا في التهديد إلى مصر، إذ جاهرت مرارا عن موقفها من الرئيس "عبد الفتاح السيسي" حليف السعودية، وقد وصف الرئيس" رجب طيب أردوغان" في آخر تصريحاته نظيره المصري بالانقلابي رافضا فكرة لقائه.

وبالنسبة لعلاقة تركيا بالسعودية وبالرغم من الخلافات بينهما في ملف قوات سوريا الديمقراطية والأكراد والأزمة الخليجية، ناهيك عن قضية مقتل الصحفي"خاجقشي" التي تحوم التصريحات التركية بشأنه واتهام مسؤولين من الصف الأول بالمملكة. إذا هناك صراع خفي بين السعودية وتركيا في المنطقة لكن مصالحهما تدفعهما إلى عدم إظهار الخلافات والحفاظ على مستوى علاقات جيدة خاصة أن تركيا والسعودية دولتان مهمتان في العالم الإسلامي. أما الإمارات فتبدو خصما جديدا لتركيا ولا تخلو وسائل الإعلام التركية من اتهامات لأبوظبي بالوقوف وراء مخططات تستهدف الأمن القومي التركي.في المقابل تحتفظ تركيا بعلاقات تصنفها بالإستراتيجية مع قطر، ويظهر ذلك عبر تنسيق التوجهات.

إن تركيا على مستوى الداخل وعلى مستوى علاقاتها الخارجية انتقلت من مؤسسة الرئاسة إلى رئاسة الزعيم وبالتالي هذا يصعب على "أردوغان" أن يتراجع لأن ذلك يعني تراجعا عن خطاب دوغمائي وخطاب شعبوي ثمة تبريره خلال الفترة الماضية لذلك هنالك الآن في تركيا الزعيم الذي يريد أن يمرر خطاباته كسياسة على أرض الواقع. ولذلك شهدنا انه خلال السنوات الماضية انتقلت تركيا من فلسفة صفر مشاكل مع دول الجوار ومع المجتمع الدولي إلى مشكلات متراكمة سواءا مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الدول الأوروبية أو مع الدول الإقليمية، وبالتالي هناك شعور زائد بالثقة بالنفس لدى "اردوغان" مما دفعه بالانخراط في عدد من المشاكل الإقليمية خصوصا مع الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي، حيث تركيا دخلت كطرف من أطراف الصراعات التي تنشأ في هذه الدول. وبالتالي الآن "رجب طيب أردوغان" يرى نفسه ليس فقط معبرا عن نموذج سياسي تركي وانما معبر عن نموذج سياسي متجاوز الحدود الإقليمية وللحدود مع دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي نرى مشكلات متراكمة في الفترة الماضية. وهذا ما جعل الانعكاس السلبي يعود في النهاية على سياسة العمق الاستراتيجي التركية.

المطلب الثالث: مقاربة العثمانية الجديدة

إهتم مفهوم العثمانية الجديدة بتحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي والتراث الإسلامي في الداخل والخارج، من منطلق الإيمان بأن تركيا تمثل قوة إقليمية كبرى ودولة محورية في محيطها الجغرافي الواسع، و عزز هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية لاسيما مصادر قوتها الناعمة، وتعظيم نفوذها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، خصوصا في المناطق التي كانت تابعة تاريخيا للإمبراطورية العثمانية، في إطار استعادة تركيا لذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية مع استمرار التوجه الغربي، حيث لتركيا مصالح إستراتيجية نحو دوائرها الجغرافية المتعددة في الشرق والغرب.

ولا يمثل مفهوم العثمانية الجديدة ظاهرة حديثة، وإنما تم تداوله في بداية سبعينيات القرن العشرين على يد مجموعة من المثقفين والسياسيين الأتراك. وهو يعبر عن توجه سياسي خارجي تركي كبديل للكمالية التي تأثرت بها السياسة التركية الداخلية والخارجية.غير أنه بعد عام 2002 تم هنالك تحول في السياسة الخارجية التركية من البعد الواحد إلى تعدد الأبعاد،و تبني إستراتيجية جديدة تقوم على دمج بعد عثماني جديد على المستويين الداخلي والخارجي.1

وهناك إتجاهان بارزان بخصوص هذا المفهوم، الأول يتبنى موقفا مؤيدا للمفهوم ولسياساته، حيث ينظر إليه باعتباره محاولة لإيجاد صلة تربط الصلات المقطوعة بين التراث العثماني والجمهورية التركية من خلال إعادة توجيه أنظارهم إلى ماضيهم العثماني ومن أنصار هذا التيار"جنكيزجاندار" و"عمر تاشبينار". أما الإتجاه الثاني فيتبنى موقفا مشككا في نوايا هذا المفهوم وأهدافه، حيث يعتبره بداية السياسة التوسعية التركية والسعي وراء إحياء أمجاد الدولة العثمانية على أسس جديدة، ذلك بالإضافة إلى ربطه بالإسلام السياسي والهوية الإسلامية، وما قد يحمله ذلك من دلالات خطيرة ، ومن أبرز مؤيدي هذا الإتجاه "سونرجاغابتاي" و"جراهام فوللر".2

ومن جانب أخر، يتبنى مفهوم العثمانية الجديدة سياسة إقليمية طموحة وذلك بانفتاحها على محيطها الجغرافي ودوائرها المختلفة، والتي تحاول فيه تركيا أن تكتشف الشرق الأوسط مجددا،بالإضافة إلى التعددية الثقافية، والعلمانية الليبرالية، والإسلام المعتدل.وتبني سياسة خارجية تدخلية ولا تدخلية على المستويين الإقليمي والعالمي. في حين كانت جمهورية "أتاتورك" علمانية منسلخة عن محيطها العربي والإسلامي والعالم العثماني ،وانحصرت في التوجه الغربي، واتخاذها لتدابير صارمة ضد الإسلام وتعدد الاثنيات، وتبني سياسة خارجية لا تدخلية.3

1حسين الحياري، العثمانيون الجدد، صحيفة الدستور الأردنية، العدد14791، في 20 جويلية2009 ،ص 6.

2محمد نور الدين، تركيا والمنطقة : المأزق المستمرن شئون عربية، العدد151، 2012، ص51-55.

3خالد عبد العظيم ، العثمانية الجديدة ، تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ،مؤسسة الأهرام ، العدد 187 ، 2012 .،ص14.

وهناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت العثمانية الجديدة على التنامي، إذ ترجع العوامل الداخلية إلى شعور الأتراك بالحنين إلى ماضيهم العثماني وانتشار للتيارات المحافظة والحركات الإسلامية، كذلك كان للإصلاحات السياسية والقانونية تأثير في تقويض سلطات المؤسسة العسكرية والمؤسسات الكمالية. إذ باتت المؤسسة العسكرية بلا تأثير بعد سلسلة محاكمات وإقصاء طالت كبار ضباطها ، وعليه تم إفساح مجال أكبر للسياسات العثمانية الجديدة.بينما تمثلت العوامل الخارجية في تطورات عالمية ارتبطت بتغيير بنية النظام الدولي القائم نتيجة تفكك الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وهو ما منح لتركيا مجالا أكبر للقيام بدور نشط في دوائرها المختلفة، والعمل على إستعادة أمجاد الماضي العثماني، وأيضا كان لمحاولة تعويض الخلل في علاقاتها مع الغرب دافعا لها للبحث عن بدائل جديدة، ولكن دون التخلي عن التوجه الغربي.

وقد ظهر مفهوم العثمانية الجديدة في سياسات "عدنان مندريس"، كأول عثماني جديد في الجمهورية التركية الحديثة، وذلك من خلال التركيز على الهوية الإسلامية للأتراك جنبا إلى جنب مع الهوية الرسمية للدولة، وقيامه بعدد من الإصلاحات الثقافية التي لم تمكنه من تغيير الرؤية الرافضة للماضي العثماني، ولكن إستطاع أن يجعلها أكثر إعتدالا وحيادية إلى حد ما.1

وقد عبرت الحقبة الأوزالية عن عملية تحول في الذكريات الرافضة للماضي العثماني إلى رؤية أكثر إعتزازا وتمجيدا له،حيث قام بالتأكيد على أهمية إكتشاف الجذور العثمانية للمجتمع التركي، كمصدر للوحي والإلهام في السياسات الداخلية والخارجية، إلى جانب أهمية إعادة دمج العثمانيين في الذاكرة الرسمية التركية. كما قام بتبني سياسات ثقافية وإجتماعية، هدفت جميعها إلىإحياء العناصر غير السياسية للإمبراطورية العثمانية، علاوة على ذلك ، تبنى "أوزال" مشروعا نهضويا متكاملا، وضع من خلاله أساس النهضة الإقتصادية التركية، حيث عمل على تقليص دور الدولة في سطوتها على المجتمع، بل وقام بمراجعة الكمالية، وعمل على تطوير علاقاته الخارجية مع الغرب، إلى جانب تعزيز دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط وجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز.2

تراجعت أفكار العثمانية الجديدة لفترة من الزمن، حتى واتتها الفرصة للظهور بقوة مرة أخرى من خلال سياسات "نجم الدين أربكان"والذي إستطاع إثراء العثمانية الجديدة، نظرا لما أكسبتها سياساته من زخم كبير وإلتزام أيديولوجي، عزز من قوتها في الحياة السياسية، حيث قام بوضع الأساس للأحزاب السياسية ذات التوجهات والمرجعيات الإسلامية، وهو ما ساعد على ظهور العثمانية الجديدة مرة أخرى من خلال حزب العدالة والتنمية.3

1جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي، الإدارة السياسية، دمشق2007،ص45.

2ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق- الاتجاهات الجديدة للسياسى التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010،ص83-85.

3سعيد ناشيد، نجم الدين اربكان أبو الإسلام السياسي التركي الذي قتله أبنائه بكاتم الصوت، نشر بتاريخ09-02-2014، نظر بتاريخ 20-05-2018، متاح على الرابط التالي : https://alarab.co.uk

وجاء حزب العدالة والتنمية متبنيا رؤية جديدة في السياسة الخارجية والداخلية، تحمل مشروع عملي واضح لاسترجاع الماضي العثماني من خلال وضع أسس اللعبة وتحديد اللاعبين الجدد في المنطقة وطريق لاسترجاع تاريخ الدولة العثمانية وهو لم يكن بالأمر الذي تتقبله الدوائر العلمانية، فقد أدرك مسئولو الحزب أهمية تجنب الصدام المباشر مع النخب العلمانية. ومن ثم إستبعد الحزب في خطابه السياسي الخارجي والداخلي ، ما قد يثير حساسية المؤسسة العسكرية. وعمل في موازاة ذلك على تطبيق سياسات إصلاحية سياسية وقانونية تحد من صلاحيات المؤسسة العسكرية ، بدعوى هيكلية مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معايير "كوبنهاجن"، من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون، وهو ما أتاح لحزب العدالة والتنمية أن يعبر عن رؤيته وتوجهاته على نحو أكثر وضوحا وتحررا.1 وقد شكل ذلك مناخا مواتيا لتبلور البعد العثماني بقوة في رؤى الحزب وتصوراته للسياسة الداخلية والخارجية لتركيا، وضرورة تحمل المسؤولية التاريخية تجاه الدول الواقعة في أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة .

وفي هذا السياق يقول"أحمد داوود أوغلو"، الذي يعد من مفكري تيار"العثمانيين الجدد" والمدافع عنه "إن لدينا ميراثا أل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال إفريقيا. والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا. لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد "ساركوزي" كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفارتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية.2

ويكشف ذلك عن إدماج بعد عثماني في رؤية وتصور حزب العدالة والتنمية، الذي يحاول إحياء الدولة العثمانية مرة أخرى وإعادة تصديرها إلى المشهد السياسي داخليا وفرض وجودها خارجيا، والذي يرتبط بشكل مباشر بكيفية رؤية الجمهورية الحديثة لنفسها،3 وهو ما انعكس في عملية إحياء للتراث العثماني والإسلامي في مختلف الجوانب الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع التركي.

إذ بدأ هنالك تزايد في عدد المتاحف العثمانية في جميع أنحاء الأناضول. فضلا عن أن المتاحف التي كانت تلعب دورا بارزا في التمييز بين الجمهورية التركية وماضيها العثماني، مثل المتحف العسكري

1محمد سعد أبو عامود، تركيا وحلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، السياسة الدولية، العدد201،جوان2015،ص 98.

2أحمد داوود اوغلو، نحن العثمانيون الجدد، صحيفة خبر ترك التركية،في 24 نوفمبر2009.

3نفس المرجع،ص99.

في إسطنبول، قد غيرت رواياتها وبدأت في تمجيد هذا الماضي، إذ اعتبرت على سبيل المثال أن الكتائب المعاصرة في تركيا تمثل امتدادا للفيالق العثمانية.1

كما، تم تشييد متاحف جديدة بهدف إحياء التاريخ والتراث العثماني. ومن أبرز الأمثلة على ذلك"متحف بانوراما1435م" الذي افتتحه "عبد الله جول" و"رجب طيب أردوغان" في عام2009. وقد تأسس المتحف بالأساس كمحاولة لنشر المعرفة، وإنشاء رابط مباشر بين الماضي العثماني والحاضر التركي، فالمتحف لايعد تاريخيا أو فنيا بقدر ما يعتبر مصدرا لإحياء الذكريات الإمبراطورية. وقد حصل هذا المتحف على لقب"أفضل متحف" في تركيا في عام2010م.

وفي سياق مماثل، اكتسبت الاحتفالات الخاصة ب"أرطغرل غازي" والد مؤسس الإمبراطورية العثمانية"عثمان باي" أهمية خاصة عندما حضر الاحتفال عام2008، كل من "جول" و"أردوغان" وعدد من قادة المعارضة، وهو الإحتفال الذي كان يعد منذ عشرة أعوام حدثا محليا لا أهمية قومية له.2

وفي هذا الصدد لقد لجأت تركيا إلى القوة الناعمة ، ساعية من خلال الدراما التركية إلى تحقيق أهداف سياسية وتحسين صورة الدولة العثمانية .

وبدأت موجة هذه المسلسلات بمسلسل قيامة أرطغرل التركي "التاريخي" الذي يعالج قيام الخلافة العثمانية، وقد نجحت الدراما التركية في خلق جمهور كبير من المتتبعين العرب وبالتالي إختراق العقل العربي وتمرير قبول تركيا داخل الوطن العربي.

وعليه يمكن القول أنه حدث تحول في الذكريات الخاصة بالإمبراطورية العثمانية، فقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في إعادة إحياء تراثها وثقافتها في تركيا المعاصرة ، عبر استنهاض صور العثمانية وتكثيف حضورها الرمزي في المناسبات الرسمية، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بكيفية رؤية الجمهورية الحديثة لنفسها. ومن ثم إنعكس ذلك البعد العثماني في سياسة خارجية نشطة متعددة الأبعاد والمحاور تدفع بتركيا لتصبح دولة محورية في الدوائر الجغرافية التي تنتمي إليها.

لقد تعاملت حكومة العدالة والتنمية مع العثمانية الجديدة باعتبارها أداة تساعدها على تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية. ففي الشرق الأوسط قدمت تركيا نفسها كدولة إسلامية، و قدمت نفسها في العالم التركي في البلقان والقوقاز واسيا الوسطى، بوصفها حضارة عريقة، بينما قدمت نفسها في الاتحاد الأوروبي بأنها دولة أوروبية بالأساس. فالعثمانية الجديدة لا تمثل عقيدة أو أيديولوجية في فكر حزب

1رجب طيب اردوغان، مقابلة مع المفكر الإسلامي فهمي الهويدي، صحيفة الشروق المصرية، في 8 اكتوبر2009، ص3.

2علي جلال معوض، العثمانية الجديدة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط،سلسلة قضايا،العدد58، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2009 ، ص10.

العدالة والتنمية بقدر ما تعتبر أداة فعالة في السياسة الخارجية، تعزز من دور تركيا في دوائرها الجغرافية المختلفة.

ومن جهة أخرى، حرص "أردوغان" عن إبعاد العثمانية عن نفسه والظهور بمظهر الحزب الديمقراطي وفي هذا الصدد نجد أن مصطلح "العثمانيون الجدد" لا يلقى قبولا لدى زعيم حزب العدالة والتنمية حيث يصفه بالمغلوط ولا يحبذ إستخدامه، ويرى أنه تعبير خاطئ يبتسر الماضي وينتقص من قدره. وسيتدعيإلى الذاكرة مرحلة إندثرت ولاسبيل إلى إحيائها، وأن المطلوب هو تعلم دروس الماضي والإستفادة منها، ويقول "أردوغان" نحن لا نسعى إلى إقامة مستقبل رومانسي يدغدغ مشاعر الناس لكننا نسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الإقتصادي والتجاري المشترك لأن تبادل المصالح على نحو متكافئ يفتح الباب لإستقرار التعايش والسلام بين الشعوب.1

وهو ما يظهر أيضا في تأكيدات"داوود أوغلو" بأن "ما يجب أن تفهمه الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط إن اهتمامنا بكل هذه الجغرافيا والمناطق، لايعني أن تركيا تريد خلق دولة عثمانية جديدة، أو أنها تعمل كجزء من مشروع يعمل لمصلحة دولة أخرى مثل الولايات المتحدة أو أوروبا أوروسيا، فتركيا تملك إرثا وتراكمات جغرافية، وتاريخية، وثقافية، واقتصادية تستطيع من خلالها تطوير سلوك خاص بها. ولايعني ذلك تبني موقفا مناهضا للغرب.2

إن إعادة إحياء العثمانية ، تهمة نفاها لأكثر من مرة "أردوغان" لكن سير الأحداث يشير إلى غير ذلك، فالواضح هو التحول الكبير والذي بدأ يظهر منذ تسلمه للسلطة، والذي أثار جدلا في الداخل التركي وأيضا في العالم العربي من خلال التطلعات التركية في المنطقة .3

وعليه أصبحت تركيا من خلال العثمانية الجديدة لاعب رئيسي في الأحداث السياسية، وتقيم تحالفات وتدافع عن القضايا الإسلامية، وفي قضية العرب الأولى دافع "أردوغان" عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.4

كذلك حلم "أردوغان" بتوسيع حدود تركيا الحديثة لتشمل سوريا من خلال دعمه لجماعات تجمعه بها أيديولوجية واحدة وتحمل ذات الحلم وهو الخلافة الإسلامية. وفي مصر أيقض وصول جماعة الإخوان

---

1 Joshua Walker,Shadows of Empire :How Post-imperial Successor States Shape Memories, Diss Princeton Univ,2012 ,p168.

2 Joshua Walker,Shadows of Empire :How Post-imperial Successor States Shape Memories, op cit,p180.

3محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية،العدد129، 2007، ص189.

4شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دمشق ، القاهرة، دار الكتاب العربي،2011، ص93.

المسلمين إلى السلطة أحلام "أردوغان" التوسعية ، مما جعل "أردوغان" يدافع عن الرئيس"مرسي" ضد معارضية والجيش المصري في دعم غير مسبوق من رئيس دولة لرئيس دولة أخرى، كما لو أن مصر ولاية عثمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدعاية الاخوانية للخلافة بدأت في مرحلة الربيع العربي وتحديدا بعد سقوط نظام "مرسي فقد انتقلت العلاقة بين الجانب التركي والإخوان من تنسيق وتعاون واجتماعات دورية إلى مرحلة الاحتضان التركي لحركة الإخوان المسلمين من مختلف الدول العربية من مصر إلى سوريا إلى فلسطين مرورا بليبيا،إلى التدخل في شؤون الدول العربية من بعد أيديولوجي ومشروع إقليمي كونها من أكبر الدول في العالم السني.واعتبارها نموذجا يجب الاقتداء به لاسيما تمجيد "أردوغان" وتنصيبه خليفة للمسلمين.

وترتيبا على ذلك، عمل "رجب طيب أردوغان" إنجازات كثيرة سعى من خلالها إلى سياسة خارجية توجهها العثمانية الجديدة. ولعل الربيع العربي كان بمثابة فرصة مواتية لتحقيق حلم "أردوغان" الذي راوده منذ فترة طويلة،1 على أنه سيتحول من رئيس تركيا الناجح جدا إلى خليفة للمسلمين. كما أنه سيقود العالم الإسلامي ليس كخليفة بالمعنى العثماني القديم ولكن كطراز حديث، وستكون تركيا مركز الخلافة والتأثير المعنوي في كل العالم الإسلامي.ومن أجل هذا الحلم عمل "رجب طيب أردوغان" تغيرات كثيرة على سبيل المثال في نفس الوقت التي تدور فيه أحداث الربيع العربي، كان يدعم بشدة مؤسسة "الشؤون الدينية" والتي كانت موجودة منذ سنة1924 غير أنها كانت هامشية فزاد من نفوذها ودعمها بميزانة تصل الى2.5 مليار دولار.2 وكان هدفه أن يتوسع في كل دول العالم الإسلامي من خلال المدخل الإسلامي، وراهن على جماعة الإخوان المسلمين في سوريا ومصر وتونس. وكان يحلم بوجود منطقة كبيرة جدا من الإسلام السني يقودها السلطان العثماني الجديد "رجب طيب أردوغان" من أنقرة. لكن انتهت التجربة الاخوانية التي راهن عليها "رجب طيب أردوغان" إلى فشل ذريع بداية من مصر،3 بالإضافة إلى تعثر طموحاته في عدم إسقاط النظام العلوي المحسوب على الشيعة وفشل المعارضة التي كانت يقودها الإخوان في البداية .

نستطيع القول أنه كان هناك نوع من الرغبة العثمانية بالفعل اختزلت تحت شعار النموذج التركي، تبين فيما بعد أن هذا الطموح لم يكن مبنيا على الإطلاق على معطيات موضوعية. والهدف ليس سلطنة عثمانية جديدة ، ولكن الهدف الفعلي هو تأكيد الموقع القيادي لرجب طيب أردوغان في التاريخ التركي. من خلال إنشاء جمهورية جديدة تأخذ طابع إسلامي ليبرالي، واستعادة الدولة العثمانية بعبق

1محمد عبد القادر، الربيع العربي: تركيا في شرق أوسط جديد، سلسلة قضايا، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2012، ص26

2تركيا بوست، شاهد قصة نجاح الأوقاف الدينية في زمن أردوغان، نشر بتاريخ 22 جويلية2018، نظر بتاريخ 01 جانفي 2019 ، متاح على الرابط التالي : https://www.turkey-post.net/p-261065/

3 ارم نيوز، ارتدادات سقوط الاخوان تصيب أردوغان، نشر بتاريخ 13 -07-2013، نظر بتاريخ 03-01-2019، متاح على الرابط التالي: http://dev01.eremnews.com/latest-news/5943/amp

جديد يتناسب مع القرن الحادي والعشرين بإنهاءتجربة أتاتورك في العام2023 بعد مئة عام من تأسيس الجمهورية التركية ليطلق جمهوريته الجديدة جمهورية لها خلفية إسلامية، وهدم جمهورية أتاتورك تماما التي أطلقت في العام1923.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول أن تلك التطورات الأخيرة، قد انعكست بشكل سلبي على ثقة ودعم المجتمع الدولي لتركيا، حيث أصبح هناك تراجع لعلاقات تركيا مع العالم الخارجي، كما أن الصورة الذهنية لتركيا تراجعت، 1وبدأت تخسر تصويت دول عديدة لها في محافل دولية عديدة ومنظمات دولية متخصصة.

لقد أكسبت سياسات العثمانية الجديدة دلالات سلبية على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي تراجع رصيد تركيا على مستوى الحريات والديمقراطية،لاسيما حرية التعبير والتضييق على المعارضة، وكذلك قضايا الفساد التي طالت أعضاء الحزب وقياداته. بالإضافة إلى تحويل نظام الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وهو ما يعبر عن رغبة" أردوغان" في إحكام قبضته على السلطة وأن ينفرد بها إلى غاية عام2023. فهو يريد أن يحفر اسمه في التاريخ التركي بأن تركيا الحديثة لم تعرف سوى رجلين "أتاتورك" الذي أسس الجمهورية الأولى سنة1923، و"أردوغان" الذي أسس الجمهورية الثانية في عام2023. غير أن هذه الرغبة الجامحة لفرض النظام الرئاسي والهيمنة على السلطة تغضب أحزاب المعارضة وتغضب دعاة الديمقراطية في تركيا.

على الرغم من وصول "أردوغان" للسلطة بطريقة ديمقراطية إلا انه الآن يرتد عليها، بقيامه بإجراءات تعسفية وعصف للديمقراطية. ومن الممكن في الفترة المقبلة إذا ما استمرت سياسات انتهاك الديمقراطية في الداخل، أن تتسع قاعدة المعارضة خصوصا وان الإنجازات الاقتصادية التي حققها "أردوغان" سابقا بدأت بالتراجع. فقد عرفت الأسعار ارتفاع ، وشهدت الليرة انخفاض، كما أن معدلات التضخم ارتفعت في البلاد الى 25% ،2 كذلك فان الإنفاق العسكري يتفاقم على حساب التنمية في الداخل. وهو ما سوف يؤدي بمرور الوقت إلى تراجع شعبية "أردوغان" مما قد يضطره إلى استخدام أدوات تسلطية قمعية للبقاء في السلطة لأطول مدى زمني ممكن. وهذا قد يعرضه لانقلاب عسكري مرة أخرى ولاسيما أن تاريخ تركيا حافل بالانقلابات العسكرية. أما على الصعيد الخارجي، فان السياسة الخارجية التركية مرتبكة مع كل الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الاتحاد الأووربي وحتى مع إسرائيل، مع إيران، مع مصر، مع سوريا والعراق، ومع كل دول الجوار.3

1 كرم سعيد، السياسة الخارجية التركية والرهانات الخاسرة، العين الاخبارية، نشر بتاريخ 25-04-2019، نظر بتاريخ 03-07-2019، متاح على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/turkey200

2التضخم في تركيا عند اعلى مستوياته في15 عاما، نشر بتاريخ 03-10-2018، نظر بتاريخ01-02-2019، متاح على الرابط التالي:/https://arabic.rt.com/business

3 أحمد سعيد نوفل واخرون، أزمة السياسة الخارجية التركيةوانعكاساتها على العلاقاتالعربية- التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الأردن،العدد12،نوفمبر2016، ص6-7.

وفي أول انتخابات محلية تجريها الجمهورية التركية بعد تحول نظام الحكم فيها من برلماني الى رئاسي، وهي تعتبر أول انتخابات جادة يخسرها حزب العدالة والتنمية من سنة 2000، وبالتالي هذا مؤشر مهم على انه الحزب بدأ يواجه أن حقيقة أن شعبيته بدأت تتراجع. وكما قال أردوغان نفسه أنه عادة من يفوز في انتخابات إسطنبول يفوز في انتخابات الرئاسة لتركيا. فالرسلة هنا بأنه المستقبل بالنسبة لانتخابات 2023 والتي ستكون فيها انتخابات رئاسية يكون أردوغان مرشح فيها، وفي هذه الانتخابات من الوارد جدا ان لا يفوز بها حزب العدالة والتنمية.ويعود هذا التراجع إلى أن أردوغان عبث في الحياة السياسية التركية بالقدر الذي جعل الناس يتعاملون معه باعتباره دكتاتور، النظام السياسي تحول من نظام برلماني الى نظام رئاسي، تعديلات دستورية أكثر من مرة، سيطرة تقريبا على كل منافذ الحياة بعد المحاولة الانقلابية، فقرر الناخبون أن يوجهوا له رسالة قوية من المجتمع الاسطنبولي إننا لا نريد هذه النوعية من الدكتاتورية مرة أخرى.فلما في هذه الانتخابات يكون فوز الحزب المعارض 54%، و4% في إسطنبول نسبة عالية جدا بعبارة أخرى هذا معناه أن قطاع واسع من الأتراك في إسطنبول قرروا يقدموا أصواتهم لاتجاه معارض لسياسة أردوغان. مع العلم أن في هذه الانتخابات طلب من المواطنين الأكراد أن لا يشاركوا بعبارة أخرى طلب من الأكراد أن يقفوا على الحياد وبالتالي أغلب من صوتوا هم أتراك غير كرد معارضين لسياسات أردوغان،عادة وكما هو ومعروف أن الأكراد يصوتون ضد أردوغان، فلو كان تم مشاركة الأكراد لكانت نتيجة الرفض ستكون أعلى بكثير. لذا فهي رسالة للحزب انه بدء يفقد شعبيته.

من سنة 2000 حزب العدالة والتنمية يفوز بكل الانتخابات إما فوق ال50%، أو يدخل في تحالفات توصله لل50%، في هذه الانتخابات هو يخسر ب54%. وهذه خسارة تعني ضمنا أن حزب الشعب الجمهوري أمامه فرصة أن يبني على ما أنجز وهذا الإنجاز سيعطي دلالة رمزية كبيرة بان هناك في الساحة التركية من يستطيع أن يهزم حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2023.وهي تفتح الباب أمام أكرم أوغلو كي يكون المنافس أمام أردوغان مع العلم أنه كانت المشكلة في المعارضة التركية هو من الذي يستطيع أن يقف أمام أردوغان.

وكان يأمل أردوغان في أن يستغل نفوذه وسيطرته على الإعلام وكل مؤسسات الدولة بان يدفع باتجاه فوز "بن علي يلدرم" على "أكرم أوغلو" لكن ما جرى أن الشعب التركي تدخل وقال كلمته ووجه تعبير عن الغضب في تصويت احتجاجي ومنح "أكرم أوغلو" 54 %من الأصوات ليتميز بفارق800ألف صوت عن "بن علي يلدرم" بعدما كان الفارق 13 ألف فقط في 31 مارس 2019. وخطورة هذه الانتخابات تؤشر ان حزب العدالة والتنمية يمكن أن يهزم. فالحزب منذ 2002 لم يتلقى هزيمة واحدة في كافة الانتخابات التي أجريت سواء كانت بلدية آو رئاسية، وبرلمانية. لكن لأول مرة يتلقى هزيمتين متتاليتين في نفس الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر، وهذا يبعث بالأمل لدى المعارضة بأنه يمكن هزيمة حزب العدالة والتنمية خصوصا اذا ما تمت الدعوة لتقديم الانتخابات البرلمانية والرئاسية أي قبل عام 2023. فانه من الممكن جدا لأردوغان أن يخسر الرئاسة وحزب العدالة والتنمية أن يخسر البرلمان.

أردوغان متهم بإفساد الحياة السياسة التركية وإفساد علاقات تركيا الخارجية، وتوريطها في أزمات مع الحلفاء. وبالتالي ينتظر انه في أقرب مناسبة انتخابية برلمانية او رئاسية سيتم الإطاحة بحزب العدالة والتنمية كلية ساعتها سيتم تغيير السياسة الخارجية سواء حيال الدول العربية وسوريا أو في ما يخص موضوع محاربة الإرهاب وإيواء الإخوان وتنظيم داعش. وهوما ترفضه المعارضة والرأي العام في تركيا لكنهم لايملكون القرار ويمكن الظن ان الأيام المقبلة ستشهد تحولات مهمة على هذا الصعيد.

من هذا المنطلق نجد أن "أردوغان" في حالة من التشنج السياسي نتيجة رغبته بالتشبث في السلطة إلى غاية إعلانه للجمهورية الثانية بعد مرور100 عام على الجمهورية الأولى لأتاتورك هذه الرغبة بالتشبث بالسلطة ضغطت عليه لاتخاذ سياسات أدت إلى حالة من الارتباك في الداخل التركي وفي علاقاته بدول الجوار المختلفة نتيجة استعانته بجماعة الإخوان المسلمين للحصول على أصوات المتدينتين في تركيا. وبالتالي تحولت سياسة تركيا الخارجية من صفر مشاكل التي كان يروج لها "أحمد داوود أوغلو" رئيس الوزراء السابق،إلى كل مشاكل فانتفاضات الربيع العربي غيرت كل حسابات "أردوغان" وأصبحت سياسات "أردوغان" عبارة عن ردات فعل، وأصبحت تصادمية تتسم بالتشنج الشديد. وعليه لابد من إعادة ترسيم هذه العلاقات مرة أخرى وتسويت الأزمات مع الدول المجاورة.ومن جهة أخرى، ثبت للعالم الغربي والإسلامي أن "أردوغان" ليس أمينا في طرحه المتصالح ما بين الإسلام والليبرالية، الإسلام والعلمانية لأنه أحدث ردة حقيقية بالعودة إلى الإسلام الراديكالي المتطرف مرة أخرى. ومن ثمة يتخوف "أردوغان" من أن يسعى الغرب باستبداله ب"فتح الله غولن" ليكون رجل تركيا الذي يقدم النموذج الحقيقي للإسلام الذي لا يوظف الدين في السياسة كما هو الحال مع "أردوغان".

الفصل الثاني:
مكانة فلسطين في السياسة الخارجية التركية

بدأ الإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية إنطلاقا من شعور أصيل بأن تركيا يقع عليها عبء خاص تجاه القضية الفلسطينية، وذلك يرجع لأسباب كثيرة أهمهاتاريخية وثقافية ودينية، وكذلك وجود المقدسات الإسلامية تحت الإحتلال، وحالة التواصل الجغرافي والإنساني مع فلسطين المحتلة فضلا عن عامل الريادة في سباق التسوية السياسية الذي إختصت به تركيا .

المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات التركية الفلسطينية.

تعد الدولة العثمانية إحدى الإمبراطوريات الكبيرة التي حكمت الدولة الإسلامية، ظهرت سنة 1299م وهي دولة جهادية أسسها "عبد الرحمن بن أرطغرل" واستطاعت هذه الدولة أن تتوسع في أروبا ووطأت أراضي لم تطأها أقدام المسلمين منذ وجود الإسلام، وأصبحت من الدول القوية، إذ إستمر

حكمها إلى عام 1924م، عندما ألغيت الخلافة الإسلامية وتقوضت الدولة العثمانية، وقامت على أنقاضها الجمهورية التركية.

كانت فلسطين قبل الإنتداب البريطاني خاضعة للسلطان العثماني وجزءا من الدولة العثمانية الإسلامية منذ سنة 1516 م وكانت الأرض وفقا للقانون الإسلامي ملك للدولة ،فطبق فيها النظام القانوني العثماني أكثر من أربعمائة عام، وإستمر حتى نهاية عام1917 منتهيا بالاحتلال البريطاني للقدس بتاريخ 9 ديسمبر1917.

وبهذا نستطيع القول أن تركيا إرتبطت بالقضية الفلسطينية منذ وقت طويل، حيث كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية (1516- 1917) ، كما ترتبط تركيا بالقضية الفلسطينية في إطار الإرتباط الإسلامي العام بالقضية وهو الأمر الذي إستمر حتى الآن.

المطلب الأول: الهجرة اليهودية الى الدولة العثمانية

يعود التواجد اليهودي في تركيا إلى الإعتقاد اليهودي بأن سفينة نوح قد إستقرت على قمة جبل أرارات في سلسلة جبال "طوروس" وعلى مقربة من مثلث الحدود الراهنة مع كل من أرمينيا وإيران.[1]

وقد عزز هذا التواجد في عهد السلطان بايزيد الثاني (1481 – 1512)، فلقد أصدر دعوة رسمية إلى اليهود للإستقرار في بلاده على أثر حملة الإضطهاد التي تعرضوا لها في" إسبانيا" و"البرتغال" العام 1492.وقد تمركزو خصوصا في الجزء الأوروبي من السلطنة أي في مقاطعات" إسطنبول" و"سارايفو" و"سالونيكا" و"نيكوبوليس" وغيرها، وأيضا في مناطق الأناضول وعلى الشواطئ الشرقية للمتوسط وصولا إلى القدس وصفد ودمشق والقاهرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر نعمت الجاليات اليهودية بالإستقرار الكامل من خلال القانون الخاص بالملل غير الإسلامية ، حيث خيمت أجواء التسامح التي لم تكن موجودة في أوروبا المسيحية في تلك الحقبة.[2] وهو ما دفع "جوزيف صربتي " بتوجيه رسالة

---

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content1

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content2

إلى الكثير من الجاليات اليهودية للقدوم لتركيا. ونتيجة الإضطهاد ، تم طرد 300.000يهودي من إسبانيا، حيث هاجر هؤلاء إلى البرتغال وإيطاليا والمغرب والدولة العثمانية.[1]

وتحقيقا لخططهم الإستعمارية عملت الدول الغربية على تهجير اليهود من أروبا وإقناعهم على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، بعد أن أوهموهم بأن البلد هو موطنهم الأصلي مستخدمين الأساطير القديمة لإيجاد رمز ديني مقدس لهذه الفكرة. وبالنتيجة إقتنعت منظمات صهوينية بالفكرة وروجت لها ودافعت عنها بكل قوة ومن أشهر من دافع عنها "ثيودور هرتسل".

وعليه يمكن القول أن الحركة الصهيونية ماكان ممكنا أن يكون لها دور لولا النظام الإستعماري كبيئة دولية وإستخدامها للعامل الديني الذي إعتمدت عليه جسرا أو إلى حد لا بديل عنه بين الشتات والدولة فهذا الجسر هو حلقة الوصل بين اليهود أينما كانوا وبين الهدف الرئيس للحركة الصهيونية، حيث هدفت الصهيونية من وراء إستغلال الدين والمقدسات إلى تعبئة الشعور الديني المقدس بهدف مساعدتها في تجميع يهود العالم، من أجل حل اشكالياتهم في أوروبا العصور الوسطى والتي نتجت عن عوامل وتحولات في المجتمع الأوروبي.

وقد سمح السلاطين العثمانيين لليهود باللجوء اليها هربا من ظلم المسيحيين ، وقد رفض أن يتعرض هؤلاء المهاجرين اليهود لأي ظلم ، فصارت قوتهم النافذة في المفاصل الحساسة والمهمة في الدولة.[2]وسبب هذا التمييز والخصوصية يعود إلى القدرة المالية التي تمتعوا بها، حيث إستطاعوا الإنخراط في البنية الإقتصادية للدولة العثمانية فكانوا فيه جزءا رئيسا لا يمكن تجاوزه أو الإستغناء عنه. كما أن حرية تنقل اليهود ما بين الدول الأوروبية لاسيما الدول حاضنة النهضة، مكنهم من نقل التقنيات المختلفة وتوظيفها لصالحهم في قلب السلطنة العثمانية.[3]

لقد رأت الدولة العثمانية في هجرة اليهود المتزايدة إليها أمرا عاديا جاء بفعل العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي عاشها اليهود في البلاد التي رحلو عنها، وبذلك فان جزءا من المسؤولية يقع على عاتق العثمانيين في إستقرار اليهود في الدولة العثمانية، حيث أن السلاطين لم يعرفوا المخاطر اليهودية في المستقبل، وأن السلاطين إنطلقوا من المفاهيم الإسلامية في مساعدة هؤلاء وإنقاذهم من مواقف الشعوب الأوروبية لهم، وهذا يعني من جانب اخر أن السلاطين لم يكونوا على معرفة حقيقية بالدراسة الواقعية للشخصية اليهودية والمليئة بالنقص والعقد الإجتماعية.

---

1 أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار البشير عمان،1996 ، ص27.

2 عجاج نويهض ، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الجيل للنشر،ط1، عمان،1984،المجلد1،الجزء1،ص 72-73.

3بشير نافع، الامبريالية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، القاهرة،1999، ص36.

من خلال هذه التطورات نصل إلى فلسفة عثمانية مفادها أن موقفها من اليهود بني على دعامتين رئيسيتن، الأولى الجانب الأخلاقي والإنساني للمهاجرين، والثانية إستخدام اليهود وتوظيفهم بما يحقق مصالحها العليا.[1]

وترتيبا على ذلك كانت أول دعوةجهرية لتهجير اليهود إلىفلسطين عام1665 علىيديهودي تركي إسمه "شبتاي تزفي" ShabbetaiTezvi الذي إستغل بعض النصوص الدينية العبرانية التي تدعوا إلى ظهور مسيح جديد في عام 1648 يحكم العالم اخر الزمان متخذا من نفسه المسيح المنتظر ، حيث قام بإقناع اليهود بالهجرة نحو فلسطين وجعل القدس عاصمة لليهود فصدقه عدد كبير من اليهود وأطلق عليه ملك الملك، وعين "أبراهام نطحان" يهودي الأصل رسوله إلى الناس. وعندما أمر السلطان العثماني بالقضاء على هذه الحركة، أوعز إلى أصحابه أن يتركوا اليهودية وينضموا إلى الإسلام فأظهروا الإسلام وأبطنوا اليهودية للكيد للمسلمين[2]، وعرفوا بإسم يهود الدونمة.[3]

كما شكل إضطهاد اليهود في روسيا حافزا للمطالبة بدولة خاصة باليهود، وقد إستفاد اليهود في سبيل تحقيق ذلك من تمكن بعضهم من الوصول إلى دوائر النفوذ والقرار في أروبا وأمريكا. فلم يجد الكثير من اليهود قبولا من بلدان أروبا الغربية وأمريكا في إيوائهم. مما دفعهم إلى تحويل هذه الموجات إلى خارج بلدانهم.[4]

وقد نجح قادة الحركة الصهيونية في إجتذاب (650) ألفا من يهود العالم ،وعليه، شكلت الهجرة اليهودية الإستعمارية إلى فلسطين، المورد الأساسي المطلوب لتوفير القاعدة السكانية الضرورية لإقامة وتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، ولاحقا لتعزيز هذا الوجود السكاني، مستغلين الظروف السياسية السائدة.

وبذلك فإن الحركة الصهيونية عملت على إعادة بناء الديانة اليهودية و سيستها وإستخدمتها في أهداف جديدة الأمر الذي أعاد تقدير المشكلة اليهودية وتعريفها بمصطلحات سياسية مثل القومية العلمانية.

1حسان علي الحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار الهدى، بيروت، 1978،ص28.

2 محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تقرير معلومات17، 2010،ص 08.

3الدونمة" Donmeh" كلمة تركية مركبة من جزأين"دو" بمعنى اثنين(فارسية الأصل) و"نمة" بمعنى نوع ، ومعنى الكلمة الفرقة القائمة على نوعين من الأصول:النوع اليهودي والنوع الإسلامي، وقد أطلق الاتراك على اليهود المتظاهرين بالإسلام عبارة دونمة وهي مصدر مشتق من فعل دونمك أي عاد ورجع .أما المصدر منه فيعني المرتدون عن دينهم.

4محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية" رؤية إسلامية"، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2013،ص 9-10.

وما ساعد بروز المشروع الصهيوني في فترة التراجع العثماني،هو ظهور المذهب البروتستانتي في أروبا بزعامة "مارثر لوثر"1789م ، والذي يتم الإعتماد فيه على العهد القديم "التوراة"، ونظرت لليهود وفق رؤية توراتية، ويقوم هذا المذهب على أن من أصول البروتستانتية إقامة دولة " إسرائيل" على أرض فلسطين تمهيدا لمجيء المسيح المخلص إلى الأرض في ما يزعمون الذي سيقوم بتنصيرهم، كذلك فإن ألف سنة تبدأ بعودة المسيح المنتظر والتي سيعم فيها السلام والعدل وقد شكل أتباع الكنائس البروتستانتية أغلبية سكان بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونحو نصف سكان ألمانيا. وهكذا ظهرت"الصهيونية" غير اليهودية خصوصا وسط هؤلاء البروتستانت الذين دعموا المشروع الصهيوني بناء على خلفية دينية. [1]

لعله من المفيد، محاولة إعادة قراءة الفكر الإستيطاني الصهيوني الذي يمثل حجر الزاوية في الفكر الصهيوني ،حيث يتميز عن غيره من الأنماط الاستيطانية الأخرى التي شهدها العالم. ذلك أنه يرتكز على الدين والأسطورة. وبالتالي محاولة خلق حقائق كيانية داخل التجمعات الفلسطينية العربية، بغية مضايقتها ومن ثم طردها.

وترتيبا على ذلك فقد نجحت الحركة الصهيونية إلى حل المشكلة اليهودية بإنشاء كيان يحتضنهم، عن طريق توطينهم في فلسطين، وتعاطف الكثير من الأوروبيين والأمريكان مع هذه الدعوة سواء لخلفياتهم الدينية، أو من أعباء التدفق اليهودي على أرضهم.

و هو ما نلمسه بعد تبني الثورة الفرنسية بزعامة "نابليون بونابارت" المذهب البروتستانتي، دعى "نابليون بونابرت" يهود العالم للتجمع في فلسطين، وهو ما عرف ب(نداء مونبليه) . وقد لفتت حملة "نابليون بونابرت "على مصر التي إحتلها بسهولة في جويلية 1798 ، أنظار الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، منتهزين ضعفها لإقتسام تركة هذه الدولة. وبالرغم من عدم نجاح "نابليون بونابرت" في إختراق أسوار مدينة عكا1799، إلا أنه كان أول زعيم سياسي أوروبي يصدر دعوة رسمية لليهود لتحقيق آمالهم وإقامة كيانهم على أرض فلسطين، وقد نشر دعوته هذه في20افريل 1799، في أثناء حصاره لعكا .[2]

أما بريطانيا فقد أدركت من جهتها الأهمية الخاصة لمصر وبلاد الشام ، فافتتحت قنصلية لها في القدس سنة1838، وكان من أهم مهام القنصل البريطاني أن يحافظ على وجود اليهود في فلسطين، وبدءوا في مساعدة اليهود في الهجرة إلى أراضي فلسطين ، وبدأت مشاريعهم تلاقي شيء من النجاح.

1انظر حول هذا الموضوع ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة احمد عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1985.

2محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ،2012،ص26.

ولذلك ظلت هذه القنصلية مركزا للدفاع عن مصالح اليهود حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة1914.[1]

ونستطيع القول أن ما زاد من أطماع الدول الأجنبية على الدولة العثمانية هو ضعف الدولة العثمانية من الناحية الإقتصادية ولاسيما تراكم الديون عليها، وقد رأى اليهود في ذلك فرصة لتنفيذ مشروعهم في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين .

المطلب الثاني: السلطان عبد الحميد واليهود

كان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية وانعقاد مؤتمرها الأول في بال بسويسرا 27-29 أوت1897بزعامة تيودور هرتزل، وكانت أبرز القضايا التي تناولها هذا المؤتمر هي توجيه أنظار اليهود ومشاعرهم نحو فلسطين. وقد حرص هرتزل على تحقيق المشروع الصهيوني من خلال تحفيز القوى الكبرى، وخصوصا بريطانيا، حول الفوائد التي يجنيها الغرب من تنفيذ البرنامج الصهيوني.[2]

حيث أعتبر المؤتمر من الأحداث الهامة في تاريخ تأسيس الصهيونية ، لأن الأعضاء الذين شاركوا فيه درسوا الوسائل الكفيلة لنجاح خطتهم في تجميع اليهود في وطن واحد يجمعهم من الشتات في العالم. وقد إلتقى في هذا المؤتمر تياران: الأول يمثل جماعة "محبي صهيون" الذين ركزوا حديثهم على تأسيس مركز روحي لليهود في فلسطين، أما الثاني فيمثله أنصار "الدولة اليهودية" الذين أرادوا تأسيس دولة اليهود في أي مكان، إلا أن الفريقين إتفقا على إقامة معزل في أرض فلسطين لتحويله إلى وطن لهم يحقق كلا الهدفين واعتمد كبرنامج للحركة الصهيونية السياسي وجاء فيه:[3]

"تكافح الصهيونية من أجل إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يحميه القانون، ويرى المؤتمر أن الوسائل التالية تؤدي الغاية المنشودة، وهي:

1. تشجيع العمال اليهود الصناعيين والزراعيين لإستعمار فلسطين على أسس مناسبة.
2. تنظيم روابط جميع اليهود عن طريق المؤسسات المحلية أو الدولية طبقا لقانون كل أمة.
3. تعزيز وتشجيع الإحساس والشعور القومي اليهودي أي ايقاظ الوعي الانعزالي.
4. إتخاذ الخطوات التمهيدية لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية.[4]

Albert H.Hyamson,Palestine Under The Mandate1920-1948 ;Great Britain 1 Methues,1950,p07.

2محسن محمد صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا، 2002،ص 17.

3 منشورات الطلائع، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ص 55.

4 ريجينا الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 149.

لم تقم المنظمة الصهيونية خلال زعامة "هرتسل" بأي نشاط إستيطاني ملحوظ، وإنما ركزت نشاطها على الساحة الدبلوماسية، وفي سنة1905 بلغ عدد المستوطنات 25 مستوطنة، وعدد السكان 6500 نسمة.

وتدعيما للبرنامج الصهيوني المنعقد بسويسرا، رأى" هرتسل" ضرورة احتضان الدولة العظمى لفكرة إقامة وطن قومي لليهود الأمر الذي أدى بقيامها بدور فعال في إحتضان المشروع الصهيوني. وبذلك يكون هرتسل قد إستجاب للأهداف الإستعمارية ووضع الأسس الإستعمارية والوظيفة لهذا الكيان ضمن أهداف الصهيونية ومن أجل الحفاظ على مصالح الدول الإستعمارية التي حددت بنية النظام وتركيبته والوظيفة التي سيقوم بها لصالح الدول الإستعمارية والتي سيبقى وجوده مرهون بها وبدعمها طالما بقي يقوم بوظيفته لصالح الدول الإستعمارية.

حاول "تيودور هيرتزل" كسب موافقة الخليفة عبد الحميد الثاني على توطين اليهود في فلسطين، ،غير أن السلطان "عبد الحميد الثاني" رفض هذا الطلب بشدة رغم كل الإغراءات المقدمة من طرف "هرتسل "، وأكد على أنه لن يتخلى أبدا عن فلسطين. وقد نقل "نيولنسكي "رأي السلطان "عبد الحميد" إلى "هرتسل" في 19 جوان 1896م بشأن بيع فلسطين لليهود. فذكر "نيونسكيلهرتسل:" قال السلطان لي: إذا كان "هيرتسل" صديقك بقدر ما أنت صديقي فأنصحه ألا يسير في هذا الأمر. لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد. لأنها ليست لي بل لشعبي.... لا أستطيع أبدا أن آعطي أحدا أي جزء منها، ليحتفظ ببلاييهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل على فلسطين بدون مقابل. إنما لن تقسم إلا على جثتنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان".[1]وأن هذا الموقف يعني رفضا مطلقا من السلطان لإقامة معزل في فلسطين.

ونستطيع القول أن "هيرتسل" حاول الحصول على فلسطين من السلطان بعدة طرق منها:

أولا : الإغراءات المالية المتمثلة بسداد ديون الدولة العثمانية.

ثانيا: إنشاء شركة يهودية عثمانية.

ثالثا: الوساطات الأوروبية والتركية لدى السلطان لإقناعه بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وقد فشل فيها جميعها.

ثم تقديم مشروع للسلطان العثماني في 03 ماي 1902م ينص على إنشاء جامعة عبرية في القدس كإجراء تمهيدي للحصول على فلسطين ، ولكن هذا العرض قوبل مثل سابقيه بالرفض الحازم. الأمر الذي جعل الدولة العثمانية هدفا للدول الإستعمارية من أجل إقتسام أملاكها.[2]

وبالمقابل وقف السلطان سدا منيعا ضد رغبات اليهود وأصدر قانونا يقضي بمنع اليهود المهاجرين من الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر.[1]و تم تخصيص بطاقات حمراء تمنح لليهود المهاجرين بهدف

1 علي محمد علي، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، الجزء الأول، ص62، وثيقة رقم 28.

2علي محمدعلي، مرجع سبق ذكره،ص128،وثيقةرقم50.

مراقبتهم وطردهم من البلاد فيما لو تجاوزوا الثلاثة أشهر. على أن يتم ترحيل اليهود عن طريق القنصلية ذات العلاقة التي ينتمي إليها، وكانت البطاقة التي يحملها اليهودي من السلطات التركية مكتوب عليها الجنسية والمهنة وسبب الرحلة الى فلسطين.[2]

وبذلك فقد هدفت السلطات العثمانية من هذه الإجراءات على السيطرة على التدفقات اليهودية، ومنع تسرب الحرفيين من صناعيين والزراعيين لكيلا يستقروا في المستوطنات.[3]

ونستطيع القول أنه كان للدولة العثمانية في عهد للسلطان عبد الحميد مواقف مشهودة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك في الردود التي كان يتلقاها الزعماء. وأصبح من الواضح أن الخلافة العثمانية بقيادة السلطان "عبد الحميد الثاني" تقف كسد منيع أمام الإطماع الصهيونية. ولو لم تكن الإجراءات التي إتخذها السلطان "عبد الحميد الثاني" بهذه الشدة والصرامة لكانت فلسطين قد أغرقت باليهود المهاجرين، لكن رفض السلطان لمشاريعهم الإستيطانية أضعف التواجد الصهيوني في المنطقة.وقد وصل عدد اليهود في عهده إلى خمسة وعشرون ألف نسمة ومع ذلك فهو عدد ضئيل جدا. ومن ثم فكر اليهود في هدم هذا السد المنيع.

فعند تيقن "هيرتسل" أنه من المستحيل إقناع السلطان "عبد الحميد الثاني" بالتنازل عن فلسطين أو شرائها بالمال دبر مؤامرة خلع السلطان "عبد الحميد الثاني" ، فى خضم الصراع بين الدول الإستعمارية لإعادة تقسيم مناطق النفوذ داخل الدولة العثمانية.[4]

فقد واجهت الدولة العثمانية في العقد الأخير من تاريخها 1908-1918 تأزما في علاقاتها الخارجية ووصول تناقضاتها الداخلية إلى مرحلة الإنفجار، وحاول" السلطان عبد الحميد الثاني" إمتصاص غضب الشباب، فأعلن الدستور سنة 1908 لإحتواء حركة المعارضة، لكن الثورة أطاحت بحكمه وتمت إقامة دكتاتورية عسكرية قادت الدولة إلى الإشتراك في الحرب العالمية.

وقد شارك اليهود بفعالية في إسقاط السلطان عبد الحميد من منصبه، من خلال إنبثاقهم ونفوذهم الكبير في جمعية تركيا الفتاة وقد وصل هؤلاء إلى الذروة في نشاطاتهم عندما قام جماعة الإتحاد والترقي (الطورانيين) بإنقلابهم عام 1908م وسيطروا على الحكومة والتي أصبحت تسير وفق الإرادة الصهيونية ولذلك أصدرت قوانين تبيح بموجبها بيع أملاك السلطان من الأراضي وغيرها وأعطت الحق لليهود الصهاينة بشرائها والذي كان محرم عليهم سابقا، بحسب القوانين الحمائية النافذة التي كانت تحمي الدولة العثمانية وأملاكها وشعوبها من الخطر اليهودي الصهيوني، والأملاك التي بيعت

---

1 ناجي علواش، المقاومة العربية في فلسطين(1917-1948)، بيروت، 1976، ص 37.

2 خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه(1908- 1918)،ص 24.

3خيرية قاسمية،النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه(1908- 1918)،مرجع سبق ذكره، ص 42.

4جريدة فلسطين،عدد رقم408-41، بتاريخ 24 أوت 1921م

لليهود الصهاينة هي تعود للسلطان (وتعد أملاكه الخاصة وهي المعروفة بالجلفتيليك) .[1]وقد إستمتع اليهود بنفوذ كبير تحت حكم الإتحاد والترقي خلل الفترة (1914-1909) فبينما كان لليهود ثلاثة وزراء من أصل13 وزيرا في حكومة الاتحاد والترقي التي تشكلت سنة 1913، كان للعرب الذين يزيد عددهم عن نصف السكان وزير واحد.[2]

وانسجاما مع التطور الجديد الذي أصبحت فيه العلاقة ودية ، بين حزب الإتحاد والترقي وبين اليهود لدرجة أن السفير البريطاني في تركيا قال لوزير خارجيته عام 1910 ، أي بعد عام واحد من عزل السلطان "عبد الحميد الثاني"، أن لجنة الإتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفا تركيا يهوديا مزدوجا.

وتأكيدا على ذلك فإن حزب الإتحاد والترقي قد أخذ قرارات جديدة وسن قوانين عديدة ومن أوائل هذه القرارات والقوانين: إلغاء الحظر المفروض على اليهود في دخول فلسطين والسماح لهم بالهجرة وعزل حكام فلسطين العثمانيين الدين كانوا معروفين بكرههم لليهود، وتولية اخرين يتفهمون السياسة الجديدة. هؤلاء الإتحاديون كانوا ذراع للحركة الصهيونية، ولهذا لم يكن عزل السلطان "عبد الحميد الثاني" لتخليص الدولة من التخلف، بل هي مؤامرة يهودية صهيونية إستهدفتإقصائه عن الحكم بعد فشل كل المساعي والإغراءات اليهودية.

ومن خلال ذلك يتضح أن حركة يهود الدونمة حركة سياسية موجهة ضد الدولة العثمانية، أكبر من كونها حركة دينية، وكان لها إسهامات عديدة في هدم الخلافة العثمانية.والتي بسقوطها كانت نذيرا ببدأ ضياع فلسطين.

وكان لكل من فرنسا وبريطانيا على الخصوص تقسيم أملاك الخلافة العثمانية من خلال إتفاقية "سايكس بيكو" لسنة 1916 . وفي حين ذلك بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمساعدة البريطانيين وتوجت هذه المساعدات البريطانية لليهود بإعطاء وعد بلفور لليهود من قبل وزير الخارجية البريطاني في 1917/11/2م[3]

وخلاصة القول، فإن العوامل العديدة التي ساعدت في تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين يمكن إجمالها بالتالي:

أولا: زوال عائق الدولة العثمانية بسقوطها في نهاية الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: الدعم المقدم من المنظمات الصهيونية وتشجيعها للهجرة.

---

1 بطاطو حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1،بيروت، 1990،ج1،ص 354.

2عجاج نويهض، رجال من فلسطين، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة،1980، ص 326-327.

3عزة جلال هاشم ، الأقلية اليهودية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام ، العدد 131 ، 1998 ، ص 191 .

ثالثا: التسهيلات التي قدمتها سلطات الإحتلال البريطاني للحركة الصهيونية.

رابعا: الأزمات الإقتصادية في الدول الأوروبية وخاصة في شرق أوروبا.

خامساً: الظروف الإقتصادية المغرية في فلسطين.

ويتبين مما سبق أن الدولة الصهيونية هي صنيعة الإستعمار الأوروبي من أجل أن تقوم بوظيفة أمنية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تواجدها بفلسطين،في ظل تراجع الدول العثمانية، وذلك بالحفاظ على التشرذم بين الدول العربية والحرص على عدم إقامة وحدة بين هذه الدول خاصة تلك الناطقة بالعربية لتخدم مصالح صانعيها .

وفي عام 1922 تم صدور صك الإنتداب البريطاني على فلسطين، وبموجبه أصبح من حق اليهود إنشاء وطن قومي لهم. و هو ما جعل بريطانيا خلال سنوات الإنتداب تعمل على تهويد فلسطين.ونتيجة الضعف الذي كانت تعانيه الدولة العثمانية ، تامرت الحركة الصهيونية مع الإمبرياليه العالمية من أجل الإستيلاء على فلسطين وتمكنت بالأخير من تحقيق أهدافها .

تذكر الكتب التاريخية أن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين مرت في مرحلتين هما:

الهجرة الأولى 1882-1904م والهجرة الثانية 1905-1914م، أما قبل ذلك التاريخ فكانت الهجرة من روسيا ورومانيا إلى الولايات المتحدة. لقد شهدت الهجرة الأولى موجتين تسمى موجة الهجرة الأولى بالعبرية(عالياه ريشونا) بين عام 1881-1884م ولم يصل فلسطين منها سوى إثنان فقط ، والباقي توجه إلى أمريكا وتم إنشاء مستعمرات في هذه المرحلة هي "ريشونليتسيون وبتاح تكفا ملبس". أما الموجة الثانية من الهجرة الأولى فكانت بين عامي 1890-1891م من روسيا ومن أهم المستعمرات التي قامت آنذاك "رحوبوت" " ديران" و"حوارة الهضيرة" و"مشمارهايردين" و""يئيرطوفياه و"المطلة". وكان الممول لهذه المستعمرات" روتشيلد" الثري اليهودي، لقد أنفق "روتشيلد على الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين أكثر من أي يهودي اخر وتميز إنفاق "روتشيلد" بأنه إستثمار طويل الأجل ولم يعمل على إخراج الأموال خارج فلسطين، وقد قصد بذلك الإبتعاد عن المظهر الكولونيالس في الانفاق.[1]

وهناك مشكلات داخلية واجهت الهجرة الأولى مثل الأمراض التي تفشت بينهم مثل الملاريا وعدم الإنسجام ونقصان الخبرة الزراعية واختلاف الجو عن ذلك الذي إعتادو عليه، لذا هاجر بعضهم من فلسطين إلى أمريكا ورجع بعضهم الاخر لروسيا وترك أخرون المستوطنات وتوجهوا إلى المدن مثل القدس.

وفي بعض المواقع لم تستقطب بعض المستعمرات إلا أعدادا قليلة من المستوطنين بسبب توجههم للسكن في المدن، واقتصر عدد الذين سكنوا فيها على ستة الاف مستوطن فقط ويعد هذا مؤشرا قويا

1ران أهروتسون، الاستيطان في أرض إسرائيل من كتاب الصهيونية ظاهرة العصر، تحرير جينوسار، 1996،ص 344.

على فشل الإستيطان والعزل ولولا الجهود التي بذلت من قبل الصهاينة والإستعمار وإصرارهم على الدفع قدما بمشروع العزل خارج أروبا لما نجح هذا المشروع خاصة بعد أن أيد إقامة المعزل جزء عام من المفكرين الصهاينة والقيادة السياسية مثل "هرتسل".

وكانت الهجرة الثانية(العليا الثانية) في فترة 1905- 1914م حيث تأسس مكتب فلسطين في هذه الفترة على يد "أرثر روبن" الذي كان مسؤولا عن الإستيطان حيث إستطاع إقامة تسع مستوطنات في ستة أعوام وقد شيدت في هذه المرحلة مستعمرة تل أبيب عام 1908م ، ثم أنشأت منظمة "هشومي"[1]في هذه الفترة ومعناه الحارس عام 1909م، ولم يبلغ عدد الحراس اليهود أكثر من مئة شخص لحراسة المستعمرات وقد شكل هؤلاء نواة لمنظمة الهاجاناه العسكرية فيما بعد ويقول المؤرخ اليهودي "والتر لاكور" أن أبرز نتائج الهجرة الثانية كانت:

1. برهان اليهود على قدرتهم على أن يكونو مزارعين وقدرتهم على تطوير وسائل حديثة في المستعمرات.
2. إحياء اللغة العبرية.
3. تصميم عدد من اليهود على البقاء في فلسطين رغم كل الصعوبات.[2]

ونعتقد أن هذه الهجرات كانت بتشجيع ودعم من الدول الغربية الإستعمارية على إختلاف أنظمتها وأيديوجيتها وأنها جاءت في سياق حل المشكلة الداخلية لهذه الدول وتصب في مصلحة المشروع الصهيوني المبتكر وتحقيقا لأهداف هذه الدول الإستعمارية في السيطرة خارج القارة الأوروبية في وقت عانت منه القارة الأوروبية بسبب التحولات الإجتماعية والإقتصادية من فائض مالي تم تصديره إلى خارجها على شكل إستيطان الأمر الذي برر السلوك الإستعماري في زرع المؤسسات الإستيطانية تدريجيا.

لذا فالصهيونية السياسية من غير اليهود هي تلك التي نادى بها زعماء الغرب ومفكريه لدوافع إستعمارية من أجل تحقيق مصالحهم الإستعمارية سواء كان ذلك بالتخلص من اليهود عن طريق عزلهم أو بتأمين طرقهم التجارية بقصد إحتلال بلاد المشرق العربي عن طريق اليهود في فلسطين وتحويلهم إلى جزء من الإستعمار ويحافظوا على مصالحه.

وبإنتهاء الحرب العالمية الأولى إنتهت الخلافة الإسلامية العثمانية وبهذا كانت نهاية العالم الإسلامي الذي وقع تحت السيطرة الأوروبية.

1هاشومير منظمة صهيونية كان هدفها حراسة المستوطنات وكانت تعتمد أحيانا على حراس عرب لحراسة المستوطنات لكن عام 1913م استبدلت الحراس العرب بحراس يهود بسبب نزاع بين الأهالي العرب وسكان المستوطنات، وفي عام 1920م عندما تأسست الهاجاناه نشب خلاف بين هوشومير والهاجاناه فاضطرت هوشمير الى حل نفسها.

2بيان الحوت، فلسطين،ص 399.

المبحث الثاني: الموقف التركي من القضية الفلسطينية في ظل إعلان الجمهورية التركية

نجم عن معاهدة لوزان في عام1929 ظهور دولة جديدة بمساحة وواقع وكيان جديد، وهي تركيا الحالية. وقدمرت تركيا منذ ذلك التاريخ بالعديد من التطورات والتغيرات، ترجع في أبرز معطياتها إلى جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية وكان بعض منها مرتبط بالتركة العثمانية إضافة إلى إنعكاس الواقع الإقليمي والدولي في تلك الفترة على تركيا وسياستها الخارجية . مع كل ذلك فقد تمكنت تركيا من إحداث نقلة جديدة في علاقاتها الدولية وحدث تغيير واضح في سياستها الخارجية ولازال كثير من أثرها واضح لحد الان لكن ذلك لا يعني من أنها لم تواجه فترات ومراحل عصيبة في بعض الفترات.

وهو ما سوف نحاول تتبعه وإن بشكل سريع في هذا المبحث خصوصا ما يمكن إعتباره مراحل مهمة مرت بها السياسة الخارجية التركية ، إضافة إلى التركيز بشكل أعمق على السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة التي تبدأ من عام2002 ، وبعبارة أدق فترة حكم العدالة والتنمية، وما أداه من أدوار على الساحة السياسية الدولية.

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ نشوء الجمهورية التركية لحد الآن، عدة مراحل على شكل صعود وهبوط، وهو دفعنا لتقسيمها لمراحل حسب الفترات الزمنية، من أجل إحاطة أكثر بمدى التغير الذي حصل في السياسة الخارجية التركية مقارنة مع غيرها من المراحل اللاحقة لها، وإنعكاسات ذلك على الساحة الدولية وعلى تركيا بالذات، وقد إعتمدنا في تقسيمنا لهذه المراحل على عدد من العوامل يأتي في مقدمتها الإتفاق وربما الإجماع بين متخصصين في الشأن التركي على هذا الإتجاه. ثانيا طبيعة التحولات على الصعيد التاريخي بحيث يمكن تمييز الفرق والإختلاف مع غيرها من المراحل سواء ما سبقتها أو ما بعدها، وأخيرا الإعتماد على التغيرات التي عاشتها تركيا وجاءت كإنعكاس لجملة من التأثيرات داخليا وخارجيا.أما أبرز هذه المراحل فهي كالاتي:

المطلب الأول: مرحلة ما بين 1923-1945

ارتكزت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة على أهم التطورات والتغيرات السائدة على هذه البيئة الجديدة المحيطة بتركيا، متمثلة بظهور دول جديدة ذات كيان مستقل، والتي كانت سابقا ضمن ممتلكات الامبراطورية العثمانية . وبعد تفكك الإمبراطورية العثمانية ، تأسست الدولة التركية المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدود جديدة معترف بها، كما إستقرت سياستها الخارجية والداخلية ضمن

نظام قومي جمهوري، صاغ أسسه "مصطفى كمال " الذي أصبح يلقب ب"أتاتورك"،[1]حيث تم إلغاء النظام القديم كما قدم سلسلة من الإجراءات القومية-العلمانية خلال الأعوام 1923-1924 معتمدا على حزمة من المبادئ الأساسية تمثل أبرزها في قيامه على النظام الجمهوري وعلمانية الدولة والتركيز على قومية الشعب التركي وعلى الديمقراطية[2].

وهي على أية حال سلسلة الإجراءات الهدف منها قطع تركيا الحالية من ماضيها عن طريق علمنة الحياة العامة التركية، والتي تأتي كنقيض لمبادئ الأسلمة والعثمنة التي إستقرت عليها الحياة السياسية والإجتماعية في تركيا العثمانية لقرون عديدة .

وكانت البداية كذلك مع المناقشة التي حدثت في الجمعية الوطنية التركية حيث أكد "مصطفى كمال" ذلك بقوله "السادة المحترمون، ما سبق أن أعطت إلى أي أمة السيادة بالمناقشة العلمية، بل أنها تؤخذ دائما بالقوة وبالإجبار."[3] وفي نفس اليوم صوت البرلمان على الغاء السلطة، وعلى أثرها هرب السلطان من تركيا تحت الحماية البريطانية في نوفمبر1922، وكان ذلك مقدمة لخلع صفة السلطان منه وجاءا بابن عمه" عبد المجيد"، لكن كخليفة فقط.وفي29 أكتوبر1923 أعلن البرلمان النظام الجمهوري لتركيا، وفي السنة الثانية حدث "مصطفى كمال" البرلمان على إلغاء الخلافة، ومن ثم إلغاء وزارة الأوقاف في نفس الوقت.[4]

وتجدر الاشارة الي أن تركيا في عهد أتاتورك أسقطت تضمين شرط وعد بلفور بمعاهدة "لوزان" التي أنعقدت بتاريخ24 أفريل1923،5ولوفرضنا تركيا وافقت على المعاهدة فهي مكرهة وستكون في البطلان لأنها كانت تحت الاكراه.6

ومع أن السياسة التركية في عهد أتاتورك كانت أكثر انعزالية اتجاه القضايا العربية والقضية الفلسطيينة بالخصوص، الا أن هذا لم يمنع تركيا من تحذير الولايات المتحدة عندما بدأ بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي حملة توطين اليهود المهاجرين من أروبا الى فلسطين عام 1941، فقام "منير ارته كون""Munir Ertegun" سفير تركيا لدى واشنطن في 22 أفريل 1941 بابلاغ الخارجية

Mustafa Aydin,Turkish Foreign Policy Framework and Analysis,Ankara,December 1 2004,p13-15.

2رعد عبد الجليل مصطفى ، النظام السياسي التركي ، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ،بغداد ،الجامعة المستنصرية ، 8 مارس ، 1986،ص14 .

Douglas A.Howard,The HistoryOf Turkey,Greenwood Press,London,2001,p933

Ibid4

5 العمري حكيم، مشروع قيام الدولة الفلسطينية بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، منشورات ألفا للوثائق، الأردن،2021، ص240.

6 العمري الحكيم، مشروع قيام الدولةا لفلسطينية بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، مرجع سبق ذكره،ص241.

الأمريكية" بأن عملا كهذا سيثير رد فعل العرب والمسلمين، وسيخلق متاعب لبريطانيا وأن تلك المتاعب ستصبح وثيقة الصلة ببلاده."1

ويتبين من ذلك بأن السياسة التركية تجاه مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال فترة حكم أتاتورك كانت محايدة نسبيا.

تأسست الجمهورية التركية في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد والصعوبة (داخليا وخارجيا) وقد كان طموح مؤسسها "مصطفى كمال أتاتورك" بناء دولة جديدة بالمعايير الأوروبية الغربية وذلك ضمن عملية الإصلاح والتحديث بصيغة التغريب التي نفذها بعيدا عن البيئة الشرقية.[2]

كان لشخصية "أتاتورك العسكري وتجربته الطويلة سواء في حروب الإمبراطورية أم في حرب التحرير أثرها في رسم السياسة الخارجية التركية، بحيث طغت مبادئ "أتاتورك" الست: الجمهورية، الشعبية العلمانية، الإنقلابية(الثورية)، الوطنية، والدولتية" ليس على السياسة الداخلية فحسب بل على طريقة ومنهاج السياسة الخارجية ومنها مبدأ الشهير" سلام في الوطن سلام في العالم" منذ تأسيس الدولة التركية في العام1923 أصبح هدف مؤسسي الجمهورية الأولى المحافظة على الإستقلال الوطني وحمايته، وأصبحت المحافظة على سلامة الجمهورية وحمايتها هدف السياسة الخارجية التركية.

وتحقق خلال عهد "أتاتورك"(1923-1938) نوعا من التقارب القوي بين تركيا والغرب على مختلف الأصعدة، فقد قامت تركيا خلال هذه المدة بتعيين 21 سفيرا لدى الدول،19 منهم في العواصم الأوروبية الرئيسية.[3] وقام في نفس الوقت بتبني التقويم" الغريغوري" الذي تم العمل به في 1 يناير1926م، وهكذا سهلت هذه التعديلات الاتصال بالعالم الخارجي خاصة في القضايا المتعلقة بالتجارة والاعمال، وللسبب ذاته وإعتبارا من العام1935 تم جعل يوم الأحد يوم العطلة الرسمية ليساوي أسبوع العمل التركي مع نظيره في الغرب.[4] لهذه الإعتبارات ولأخرى غيرها تميزت الدولة التركية وخاصة في الفترة الكمالية بسيطرة شبه كاملة على الحياة السياسية يمكن إجمال أبرزها بما يلي:

---

1 عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية1948-1967" دراسة تاريخية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية،2017،ص 99.

2عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة ، العلمانية تحت المجهر وحوادث لقرن جديد ، ط1، دمشق، دار الفكر ، 2000 ص 393.

3 محمد ياس خضير الغريري، مرجع سابق ،ص 47.

4فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة : سليمان داؤد الواسطي وحمدي حميد الراوي ، بغداد ،بيت الحكمة ، 2000، ص182-183.

1. فرض العلمانية بوصفها العقيدة السياسية للنظام السياسي والدولة، والعمل من ثم على حظر جميع أشكال الإعتقاد والتعبير الإجتماعي والسياسي الأخرى والتي قد تتناقض وهذا المبدأ من بعيد أو قريب.

2. جعل المؤسسة العسكرية بمثابة الضامنة للنظام السياسي العلماني . وفي هذا الصدد أثبتت التجارب ومن خلال سياسة الإنقلابات دور المؤسسة العسكرية سواء في الإبقاء والمحافظة على الحكومات العلمانية، أم في القضاء على النظم التي يشتم منها رائحة التغيير،سواءا على الصعيد الداخلي أو حتى على مستوى السياسة الخارجية.[1]

يتضح مما تقدم، بان تركيا إعتمدت بالدرجة الأولى على أراء وتوجهات "أتاتورك" التي إنعكست في بناء ورسم سياستها الخارجية في هذه المرحلة، وإستندت بشكل خاص على مبدأ السلم في تعاملها، أي بمعنى إعتمادها على مبدأ السلام ومحاولة عدم الخوض في مشاكل أو الدخول في صراعات وحروب وخصوصا مع البيئة المحيطة بها متمثلة بجوارها الجغرافي وكذلك دورها في المسألة الفلسطينية وكذلك مع الدول والقوى الموجودة على الساحة الدولية بهدف المحافظة على الأمن القومي التركي وحمايته.

كان الإتجاه الأساس لسياسة الحكومة التركية الخارجية في هذه الفترة هو السعي للتوصل إلى تطبيع علاقاتها مع جميع الدول، وبالدرجة الأولى دول الغرب وتأمين التطور السلمي لتركيا، لقد كان ذلك ضروريا للكماليين لتنفيذ خطط الإصلاح الداخلي وتعزيز سلطتهم ، وهذا ما أكده وزير خارجية آنذاك"توفيق رشدي بيك"، بأن الطريق الذي تتبعه تركيا في السياسة الخارجية هو "تسوية قضاياها الخارجية قدر الإمكان".[2] في إحداث نوع من التهميش السياسي، ذلك أن "أتاتورك" كان قد وضع أهمية كبيرة على تماسك الشعب التركي، وعلى مغايرته لشعوب الدول المجاورة، مثل هذه الفلسفة إنعكست في الدبلوماسية التركية، في العشرينيات من القرن الحالي كانت تركيا منعزلة إلى حد كبير.[3]

لقد أسهمت الأيديولوجية الكمالية انفة الذكر ومن نواح كثيرة في إحداث نوع من التهميش في علاقاتها مع فلسطين، فقد كانت تكرس التتريك وضاعت القضية الفلسطينية .

إلا أن السياسية الخارجية التركية وخصوصا مع جيرانها والدول الغربية بدأت تدخل تدريجيا، في طور ودي وطبيعي من العلاقات فسوت خلافها مع بريطانيا على ولاية الموصل بعد أن حكم مجلس عصبة الأمم عام1925، الحاقها بالأراضي العراقية. وفي نفس الوقت، فإن الحفاظ على إستقلال الدولة

1 عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008،ص130-131.

2 مجموعةمن الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصرة، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، سليمانية ،2007 ، ص170-171.

3 فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة،1983،ص17.

وسيادتها إنطلاقا من البعد القومي أصبح من أولويات السياسة الخارجية التركية، وهو ما إنعكس في توجهات الدبلوماسية التركية حتى عام 1945م.[1]

هذه العوامل وغيرها ساعدت على أن تظهر لدى الأوساط الحاكمة في تركيا فكرة ضرورة الدخول إلى عصبة الأمم، لقد صرح "توفيق رشدي" علنا لأول مرة في خطاب له في جويلية 1931 عن رغبة تركيا في أن تصبح عضوا في عصبة الأمم، وهذا ما أكده للمرة الثانية وزير الخارجية التركي في مؤتمر نزع السلاح الذي عقدته في أفريل 1932، وأسفرت في جويلية1932 على مصادقة مجلس العصبة بالإجماع على إقتراح بقبول تركيا عضوا فيه.[2]

تمثل هذا التوجه في السياسة الخارجية التركية نحو الغرب، في إنضمام تركيا لحلف "سعد أباد" الذي ضم إليه كل من تركيا والعراق وإيران وأفغانستان في عام1937، وتعهد أعضاء الحلف بأن يتفادوا التدخل في شؤون بعضهما البعض، أو أن يستعملوا القوة ضد بعضهم، وبأن يتشاوروا حول الخلافات الدولية التي تمس مصالحهم المشتركة. وليس هناك من سجل لمشاورات دارت بينهم بالفعل حول الخلافات الدولية، كما لم ينقض أي منهم الحلف، ولكنهم تناسوه بعد نشوب الحرب العالمية الثانية.[3] من ناحية أخرى، عقدت تركيا محالفة مع بريطانيا العظمى وفرنسا في أكتوبر1939، وتعهدوا بأن ينجدوا بعضهم البعض إذا ما دخل أحدهم الحرب، وقام الأتراك بإضافة بروتوكول للحلف، يعفيهم من القيام بأي عمل تقضي به الحلف قد يزج بهم في نزاع مسلح مع الإتحاد السوفيتي، بناء على ذلك وبالرغم الضغط البريطاني على تركيا من أجل الدخول في الحرب بشكل فعلي، إلا أنها أصرت على البقاء خارج الحرب، إلا إذا وقع عدوان مباشر على أراضيها، لذلك قومت كل الضغوط محتجة ببروتوكول المحالفة الذي يعفيها من أي إجراء قد يقحمها في حرب مع الإتحاد السوفياتي.[4] بهذا المعنى وخلال الحرب العالمية الثانية، كان إهتمام تركيا منصبا على مستقبل علاقاتها مع الإتحاد السوفياتي، وكان هناك حذر تام من جانب تركيا، يدفعها إلى التردد في المشاركة بالحرب، لسابق تجربتها ولإعتقادها بأنها ستكون الهدف في هذه الحرب.

من جهة أخرى، فتحت تسوية الخلافات اليونانية- التركية الطريق للحلف البلقاني الذي شاركت تركيا فيه، حتى أن بعض يرون أن أحد أهداف السياسة الخارجية للحكومة التركية آنذاك كان إنشاء إتحاد للدول البلقانية لا مجرد حلف بلقاني ذلك أم مثل هذا الإتحاد يمكن أن يصبح "عنصر توازن بين التكتلات" من جهة، ويمكنه من الجهة الأخرى أن يعيق القضاء على هذه الدول كل على إنفراد في حالة تعرضها للهجوم.[5]

1فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، مرجع سبق ذكره،ص37.

2 مجموعة من الباحثين السوفيات، مرجع سبق ذكره، ص175.

3 روي مكريدس، مرجع سبق ذكره،ص369.

4 المرجع نفسه،ص399-400.

5مجموعة من الباحثين السوفيات، مرجع سبق ذكره، ص173.

يمكن التوصل مما تقدم إلى أن السياسة الخارجية التركية ومنذ بداية نشوء الجمهورية وكنتيجة للتأثير الذي حظيت به شخصية "أتاتورك"، كان قد تميزت بانتهاجها سياسة واضحة تمثلت بالإلتزام بمبدأ السلام وفي نفس الوقت بالتوجه نحو الغرب بشكل خاص، والسعي للتخلي عن دورها السابق إبان فترة الحكم العثماني والعمل على مسح إرثها من جميع النواحي سياسيا وثقافيا وإجتماعيا كما عملت جاهدة من أجل قطع معظم العلاقات والصلات مع بلدان الشرق الأوسط. بإستثناء بعض التبادلات التجارية والإقتصادية، مما جعل تركيا تنأى عن قضايا المنطقة بما فيها القضية الفلسطينية .فبحسب أتاتورك لا توجد هناك سوى حضارة واحدة هي الحضارة الغربية، لعبارة أدق هنالك نوع من التوجه الواضح يمكن تلمسه في أهداف السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة والمتمثلة بالتركيز على مبدأ السلم والمحافظة على إستقلال الدولة واستمرار حياديتها وكذلك ميولها وتوجهها نحو الغرب كأبرز أهدافها في هذه المرحلة.

كل ذلك كان له أثره الذي أنعكس على توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية فإزداد التباعد بين الطرفين العربي والتركي بمرور الوقت ، فعندما كان الطرف العربي يخوض معارك الإستقلال الوطني من الإستعمار الغربي ورأس حربته في فلسطين منذ أربعينات القرن الماضي ، كان الطرف التركي متمسك بالتغريب بوصفه الطريق الرسمي والمعلن لتحصين جمهورية العلمانية.

المطلب الثاني: مرحلة ما بين 1945-1961

شهدت هذه المرحلة حدوث تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية وخصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للظروف والتحولات التي سادت العلاقات الدولية في هذه الفترة.

وعندما إندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، كان قرار تركيا إتخاذ "موقف الحياد من الحرب أي وضع الدولة" غير المحاربة"[1]. لذا ظل موقف الرئيس التركي " إينونو" واضحا، بهذا الشأن إذ أنه "لم يتزحزح عن فكرة الحياد، إلا في أوائل عام 1944، عندما بدأ ميزان القوى يميل لمصلحة الحلفاء، فقرر دخول الحرب مع الحلفاء في فيفري1945.[2]

لقد إلتزمت تركيا في هذه المرحلة بموقف الحياد بهدف تجنب صراعات القوى الكبرى في المنطقة. لذلك سعت إلى تنظيم علاقاتها الدولية بموجب الإتفاقيات الثنائية لضمان إستقلالها وحدود سيادتها بغية التوجه نحو بناء الدولة من الداخل، وفق مضمون الشعار"سلام في الوطن سلام في الخارج".

لقد أراد المسؤولون الأتراك أن يتفادوا الحرب منذ بدئها، لذلك تجنبوا سحبهم إلى النزاع .ما قد يؤثر على سيادة وإستقلال الجمهورية إلا أن هذا الإتجاه سرعان ما إتخذ مجرى اخر وهو قبول تركيا

1 عقد لقاء بين الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرتشل، والرئيس التركي عصمت اينونو، في القاهرة،في نهاية عام 1943، لاقناع تركيا في اعلان الحرب ضد ألمانيا، للمزيد من المعلومات انظر عبد الجبار قادرغفور، تاريخ تركيااا لمعاصر1918-1980، مركز الدراسات التركية، الموصل، 1987، ص46.

2 جاء ذلك اثر اعلان قرار مؤتمر يالطا ومفاده بأن البلدان التي يتعد بلدانا مؤسسة للأمم المتحدة هي البلدان التي تعلن الحرب على "دول المحور" قبل مارس1945.

الدخول في الحرب بعد أن تبين لهم المسار الذي ستنتهي إليه الحرب في شهورها النهائية، فبادروا إلى الوقوف إلى جانب الحلفاء في تلك الحرب في فبراير 1945م.[1]

إنتهت على إثر الحرب العالمية الثانية عام 1945 منظومة العلاقات الدولية القديمة وهذا فسح المجال أمام تحولات حضارية جديدة تجسدت بتغيرات كبيرة في النظام العالمي، الأمر الذي شكل عامل ضغط كبير ومتواصل على تركيا على الرغم من أنها كانت " بالأساس تنتهج سياسات خارجية حذرة نسبيا ومترددة بين الغرب والشرق بين العزلة والإنفتاح.

وأساسا، كانت تركيا تتوجه ومنذ تأسيسها الجمهورية إلى الإرتباط بالغرب ولعل هذه الظروف المستجدة من تطورات نتائج الحرب العالمية الثانية، عززت هذا الإرتباط لمستوى الإندماج في منظومة الغرب الأمنية لمبررات كثيرة كان أبرزها التهديد السوفياتي.

وكتأكيد على مثل هذا الإتجاه وسعيا إلى كسب رضا القوى المنتصرة في الحرب بادرت الزعامة التركية آنذاك إلى تأكيد إيمانها بالليبرالية والديمقراطية وهو ما عبر عنه"إينونو "الزعيم التركي وخليفة"أتاتورك" في خطاب ألقاه في جلسة البرلمان في 1 نوفمبر1945، حيث أكد نيته تبني ديمقراطية حقيقية يجري الأخذ بها بشكل تدريجي".[2] في يناير1946، شكل عدد من المنشقين من الحزب الجمهوري حزبا بإسم الحزب الديمقراطي.[3] وفي إنتخابات التي جرت في 21 جويلية 1946 دخلت تركيا مرحلة الديمقراطية المتمثلة بالثنائية أو التعددية الحزبية على الرغم من وجود أو بقاء العديد من المعوقات والمشاكل. وبذلك تكون تركيا قد تحولت عن العمل بنظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب. بالرغم من وجود تأثير العامل الداخلي بشكل كبير، إلا أن العامل الخارجي أيضا كان له تأثير قوي لدفع النظام الحزبي التركي نحو التعددية حيث إستجاب"عصمتإينونو" زعيم حزب الشعب الجمهوري بشأن طلب الولايات المتحدة وبريطانيا للضرورة توسيع الديمقراطية في تركيا.[4]

أحد نتائج هذا التحول تمثل في تبني حكومة "عدنان مندريس" بعدد من الخطوط الرئيسية في السياسة الخارجية تتمثل أبرزها في النقاط التالية:

1. التخلي عن سياسة الحياد في علاقاتها بالقوى العظمى في السياسة الدولية.
2. إيجاد حلف مفتوح مع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.
3. النظر إلى صراع قوى بين الشرق والغرب بمنظار أيديولوجي.

Mustafa Aydin,op,cit ,p 48-49.1

DouglasA.Howard,op,cit,p113-117.2

Ibid.3

4كمال السعيد حبيب، الدين والدولة في تركيا صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة الأسرةن القاهرة، 318،2009-319.

4. الإفتراض للدور الفعال في إنحياز أقطار الشرق الأوسط إلى الغرب.[1]

واجهت السياسة الخارجية التركية خلال هذه المرحلة نتائج بعض التغيرات جراء تخليها عن سياستها الحيادية التقليدية التي إتبعتها قبل إعلان إنضمامها للحرب.

ولتحقق تركيا مزيدا من الإندماج في السياسات الغربية ، قامت بالإعتراف بإسرائيل عام 1949 والإنضمام إلى حلف الناتو، ثم بدأت مسيرة الإنضمام للمجموعة الأوربية منذ نهاية الخمسينات. [2] وجاءت علاقات تركيا (بإسرائيل) وخضوع تركيا لمخططات الغرب في الشرق الأوسط عقبات أمام تطور العلاقات التركية _الفلسطينية، فمنذ إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي نشطت في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي موالي للغرب من خلال إقامة حلف بغداد عام 1955 ليواجه النظام الإقليمي العربي المستند إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك لعام 1952 وليكون أداة للتصدي للدول التقدمية متمثلة في مصر وسوريا آنذاك ، والإلتفاف على منابع النفط ، فضلا عن الغاية الأساسية منه المتمثلة في احكام الطوق حول الإتحاد السوفيتي السابق .

وكذلك محاولاتها العديدة للدخول في عضوية المنظمات الأوروبية والغربية ومن ضمنها عقد بعض التحالفات العسكرية والأمنية مع الغرب فإنضمت أمنيا إلى حلف شمال الأطلسي عام1952، وسعت منذ العام 1959 لتكون جزءا من المشروع الإقتصادي الجديد لأوروبا.[3]لقد عد دخول تركيا في حلف الناتو عام1952 مكسبا إستراتيجيا حيث أدخل تركيا بعمق في النظام الغربي وهياكله المؤسساتية كما وفرت عضويتها في الحلف حصانة في مواجهة المطالب والتهديدات السوفياتية. لقد تسبب الوضع الدولي الجديد، والتهديدات السوفياتية المعلن منها والمبطنة في إجبار تركيا على القيام بتغيير توجهها الإستراتيجي الأساسي وخصصوا في مرحلة الحرب الباردة عن طريق الدخول في ذلك التاريخ من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وسارت سياستها بشكل متوازن مع هذا الخط مسارا يتراوح بين الصعود والهبوط في الوقت الذي بقيت القضية الفلسطينية خارج إهتمام تركيا في هذه المرحلة.

هذه التحولات الدولية في تلك الفترة كانت سببا في إحداث الكثير من التغيرات داخل تركيا ، إذ فيما تم النظر إلى الفترة الواقعة بين مارس1945 وفيفري 1952 نجدها إمتازت بطابعها المنحاز للغرب وخصوصا إبان تصاعد العداء بين المعسكرين، والذي كان يمكن أن يجرها إلى حرب ليست حربها بالضرورة كما لم تكن بأي حال من الأحوال في مصلحتها هي بالذات. حيث يمكن أن تكون في أقل تقدير مساحة للمعركة التي كان يمكن أن تنشب بين الطرفين، ناهيك عن أثر ذلك على مسألة أمنها القومي وإستقلالها وسيادتها الوطنية.

---

1 أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، مرجع سبق ذكره،ص118.

2محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، ط1،بيروت، رياض الريس للكتاب والنشر ، 2008، ص275.

3 محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوليف،1998،ص28-29.

وبذلك فقد تحددت ملامح السياسة الخارجية التركية في تلك المرحلة من خلال ما شهدته من مواقف تركية سياسية وعسكرية ، وكل ما يتطلبه إنتماؤها إلى المعسكر الغربي حيث لا تخلو من حالات إيجابية من وقت لأخر تجاه بعض القضايا ومنها قضية فلسطين.

فقد ظهرت بدايات الموقف التركي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية في 29 نوفمبر 1947م، عندما تم عرض مشروع قرار تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث صوتت تركيا ضد قرار التقسيم رقم (181*) وأيدت مواقف الدول العربية في الأمم المتحدة إنطلاقا من سياستها القائمة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وإستقلالها، بإعتبارها قضية عادلة لا يجب إنكارها ولا التغاضي عنها.خاصة أن نسبة السكان العرب الفلسطينين تبلغ 60% من مجموع سكان فلسطين عام 1947م.[1]

ومن أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد إعتراف تركيا بإسرائيل تأييدها قرار حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين رقم (3-194) الصادر بتاريخ 11 يناير1948م والذي يدعو إلى تشكيل لجنة مصالحة في فلسطين مكونة من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة، كذلك يدعو القرار إلى وجوب السماح بعودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة وتعويضهم في حال رغبوا وفقا للقانون الدولي. إلا أن الدول العربية في الأمم المتحدة إعتبرت الموقف التركي محايدا ويميل لصالح الدول الغربية وإسرائيل ضد العرب، وذلك بسبب إشتراك تركيا في لجنة دولية محايدة وعدم إتخاذها موقفا واضحا وصريحا تجاه الأحداث في فلسطين.[2]

فضلا عن ذلك، لم تكتف تركيا برفض قرار التقسيم ودعم قرار حق العودة، بل قدمت مشروع قرار رقم (5-302) من أجل تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم الأنروا(UNRWA)وكانت أحد الأعضاء العشرة الذين تألفت منهم الوكالة في 8فيفري1949م.[3]

المطلب الثالث: مرحلة ما بين1961 -1971

شهدت تركيا خلال هذه المرحلة واقعا جديدا لم يحدث أن واجهته خلال المرحلتين السابقتين، تمثل ذلك بحدوث إنقلاب عسكري في27 ماي من عام 1960 وكان هذا الحدث مناسبة من أجل مراجعة سياستها الخارجية التي كانت متبعة من قبلها في الفترات السابقة، خصوصا وأن هذا الحدث كان بمثابة مؤشر على تغيير في عناصر النخبة السياسية الحاكمة بحيث أعاد إلى الواجهة عناصر النخبة الأتاتوركية بشقيها المدني والعسكري والتي إبتعدت عن المسرح السياسي طول عقد الخمسينات، والعمل على

1فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، قبرص، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993، ص93-94.

2ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1993، ص119.

3المرجع السابق، ص119.

متابعة الهدف الرئيسي المتمثل بالتوجه نحو الغرب من ناحية، والعمل على إعادة النظر بعلاقاتها مع الأقطار العربية وجوارها الإقليمي من ناحية أخرى.[1]

كذلك شهد عقد الستينات حدث التغير الكبير في موقف تركيا بالنسبة لمسألة تجميد علاقاتها مع الإتحاد السوفياتي، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين هما، أولا إحتاجت تركيا لمصدر مالي جديد، وثانيا بسبب تبلور القناعة لدى الزعماء والمسؤولين في تركيا بأنه من الممكن تطوير علاقات أمريكية- سوفيتية نتيجة لزيارة "خورتشوف" إلى أمريكا في عام 1959، وكذلك عقد مؤتمر القمة بينهما في ماي1960 كان يمكن أن يأتي بمرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين، وفي هذه الحالة فإنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف أو بالأحرى إلى إنتهاء العلاقات الخاصة التي ربطت بين تركيا وأمريكا إبان فترة التوترات بين الجانبين.

ومن تطبيق هذه السياسة الخارجية المرتبطة مع الغرب تبين لتركيا أن إرتباط أهدافها مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في أوائل الستينات(أزمة الصواريخ الكوبية، ورسالة الرئيس الأمريكي جونسون حول قبرص) وعن الإلتزام الأمريكي تجاه تركيا هو ليس السبيل الذي يحفظ لها أمنها القومي، وحينئذ إضطر صانعو السياسة الأتراك أن يعيدوا تقويم العلاقات الخارجية لبلادهم وهو ما تمثل ببداية المطالبة بالتخلي عن الغرب، وإقامة روابط سياسية وإقتصادية مع العالم الإسلامي والعربي. لذا ومنذ الأزمة القبرصية الأولى عام 1963 استندت السياسية التركية تجاه الشرق الأوسط إلى ستة مبادئ ثابتة ومنظمة وأن من أهم هذه الثوابت:[2]

1. عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط.
2. الإبتعاد عن الصراعات من أجل السلطة داخل أية دولة عربية.
3. تفادي التورط في السياسات الداخلية(العلاقات البينية) العربية- العربية.
4. الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة أخوية مع كل دولة عربية على حدة.
5. إتباع طريق عمل نحو العالم العربي تقلل فيه إلى الحد الأدنى خطر تكتل دول عربية ضد تركيا حول أية قضية معينة.

Ziya Meral and jonthan Sparis Turkish Forign policy hyperactivity , the washing ton Quarterly 1 , USA , 2009 , vol 33 , no . 4 , October ,p 61-63.

2اريس كلايسي أوغلوا، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب العربوجوارهم الى أين؟ سلسلة كتب المستقبل العربي20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1995،ص232.

6. فصل روابطها الغربية عن إتصالاتها مع البلدان العربية، حيث تهدف تركيا إلى تطوير روابط إقتصادية ومالية قوية وعملية مع الشرق الأوسط، في وقت تعمق فيه علاقاتها الإقتصادية والسياسية مع الإتحاد الأوروبي.

وعليه شهدت هذه الفترة، بداية لسياسة تركية جديدة في الشرق الأوسط ـبيد أن جديدا طرأعلى الموقف التركي بعد إعدام"عدنان مندريس" حيث عرف الموقف التركي تجاه العرب والقضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد إرتكز على الإستفادة من النزاع العربي الإسرائيلي، حيث كانت أكثر وضوحا وإنفتاحا في المواقف.

تجلى ذلك بموقف تركيا من حرب عام 1967م ، فطالبت في المحافل الدولية بضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، كشرط من شروط الوصول إلى تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط. و رفضها إستخدام قواعدها العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي الموجودة على أراضيها في أي عمليات عسكرية ضد الدول العربية سواء من خلال التزود بالوقود، أو مد إسرائيل بالأسلحة،[1] وذلك في الحرب التي شنتها إسرائيل عام 1967م على ثلاث دول عربية هي (الأردن ومصر وسوريا) حيث إحتلت بموجبها ماتبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة)، إضافة إلى هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية.

وفي هذا السياق وجه وزير الخارجية التركي إحسان صبري، إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة خطابا قال فيه: "إن الحكومة التركية لايمكنها قبول إغتصاب الأراضي عن طريق القوة، ومن الضروري أن تصر الأمم المتحدة على إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها"،[2] كما أيدت تركيا بعد الحرب القرار الدولي رقم 242 والذي صدر في 22 نوفمبر1967م وينص على: " إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير".[3]

إضافة إلى ذلك، نددت تركيا بإسرائيل عندما تم حرق المسجد الأقصى المبارك في 21أوت1969م وذلك من خلال مشاركتها في قمة الدول الإسلامية،[4] لكنها عارضت في الوقت نفسه قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الداعي إلى قطع العلاقات مع إسرائيل في 25سبتمبر 1969م[5].

المطلب الرابع: مرحلة ما بين 1971-1980

1جراهام فولر،الجمهورية التركية الجديدة.،تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 60.
2ميشال نوفل وآخرون ،العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص 123.

3القرار 242... الانسحاب من أراضي محتلة"، نص قرار242، الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7964D1F7-A025-4993-A71E-72597AC86A57.htm

4القرار 242 الانسحاب من أراضي محتلة"، نص قرار 242، مرجع سبق ذكره، ص 122.

5"تقرير معلومات (17)، تركيا والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010، متاح على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a=126659

ظهر خلال هذه الفترة تحول بارز في سياسة تركيا الداخلية وهو ما أثر بدوره على سياتها الخارجية حادثة الإنقلاب العسكري الثاني وإنتهت بإستقالة الحكومة التركية وسميت بالإنقلاب الأبيض(الإنقلاب بالمذكرة).[1] حيث فرض الجيش إرادته والتدخل في السياسة بواسطة المذكرة كما أثبتت الأحزاب السياسية أنها غير قادرة على إستيعاب التحديات التي فرضتها المجموعات المختلفة، لقد شهد عقد السبعينيات تعمق الإختلافات الأيديولوجية، مما أوصل النظام السياسي إلى طريق مسدود في نهاية العقد.[2]

كذلك شهدت هذه المرحلة قيام الحكومة التركية بإرسال وحدات من الجيش في عام1974 إلى قبرص من أجل حماية القبارصة الأتراك الذين يشغلون الجزء الجنوبي من قبرص، من التطهير العرقي الذي تعرضو له من قبل الأغلبية اليونانية، مما أثار ردود أفعال من قبل المجتمع الدولي تجميد الدعم والمساعدات المقررة إليها كوسيلة للضغط عليها، وهو ما دفع بتركيا وكرد فعل على ذلك بإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في تركيا.

وفي 10نوفمبر 1975م وقفت تركيا إلى جانب الدول العربية مع القرار الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحد رقم(3379)، والذي إعتبر "الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية"

وفي نفس العام، جاءت أبرز جهود الحكومة التركية فيما يتعلق بمسألة حقوق الفلسطينيين، إتخاذها خطوة مهمَة في هذا الشأن، وذلك بإعترافها في يناير1975م بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وفي نهاية السبعينيات إتخذت تركيا موقفا سجل لها في تاريخ القضية الفلسطينية، وهو إقامة حكومة "بولنت أجاويد" في نوفمبر1979 علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسمح لها بفتح مكتب في أنقرة وبعد نحو تسعة أشهر إحتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة وسحبت القائم بأعمالها من تل أبيب وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني.[3]

إن هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي-العربي بعد عدة عقود من القطيعة.

كذلك منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات حدثت تطورات إقليمية مهمة (منها السلام بين مصر وإسرائيل و الثورة الإسلامية في إيران وتغير القيادة السياسية في العراق والإحتلال السوفياتي لأفغانستان)، وهذه كلها ساعدت حكومة " تورغوت أوزال" في تخطي مبادئ تركيا الاستراتيجية"

1في مارس1971 ، رئيس الأركان العامةوقادة الجيش،أرسلو رسالة (مذكرة) الى رئيس "ديميريل"ن كانذار نهائي يطلب منه "حكومة قوية وموثوقة التي تخيد الحالة الفوضوية الحالية،وتطبق القوانين الإصلاحية بموجب الدستور.هكذا سيطر الجيش التركي على الحالة خلال فترة وجيزة وهو ما أصبح يعرف ب"انقلاب المذكرة".للمزيد من التفاصيل انظر.DouglasA.Howard , op, cit, p 146-147.

Meliha Benli Altunisik&Ozlem Tur,Turkey Challenges of Continuity and Change 2 ,Rutledge Curzon,London& New York,2005,p25.

3ميشال نوفل وآخرون ،العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص 123.

سلام في الوطن وسلام في العالم" وذلك من خلال التدخل في مشاكل منطقة الشرق الأوسط ، فأخذت تركيا ب " سياسة الخروج من حالة الإنعزال، والتقوقع تجاه الشرق الأوسط والتعامل مع المشاكل الإقتصادية بشكل مباشر فعززت علاقاتها الدولية بصورة متوازنة فإنفتحت على الإتحاد السوفياتي ،مع إحتفاظها بعلاقاتها المتميزة مع الغرب، إضافة إلى تعديل مسار سياستها الخارجية وعلاقاتها بدول الجوار العربي والإسلامي.[1]

وبذلك كانت تركيا تعتقد أن وجود علاقات جيدة بين تركيا وإسرائيل، وبين تركيا والفلسطينيين ،سوف يساعدها على تحقيق السلام في المنطقة، وهذه الرؤية أكد عليها ممثل منظمة التحرير في أنقرة آنذاك "فؤاد ياسين".

المطلب الخامس: مرحلة ما بين 1980-1991

تميزت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة بالتغير في بعض مبادئها التي كانت متبعة من قبلها في المراحل التي سبقتها منذ نشوء الجمهورية التركية بالذات فيما يتعلق بالحيادية في تعاملها مع دول الجوار الجغرافي.

ونشهد أيضا موقفها من القضية الفلسطينية من خلال الأحداث التالية فعندما قامت إسرائيل بجعل القدس الشرقية المحتلة العاصمة الأبدية لها من خلال القانون الذي أصدرته الكنيست في جويلية 1980م قامت تركيا في 28أوت1980م بإغلاق قنصليتها في القدس، وخفض التمثيل الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثان، متفقة في ذلك مع الضغط الشعبي التركي المتمثل بالمظاهرات الضخمة التي شهدتها تركيا، والتي كان من أبرز الداعين لها "نجم الدين أربكان" الذي قدم مشروع قرار إلى البرلمان التركي لقطع العلاقات مع إسرائيل، وهذا يدل على المكانة والأهمية الدينية والتاريخية لمدينة القدس لدى تركيا والأتراك. وحينما إندلعت الإنتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 9 ديسمبر1987م، أدانت تركيا أعمال القمع التي قامت بها إسرائيل، وأرسلت باخرة إلى الفلسطينيين تحمل مئة طن من السكر في فيفري1991م، وإتبعتها بباخرة أخرى في ماي1991م تحمل مساعدات مختلفة.

وبعد أن قبل المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر1988م قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وشجبه الإرهاب، والإعتراف الصريح بإسرائيل، رحبت تركيا بهذا الموقف الذي وجد دعما وتأييدا من قبل المجتمع الدولي. وفي ظل هذه التطورات إعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ 15 نوفمبر 1988م، وكانت الدولة الخامسة على مستوى العالم التي تفعل ذلك، والأولى من دول المعسكر الغربي، مما يعني الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، و بحق تقرير

Hasan Yilmaz , Turkey and the Middle East : Threats and opportunities , Master Thesis of Arts 1 in National security Affairs from the Naval postgradnate schoole , Monter , California , 2007 ,p52.

المصير للشعب الفلسطيني ،حيث عبر الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" في عام 1989م عن إعتزازه بالموقف التركي.[1]

وعليه إن الإعتراف التركي بالدولة الفلسطينية جاء منسجما مع مبدأ السياسة الخارجية التركية القائم على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام وأمن، ضمن قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار 242.

وبناء على هذه التطورات ظلت تركيا تحاول أن تتبع سياسة خارجية تؤدي إلى خلق " توازن" ما بين علاقاتها الدولية ومصالحها القومية والأمنية والإقتصادية، لذلك حرصت على توطيد علاقاتها بالدول الإسلامية والعربية، ولا سيما النفطية منها إلى أن وقعت أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991 وإنهار نظام القطبية الثنائية بإنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991م، فمثل كل ذلك بداية لمرحلة جديدة ومختلفة.

إتبع الرئيس التركي "تورغوت أوزال" سياسة الإنفتاح الإقتصادي على الأسواق الإقليمية والدول العربية، وزيادة الإستثمار الأجنبي داخل تركيا، وذلك من أجل الخروج من الأزمة الإقتصادية التي كانت تمر بها تركيا ، إنطلاقا من رؤيته بأن يكون لتركيا دور فعال في القضايا الإقليمية.[2] وكانت أول بوادر هذه الرؤية هي مشاركة تركيا بالتحالف الدولي إلى جانب الولايات المتحدة في غزو العراق عام 1991م لإثبات الأهمية الإستراتيجة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تعتبر تلك السياسة تجاوزا لأهم مبادئ السياسة التركية الخارجية في الفترات السابقة والقائمة على الإنعزالية، وعدم التدخل في شؤون الدول، وهذا ما أكد عليه الباحث التركي" سولي أوزل" حينما قال: " فيما تتعرض تركيا لأعمق أزمة إقتصادية، وإجتماعية ، وسياسية، خلال الفترة الجمهورية، تجد أنقرة نفسها متورطة في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدة غير مسبوقتين"[3]

كذلك تمثل الإنفتاح التركي الآخر في مشاركة تركيا في كل مبادرة أو مؤتمر لحل القضية الفلسطينية تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية. ولاحقا قامت تركيا بالإعلان عن إستعدادها بإستضافة أي مؤتمر لحل القضية الفلسطينية، وعبرت عن ترحيبها ودعمها لمؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام1991م بين الدول العربية وإسرائيل. وفي هذا السياق رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 23 نوفمبر بهذا المؤتمر، وإعتبره خطوة هامة في طريق السلام، وأكد البيان على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل ودائم في المنطقة دون تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام1967م ودون الإعتراف بالحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأسيس الدولة الفلسطينية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة.[4]

1ميشال نوفل وآخرون ،العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص127.

2هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سبق ذكره، ص205.

3المرجع السابق، ص205.

4 مؤتمر مدريد للسلام هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في اسبانيا في نوفمبر 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردنوالفلسطينيين. وكانت محادثات ثنائية تجري بين اطراف النزاع العربية لبنان،

ويعزى هذا التحول الإنفتاحي في الموقف التركي إلى تحولات كبرى في السياسة الدولية، تمثلت في تفكك دولة الإتحاد السوفياتي، وهذا أدى إلى " تحول جذري في هيكل النسق العالمي نحو القطبية الأحادية والى ظهور دول جديدة في السياسة الدولية.

المطلب السادس : مرحلة ما بين 1991-2001

وإستمرت السياسة الخارجية التركية بإتجاهها الأحادي إتجاه الغرب على إمتداد النصف الثاني من القرن العشرين ولم يغير منها كثيرا أن تتولى السلطة حكومات من وقت لأخر أكثر إنفتاحا على عوالم العرب والمسلمين ، كما حدث في السبعينات والثمانينات ومنتصف التسعينات [1].

تمكنت تركيا أن تطور سياسة خارجية أكثر تنوعا وتوازنا.[2] وهو ما يؤكد الرأي التركي القائل والذي أصبح من بعد منهجا درجت تركيا على تطبيقه في سياستها الخارجية والقاضي بأنه" لايمكن لتركيا أن تواصل صنع سياسة خارجية محدودة ضمن مساحات إهتمامها الإقليمي من خلال التقاليد والفرضيات التي قامت على التوازنات الدولية الجامدة لمرحلة الحرب الباردة.[3]

واستمرارا لتبلور الموقف التركي أكثر تجاه القضية الفلسطينية ، ساهمت تركيا بمليوني دولار لصالح صندوق إعمار غزة-أريحا إثر زيارة الرئيس "ياسر عرفات" إلى أنقرة في 25-26 سبتمبر1993 بعد الإعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 16 سبتمبر1993.

كما زار الرئيس التركي"سليمان ديميريل" غزة في 16 جويلية1999 وأجرى مباحثات مع الرئيس" ياسر عرفات" وأكد "ديميريل" خلال هذه الزيارة أهمية الدور التركي في عملية السلام.

سوريا، الأردن، فلسطين(وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب في أعقاب حرب الخليج الثانية، وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. تم التأكيد انا لمؤتمر سيعقد على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الامن242و338و425. سار كل من الأردن والفلسطينيون في المفاوضات على حدة ولكن سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين.

1عبد الحليم غزالي، تركيا والعالم الإسلامي من الفكرة القومية الى الجسر الحضاري ، تحرير : لقاء مكي ، تركيا صراع الهوية ، شبكة الجزيرة ، الجزيرة نت للبحوث والدراسات ، 2006 ، ص75 .

2 جراهام فولر، مرجع سبق ذكره،ص212.

3 أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 243.

إلا أن نجاح حزب العدالة والتنمية وسيطرته على السلطات التشريعية والتنفيذية بعد فوزه في الإنتخابات التي جرت في 3 نوفمبر عام 2002 ، يعد نقطة فاصلة في تاريخ تركيا المعاصر إذ تبنت حكومة الحزب مشروعا حضاريا هدف إلى تحديث التجربة التركية وتحريرها من علمانيتها المتطرفة والعمل على مصالحتها مع ماضيها الإسلامي وتقريبها من مستقبلها الغربي من دون إغفال عمقها الحضاري العربي والإسلامي ودعمها للشعوب المظلومة ويأتي على رأسهم القضية الفلسطينية .

تجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل يلقي الضوء على الموقف التركي من القضية الفلسطينية من العهد العثماني إلى عام 2001، على أن يتم دراسة فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وموقفه من القضية الفلسطينية بالتفصيل في فصول لاحقة.

المبحث الثالث: الصعود الاقليمي التركي وأثره على مسار القضية الفلسطينية

برزت تركيا في الآونة الأخيرة كواحد من أهم اللاعبين على الساحتين الإقليمية والدولية، واستطاعت تركيا أن تصنع عناوين الأخبار في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، وتتمع تركيا بالعديد من مقومات الجغرافية والسياسية والإقتصادية والعسكرية التي تمكنها من لعب دور إقليمي ودولي بالغ الأهمية وتؤهلها لتكون قوة مسيطرة في القرن الحادي والعشرين، حيث تنبأ المحلل الإستراتيجي "جورج فريدمان" بأن تصبح تركيا إمبراطورية عظمى في عام 2050 مسيطرة على مناطق شاسعة من العالم الإسلامي.[1]حيث تمتلك تركيا موقعا إستراتيجيا بين قارات العالم الثلاث، كما تعد جسرا حضاريا بين الشرق والغرب، وجسرا تجاريا بين الشمال والجنوب، كما تطل على كل من البحر المتوسط والبحر الأسود، هذا بالإضافة إلى أنها تمتلك عمقا تاريخيا وثقافيا وحضاريا متشابكا مع مختلف دول العالم الإسلامي، وتعد اليوم معبرا لعدد من خطوط الأنابيب التي تحمل النفط والغاز من روسيا والقوقاز إلى موانئها على البحر المتوسط ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم الغربي.[2]

وقد إنتهج حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم في البلاد سياسة توسعية تهدف إلى تعظيم قدرات تركيا في إقليمها وفي العالم، ودشن "أحمد داود أوغلو" نظرية العمق الإستراتيجي" التي تهدف إلى تعظيم قدرة تركيا وإلى تصفير المشكلات مع جيرانها من أجل كسر الحواجز التي تقف عائقا أمام توسعها. ولكي نقف على قدرات الدولة التركية وإمكانية تحقيقها لمثل تلك الأهداف الطموحة، سيتم فيما يلي تحليل للقدرات الشاملة للدولة التركية.

المطلب الأول: الكتلة الحيوية / الحرجة للدولة

Georgr Fredman,The Next100 years :AForecast For The 21 1 stCentury,Doubleday(January27,2009 ,p203.

Library of Congress,Federal Research Division,Country Profile :Turkey,August2008,p14.2

تتمتع تركيا بمساحة شاسعة من الأرض تبلغ حوالي 783562كم مربع،[1]وتحتل المركز السابع والثلاثين على العالم من حيث المساحة، تبلغ نسبة المياه منها1.3%. ويقدر عدد السكان ب75 مليون نسمة،[2]وتبلغ كثافة السكان95.5 في الكيلومتر المربع،[3] كما أن تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو تواجد تركيا في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى(أفرواسيا)، أي إفريقيا وأوروبا واسيا فهي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف وإن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، وعندما تلقي نظرة الى حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية نجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثر في عدة حضارات وتتأثر بها في الوقت نفسه، فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية.[4]

وتحتل تركيا المركز السابع عشر على العالم من حيث عدد السكان،[5]كما تتمتع تركيا بكون أكثر من نصف عدد السكان تحت سن التاسعة والعشرين، وهو ما يمثل قوة إقتصادية وصناعية كبيرة لذلك البلد، حيث يبلغ متوسط عمر السكان28.5 عاما ، في حين يعيش 75%من السكان في الحضر والباقي في الريف والمناطق النائية و 80%من الشعب من العرق التركي ، في حين أن 20%منه من الأكراد.[6]

كذلك تمتلك تركيا قوة سكانية كبيرة، مكونة من قوميات عدة، يعود تشكيلها الى عهد الدولة العثمانية حيث شملت مناطق النفوذ آسيا وإفريقيا وأروبا، ولها أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة، أهمها القومية التركية الأم التي تشكل غالبية السكان ، والتي تعود الى السلالة القوقازية، وأقليات أخرى تتمثل في الأكراد الذين يتمركزون في الجنوب الشرقي من البلاد ، و يحتل العرب المرتبة الثالثة، يتمركزون في لواء اسكندرونة، ويوجد أقليات أخرى تشمل عدد من التركمان يتركزون في القسم الشرقي من

Turkish Stratistical Institute :Address-based population Register System ,december31 ,2008, 1 census)Result announced on january 26,2009http://www. Turkstat .gov .tr/prehaberbultenleri. do?id=3992.

Department of Economic and Social Affairs Population Division2009,World Population 2 Prospects, Table A.1.2008 Revision.United NationsHtpp://www.un. org/esa/population/publications/wpp2008-text-tables.pdf.retrieved12-03-2009.

3صندوق النقد الدولي، في 1 اكتوبر2009،

4 مرتضى بدر، نظرية العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط التالي:

http://www.annabaa.org/nbanews:2009-07-161.htm

5صندوق النقد الدولي، في 1 اكتوبر2009.

Turkish Statistical Institute,PrimeMinistry,Republic of Turkey,General Directorate of 6 population and citizenship Affairs,No 14,26-1-2009.

هضبة الأناضول، واقلية أرمنية واليونانية في مركز استانبول وازمير ، ويوجد عناصر أخرى من اليورك وعناصر من البوماك يسكنون القسم الأوروبي من تركيا.[1]

ويوضح الجدول رقم(1)التركيبة البشرية في تركيا

التسلسل	القومية	النسبة المئوية
1	القومية التركية الأم	%80
2	الأكراد	%15
3	العرب	%2
4	أقليات أخرى(التركمان،الأرمن، اليونان، اليورك، البوماك،)	%3
المجموع		%100

المطلب الثاني:اللغات في تركيا

1. اللغة التركية ويتحدثها أتراك الأناضول والكراكلباكس والتركمان والكزاهيون والأوزبك والتتار والأذريونوالإيجوريون.
2. اللغات الهندوأوروبية الأكراد والزازاسوالأرمنتون واليونانيون.
3. اللغات السامية العرب واليهود والاسيويون والسوريون.
4. اللغات القوقازية الجورجيونوالألزاس والسرخس والشيشانيون.

وهناك أعراق أخرى تعيش في تركيا، مثل شعوب البلقان(بلغر،ألبان،مقدونيون، صرب، كروات رومانيون، وبوسنيون)، وكلهم هاجروا إلى الأناضول أثناء الحقبة العثمانية.[2]

1زيد كريم عزيز، وزيد علي الخفاجي، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 2، 2020، ص 209.

Andrews,Peter A.Ethnic groups in the Republic of Turkey,Reichert Publications,1989.2

وتعد تركيا دولة علمانية ولا يوجد للدولة دين رسمي، ويوفر الدستور التركي حرية الدين والمعتقد وطبقا لبيانات عام 2022 فان 96.1% من إجمالي عدد السكان مسلمون، وغالبيتهم يدينون بالمذهب السنيي(مابين 85-90%)، وهناك أقلية كبيرة من العلويين (من 10-15%)، وهي طائفة من الشيعة الإثني عشرية ويبلغ عددهم ما بين 7 إلى 11 مليون نسمة .[1]وطبقا لإحصاء أجري في تركيا عام 2007 أظهرت النتائج أن 96.8% من الأتراك يدينون بدين معين، في حين أن 3.2% منهم بلا دين أو ملحدون،[2]وهناك أقلية يبلغ تعدادها مائة ألف نسمة تدين بأديان أخرى، بما في ذلك النصرانية والذين يتبعون في غالبهم الكنيستين الأرمنية واليونانية(ما يقرب من 64 ألف نسمة)، ويهود(غالبيتهم من السفرديم26 ألف نسمة).[3]

المطلب الثالث:القوة الإقتصادية التركية كمحرك للنفوذ التركي

يعكس الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد قوة أو ضعف هذا الاقتصاد من حيث كفايته، وكفاءته وفي ظل أداء دولة صاعدة مثل تركيا، فانه يمثل أحد أهداف عام 2023 جعلها واحدة من أكبر عشرة اقتصادات لديها أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم. خاصة وأنها تجمع بين الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وتطلعاتها للتوسع شرقا، وسعيها لأداء دور إقليمي، واستعادة مشروعها القومي.

وفي هذا السياق يعرف الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في فترة معينة. أو يمكن اعتباره مجموع النفقات التي يتم إنفاقها على السلع والخدمات المنتجة في السنة مثلا.4

وفيما يلي يتناول الجدول رقم (2) أداء الناتج المحلي الإجمالي في تركيا من العام 2002 والى غاية العام 2020.

السنة	اجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار	معدل نمو الناتج
2002	240,253,216.30	6.4
2003	314,592,428.08	5.8

1 فاطمة علي، عدد سكان تركيا المسلمين، نشر بتاريخ 14 نوفمبر2021، نظر بتاريخ 4 أفريل2022، متاح على الرابط التالي :http://maqaall.com/turkey-muslim-population

KONDA Research and Consultancy-Religion,Secularism and the veil in daily life 2 ,september2007.

Library of congress- Federal Research Division ,Country profile :Turkey,August 2008.3

4 مركز الإحصاء أبو ظبي، الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق، أبو ظبي، ص3.

9.8	408,876,042.65	**2004**
9.0	506,308,311.48	**2005**
6.9	557,057,829.05	**2006**
5.0	681,337,335.02	**2007**
0.8	770,462,156.20	**2008**
-4.8	649,272,568.77	**2009**
8.4	776,992,599.95	**2010**
11.2	838,762,755.16	**2011**
4.8	880,556,375.78	**2012**
8.5	957,783,020.85	**2013**
4.9	938,952,628.60	**2014**
6.1	864,316,670.33	**2015**
3.3	869,692,960.37	**2016**
7.5	858,996,263.10	**2017**
3.0	778,377,023.57	**2018**
0.9	761,428,183.37	**2019**
1.8	720,101,212.39	**2020**

المصدر: تم تجميع البيانات بواسطة الباحثة من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي.

توضح الأرقام المذكورة بالجدول ، أن الناتج المحلي الإجمالي في تركيا عرف تطورا إيجابيا من حيث قيمته، باستثناء عامي 2009 و2014، ففي عام 2009 تراجعت قيمة الناتج المحلي بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي عاشها الاقتصاد العالمي في عام 2008، كما أن عام 2014 تراجع فيه الناتج من حيث القيمة مقارنة بما كان عليه في عام 2013،الذي وصل فيه إلى ذروته بقيمة 957,783مليار دولار، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا، وتداعياتها السلبية على الاقتصاد التركي، نظرا للارتباط القوى للاقتصاد التركي باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي.

ليعرف استقرارا بين عامي 2015 و2016، ثم انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي التركي إلى 858,996مليار دولار في 2017، مقابل778,377 مليار دولار في عام 2018، متأثرا في ذلك بانكماش حاد تعرض خلال الربع الأخير من 2018. ليستمر في الانكماش في العامين 2019 و2020.

الاقتصاد التركي اقتصاد قوي، قادر على امتصاص الصدمات، بدليل أنها دولة مصدرة ودولة منتجة كما تتمتع تركيا بإقتصاد متنوع يجمع مابين الزراعة والصناعة والخدمات، كما وقعت تركيا على إتفاقية تجارة حرة بين15 بلدا حول العالم،[1] كما أن الإقتصاد التركي هو الإقتصاد السابع عشر على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج القومي منذ عام 2008،[2]واستطاعت تركيا أن تمد من جسور التواصل الإقتصادي مع عدد من البلدان العربية، مثل دول الخليج العربي الذي وصل التبادل التجاري معه إلى درجة غير مسبوقة كما عرضت تركيا أن تعقد تبادلا تجاريا بين تركيا والخليج في مجالات الغاز والمياه، كما وقعت تركيا مع الخليج مذكرة تفاهم الإستراتيجي في سبتمبر من عام 2008، حيث يحمل الإقتصاد التركي ملامح التنوع فيما بين الزراعة والصناعة الحديثة والخدمات.

إستطاعت تركيا أن تصبح معبرا هاما وإستراتيجيا لخطوط الطاقة وأنابيب الغاز التي يتم نقلها من الشمال الروسي إلى الجنوب على الموانئ التركية ومن ثم نقله إلى جميع أنحاء العالم، وكذلك أصبحت تركيا معبرا لنفط وغاز دول بحر قزوين من الشمال الشرقي إلى أوروبا، وكذلك معبرا للنفط الإيراني لتصبح معبرا إستراتيجيا لنقل الطاقة بين وسط اسيا إلى الشرق الأوسط إلى أوروبا، فهناك مسارات طاقة مهمة بالفعل تعبر عن تركيا، ومن المتوقع أن يتم إنشاء المزيد في المستقبل القريب، فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يسير خط "نابوكو" عبر تركيا ويجلب الغاز من حوض بحر قزوين ووسط اسيا إلى نقاط في الغرب، وفور أن يتم إكماله سوف يصبح أكبر خط أنابيب للطاقة في العالم وسوف يزيد من إمدادات الطاقة، لكل من دول الإتحاد الأوروبي وتركيا، وسوف يؤدي خط "نابوكو" إلى تقوية الوضعية الإستراتيجية لتركيا في العالم.[3]

المطلب الرابع: القوة العسكرية

أما من ناحية القوة العسكرية فالجيش التركي هو واحد من أقوى الجيوش في العالم ويعود تاريخه إلى أكثر من ألف عام من قبل الدولة العثمانية بفترة طويلة، إلا أن التاريخ الحديث للجيش التركي يبدأ مع تشكيله عقب سقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقاتل الجيش في حروب مثل حرب الكورية والصراع القبرصي، بالإضافة إلى عمله كأحد أفرع الناتو في الحرب الباردة بسبب موقع تركيا الجغرافي.[4]

Htpp://www.tariff-tr.com/Mkgtip/ulkergtgrub.aspx ?grup=STA.1

2مؤشرات التنمية العالمية،البنك الدولي،10 سبتمبر2008.

The Obama Presidency : A view From Turkey,SETA Fondation Breif ,January,2009.3

Lbrary of Congress,Contry Studies : Turkey,Armed Forces- Army,January 1995.4

كما احتل الجيش التركي المرتبة الأولى في المنطقة، والـ 11عالميا في قائمة أقوى جيوش العالم لعام 2021، حسب تصنيف موقع "غلوبال فاير باور" لتحديد القدرات العسكرية للجيوش في العالم.[1]ويبلغ قوامه 735ألف عسكري، بينهم 355 ألفا في حالة عمل نشط. و380.000 في قوات الاحتياط . ويتكون من ثلاثة أفرع،وهي القوات البرية ، وسلاح الطيران والبحرية. كما تضاف لها قوات الدرك وخفر السواحل في وقت الحرب. وتبلغ صادراته من الأسلحة3.098مليون دولار عام 2019،2أما وارداته وصلت الى 3.088 مليون دولار لعام 2019،3حيث انخفضت واردات تركيا العسكرية في الأعوام 2015-2019 بنسبة 48% مقارنة بالأعوام 2010-2014. 4وتبلغ ميزانيته 8 مليارات و600 مليون دولار في ميزانية عام 5.2019

يمتلك الجيش التركي ضمن القوات البرية 149 قطعة حربية ، و3045 دبابة مقاتلة ، و 11630 مدرعة، بالإضافة الى 943 مدفع ذاتي الحركة، و1200 مدفع ميداني و407 راجمة صواريخ حديثة، هذا الى جانب الإنجازات التي يصنعها محليا، مثلا مدرعة "زاهة" وهي أول مدرعة برمائية. وفيما يتعلق بسلاح الجو تمتلك تركيا 1056 طائرة حربية، منها 206 طائرة مقاتلة عالية التجهيز ومتطورة الذخيرة و471 مروحية عسكرية، منها 104 مروحية هجومية تعد من أقوى الطائرات في العالم، وطائرات بدون طيار منها "akanci" "أكنجي" تعد واحدة من اكبر الطائرات بدون طيار في العالم ولديها منظومة الكترونية متطورة مضادة للتشويش الى جانب الذكاء الصناعي للتحكم بالطائرة، والتي هي من انتاج تركي .يتميز الجيش التركي أيضا في القوة البحرية ويظهر قوته بوضوح، حيث تحتل تركيا المرتبة 20 بامتلاكها 149 قطعة بحرية منها 12 غواصة و 16 فرقاطة و10 طرادات إضافة لـ35 سفينة دورية و11 سفينة متخصصة بالألغام،6 إلى جانب حاملة طائرات "تي جي أناضول التركية" فهي محلية الصنع.

وعليه أثبتت تركيا تفوقها في كل هذه المجالات وباتت تصنع عتادها وسفنها وطائراتها الحربية، وهو ما جعلها تتطور بشكل ملحوظ لتحقق تقدما خصوصا وأن منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم اضطرابا وهو ما يجبر تركيا على تكوين جيش ضخم لحماية حدودها وامتلاك قوة تمكنها من لعب

---

www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey.1

2 حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات(تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة بين 2014-2020)، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، 2021،ص6.

3حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات، مرجع سبق ذكره،،ص.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute.2019)SIPRI Ams 4 Transfers.Databas.February. Stockholm

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey5

Ibid6

دور مؤثر إقليميا . كما تحوز تركيا على عدد من الأسلحة الإستراتيجية، مثل القاذفات والصواريخ الباليستية.[1]

ويبين الجدول رقم (3)إحتياطي تركيا من الصواريخ الباليستية.

النوع	قاذفات	صواريخ	منذ عام	ملاحظات
ATACMS	12	72	1997	تستخدم قاذفات من طراز MLRS
J-600T YALDIRIM	6	+	2007	بالتعاون مع الصين

المصدر SIPRI Ams(SIPRI (Stockholm Iternational Peace Research Institute: Transfers.Databas.February. Stockholm

ويهدف الجيش في الفترة القادمة إلى تقليص عدده بمقدار مابين 20 الى 30% ليحقق تدريبا أعلى للعدد الباقي وقدرة أعلى على التحرك وعلى إستخدام القدرة النيرانية ، وزيادة قدرته على إجراء عمليات منفصلة أو مشتركة. وقد إشترك الجيش التركي في الكثير من عمليات حفظ السلام الدولي وتولي قيادة قوات المساعدة الأمنية الدولية(إيساف) لحلف الناتو في أفغانستان في أفريل2007. كما أن البحرية التركية تعد قوة إقليمية تهدف إلى تطوير قدراتها إلى خارج حدود مياهها الإقليمية، وتشارك بقوة في عمليات الناتو والعمليات الدولية المشتركة وفي عمليات الأمم المتحدة، ودورها يشتمل على السيطرة على المياه الإقليمية وأمن الخطوط البحرية للإتصال. كما تبنت القوات الجوية "مفهوم الدفاعي الجوي والصاروخي" عام 2002 وأطلقت مشروعا يهدف إلى إنشاء نظام دفاع صاروخي متكامل، ومن ضمن أولويات سلاح الجو التركي الحفاظ على تحديثه وإنتشاره وقدرته على البقاء.[2]

وعليه تركز تركيا على موضوع رفع حجم قوتها العسكرية خصوصا في ظل ما يسير من تطور سريع في الأحداث في المنطقة، وفي هذا الصدد يقول الرئيس "أردوغان" إن تركيا استخلصت الدروس من محاولة الانقلاب الفاشلة فهي تبحث منذ ذلك الحين لتعزيز قدراتها العسكرية والتخلص من التبعية للدول الكبرى في هذا المجال.

المطلب الخامس: الهدف الاستراتيجي

أما الهدف الاستراتيجي للدولة التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية فقد صاغه مهندس السياسة الخارجية التركية ووزير الخارجية"أحمد داوود أوغلو" في كتابه" العمق الإستراتيجي" ،

---

1 SIPRI (Stockholm Iternational Peace Research Institute)SIPRI Ams Transfers.Databas.February. Stockholm

2 CIA Factbook,http://www.cia.gov/Library/Poblication/The World-Factbook/goes/tu.html

وفي نظريته"صفر مشكلات". حيث يتركز مفهوم العمق الإستراتيجي التركي طبقا "لأوغلو" في أن تركيا لا بد لكي تتمدد تمددها الطبيعي في جوارها يجب أن تتلخص من كافة المشكلات، حيث قال في كتابه" الفرصة الأساسية لنظرية العمق الاستراتيجي هي أن قيمة الدولة في السياسات الدولية تعتمد على موقعها الجيوإستراتيجي وعمقها التاريخي، وتركيا تتمتع بكل من المكان الذي يعطيها نفوذا على المناطق الجيولوليتيكية عن طريق تحكمها في مضيق البسفور وتركتها التاريخية للإمبراطورية العثمانية.[1]

وبينما تعتمد المقاييس التقليدية للقوة القومية لتركيا على الروابط الثقافية التي تربطها بين الدول ذات التاريخ المشترك، إلا أن" أحمد داوود أوغلو" يركز على علاقات تركيا بالبلقان والشرق الأوسط ووسط اسيا. ويقول" أوغلو" أن تركيا هي الوريث الطبيعي لتركة الإمبراطورية العثمانية التي وحدت العالم الإسلامي من قبل لذلك فإنها تمتلك الإمكانات بأن تصبح قوة إقليمية إسلامية.[2]

ومما سبق يتضح أن لدى تركيا هدفا إستراتيجيا واضحا وهو أنها تريد أن تمد نفوذها ليحقق لها تمددها في دائرتها التي تحتل المركز فيما بين الشام والعراق والقوقاز وإيران والبلقان توازنا في علاقاتها مع الغرب الذي تعتمد عليه في الكثير من النواحي، العسكرية والإقتصادية.

المطلب السادس: الإرادة الوطنية

أما العامل الخامس والأخير وهو الإرادة الوطنية فمن الواضح أن المشاعر الشعبية التركية تتماشى بصورة كبيرة مع إرادة حزب العدالة والتنمية بإيجاد مكان أكبر للدولة التركية، وبإنحيازها إلى الهوية الإسلامية، مما أثر في نظرتها إلى الإتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة ، ويظهر ذلك في إستطلاعات الرأي المؤيدة لسياسة تركيا الخارجية والداخلية،[3]ونسب القبول الشعبي لحزب العدالة والتنمية، وكذلك إنحياز وسائل الإعلام بمختلف مشاربها إلى جانب السياسة الخارجية التركية، وتعمل المنظومة الإعلامية التركية على نشر الأفكار التركية الخاصة بنظرية العمق الإستراتيجي، كما أشار التلفاز الرسمي التركي متمثلا في محطة(TRT) إلى أن تركيا أصبحت قوة عظمى، والكتاب الأكثر تداولا في وسائل الإعلام التركية اليوم هو كتاب "جورج فريدمان" المائة عام القادمة:تنبؤ للقرن الحادي والعشرين، والذي يتوقع فيه صعود إمبراطورية تركية تهيمن من جديد على الأراضي السابقة للإمبراطورية العثمانية، ويحظى الكتاب بقبول شعبي كبير.[4]

---

1 Stratijik Derink,Turkiye'nin Uluslararasi Konumu(Strategic Depth,Turkey's International Position Istanbul :KureYayinlari,2001.

2 Stratigic Depth and T urkishForeign Policy, Joshua W.Walker,Insight Turkey,Volume 9 Number3 / 2007.p3.

3 Sban Kardas,will the AKPS'S Foreign and E conomic Policies Help in Local Elections ?Jamestown Fondation ,Eurasia daily Monitor Volume :6 Issue :21.

4 Asli Aydintasbas,A New Ottman Empire?Forbes.com 6-2-2009.

كما أصبح الشعب التركي أقل إهتماما بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ويفضل التوجه شرقا، حيث تظهر إستطلاعات الرأي أن نسبة إهتمام الأتراك بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كانت 65%لتتقلص إلى 49 %عام 2007،[1] كما أصبح أكثر عداء للولايات المتحدة بعد غزوها للعراق، حيث كانت نسبة تفضيل أمريكا 30% عام 2002، لتصل إلى 9% فقط في عام 2007.[2]

كما إزدادت نسبة السكان التي بدأت تعرف نفسها بأنها مسلمة أكثر من كونها علمانية، وذلك في ظل حزب العدالة ففي عام 1999 كانت النسبة 36%، في حين قفزت إلى 45%عام 2006.[3]

ومما تقدم بدأت تركيا في الفترة الأخيرة بكسر الحدود والقيود التي كانت تعيقها عن التمدد في محيطها الإقليمي في أقطارها الأربعة، وبدأت ترسيخ دورها كدولة مركز وقامت بكسر الطوق الذي كان يحد من قوة تركيا الإقليمية، فبدأت الدولة التركية في التوسع في مختلف الإتجاهات في محيطها الإقليمي وعقدت شراكات إقتصادية وسياسية مع مختلف دول إقليمها منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002،وأخذ حزب العدالة يطبق سياسات "داوود أوغلو" الخاصة بالعمق الإستراتيجي، منذ أن كان "أوغلو" مستشارا "لأردوغان" وحتى أصبح وزير خارجيته عام 2009.

كما عرضت تركيا روابطها الإقليمية أثناء الصراع الأخير في غزة، عندما زار رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" قادة من مصر والأردن والسعودية وسوريا والسلطة الفلسطينية، وشارك المسئولون الأتراك في محادثات وقف إطلاق النار في مصر، وإمتدت علاقات تركيا بالمنطقة إلى ما وراء تلك الأزمة، كما عقدت تركيا متحفا لصور ضحايا مذبحة غزة في صيف 2008، كما إستقبلت تركيا جرحى غزة وعالجتهم في مستشفياتها، وزارهم رئيس الوزراء رئيس الوزراء التركي بنفسه، في لفتة تعبر عن إهتمامه بهم، وهي خطوة لم يشاركه فيها الكثير من الرؤساء. وفي عام 2006 إستضاف حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قائد حركة حماس "خالد مشعل"، كما تحافظ تركيا على علاقاتها مع الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" أيضا، وأثناء الحرب على غزة دعا "أردوغان" المجتمع الدولي إلى إحترام سلطة حماس.[4]

ومما تقدم لاشك أن تركيا لاعب إقليمي مهم، فهي دولة كبرى من دول الإقليم في منطقة الشرق الأوسط ،5 وهو ما ينعكس على موقفها الواصح إتجاه القضية الفلسطينية ، وإن لم نقل أنه الموقف الأبرز دعما للشعب الفلسطيني وحقوقه. وحقه بالدرجة الأولى في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

Eurobarometer,Public Opinion Survey,2008.1

2مشروع قياس اتجاهات الرأي العام العالمي، مركز بيو الأمريكي عام 2008.

3 مركز" بيو" للأبحاث والنشر، دراسة بعنوان،Turkey and Its(Many)Discontents,25-10-2007

4خليل إبراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، مطبعة الرأية ، بغداد ، 1990،ص17 .

5لقمان عمر النعيمي وميثاق خير الله جلود ، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2011 ط1،جامعه الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، 2012 ،ص 56.

وترتيبا على ذلك فإن تركيا تقف بقوة اتجاه هذا الحق الفلسطيني، تدعم المواقف الفلسطينية في كل المحافل الدولية، وبلا شك أن موقف تركيا كان بارزا جدا في إطار المساعي التي قادتها القيادة الفلسطينية في عام 2011 و2012 من أجل نيل عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة. وهو ما تجلى في الإسناد الذي قدمته تركيا لدولة فلسطين بهذا الشأن بدا بإستضافتها لمؤتمر سفراء فلسطين في العالم في إسطنبول في عام 2011. ودعم وزير الخارجية التركية إلى جانب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت بقبول فلسطين دولة مراقبة في الجمعية العامة في الأمم المتحدة.

كل هذا يأتي إنسجاما مع العلاقة التاريخية الأخوية ما بين الشعبين الفلسطيني والتركي. والقيادة الفلسطينية تحرص على إجراء التنسيق مع القيادة التركية في كل هذه الملفات نتيجة إدراك فلسطين أن تركيا بما لها من ثقل وما لها من وزن سواء على الصعيد الإقليمي أو حتى على الصعيد الدولي هي بلا شك لاعب كبير في هذه المنطقة.1 لذلك القيادة الفلسطينية تعول كثيرا على الدعم التركي وعلى المواقف التركية المعبرة عن دعمها للشعب الفلسطيني وحقه في الحرية والإستقلال.

وبذلك نخلص الى أن فلسطين تعول على تركيا من خلال الدور الذي تمتلكه على مجموعة من القضايا السياسية .

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة الدعم المتوقع إتجاه القضية الفلسطينية من قبل تركيا تحديدا في الفترة المقبلة على مسألتين:2

المسألة الأولى هي الصراع في المنظمات الدولية وفي مجلس الأمن ومعركة السياسة لفلسطين الان هي إستصدار قرار لمجلس الأمن يحدد سقف زمني لإنهاء الإحتلال ويقيم الدولة الفلسطينية وتاريخ محدد لإقامة الدولة الفلسطينية. وبالتالي تعتقد فلسطين بأن تركيا بما لها أيضا من علاقات دولية واسعة تستطيع أن تساعد دولة فلسطين في هذا الشأن.

المسألة الثانية لدى فلسطين صراع سياسي مع إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية التي أصبحت فلسطين عضو فيها وقد تم تقديم يوم25 جوان 2015 ملف الحرب الإسرائيلية على غزة(سنة2015)بالإضافة إلى الجريمة الأخرى المتعلقة بالإنتهاكات المتواصلة بالأراضي الفلسطينية، عبر الإستيطان الذي تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية بشكل يخالف القوانين والشرائع الدولية.

وعليه فان تركيا يمكنها أن تقدم الدعم في هذا الشأن من خلال مكانتها ودورها.بالإضافة إلى كل ذلك بطبيعة الحال تركيا تهتم كثيرا بموضوع المصالحة الفلسطينية . وفي هذا الشأن أيضا تستطيع أن تلعب دور.

---

1 جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي 2002-2004، الإدارة السياسية، دمشق، 2007، ص54.

2 بتول الموسوي، السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية وافاقها المستقبلية، سلسلة شؤون إقليمية، جامعة الموصل، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الأثير للطباعة والنشر، 2010، ص23.

بناءا على هذه الملفات نستطيع أن نرى الموقف التركي المطالب بحل للقضية الفلسطينية، معتبرة أن الالتزام بدعم القضية الفلسطينية أحد ثوابت السياسة الخارجية التركية، خصوصا وأنها أصبحت تمتلك قوة اقتصادية وعسكرية، وظهر موقفها العدائي بصورة واضحة تجاه السياسات الإسرائيلية، مما أدى إلى تراجع الانحياز تجاه إسرائيل.

تتميز الدبلوماسية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بشكل أساسي بالرغبة في الحكم الذاتي والسعي للحصول على مكانة في الساحة الدولية.وبالتالي،فإن أهدافها تسعى لاستخدام "استراتيجية متخصصة" تُظهر "الإبداع" في الشؤون الدبلوماسية في الشرق الأوسط . وعليه تعمل تركيا على تناول كل الملفات التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية يمكن أن يكون لها حضور وتأثير.

حري بنا أن نتحدث عن السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، بوصفها الفاعل الحيوي في الشرق الأوسط، والتي أضفت على سياستها نقاط جديدة خصوصا علنا لبعدين الإقليميين بغرض كسب مكانة فاعلة في الشرق الأوسط بالخصوص، والمنظومة العالمية بالعموم، وهو ما جعل تركيا تعتمد في سياستها على نقطة محورية وجوهرية ألا وهي أولوية السلم والأمن، ومن تم اتباع أسلوب دبلوماسي جديد والذي لا محال سيرجع لتركيا هيبتها ومكانتها في المنظومة العالمية.1

وبذلك سعت تركيا لإرساء سياسة خارجية تقوم على بناء موقع فاعل لتركيا في المحيط الإقليمي والدولي، حيث أنه وفق "داوود أوغلو فانه لا يمكن فهم السياسة الخارجية دون قراءة متأنية للمتغيرات المحيطة بها.2

ولعلنا هنا نشير إلى أهم البوادر التي تؤسس لاهتمام تركي جديد بفلسطين والقضية الفلسطينية، والمتمثلة بإنشاء المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى كل المساعي التركية لحل القضية الفلسطينية، وجدير لنا بالقول أن هذه المبادرة القائمة على صناعة السلام تخلق ارتباطا وتعاونا كبيرا بين تركيا وفلسطين.

كما يتحدد الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية بناءا على الموقف الشعبي الذي يضغط على السلطة مع العلم أن غالبيته تأيد سياسة الحكومة التركية المدافعة عن القضية الفلسطينية والتي هي قضية كل الأتراك والعرب، في ظل صمت الرأي العام العالمي.

وفي المقابل لقي الموقف التركي الفلسطيني تجاه القضية الفلسطينية وعلى كافة المستويات، حيث ثمنت مختلف الفصائل الفلسطينية دور تركيا في دعم الشعب الفلسطيني والدفاع عن قضيته خصوصا رفض تركيا الحصار على غزة، والموقف الشائع لأردوغان في ملتقى دافوس إلى سقوط شهداء أتراك في وسط البحر من أجل إيصال المساعدات إلى الفلسطينيين، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

---

1 بغوي ايمان، رحموني عبد الرحيم، التموقع الإسرائيلي من الأزمة السورية وتداعياته على القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي لتركيا والقضية الفلسطينية20-22أكتوبر2017، ص63.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

حيث جاء تصريح السفير الفلسطيني في أنقرة" نبيل معروف" بأن القضية الفلسطينية كانت دائما تحظى باهتمام والرعاية في تركيا انطلاقا من قدسية القضية الفلسطينية والتزاما بالقدس الشريف". وقال " ان هذا الاهتمام يزداد منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا".1

كذلك التقى " سليم زعنون" رئيس الاتحاد البرلماني التركي" محمد علي شاهين" في المؤتمر الثالث لرؤساء برلمانا لعالم، والذي عقد في جنيف خلال الفترة 19-21 جوان 2021، ونقل له وللشعب التركي تحيات الرئيس "محمود عباس" وعبر له عن امتنان الشعب الفلسطيني لتركيا الشقيقة حكومة وشعبا ورئيسا على المواقف التركية الجريئة إلى جانب الشعب الفلسطيني، وثمن كذلك الدور التركي في دعوته واحتضانه العديد من الفعاليات والمؤتمرات المدافعة عن القضية الفلسطينية، مشددا على أن الشعب الفلسطيني على ثقة بهذا الدور الإيجابي في مساندته على سبيل إعادة حقوقه.2

وفي تقييم الدور التركي فلسطينيا أيضا أشار الدكتور" طلال او عفيفة" رئيس ملتقى المثقفين المقدسي أن " دورها إلى حد ما كان يتسم بالحياد خلال الستين عاما الماضية، وتحديدا خلال تولي الأحزاب العلمانية للحكم بسبب العلاقات التركية الإسرائيلية والرعاية الأمريكية، إلا أنه وخلال العشر سنوات الماضية وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بدأت تركيا تقترب من القضية الفلسطينية بشكل خاص، وللعالمين العربي والإسلامي بشكل عام، وما جرى خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2008، ووقوف تركيا بقوة لجانب الشعب الفلسطيني المظلوم، وهاجمت المواقف الإسرائيلية المتعنتة تجاه الشعب الفلسطيني وخاصة دعمها القوي" لأسطول الحرية" الذي تعرض بقوة السلاح من الجانب الإسرائيلي وسقوط عدد من الأتراك من أجل فلسطين، ما هو إلا دليل على اقتراب الموقف التركي تجاه الشعوب العربية والإسلامية ضد العدوان الإسرائيلي.3

وأكد "داوود شهاب" المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي، تقدير الشعب الفلسطيني للموقف التركي القوي تجاه فلسطين، والذي يدلل على حيوية وضرورة العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية ورحب بموقف أردوغان قائلا " هذا الموقف لا يمكن أن ينساه الشعب الفلسطيني وقواه الحية لتركيا الشقيقة ولرئيس وزرائها وحكومتها وشعبها.4

حركة حماس رحبت بالموقف التركي وأشادت بموقف رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" وقال المتحدث باسم الحركة " فوزي بروهوم" " إن انسحاب أردوغان من قاعة الاجتماع هو انتصار

1مركز الاعلام الفلسطيني، تركيا تسلم.

2 الزعنون امام المؤتمر الثالث لرؤساء برلمان العالم : إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضدنا وبرلمانها يشرع الاحتلال، المجلس الوطني الفلسطيني 20 جوان 2010.

3 الخواجة ليلى، الموقف التنافسي للاقتصاد التركي مقارنة بالاقتصاد المصري في اطار التعاون الاقتصادي الإقليمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص192.

4 حماس والجهاد تشيدان بموقف أردوغان في منتدى دافوس حول الوضع في غزة، وزارة الشؤون الخارجية، رام الله، الراصد،نشر بتاريخ 1 نوفمبر 2009، نظر بتاريخ 18 سبتمبر2019، متاح علىالرابط التالي
http// :www.mofagov.ps/ar /index.php ?pagess=home

لضحايا مدرسة الفاخورة، والتي استشهد فيها 45 فلسطينيا في قصف إسرائيلي، وآلاف الجرحى والشهداء وضحايا المحرقة الصهيونية، وانتصارا لعدالة القضية الفلسطينية، وأشاد كذلك بالمواقف التركية كافة حكومة ورئاسة لما أبدوه من تضامن حقيقي وفعال مع الشعب الفلسطيني وقضيته،1وكذلك "يوسف رزقه" المستشار السياسي لرئيس الحكومة المقالة، بأن الدور التركي يلقى الاحترام والتقدير من الحكومة والشعب الفلسطيني لما تمثله التحركات التركية من تحول في سياستها تجاه فلسطين والإقليم العربي.2

ويعود كل هذا التقدير إلى الإنجازات التي قدمها حزب العدالة والتنمية للقضية الفلسطينية، حيث نقل القضية الفلسطينية من حالة الجمود والصمت الى التفاعل بشكل كبير حكومة وشعبا مع القضية الفلسطينية في أزماتها الكبرى التي تواجهها فلسطين خصوصا في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية.

وفي ظل العلاقة الثنائية الجيدة بين تركيا وفلسطين وترحيب والامتنان والرضى عن الأداء التركي وما يربط تركيا بفلسطين من روابط تاريخية ودينية وثقافية، ووقوف تركيا إلى جانب فلسطين أكثر من غيرها في عدة جوانب يأمل الفلسطينيون من الدور التركي مستقبلا تجاه القضية الفلسطينية العديد من النقاط لعل أبرزها ما يلي :3

1. ينتظر من تركيا إعادة توحيد الصف الفلسطيني من خلال العمل أكثر على ملف المصالحة وإنهاء حالة الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية.
2. حماية مدينة القدس من مخططات التهويد والتهجير، وحماية حق دولة فلسطين في السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية.
3. استمرار تقديم الدعم الإنساني ومساندة فلسطين بإقامة الدولة الفلسطينية، عودة اللاجئين، حق تقرير المصير، ترسيم الحدود، ويكون ذلك بالضغط على إسرائيل.
4. القيام بمشاريع تنموية لأهل قطاع غزة وتزويدهم بالكهرباء وتقديم الدعم في مجال التعليم وإقامة مناطق صناعية.

---

1 نفس المرجع

2 يوسف علي هاشم، مقاربات الموقف التركي من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي لتركيا والقضية الفلسطينية 20622أكتوبر2017، ص160.

3 هادي الشيب، السياسات التي يتوقعها الفلسطينين من تركيا تجاه فلسطين، المؤتمر الدولي لتركيا والقضية الفلسطينية 22أكتوبر2017، ص323-324.

الفصل الثالث :

القضية الفلسطينية في مشروع حزب العدالة والتنمية

عاشت تركيا وخلال أعوام طويلة، حالة من انعدام الاستقرار السياسي انعكست في مجال بناء الأحزاب واستمراريتها وخاصة الأحزاب الإسلامية منها في ظل هيمنة المؤسسات العليا كالجيش والقضاء على مفاصل الدولة التركية .

كان أبرز هذه السنوات هي ما سبق تأسيس حزب العدالة والتنمية. انطوى خلالها المشهد السياسي التركي على تداخل المتناقضات حينا والأضداد أحيانا أخرى، ففي أثناء المشهد تتناقض الديمقراطية مع الهيمنة العسكرية، والعلمانية مع الحركة الإسلامية، وإتجاهات للتغريب وأخرى للتشريق، وبين هذا وذاك تتراكم المعضلات الإقتصادية ومشكلات المديونية والتضخم وتتراجع معدلات النمو والتنمية وتتعالى أصوات الأقليات العرقية والدينية للمطالبة بحقوقها القومية والثقافية وتصل في كثير من الأحوال إلى حد رفع السلاح وإستخدامه كما فعل الأكراد، لتأتي بعدها في التأثير السلبي على وحدة تركيا وإستقرارها السياسي قضية الأرمن وجدلية الحقوق المغتصبة والإضطهاد التاريخي، ولا يغيب بالطبع عن المشهد مشكلة العلويين والمطالبة بحقوقهم في ممارسة طقوسهم والتعبير عن ثقافتهم.

كل هذه الإشكاليات ظهرت في ظل "الديمقراطية المعسكرة" وتراكمت على مدى عقود من الزمن في تركيا مابعد العثمانية حيث إحتدم الصراع على السلطة بين مؤسسات النظام السياسي الذي أرسى قواعده "أتاتورك"، فلم يكن هنالك توازن لكي تكبح كل سلطة جماح الأخرى، بل هيمن الجيش وقاداته على الحكومة والبرلمان وأصبح يحظر ويقيل ليس الأشخاص الذين يتعارض سلوكهم مع محددات المبادئ الأتاتوركية فحسب بل حظر أحزاب وتعطيل حكومات من خلال مؤسستي" المحكمة الدستورية" و"مجلس الأمن القومي" الذي سادت سلطته كل السلطات.

ولكي نتبصر أهمية فلسطين في مشروع حزب العدالة والتنمية، نجد لزاما أن نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث وعلى النحو التالي :

المبحث الأول: التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية

بدأت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر، بعد وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) ذو الجذور الإسلامية الى الحكم، نتيجة تبني الحزب استراتيجية جديدة على المستويين الداخلي والخارجي التي قد تختلف في جوانب كثيرة عن الأيديولوجية الكمالية.

المطلب الأول: جذور الحزب

تعود جذور حزب العدالة والتنمية لمدرسة أربكان الذي تتلمذ على يده معظم قادة الحزب، فقد قام "أربكان" بتأسيس والمشاركة في خمس أحزاب سياسية ، تم حظرها من طرف النظام العلماني في تركيا ، كان أولها حزب النظام الوطني أول أحزاب تيار "مللي غوروش" السياسية، إلا أن المحكمة الدستورية أصدرت أمرا بإيقافه في 20 ماي 1971 ، بتهمة القيام بأنشطة مناهضة للعلمانية ومبادئ أتاتورك . لينتقل أعضائه إلى حزب السلامة الملي،في 1972/10/11م بترخيص حكومي .[1]

بعد انتخابات 1973/10/14 م شكل حزب السلامة مع حزب الشعب ائتلافا وزاريا أحرز فيه أربكان منصب نائب رئيس الوزراء. سقطت هذه الوزارة بعد تسعة أشهر ونصف، وانضم حزب السلامة إلى حزب الحركة وحزب العدالة لتشكيل الائتلاف الوزاري الجديد في 1977/8/1 م، ليتم غلق الحزب بانقلاب عسكري عام 1980. [2]

عاود نشاطه من جديد من خلال حزبه الجديد المسمى بحزب الرفاه، والذي فاز بالمرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 24 ديسمبر 1995، وحصل على 158 مقعدا في البرلمان من أصل 550 مقعدا، وشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسوتشيللر. غير أنه حظر في 16 يناير1998،[3]وتم مصادرة أمواله لحساب الدولة،ومنعه من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات بتهمة قيام الحزب بأنشطة معادية للدستور والنظام العلماني للدولة.

بعد الإجراءات التي أقرها "مجلس الأمن القومي التركي" المناهضة للتيار الإسلامي، وما تبعها من حظر "حزب الرفاه" في جانفي عام 1998م،[4] قامت مجموعة مكونة من 33 عضوا ممن كانوا ينتمون للحزب لتأسيس حزب جديد باسم "حزب الفضيلة" عام1997م، أي قبل شهر من حظر "حزب الرفاه". وأصبح يضم144 نائبا برلمانيا.[5] وبالرغم من أنه قدم طرحا جديدا إلا أنه لم يعكس تغييرا حقيقيا في الفلسفة والأسس النظرية التي يعتنقها الحزب.

---

1 منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 10، 2010، ص366.

2 سعد عبد العزيز مسلط، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا2002-2007، مجلة دراسات إقليمية، العدد47، 2021، ص72.

3منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره،ص371.

4منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره،ص 366.

5 ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مكتبة الأسرة، مصر،2006،ص185-186.

وفي عام 2001م، قام "عبد الله جول" و "عبد القادر أكصو"، و"جميل تشيشك"، و"علي جوشكون" بتأسيس حزب جديد باسم "حزب العدالة والتنمية" بقيادة "رجب طيب اردوغان" يعبر عن تيار تجديدي أكثر حداثة وليبرالية. الذي تعلم من الأخطاء التي أودت بسابقيه من الأحزاب السياسية الإسلامية فحرص على تقديم نفسه بشكل مميز من خلال بعض الإجراءات والتعديلات، مثل إدخال عنصر المرأة للمستويات القيادية للحزب، ودخول بعض الأعضاء الجدد للحزب كذلك فضلوا إدخال بعض التعديلات على برنامج وطروحات الحزب، اذ أعلن الحزب تأييده لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، والتزامه بالمبادئ الكمالية المؤسسة للجمهورية التركية.[1] حيث قال: سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول الى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها99% من مواطني تركيا.[2]

من جهة أخرى، بعد إغلاق حزب الفضيلة أسس الجناح التقليدي"حزب السعادة" بزعامة " رجائي قوطان" وضم الشخصيات التقليدية المحافظة التي تسير على نهج "أربكان" وهو ما جعله في مواجهة مع الدولة الكمالية.[3]

وعليه برز من حزب الفضيلة جناحين هما الجناح التقليدي والجناح الإصلاحي. الأول "حزب السعادة" وهو يمثل الجيل القديم والمتمسك بقدر أكبر من المحافظة في توجهاته.ويدين بالولاء ل"نجم الدين أربكان"، و من جهة أخرى ظهر الجناح الإصلاحي الذي يعبر عنه بجيل جديد من الشباب الإصلاحي، بقيادة "رجب طيب أردوغان"وقد أنشا مجموعة باسم" المناصرين للتغيير" والتي استعملت كمنبر سياسي لأفكاره،من خلال السعي لتحقيق أهداف سياسية وان كانت في جوهرها دينية.[4]

المطلب الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية

انخرط أردوغان مبكرا في حزب السلامة الوطني، ثم التحق بحزب الرفاه الذي أصبح رئيس فرعه في إسطنبول، وبعد الرفاه التحق بحزب الفضيلة ، والتي تمثل أحزاب إسلامية قادها نجم الدين أربكان جميعا وحظرها الجيش تباعا.عام1994 أصبح أردوغان رئيس بلدية إسطنبول، لتحقق بلدية إسطنبول في عهده تطورا وأرباحا، تزيد عن4 مليارات دولار.

---

1 Jenny B .White,Islamist Mobilization in Turkey : A Study in Vernacular Politics). Washington D.C : University of Washington press,2002),p131 .

2منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره،ص 367.

3 احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011،ص 387.

4 عمرو الشوبكي، الخبرة الديمقراطية التركية والتيار الاسلامي: تحولات الأفكار والسياسة، في أسامة مجاهد محرر، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات،2012، ص54.

سجن أردوغان عقب إلقائه أبيات من الشعر، أثناء إلقائه خطابا أمام الجماهير في مدينة سيرت أواخر عام 1997، بتهمة معاداة العلمانية.[1] وخلال سجنه أعاد النظر في تجربته السياسية، فقرر بناء رؤية جديدة . فبعد خروجه من السجن عام 1998، وبعد أن رائ أردوغان أن سياسات أربكان لا تحقق الهدف المنشود، قرر ترك معلمه القديم أربكان، وتغير توجهاته الفكرية وأسس حزب جديد "حزب العدالة والتنمية" والذي لم يخسر أي انتخابات رئاسية يخوضها منذ وصوله إلى السلطة عام2002.

أصبح أردوغان رئيسا للوزراء عام 2003،[2] وبدأ بناء تركيا الحديثة بروح عثمانية من خلال توجهها شرقا، لتمد نفوذها داخل الجغرافية الإسلامية عبر قوتها الناعمة، مساندة قضايا المسلمين.

الفرع الأول :تأسيس حزب العدالة والتنمية

لقد تم الإعلان الرسمي عن تشكيل حزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001م، من قبل الأعضاء السابقين لحزب الفضيلة، على يد كل من "رجب طيب أردوغان"، و"عبد الله جول"، و بولنت أرنج". وعليه لم يكن من أعضاء الحزب البالغ عددهم 74 شخصا، والذين لم يكونوا شخصيات ذات جذور إسلامية وإنما رجال القانون، وعدد من السياسيين اليمينيين والقوميين والليبراليين ودبلوماسيين وصناعيين، من بينهم 13 امرأة،4 منهن محجبات، وفيهن مطربة ومعلمة وطبيبة وممثلة [3] . وبعد الإعلان عن تأسيس الحزب انضم اليه51 نائبا مستقلا من البرلمان، كانوا تابعين لحزب الفضيلة بتاريخ1 أوت 2001.[4]

تجنب "أردوغان" تكرار تجارب سابقيه من خلال ابعاد الظن عن حزبه بأن يكون امتداد لحزب الفضيلة أو الرفاه. وهو ما دفعه للابتعاد عن تشكيل حزبه على أسس ايديلوجية وإنما اعتمادا على أراء عدد من الخبراء في مختلف الميادين.

عكست هذه التوليفة التي اعتمدها الحزب الى حرصه على مبدأ التعددية وتقبل الأخر، وهو ما دفع بالعديد من الأعضاء الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة، سواء من التيار الإسلامي المنشق عن حركة أربكان،[5] أو التيار اليميني القومي، [1]أو التيار العلماني الليبرالي إلى الانضمام إليه.

1حسين بسلي و عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص237-238.

2 رئاسة الجمهورية التركية، نظر بتاريخ 1 أوت 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography

3 سلمان داوود سلوم العزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية اولخارجية،امنة للنشر والتوزيع عمان،2014،ص75.

4 منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره،ص375.

5ففي 16 أوت 2001 م بعد تأسيس حزب العدالة والتنمية بيومين، انضم اليه51 نائبا مستقلا بالبرلمان التركي كانوا من قبل أعضاء في حزب الفضيلة.

وهنا رأت قيادة الحزب ضرورة إجراء عدة استطلاعات للرأي بخصوص برنامج الحزب قبل طرحه، تم السؤال فيها عن أولوياتهم ، طبيعة البرنامج الذي يرضيهم ، وحتى شعار الحزب.[2]

وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع قاعدة مؤيديه والخروج بها من دائرة اليمين المحافظ الإسلامي الى دائرة سياسية، وقاعدة جماهيرية أوسع.

لقد امتلك"أردوغان" تاريخا سياسيا ساعده على التمتع بزعامة قوية، حيث دخل العمل السياسي بعمر الصبا،فقد انضم لحزب "السلامة القومي "عام 1976م، ثم عضوا في لجنة الشباب بالحزب على مستوى تركيا.وانتقل الى عضوية حزب الرفاه في أعقاب حل حزب السلامة القومي، ليصبح من أهم قياداته. وفاز بمنصب عمدة إسطنبول في الانتخابات المحلية لعام1994م وقد نجح بتحقيق إنجازات نوعية للمدينة.[3] الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا.

تمتع أردوغان بالشعبية والقبول،فقد كان أدائه السياسي يضيف الى الجاذبية الشخصية التي كان يتمتع بها لدى الجماهير، وقد عمل على ممارسة دوره انطلاقا من وجوده وسط الجماهير ، بالإضافة إلى أنه سعى إلى أن لا يشعرهم بأنه مختلف عنهم. وهو ما مكنه من كسب رصيد يمكن الارتكاز عليه لحكم تركيا.

أعلن الحزب تحت شعار" العمل من أجل تركيا واستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع" المؤتمر التأسيسي الأول للحزب ألقى فيه أردوغان كلمته التي افتتح بها حفل التأسيس ، وضح فيه توجهه الجديد، ولم يتم ذكر أتاتورك أو الإسلام. وأكد في خطابه على أنه سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، وأكد على العلمانية التي تعني حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، وركز على الحريات. وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيعود بالفائدة على تركيا.[4] وصرح قائلا" بدلا من أن يذهب مواطنونا إلى أوروبا سنجلبها إليهم".

وفي هذا الصدد صرح "عبد الله غول" عقب تأسيس الحزب بيوم واحد:" إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع، وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات ملتحين وغير ملتحين

---

1 فقد انضم مؤسس حزب الوطن الام"فاهيت دريم" الى حزب العدالة والتنمية.

2سلمان داوود سلوم ا لعزاوي، حزب العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره،ص76.

3 من هده الإنجازات ماقام به "اردوغان" بأسلوب إدارة فعال من تحويل عجز مالي في موازنة البلدية وهو يتسلمها الى فائض، كما حافض على الحدائق العامة في المدينة، وحرص على زيادتها لتكون منفسا للسكان نظرا للنمو الضخم للمباني في كل مكانظن وأطلق موقعا الكترونيا للبلدية لتلقي شكاوى ورغبات المواطنين، وقام بمشروعات عملاقة خاصة بحل أزمة المياه والغاز الطبيعي في إسطنبول، ومنع استخدام المحروقات الملوثة، كما استكمل مشروع مترو أنفاق انقرة.

4منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص375 .

إن السياسيين ليسوا وسيلة تبليغ بل للخدمة، هدفنا التطبيع والعمل على تعميم مفهوم جديد للسياسة".[1] مما يبرز إضفاء الطابع الوطني الشامل للحزب.

وفي ضوء قراءة عامة لمجمل تصريحات قادة الحزب بعد التأسيس، يستخلص أن الحزب أكد على مجموعة مبادئ وأهداف أساسية:[2]

1. تلبية الاحتياجات الثلاث العدالة، الحرية، لقمة العيش.
2. تركيزه على أن العلمانية لا تتقاطع مع الدين.
3. رفضه للزعامة الفردية داخل الحزب
4. تأكيده على أن الحريات والحقوق الأساسية مكفولة ومصانة.
5. الحفاظ على القيم الأخلاقية التي تعد بمثابة تراث الشعب التركي ورفض الحزب لكل أشكال التعذيب والإذلال.
6. الحفاظ على وحدة الدولة التركية ومبدأ الجمهورية المركزية الموحدة.
7. القيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد وضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البيئة الاجتماعية للبلاد.
8. التأكيد على ضرورة إعداد دستور جديد، وإعادة النظر بقانون الأحزاب والانتخابات بشكل ينسجم ومتطلبات الحياة العصرية.

وبذلك ترك حزب العدالة والتنمية بزعامة" أردوغان" بصمته الواضحة على شكل وربما أيضا على محتوى السياسة التركية عبر التركيز على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإيجاد حلول لمشاكل تركيا الداخلية والخارجية معبرة عن الهاجس الأكبر للحزب.

واجه مؤسسوا العدالة والتنمية نوعين من التحديات داخلية وخارجية. داخلية وتتعلق بضغط الزعامة التقليدية والتي يمكن وصفها بالهرمية والجامدة بالتبعية لحزب الفضيلة والتي فرضت مزاجها وتصورها السياسي على الحزب وبضمه جناح الشباب الذي مثله هؤلاء بوصفهم جزء من حزب العدالة والتنمية.

ماكان يأخذ هذا الجناح على زعامة الحزب هو البقاء في نفس المواقع التي دافعت عنها نفس الزعامة إبان السبعينات من القرن الماضي والعمل على إرجاع كل المواقف إلى إعتبارات دينية خالصة وهو ما

[1] منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص376.

2 سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا2002-2007، مجلة دراسات إقليمية، العدد47، 2021، ص87.

رفضه هؤلاء، وتأكد ذلك عندما تم رفض إضفاء صفة الإسلامي على عقيدة الحزب الجديد ناهيك عن جمود تلك الزعامة وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات على صعيد المجتمع والدولة.[1]

يضاف إلى ذلك إدراج جناح الشباب ضرورة الخروج من دائرة الإتهام بمعاداة الكمالية (أيديولوجية الدولة التركية) والبقاء في إطار الماضي، من خلال العمل على صعيدين: رفع شعارات الإعتدال والديمقراطية والتوجه داخليا نحو مخاطبة الشرائح الشابة بغية إستقطابهم ، والبدء في اعتماد فلسفة جديدة قائمة على الحوار بين الدولة والمجتمع، والسعي خارجيا من أجل التقرب من الغرب عبر بوابة العضوية في الإتحاد الأوروبي.[2] وعليه يرى الحزب عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية التحديث، وهو ما يعني اتفاق الحزب مع رؤية النخبة الكمالية، غير أن حزب العدالة والتنمية أضاف بعدا وفلسفة جديدة، اد يرى أن التحديث لا يجب أن يكون مرتبطا بالعضوية، وإنما في حق المواطن التركي فيه.

المطلب الثالث: رؤية حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي

لم ينفرد حزب العدالة والتنمية لوحده في صياغة التوجه الذي تستمر تركيا في إنتهاجه سواء أكان ذلك على الصعيد الخارجي أم الداخلي.

فالحزب قد أفاد من تجربة الأحزاب الأربكانية من أجل تجاوز الأخطاء التي وقعت فيها الأحزاب انفة الذكر، لذلك لم يكن الحزب أو زعاماته بعيدة عن مراقبة ومراجعة التوجهات والخطوات الهادئة والمتدرجة التي أرساها رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية السابق "تورغوت أوزال" ذو التوجه الإسلامي خلال الفترة الممتدة من عام 1983- 1993 وهي لاشك كبيرة بكل المقاييس. وحتى التسمية التي أعطيت للحزب ورجاله بوصفهم "العثمانيون الجدد" كان قد سبقهم "أوزال" الى تبنيها. حيث أكد "أوزال" ضرورة إستحضار إرث" القوة العظمى" العثماني وإعادة تعريف مصالح البلاد القومية والاستراتيجية، ما يقود إلى تأكيد دور تركيا بصفة كونها قوة إقليمية كبرى تتحرك دبلوماسيتها النشطة في إتجاهات عدة محورها الإنخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط.[3]

نلاحظ أن الحزب فهم أصول اللعبة السياسية التركية واستوعب دروسها وعرف محرماتها ومكامن القوة وعناصر التأثير في المجتمع والسياسة التركية. وأخيرا تم صياغة توجهاته وخصوصا على الصعيد الداخلي والتي حرصت على الأمن، مجتمع عادل موحد محافظ على القيم والتقاليد، القانون فيه محترم والسيادة فيه للشعب، سيادة كفلها له الدستور.

1سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12،أكنوبر2008، ص253-255.

2 إبراهيم خليل العلاف، النظام السياسي العربي والإقليمي التغير و الاستمرار ية، الندوة 29 لمركز الدراسات الإقليمية،26 نوفمبر2008، دار ابن الأثير للطباعة والنشر،جامعة الموصل، 2009، ص41.

3ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره،ص 15.

بناء على ذلك، إرتكز برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي:[1]

1. تحقيق السيادة- من دون قيد أو شرط- للشعب التركي في الجمهورية القائمة على حكم القانون وسيادة الدستور القوة والمرجعية التي ستراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.
2. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
3. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.
4. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه" مصطفى كمال أتاتورك".
5. تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي.
6. تحقيق مفهوم الدولة الإجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الإجتماعي المطلوب.
7. تحقيق العدالة بين الأتراك وتوزيع العادل للدخل القومي.

نلاحظ برنامج الحزب قد إختصر أهدافه في الأتي: الدمقرطة، التنمية، والنهوض إلى مستوى الحضارة المعاصرة، مع تصوره للعائلة بوصفها أساس المجتمع التركي وهي جسر يربط الحاضر بالماضي، كما يؤكد ضرورة تطوير مستقبل الشباب، وفي نفس الوقت مصمم على خلق مفهوم جديد للسياسة في تركيا، ولذلك فإن أحد أهم أهدافه هو تعزيز ديمقراطية المشاركة بزيادة فعالية الشعب في الإنتخابات كما يؤمن بأن الديمقراطية والشفافية تمثلان نواة كفاءة النظام السياسي.

أما من الناحية الإقتصادية فيؤكد وبصورة واضحة على تفضيلة الية السوق التي تعمل وفق قواعد المؤسسات، مع عدم تدخل الدولة في النشاطات الإقتصادية، والعمل بدلا من ذلك على حصر وظيفتها الإقتصادية في إطار التنظيم والإشراف، وكذلك يدعم فكرة أن الإستقرار الإقتصادي من خلال تبني سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتي تعد وسيلة مهمة لتشكيل بناء إقتصادي متطور مندمج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.[2]

وعلى الصعيد الإجتماعي سعى الحزب إلى أن تكون الحكومة بمثابة وسيلة أو أداة لخدمة الشعب،حيث اتخذ الحزب من مبدأ الإصلاح منطلقا له، ومن هنا تأتي ضرورة إتباع الحكومة لسياسات توفر الرخاء والسعادة لكل المواطنين وليس لفئة أو شريحة محددة، كذلك يجب مساعدة المحتاجين حتى لا يشعروا أنهم بمفردهم وليتمكنوا من العيش بشكل طبيعي، فالأمن الاجتماعي يعد في هذا السياق حقا دستوريا، وعلى الدولة أن تجعل هذا الحق متاحا لكل فرد.[3]وعليه أعطى الحزب اهتماما كبيرا للقضايا الداخلية

---

1. www.eng.akparti.org.fr/English/partyprogramme

2عبد الحليم غزالي، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

3 المرجع نفسه، ص 29.

التي يهتم بها المجتمع التركي، والتي تهدف الى النهوض بالدولة التركية على المستوى المحلي والدولي.

إستكمالا لكل من هذه الإعتبارات يأتي الإعتراف بالعلمانية والإمتناع من ثم عن العمل من أجل تأسيس دولة على أساس ديني .يقول "أردوغان" في هذا الصدد"نريد أن توفر الدولة حرية العبادة لجميع المتدينين، بحيث يعيش المسلم إسلامه والمسيحي واليهودي وحتى الملحد بحرية، وأن تقف الدولة على مسافة واحدة من الجميع، هذا ما نفهمه من العلمانية، ولذلك ليس هناك مشكلة بيننا وبين العلمانية إنما المشكلة فيمن يحرفون معنى العلمانية ويطبقونه حسب أهوائهم".[1] لذلك قام حزب العدالة والتنمية بتحديد أبرز مبادئه وكذلك رؤيته للمشاكل والأزمات التي عانت وتعاني منها تركيا. وهو ما أكده الحزب في لائحته الداخلية، بوصفه مبادئ يلتزم بها، قوله أنه يحترم حقوق المواطنين كافة، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزاعات القومية أو الدينية كافة ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وحماية الحريات والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة نيل النساء لحقوقه السياسية، وإتاحة الفرصة الكاملة لحرية الفرد والتعبير عن أرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، كما يؤمن بضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة الإقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للإقتصاد، وإزالة إنعدام التوازن في توزيع الدخل القومي.[2]

حاول الحزب اعتماد مبادئ وقيم إيجابية قامت عليها مبادئه وأغراضه ، إلا أن هناك بلا شك أغراض أخرى غير معلنة، ربما تحاول ومن خلال العمل على توسيع الحريات الممنوحة للأفراد جذب أكبر عدد ممكن من الجمهور كغطاء يتم الإستعانة به لتحقيق الأجندة الخاصة للحزب دون التعرض للصدام المباشر مع العلمانيين، وذلك من خلال سحب البساط من تحت أرجل هؤلاء وخصوصا عبر محاربة الفساد والتركيز على قيم الشفافية والعدالة، وتحسين الوضع الإقتصادي للبلاد وتاليا للفرد. وربما تكون هذه المبادئ أرضية مناسبة للإنطلاق منها في التعامل مع الأطراف الخارجية، وخصوصا الإبتعاد عن أي ما من شأنه ان يثير الحساسيات والمخاوف، مع غيرها من الدول . تجلى ذلك من خلال السعي والمحاولة إنهاء جميع المشاكل الحدودية التي كانت عالقة بينها وبين دول الجوار خصوصا العراق وسوريا، ومن ثم عرضت رؤيتها الإقليمية واستعداداها الإنفتاح على الجميع وتقديم المساعدة الممكنة، إضافة إلى رؤيتها الخاصة ومحاولتها الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، كأن تقدم نفسها ممثلا مذهبيا أو عنصرا متفوقا تاريخيا أو قوميا أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

ويمكن القول أن عنصر الإصلاح والتنمية احتل مكانة أساسية في مشروع العدالة والتنمية كحزب سياسي، وكذلك منذ وصوله إلى الحكم، ويشكل التقدم المحرز في هذا المجال معيارا لقياس مدى نجاح

1مالك التريكي، أزمة الهوية والمرجعية في تركيا، برنامج قضايا الساعة، تاريخ البرنامج 31-10-2002 ،نظر بتاريخ 22-08-2019.

http://www.aljazeera.net/programs/pages/d21a467b-77bb-4233-8111-d511 dec 054c4

2عبد الحليم غزالي، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

سياسة الحزب وبرامجه، لاسيما في ظل فشل وسقوط معظم القوى والأحزاب السياسية التركية التي سبق لها وأن وصلت الى الحكم، ومن المعروف أن أي مشروع اقتصادي يحتاج إلى إستقرار سياسي واجتماعي داخلي، إضافة إلى بيئة إقليمية مستقرة ونشطة.

المبحث الثاني: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم

أقدم حزب العدالة والتنمية على مواعيد انتخابية كثيرة وهي كالتالي :

المطلب الأول : الانتخابات التشريعية لعام 2002

إستطاع حزب العدالة والتنمية اكتساح الانتخابات العامة في أكتوبر عام2002، حيث كان تصديق الجماهير له، سببا في أن يحوز على غالبية الأصوات بنسبة 34.3% ، متقدما على حزب الشعب الجمهوري الذي حل في المرتبة الثانية بنسبة 19.4%.

ويبين الجدول رقم (4) النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2002.

نتائج الانتخابات التشريعية للعام 2002م

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	%2,34	363
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بايكال	%2,19	178
الطريق المستقيم	DYP	تانسوشيللر	%5,9	-
الحركة القومية	MHP	دولت بفجلي	%3,8	-
حزب الشباب	GP	-	%2,7	-
الشعب الديمقراطي	DHP	تجمع أحزاب	%2,6	-

الوطن الأم	ANAP	مسعود يلماز	%1,5	-
السعادة	SP	رجائي قوتان	%4,2	-
اليسار الديمقراطي	DSP	بولنت أجاويد	%2,1	-
المستقلون	-	-	%5,6	9
مجموع أعضاء البرلمان				550

المصدر :صحيفة جمهورية التركية، الصادرة في 4 نوفمبر 2002.

يعتبر فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية العامة لعام 2002،حدثا إستثنائيا في تاريخ تركيا الحديث، إذا ما استثنائيا تجربة حزب الديمقراطية خلال عقد الخمسينيات. فقد أفرزت العملية الديمقراطية في تركيا واقعا سياسيا جديدا ، مثل مفاجأة داخلية وإقليمية ودولية.

وقد إعتبر هذا الفوز بمثابة "ثورة صامتة" أو" إنقلاب مدني" من جانب الناخبين ضد عجز النخبة السياسية التقليدية عن حل مشاكل البلاد، وإعادة بناء النخبة السياسية التركية من جديد، وهو ما يشير إلى تعزيز الخيار الديمقراطي كأداة لتجديد الحياة السياسية وليس من خلال العسكر وإنقلابهم. وهو ما شكل هزيمة ثقيلة للمؤسسة العسكرية والقضائية، فعلى الرغم من حجم الضغوط الهائلة التي مورست من قبلهم ضد حزب العدالة والتنمية، فان نجاحه مثل انتصارا على دور العسكر في توجيه الحياة السياسية.وفتح الباب امام إمكانية استعادة النظام السياسي التركي لعافيته الديمقراطية عبر الاليات الطبيعية بعيدا عن هيمنة المؤسسة العسكرية عليه.

تمكن الحزب من تشكيل الحكومة بشكل منفرد ودون حاجة إلى إئتلاف حكومي وهي الصفة التي تميزت بها السياسة الحزبية والحكومية في تركيا منذ إنقلاب عام 1960. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها تركيا على مدى عقود عديدة وكذلك إنتشار البطالة والفساد وغيرها من المشاكل المشابهة.[1]

شكل فوز حزب العدالة والتنمية مقدمة لسلسلة من التفاعلات الداخلية نتج عنها العديد من التحولات في السياسات التقليدية للجمهورية التركية كما إنسحب ذلك على السياسة الخارجية للبلاد، مما مهد لدور أكبر لها على المستوى الدولي والإقليمي بالأخص في منطقة الشرق الأوسط، في ظل فراغ القوى في المنطقة.

المطلب الثاني :الانتخابات البرلمانية لعام 2007

1 مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، المعهد المصري للدراسات، تقارير اقتصادية 1أفريل2018، ص7.

على الرغم من الهوية الإسلامية الملاصقة لأعضاء الحزب ومسؤوليه،[1] شهدت صناديق الإقتراع في الإنتخابات التي جرت في 2 جويلية 2007م ، ثورة شعبية مضادة حقق فيها حزب العدالة والتنمية فوزا كاسحا ، حيث نجح "غول" بالحصول على الأصوات اللازمة في الجولة الثالثة.مما ترتب على ذلك تمكنه من تأليف حكومة جديدة بمفرده، واستحقاقه الشرعي بإجراء التعديلات الدستورية عن طريق الإستفتاء الشعبي.

ويبين الجدول رقم (5) النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2007.

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	%7.46	341
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بايكال	%79.20	112
الحركة القومية	MHP	دولت بفلجي	%3.14	71
المجتمع الديمقراطي(الكردي) بصفة مستقلون	-	-	%19.5	22
المستقلون	-	-	-	4
الديمقراطي	DP	-	%40.5	-
حزب الشباب	GP	-	%03.3	-
السعادة	SP	رجائي قوتان	%33.2	-
الوطن الأم	ANAP	مسعود بلماز	-	-
الطريق المستقيم	DYP	تانسوشيللر	-	-
اليسار الديمقراطي	DSP	بولنت أجاويد	-	-
الشعب الديمقراطي	DHP	تجمع أحزاب	-	-
مجموع أعضاء البرلمان				550

1 شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الورقة الأولى خرائط القوى السياسية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جوان 2016،ص31.

المصدر: http://eng.akparti.org.tr/english/elections.html

اعتبر فوز حزب العدالة والتنمية بأكثرية ساحقة في الإنتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2002 وعام 2007م ، دور مهم في تحول السياسة الخارجية الإقليمية التركية، من خلال ما منحته له هذه الأكثرية من سيطرة شبه مطلقة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقدرة شبه مطلقة على توجيه دفة السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس أن أحد التفسيرات الرئيسية لتحولات السياسة الخارجية التركية يتعلق بتوجهات حزب العدالة والتنمية ذاته، ورغبته في إضطلاع تركيا بدور بارز في الشرق الأوسط وذلك في ظل تبدل إدراكات نخبة الحزب لدور تركيا الإقليمي في المنطقة، ونمط التهديدات الصادرة عنها، وهي العوامل التي لعبت دورا ملموسا في تحديد طبيعة الشركاء المناسبين.

وترتيبا على ذلك فقد جاءت إنتخابات العام 2007 لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب العدالة والتنمية ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار إستعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية في محيطها . حيث حصل حزب العدالة والتنمية على 46.6% من مجمل الأصوات أي ما يعادل 341 مقعدا.[1]

وتعود أسباب النجاح في انتخابات 2007 إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على حض الناخبين على التصويت على إنجازات الحكومة السابقة بالذات في مجالين الخارجية وتحسين الوضع الإقتصادي ودور رئيس الوزراء، وإلى قدرته على تحديد أبرز التحديات التي تواجه تركيا المعاصرة، وعلى مخاطبة الشعب بأن إنتصار حزب العدالة والتنمية يمثل إنتصارا لكل الشعب وليس إنتصار الإسلاميين على العلمنة، بالإضافة إلى فهم الحزب للواقع السياسي بمستوياته المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية و لم يتخذ حزب العدالة والتنمية موقفا سلبيا من العلمانية، كما تجنب الحزب صراعا مبكرا مع المؤسسة العسكرية، وهذه الأسباب مجتمعة تفسر فوز الحزب في تلك الإنتخابات.

وهي الانتخابات الأهم في تاريخ تركيا ليس فقط للفوز الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية، بل أيضا تصويتا على إستمرار"أردوغان" رمزا وزعيما ملهما في الحياة السياسية. علاوة على ذلك لم يكن فوز حزب العدالة والتنمية شأنا تركيا بحتا، فقد ارتبط بسياق إقليمي ودولي، تمثل في صعود نفوذ ايران في المنطقة، والتحول في النظام الإقليمي، والحرب على الإرهاب بعد أحداث11 سبتمبر2001 والدعم الخارجي من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للحزب. ففي ظل فراغ القوى الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط، تعاملت الولايات المتحدة مع تركيا بإعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية للمنطقة، التي من خلالها ستتمكن من حماية مصالحها وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بما يكفل لها أقصى قدر من الهيمنة.

1حامد محمد السويداني ، الانتخابات التشريعية التركية ، 2011 ، أوراق إقليمية ،جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 39 ، 2010،ص 32 .

وقد تلائمت رؤية حزب العدالة والتنمية في الإنفتاح على الشرق الأوسط ورغبته في أن تصبح تركيا قوة إقليمية محورية في العالم الاسلامي،مع المصلحة الأمريكية التي ترغب في موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة،لاسيما مع عدم قدرة إسرائيل على الإضطلاع بهذا الدور.

من جانب اخر، وفي إطار التخوف من صعود الإسلام المتطرف في المنطقة، وجد الغرب في حزب العدالة والتنمية نموذجا ناجحا للاسلام المعتدل والديمقراطية، [1]وبدؤا في الترويج له بإعتباره البديل الأمثل لأنظمة الحكم في الشرق الأوسط."فالنموذج التركي" هو مصطلح غربي بالأساس، ظهر في مراكز الفكر الأمريكية في منتصف التسعينات وتبلور في عام2001م، حيث برز إتجاه يرى ضرورة التعامل مع القوى الإسلامية الصاعدة في المنطقة، وخاصة من يمثلون الإسلام المعتدل ويحظون بقاعدة شعبية كبيرة ولديهم قدرة على التأثير في شعوب المنطقة المسلمة، وقد توفر ذلك في حزب العدالة والتنمية وزعيمه"أردوغان". فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بخلق " النموذج التركي"[2] من خلال التأكيد عليه في الدراسات الأكاديمية والترويج له في خطبها وسياستها من جهة، ومساعدة "أردوغان"على الوصول للسلطة من خلال الدعم المادي والمعنوي والتأثير على المؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

فتح ذلك المجال أمام تركيا للعب دور إقليمي أكبر في المنطقة، وكذلك الحصول على دعم غربي بخصوص مساعيها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ورغبتها في توظيف المدخلات الاقتصادية وعلاقاتها الإقليمية بما يوفر لها فرصة أكبر لأداء أدوار مباشرة في إطار المشروعات الإقليمية المحتملة في الشرق الأوسط، أو في إطار أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بشكل عام.

المطلب الثالث :الانتخابات البرلمانية لعام 2011

تراجع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية لعام 2009، إلا أنه فاز في انتخابات 12جوان 2011م البرلمانية، لينصب أردوغان رئيسا للوزراء للمرة الثالثة. وعلى الرغم من حصول الحزب على 326 مقعدا في المجلس الوطني الكبير، التي تؤهله لتشكيل الحكومة الثالثة له بمفرده، إلا أنه لم يحقق طموح أنصاره الذين كانوا يأملون بالفوز بما لا يقل عن 367 مقعدا برلمانيا كي يتمكنوا من إعادة كتابة دستورا جديدا لتركيا دون الحاجة إلى أصوات الآخرين.

و قد اشترك في هذه الانتخابات 16 حزبا بمختلف توجهاتها الفكرية والعقائدية، والجدول التالي يبين الأحزاب التي شاركت في هذه الانتخابات:

ويبين الجدول رقم (5) النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2011.

1 طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الاماراتي جدلية القوة والدور،المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية 19 جوان2020، ص17.

2 كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص13.

اسم الحزب	عدد الأصوات	نسبتها	عدد المقاعد
العدالة والتنمية	21,442,528	49.91	326
الشعب الجمهوري	11,131,371	25.91	135
الحركة القومية	5,580,415	12.99	53
السعادة	534,209	1.24	0
صوت الشعب	326,020	0.76	0
الاتحاد الكبير	314,908	0.73	0
الديمقراطي	278,281	0.65	0
الحقوق والمساواة	121,814	0.28	0
اليسار الديمقراطي	106,025	0.25	0
الطريق الصحيح	64.367	0.15	0
الشيوعي التركي	60,818	0.14	0
الأمة	59,481	0.14	0
الوطني والمحافظين	36,602	0.09	0
العمل	31,549	0.07	0
الليبرالي الديمقراطي	15,570	0.04	0
المستقلون	2,859,170	6.30	36
المجموع	42,936,148	%100	550

المصدر:http://eng.akparti.org.tr/english/elections.html

نال حزب العدالة والتنمية ثقة الشعب وفاز في الانتخابات2011، للمرة الثالثة على التوالي بنسبة فاقت السابقة(الانتخابات البرلمانية 2007) ، ليشكل زعيمه رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" الحكومة منفردا ، فهي المرة الأولى في تركيا التي ينفرد فيها حزب واحد بتشكيل الحكومة ثلاث مرات متتالية. رغم ذلك لم يتعزز هذا النجاح بحصول الحزب على أغلبية كافية في البرلمان تمكنه من تغيير الدستور بمفرده لذا احتاج لدعم الأحزاب الأخرى . وفي هذا الصدد يشكل إنشاء دستور جديد أحد أهم أهداف الحزب، يسعى أردوغان من خلال هذا المشروع إلى طرح دستور جديد يقوم على أساس ديمقراطي تعددي بدلا من الدستور الذي كتبه الجيش.

وبالنسبة للأحزاب الأخرى فهي أيضا نالت ما ابتغت فحزب الشعب الجمهوري زاد عدد نوابه في البرلمان بنسبة فاقت 30% ، رغم أنه لم يحصل على النسبة التي أرادها من التأييد الشعبي. والحزب القومي اعتبر أيضا من الفائزين في هذه الانتخابات لأنه حافظ على نسبة التأييد الشعبي له، لكن عدد نوابه تراجع بنسبة 50%. أما المرشحون المستقلون من الأكراد تمكنوا أيضا من دخول البرلمان وبزيادة اقتربت من الضعف تقريبا.

وبالنتيجة أظهرت نتائج انتخابات 2011 أن غالبية الشعب التركي أيدت سياسات حزب العدالة والتنمية داخليا وخارجيا وأصبحت تنتظر التحول الأكبر، هو تغيير الدستور.

غير أن هناك تحديات عديدة واجهت حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لعام 2011 وهي كالتالي:

أولا :المشكلة الكردية

حيث فرضت المشكلة الكردية[1] نفسها على الانتخابات ونتائجها، حيث أن غياب رغبة سياسية واضحة من الحزب العدالة والتنمية لحل مشاكل الأكراد الذين أرادوا مزيدا من الاستقلال السياسي والثقافي، هو الذي حول الصوت الكردي من دعم أردوغان إلى دعم حزب السلام والديمقراطية المؤيد لقضيتهم، والذي حصل على 36 مقعدا.

ثانيا : الأقليات الدينية

رسمت اتفاقية لوزان1923 حدود تركيا الجغرافية من جهة، ورسمت أيضا ملامح النظام السياسي في الداخل، والتي اعترفت بوجود أقليات على أساس ديني بمعنى هناك مسلمون، مسيحيون، ويهود.وعليه هناك صنفان اخران من الأقليات لم تعترف بهما معاهدات لوزان. الأول هو الأقليات الاثنية ،والثاني الأقليات المذهبية. ولأن معاهدة لوزان لم تذكر الأقليات الاثنية،[2] فان النظام السياسي بتركيا بكل توجهاته العلمانية والإسلامية لم يعترف بوجود هذه الأقليات، وكان هذا منشأ ظهور مشكل الأقليات في تركيا رغم تعاقب وتنوع الحكومات التي تأتي على السلطة. وتطالب هذه الأقليات بحقوق مواطنة متساوية في الدستور الجديد، وقد عمل حزب العدالة والتنمية على إحراز بعض التقدم بخصوص هذا الموضوع من خلال الخطاب الرسمي للحكومة، الذي يؤكد على الحقوق المتساوية للمواطنين بمن فيهم غير المسلمين وأن هناك العديد من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وسيستخلص منها الدروس في المستقبل. وقد تم اتخاذ خطوات جادة في هذا الصدد كتغيير قانون الأوقاف ودور العبادة، ولكن لم يتمكن حزب العدالة والتنمية من حل جميع مشاغل هذه الأقليات ، وكثير منها لا يزال موجود.

وتبقى المشكلات الكردية والعلوية ووضع المسيحيين، من أبرز المشكلات التي تواجه حزب العدالة والتنمية ، والتي كان من المفترض أن تكون هذه التركيبة أحد عوامل دفع تركيا للأمام لكن الحقيقة أن

1 محمد الهامي، تركيا جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، ملفات اقليمية27أفريل2018،ص41.

2محمد الهامي، تركيا جذور الصراعات الداخلية، مرجع سبق ذكره ،ص42.

إدارة هذا التنوع من طرف سياسات حزب العدالة والتنمية ساعدت على خلق مزيد من الإشكاليات وبالتالي كانت خيبة الأمل أكبر مع أردوغان. فاذا كانت الحكومات السابقة علمانية وعسكرية متشددة فانه مع حزب العدالة والتنمية كان هناك أمل كبير لهذه الأقليات، خصوصا وأنه جاء بمشروع الحريات والديمقراطية الذي بعث الأمل لدى هذه الأقليات بحل مشكالهم.

ثالثا:الاتحاد الأوروبي

تحتل قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي موقعا متقدما فى أولويات سياسة أنقرة الخارجية.[1]وفي الوقت التي شهدت فيه المفاوضات بين الطرفين بعض الجمود ترى تركيا ضمن أهداف انتخابات 2011 أن اقتصادها القوي وموقعها السياسي في المنطقة عوامل من شأنها تقليل عدد الأصوات الأوروبية الرافضة لانضمامها الى الاتحاد. وهنا يرى حزب العدالة والتنمية أن تعثر معظم الاقتصادات الاوروبية يجعل الفرصة سانحة أمام تركيا لإقناع الاتحاد الأوربي بتسهيل ضمها إليه. وذلك بالاستفادة من اقتصاد تركيا الذي حقق نسب نمو متزايدة وصلت الى 9% لعام 2011، [2]وهو ما يتيح للاقتصاد التركي تقليص الهوة مع معظم الاقتصادات الأوروبية.

رابعا: المؤسسة العسكرية

شهدت العلاقة بين حكومة رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" ذات التوجه الإسلامي، والمؤسسة العسكرية ذي التوجه العلماني توترا ، والدليل على ذلك هي توالي إعداد الخطط من طرف المؤسسة العسكرية منذ العام 2003 للإطاحة بحكومة حزب العدالة و التنمية. وفي هذا الصدد تم الكشف عن محاولات انقلابية في عام 2010، باسم "المطرقة".[3]

وعليه عمل حزب العدالة والتنمية إلى رفع نظام الوصاية العسكرية بنسبة كبيرة عن السلطة المدنية إضافة إلى التغيير الكامل لبنية المؤسسات القضائية، ولاسيما المحكمة الدستورية ومجلس القضاء الأعلى، التي كانت دائما أدوات بيد المؤسسة العسكرية.

1عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص185.

2 سياسة واقتصاد، هل ولت المعجزة الاقتصادية التركية، نشر بتاريخ 26 جويلية 2017، نظر بتاريخ 29 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.dw.com/ar

3 إزغي بصاران، انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟، نشر بتاريخ 17 جوان2016، نظر بتاريخ 30 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/worldnews

خامسا: القضية النسوية

ترشح عدد من النساء المحجبات لعضوية البرلمان التركي لعام 2011،[1] وهو ما أغضب الأحزاب اليسارية والقومية التي شنت هجوما على الحزب.وقد عبروا عن رفضهم ضد ما أسموه محاولة أسلمة تركيا، وأكدوا أن إزالة الحظر عن الحجاب هو صرخ واضح لمبادئ الجمهورية العلمانية.

سادسا: العلاقة مع إسرائيل

تغيرت السياسة الخارجية التركية وأصبحت أكثر انفتاحا على العرب ، مع تأييد العملية السلمية لحل القضية الفلسطينية،[2]وهو ما جعل علاقاتها مع إسرائيل تعرف توترا على خلفية السياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه الفلسطينين.

سابعا: العلاقة مع الدول الإسلامية والعربية

يضاف إلى ذلك أن حزب العدالة سعى من خلال ممارسته لدور نشط في الشرق الأوسط إلى تعزيز موقفه على الساحة التركية الداخلية وإنعاش شعبيته التي تتراجع بين فترة وأخرى، وذلك تأسيسا من جانب على أن السياسة الخارجية تتحرك في منطقة تقع خارج الرقابة والسيطرة من قبل المؤسسات "الكمالية" والدستورية في تركيا، ومن جانب أخر لأن الحزب يسعى إلى ترسيخ وضعه في المشهد السياسي التركي، وذلك في مواجهة " كمال قليجدار"[3]، وهو الأمر الذي دفع "أردوغان" إلى القول ردا على إنتقاد "قليجدار" لمعالجة الحكومة التركية لأزمة أسطول الحرية، بأن "هناك بعض الناس تتحدث باسم تل أبيب في تركيا[4]. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج الإنتخابية لعامي 2007 و 2011م جاءت مركزة على أوضاع المجتمع الداخلي، وعلاقات تركيا الخارجية في دوائر نفوذها المختلفة.

المطلب الرابع :الانتخابات البرلمانية لعام 2014

فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات الرئاسية التي عقدت في10 أوت2014 بنسبة 51.79٪ من الأصوات، وبالتالي لم يكن هناك حاجة إلى إجراء جولة ثانية. وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 38.44٪

1 فرنس 24، نائبات في البرلمان التركي يرتدين الحجاب في تحد للقواعد العلمانية، نشر بتاريخ 31 أكتوبر2013، نظر بتاريخ 15 جوان 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.france24.com/ar

2 بغوي ايمان، التموقع الإسرائيلي من الأزمة السورية وتداعياته على القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017، ص64.

3هو زعيم حزب الشعب الجمهوري الجديد، والذي استطاع خلال فترة وجيزة من رئاسته للحزب من أن يضاعف من شعبية الحزب لدى المواطنين الاتراك.

4 دراسة حالة تركيا، القدرات السياسية التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، وزارة الدفاع، ديسمبر،2008،ص18.

من الأصوات الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي "أكمل الدين إحسان أوغلو"، وجاء في المركز الثالث برصيد 9.77٪ من الأصوات شريك زعامة حزب الشعب الديمقراطي "صلاح الدين دمرطاش".

ويبين الجدول رقم (7) النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2014.

المرشح	الحزب	تصويت شعبي	النسبة المئوية
رجب طيب أردوغان	حزب العدالة والتنمية	21,000,143	51.79%
أكمل الدين احسان أوغلو	سياسي مستقل	15,587,720	38.44%
صلاح الدين ديمرطاش	حزب الشعوب الديمقراطي	3,958,048	9.76%

إن فوز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات عكست إرادة الشعب التركي، لتقول مرة أخرى عبر الصناديق نعم لحزب العدالة والتنمية، ونعم لرجب طيب أردوغان رئيسا جديدا على تركيا وبفوز كاسح بنسبة 52%، ليأتي بعده منافسه أكمل الدين إحسان أوغلو،الذي تجاوز بقليل عتبة 38%، فيما اكتفى مرشح الأكراد" صلاح الدين ديمرطاش" برمزية10% من أصوات الناخبين.

كذلك هذه الانتخابات ضمنت لرجب طيب أردوغان مكانا في التاريخ كأول رئيس تركي منتخب انتخابا مباشرا عن طريق الاقتراع المباشر حاصدا فيها أكثر من نصف الأصوات . فأردوغان الذي رأس الحكومة لأكثر من عشرة أعوام فاز بنسبة 52% من الأصوات، وهي نسبة تزيد بواقع 13 نقطة عن أقرب منافسيه، وتغنيه عن خوض جولة إعادة.

وبرزت تركيا قوة اقتصادية إقليمية في ظل أردوغان، الذي استغل موجة من التأييد الديني المحافظ لإجراء تحول في تركيا من الجمهورية العلمانية التي أنشأها مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض الخلافة العثمانية. كذلك يسعى أردوغان بالفوز بفترتين رئاسيتين، للبقاء في السلطة الى العام 2023 عندما تحل الذكرى المئوية لإقامة الجمهورية العلمانية في تركيا، ولهذا التاريخ مغزاه بالنسبة لزعيم يستشهد مرارا بالتاريخ العثماني في خطاباته.

المطلب الخامس :الانتخابات البرلمانية لعام 2015

شكلت الانتخابات البرلمانية في جوان 2015 فوز جديد يضاف لحزب العدالة والتنمية في عاشر استحقاق انتخابي متتال يخوضه منذ تأسيسه، لكنه فاز ب 258 مقعد، وهي نسبة لا تتيح له تشكيل حكومة بشكل منفرد، مما يعني عدم تمكن الحزب في هذه الانتخابات من إقناع المواطن العادي ولا حتى أنصاره بضرورة تغير النظام إلى رئاسي، ورأوا فيه جنوحا نحو الدكتاتورية. ويبرز الجدول التالي توزيع نسب الأصوات والمقاعد للأحزاب المشاركة في الانتخابات.

ويبين الجدول رقم (8) النتائج النهائية للانتخابات العامة لجوان2015.

الحزب	الأصوات	النسبة	المقاعد
حزب العدالة والتنمية	18 864 864	%40.87	258
حزب الشعوب الجمهوري	11 518 070	%24.95	132
حزب الحركة القومية	7 519 168	%16.29	80
حزب الشعوب الديمقراطي	6 057 506	%13.12	80
حزب السعادة	942 027	%2.06	0
مستقلين	362 478	%0.79	0
الحزب الوطني	158 797	%0.35	0
حزب تركيا المستقلين	95 399	%0.21	0
حزب اليسار الديمقراطي	88 255	%0.19	0
الحزب الديمقراطي	75 195	%0.16	0
حزب اصلاح المصالحة الاجتماعية والتنمية	71 793	%0.16	0
حزب التحرير الشعبي	60 237	%0.13	0
حزب الحقوق والحريات	57 760	%0.13	0
حزب الطريق القويم	28 320	%0.6	0
حزب الأناضول	27 311	%0.6	0
الحزب الديمقراطي الليبرالي	27 167	%0.6	0
حزب الوسط	20 636	%0.5	0
حزب الأمة	17 520	%0.4	0
الحزب الشيوعي	13 667	%0.3	0
حزب الوطن	9 253	%0.2	0

حزب الحقوق والعدالة	**5 592**	**%0.1**	**0**
المجموع	**47 490 546**	**%100**	**550**

المصدر:https://www.yenisafak.com/ar/

يمكن القول على أن انتخابات جوان 2015، لها أهمية كبيرة من حيث النتائج المترتبة عنها، بالنسبة لكل من أولا:أحمد داوود أوغلو: لأنه خاض أول انتخابات نيابية وهو رئيس للحزب ورئيس للحكومة منذ صيف 2019 ، وبالتالي يزداد الثقل على "أحمد داوود أوغلو كونه يخلف في هذين الموقعين مؤسس الحزب"رجب طيب أردوغان" الذي أصبح رئيسا للجمهورية.

وهي مهمة أيضا لرئيس "رجب طيب أردوغان"، حيث أراد من هذه الانتخابات ان ينجح حزب العدالة والتنمية بأكبر عدد ممكن من الأصوات لكي تمكنه من الذهاب لاستفتاء شعبي، وبالتالي تغيير النظام من نظام برلماني الى نظام رئاسي، يصبح من خلاله أردوغان دستوريا هو الرجل الأول.

وثالثا هي انتخابات مهمة لحزب الشعوب الديمقراطي، والذي خاض الانتخابات للمرة الأولى كحزب وليس كمرشحين مستقلين، وقد حصل حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد لحقوق الأكراد على 10% اللازمة لدخول البرلمان، وعليه تعد هذه الانتخابات مهمة للحزب ولمستقبل الحركة الكردية في تركيا عموما.

لم يتسنى لحزب العدالة والتنمية الحصول على الأغلبية المطلقة، ليتحقق بذلك هدف رئيسي وهو الحيلولة دون إجراء تعديلات دستورية، كان الرئيس التركي "أردوغان" يرغب فيها لمنحه مزيدا من الصلاحيات.

أسباب إخفاق حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات:

هناك موضوعات عدة على المستوى الخارجي تضاف للأزمات التي قوضت شعبية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان داخلياً. و عليه يرجع السبب في تراجع شعبية الحزب خارجيا وداخليا الى:

1. الاعتبار الخارجي

تغير موقف العامل الدولي من أردوغان: ان القوى الدولية التي دعمت حزب العدالة والتنمية للوصول للسلطة عام 2002 وضغطت على المؤسسة العسكرية لكي لاتمنع وصوله هي ذات القوى التي لم تعد راضية عن أداء رجب طيب أردوغان . إذ عرفت العلاقات التركية الأمريكية تراجعا تدريجيا منذ عام 2003عندما رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لضرب العراق ، وكذلك بسبب سياسات إدارة أوباما الخارجية تجاه سوريا ورفض التدخل الأمريكي – الكردي على طول الحدود السورية – التركية.

العامل الإقليمي: كان هناك ترحيب بوصول حزب العدالة و التنمية خصوصا بعد تأكيده على أنه على مسافة واحدة من كل الأطراف السياسية، في العالم العربي ويريد التقارب معه، وهو ما انعكس بوجود

أجواء ترحيبية على الأقل حتى العام2010. هذا الموقف تغير بعد الربيع العربي لان تركيا انحازت وبوضوح لتيار جماعة الإخوان المسلمين وناصرت هذه الجماعة على التيارات الإسلامية الأخرى.[1] وبالتالي فقدت تركيا ميزت أنها تستطيع التحدث الى كل الأطراف. لأنها قادت محورا يضم جماعة الاخوان المسلمين. بهذا المعنى فان تراجع حزب العدالة والتنمية النسبي في مكونات الحياة السياسية التركية يضعف من جماعة الإخوان المسلمين وغطائها الإقليمي ويرفع منسوب الثقة العامة لدى أطراف عربية أساسية مثل مصر وبدرجة أقل السعودية.

2-الاعتبار الداخلي:

تراجعت شعبية حزب العدالة والتنمية لأنه لم ينتخب في السابق لميلوه الإسلامية، ولكن لنجاحاته الاقتصادية وهذه النجاحات الاقتصادية تراجعت. وفي هذا الصدد أشارت بيانات البنك الدولي إلى تراجع قيمة الناتج المحلي التركي في عام 2014 ليصل إلى 799 مليار دولار بعد أن كان 823 مليار دولار بنهاية عام 2013. أي أن قيمة التراجع تصل إلى 24 مليار دولار، وبما يعادل نسبة 9.2%.

وكان لتراجع الناتج المحلي ومعدلات نموه أثر بلا شك في العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، الذي وصل إلى 11.4% خلال الربع الأول من عام 2015 (يناير - مارس) في المتوسط،[2] كما بلغت معدلات التضخم على أساس سنوينحو 8.09%في عام 2014[3] مقابل 7.5% في عام 2013.[4]

بالإضافة لتأثير بعض الأحداث على شعبية أردوغان نذكر منها اندلاع مظاهرات ضخمة مناهضة لحكومة حزب العدالة والتنمية عام 2013، تركزت في حديقة غيزي وامتدت بعدها الاحتجاجات إلى مدن أخرى، مطالبين باستقالة رئيس الوزراء حينها "أردوغان" نتيجة الاستياء من سياسات الحكومة.[5]

---

1 طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الاماراتي جدلية القوة والدور،المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية 19 جوان2020، ص15.

2 عربية سكاي نيوز، ارتفاع معدل البطالة في تركيا، نشر بتاريخ 17أوت 2015، نظر بتاريخ 2 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي :https://www.skynewsarabia.com/business

3 ترك برس، معدل التضخم في تركيا يقترب من 9% في تشرين الأول، نشر بتاريخ 3 نوفمبر2014، نظر بتاريخ 25 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي :https://www.turkpress.co/node/3125

4 عربي21، تركيا: التضخم يفوق التوقعات ويسجل 7.4% في 2013، نشر بتاريخ 4 جانفي 2014، نظر بتاريخ 29 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي :/https://arabi21.com/story/717742

5 سياسة واقتصاد، ذكرى الاحتجاجات والحلم بتركيا اخرى، نشر بتاريخ31 ماي 2018، نظر بتاريخ 29 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.dw.com/ar

أيضا فضيحة فساد في ديسمبر 2013، شملت القبض على عدد من المسؤولين إضافة إلى أبناء ثلاثة وزراء. بالإضافة لتعرض سمعة الحزب لضربة قوية في 2014 عندما تعامل ببرود مع أزمة منجم "سوما" بغرب تركيا، حيث قتل 301 شخصا[1].

وبالتالي يحدد خيارات الناخب التركي نقطتين أساسيتين، أولا الاقتصاد بمعنى مدى توفير الرخاء الاقتصادي وثانيا الحريات والاستقرار السياسي.

نجد من بين العوامل أيضا تبلور الكتلة الكردية اليسارية بقيادة"صلاح الدين ديمرطاش" والتي استقطبت أصوات الكتلة الكردية المترددة التي لم تحسم خياراتها.

كذلك نلاحظ أن هناك انقسام هوياتي شهدته المنطقة في تلك الفترة أثر على الخريطة السياسية في تركيا وهو العامل الأساسي في تراجع حزب العدالة والتنمية حيث قاطع العلويين حزب العدالة والتنمية ولم يصوتوا له، ويعود ذلك لمواقف أردوغان من الحرب في سوريا ،حيث فتح تركيا للاجئين والمقاتلين ودعم المعارضة في سوريا ضد الرئيس السوري بشار الأسد، الذي تربطه بعلويين تركيا علاقات مذهبية أثارت حفيظة العلويين مما دفعهم للتظاهر وبكثافة في الاحتجاجات ضد أردوغان وسياسات حكومته لاسيما في المناطق ذات الغالبية العلوية .وهكذا غضب العلويون من أردوغان ، لتكون الانتخابات مناسبة لمحاسبة حزب العدالة والتنمية ، وذلك بمقاطعته في صناديق الاقتراع. كذلك صوت الأكراد لحزب الشعوب الديمقراطي.

هذه العوامل مجتمعة الدولية والإقليمية والداخلية هي التي أدت بحزب العدالة و التنمية أن يفقد غالبيته البرلمانية.

وقد انعكست هذه النتائج على مؤشر بورصة إسطنبول الذي انخفض بواقع 8%، [2]وانخفاض الليرة التركية أمام الدولار ب 2.8 ليرة للدولار.[3] وهو ما أقلق الشعب التركي من ما قد يواجهه اقتصاد البلاد في المستقبل، متخوفا من عودة تركيا إلى زمن الحكومات الائتلافية في التسعينيات وما جلبته من أزمات مالية.

نلاحظ خلال هذه الانتخابات عدم تمكن المعارضة من تشكيل تحالف بين الأحزاب السياسية المعارضة لحزب العدالة والتنمية ، ويعود ذلك إلى ما يلي:

أولا بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري، يمثل الحزب المؤسسة العلمانية في تركيا ، هدفه السيطرة على كرسي المعارضة، حيث يعتبر الحزب نفسه الوكيل أو الحامي للنظام الجمهوري العلماني الأتاتوركي

1 فرانس24، كارثة المنجم في تركيا تؤجج الغضب على أردوغان قبل الانتخابات الرئاسية، نشر بتاريخ 15 ماي 2014، نظر بتاريخ 30 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي :https://www.france24.com/ar/

2 بي بي سي نيوز، انخفاض مؤشر البورصة التركية وتراجع الليرة بعد الانتخابات، نشر بتاريخ8 جوان2015، نظر بتاريخ 31 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/business/

3 نفس المرجع.

وامتدادا له. [1]بمعنى يعتبر نفسه المراقب الذي يحفظ النظام الذي وضعه أتاتورك نيابة عنه وعليه نجده يكتفي بهذه المهمة. ولم يحصل أن دخل البرلمان أو شكل حكومة منذ عام1954. يستقطب اليساريين والعلمانيين وبعض القوميين وغالبية الكتلة العلوية.

أما الحزب القومي هو حزب يميني قومي متطرف،يسعى لإثبات وجوده داخل البرلمان، يعارض العديد من المسائل مثل اعتماد النظام الرئاسي في تركيا، يرفض علانية "مسيرة السلام"، الهادفة إلى حل المسألة الكردية ، كذلك الانضمام للاتحاد الأوربي ويدافع عن القضايا التي تمس الهوية التركية والشعور القومي.[2] لا يمكنه تقبل وجود حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان، مما يعني من الصعوبة أن يقبل بحكومة ائتلافية معه.

ثم حزب الشعوب الديمقراطي، هو الحزب الوليد و الجديد الذي يمثل الأكراد أكثرية فيه ولكنه يمثل طيفا واسعا من كل الأقليات و الاثنيات التركية، فهو حزب الأقليات .[3] وبالتالي هو يريد أن يثبت هويته ويمارس الحياة السياسية. وبالتالي نلاحظ أن كل حزب من أحزاب المعارضة مهتم بهدفه فقط وهذا ما يسمح لاردوغان بالتلاعب بمزاج الناخبين.

نلاحظ أن ما يغلب على أحزاب المعارضة أنها مبنية على أساس التناقض ، وبالتالي ليس بإمكانها الوقوف بوجه حزب العدالة والتنمية ، ولذلك لم يتم تكوين حكومة ائتلافية من الأحزاب المعارضة الثلاثة لانه باجتماعهم ينتهي سبب تكوينهم.بمعنى ليس بالإمكان آن يجتمع حزب الشعوب مع الحزب القومي فالأول ذو توجه نازي والثاني توجهه فاشي، وهو ما يمنع تحالفهما، أيضا الحزب الشعب الجمهوري الذي هو يسعى ان يكون ممثلا لروح مؤسسة أتاتورك من غير الممكن له أن يلتقي مع الحزب القومي الطوراني أو الأكراد.

وعليه نخلص إلى 3 نتائج واضحة في هذه الانتخابات وهي كالتالي :

الأولى كان هناك تصويت على الهوية وكان ذلك واضح بشكل كبير في حزب الشعوب الديمقراطي ذي الجذور الكردية وما قابله من حزب الحركة القومية.

والنتيجة الثانية هي حالة الاستقطاب وتمثيل الأحزاب السياسية المختلفة، بحيث أصبح حزب العدالة والتنمية ممثلا لأغلب المحافظين، وحزب الشعب الجمهوري ممثل لأغلب العلمانيين، وحزب الحركة القومية ممثلا لأغلب القوميين، وحزب الشعوب الديمقراطي كان ممثلا لأغلب الحركة الكردية.

---

1 شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الورقة الأولى خرائط القوى السياسية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جوان 2016،ص30.

2شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3 صدى، نجاح حزب الشعوب الديمقراطي ومعناه بالنسبة الى تركيا، نشر بتاريخ11 جوان2015، نظر بتاريخ 19أوت 2021، متاح على الرابط التالي:https://carnegieendowment.org/sada/60372

أما النتيجة الثالثة فهي أن المشهد السياسي التركي قد تبلور على أربعة أحزاب ممثلة في البرلمان والتي لها نتائجها الإستراتيجية، وعليه لن يعود البرلمان للتمثيل ب3 أحزاب.

وفي ظل هذه الصورة لم تستطع الأحزاب المختلفة من أن تشكل حكومة ائتلافية فلا حزب العدالة والتنمية كان مستعدا للتخلي عن برامجه ورؤيته لتركيا الجديدة ولا أحزاب المعارضة إستطاعت أن تستشرف هذه الفرصة لأخذ تنازلات ولو صغيرة تجاه حزب العدالة والتنمية، حيث فرضت عليه قيود كبيرة جدا، إما لجهة عملية السلام وهي مهمة ومحورية جدا لحزب العدالة والتنمية في رؤيته لتركيا، أو ما طرحه حزب الشعب الجمهوري، الذي طالب حزب العدالة والتنمية بالتخلي عن سياسة تركيا الخارجية برمتها وهي التي بنى عليها حزب العدالة والتنمية سياسته الخارجية.

المطلب السادس :الانتخابات البرلمانية الثانية نوفمبر2015

بمجرد صدور نتائج الانتخابات لشهر جوان 2015، قرر أردوغان إعادة الانتخابات ويعود ذلك لصدور نتيجتين تمخضا عن انتخابات جوان 2015 ، أولهما أنه بعد 13 سنة من الحكم المنفرد فشل حزب العدالة والتنمية في البقاء بالسلطة بمفرده. والتي شكلت صدمة للحزب بعد تاريخ طويل من الانتخابات. والثانية لم يستطع تحقيق أولوية تغيير الدستور لأجل تغيير النظام من برلماني لرئاسي وبالتالي يحصر كل الصلاحيات لديه. هذان العنصران دفعا بأردوغان للذهاب لانتخابات جديدة سماها تكرار انتخابات.

بعد 6 أشهر بين عمليتين انتخابيتين أعاد الشعب التركي حزب العدالة والتنمية إلى الصدارة في تركيا من جديد، بفوزه في الانتخابات التشريعية الثانية بنسبة49% من عدد أصوات المقترعين ، وهو ما أمن له أكثرية 316 من مقاعد المجلس النيابي البالغة 550 وهو ما سيمكنه من تشكيل حكومة بشكل منفرد كما أراد بدون الاستعانة بحزب آخر.

وعليه أعطى الشعب التركي الثقة لحزب العدالة والتنمية ونقل تركيا ومنطقة الشرق الأوسط إلى ساحة جديدة.

ومقابل حزب العدالة والتنمية توزعت الأصوات الأخرى بين الأحزاب المعارضة حيث حصل حزبا الشعب الجمهوري والحركة القومية على 24.5 %و12% تواليا. أما حزب الشعوب الديمقراطية فقد حصل على 10.5% . ما أثار حفيظة مناصريه.

ويبين الجدول رقم (9) النتائج النهائية للانتخابات العامة في نوفمبر 2015.

الحزب	الأصوات	النسبة	المقاعد
حزب العدالة والتنمية	23.686.880	49.48	317
حزب الشعب الجمهوري	12.112.530	24.31	134
حزب الحركة القومية	5.693.293	11.90	59

حزب الديمقراطي الشعوب	5.147.360	10.75	40
السعادة	331.669	0.3	0
الاتحاد الكبير	264.708	0.3	0
الوطن	122.562	0.1	0
الحق	111.743	0.1	0
تحرير الشعوب	86.847	0.1	0
الديمقراطي	69.757	0.1	0
الشيوعي	55.705	0.1	0
مستقل	51.210	0.1	0
تركيا المستقلة	51.152	0.1	0
الديمقراطي	32.281	0	0
الليبرالي	29.020	0	0
أمة	20.028	0	0
الطريق القويم	14.462	0	0

المصدر:-https://www.yenisafak.com/ar/secim-2015-kasim/secim-sonuclari#result-details

حملت هذه الانتخابات مفاجاة كبيرة لمن يراقب الشأن التركي ولقيادات حزب العدالة والتنمية، وفي هذا السياق تحدث "بولنت أرانج" نائب رئيس الوزراء السابق، بكل وضوح على أنه تفاجأ بمثل هذه النتيجة،وفي هذا الصدد أعلن رئيس حزب العدالة والتنمية "داوود أوغلو" من مقر حزبه عن انتصار الديمقراطية وتشكيل تركيا جديدة.

وبالتالي هذه المفجأة التي حدثت يبدو لها كثير من الأسباب التي دفعت الشعب التركي إلى إعادة حزب العدالة والتنمية إلى الصدارة ويمكن إجمالها بما يلي:

1-تغيير أدوغان لإستراتيجيته في هذه الانتخابات باعتماده على سياسة التخويف والترهيب طوال الخمس أشهر الفاصلة بين انتخابات جوان2015 ونوفمبر2015 . وهنا زاد من وطأة الأعمال الإرهابية، مما انعكس على زيادة الضغط على الناخب التركي بحيث جعله يحس بالرعب والخوف من عدم الاستقرار الأمني وفي هذا السياق شهدت تركيا عمليات تفجير في ديار بكر، أضنة، مرسيل وصولا الى التفجير الأكبر الذي حصل في مدينة صروج، ثم التفجير الذي حدث في العاصمة أنقرة

وأدى الى أكثر من 100 قتيل.[1] أدت إلى تغيير مزاج الناخب التركي، الذي صوت في الانتخابات البرلمانية السابقة في جوان 2015 ، لصالح أحزاب المعارضة ودفع بها إلى الواجهة محاولا إيصال رسالة واضحة لحزب العدالة والتنمية فحواها رفض سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية.

وعليه عمل حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات على إيصال فكرة واضحة للناخب التركي، أن كل هذا الوضع الذي تعيشه تركيا هو بسبب عدم تفرد حزب العدالة والتنمية بالسلطة في تركيا. وبالتالي أساس السياسة التي اتبعها الحزب تعتمد على قضية أساسية اما حزب العدالة والتنمية بالسلطة أو اللاستقرار واللأمن والقتل والموت. بمعنى كان خطابه اتجاه الناخب التركي اما ان تختار حزب العدالة والتنمية وعليه اقتصاد ووضع أمني جيد، و اما أن تنتخب أحزاب المعارضة وبالتالي يكون اللامن واللااستقرار هو الوضع القائم في البلاد. ويبدو أن الناخب التركي استوعب هذه الفكرة وهو ما دفع به لإعادة انتخابه في هذه الانتخابات.

نلاحظ أن هذه الإستراتيجية أعطت مفعولا كبيرا، وعليه نخلص إلى أن عامل الاستقرار والاقتصاد كان له دور في إعادة حزب العدالة والتنمية للصدارة في الساحة السياسية في تركيا.

2-كما أنه استطاع حزب العدالة والتنمية كسب أصوات الأكراد من جديد من بعد أن أضاع حزب الشعوب الديمقراطي فرصة وضع فاصل قاطع بينه وبين الجناح المسلح في حزب العمال الكردستاني.[2]مما يعني أن العنف قد أبعد الأتراك الليبراليين والأكراد المحافظين عن الحزب. وقد أظهر استطلاع حديث للرأي تراجع الدعم لـ «حزب الشعوب الديمقراطي» إلى حوالي 7 في المائة.

السبب الثالث عجز أحزاب المعارضة: عجزت أحزاب المعارضة على تقديم خطاب أو برامج سياسية تلامس على الأقل الهموم الأساسية للناخب التركي، في المقابل حزب العدالة والتنمية استطاع ان يقترب من القضايا الأساسية التي تهم الناخب التركي. وصوت لها في انتخابات جوان في اتجاه اخر وهو موضوع الإرهاب والقتل وداعش وبالتالي حدث تأثير في مزاج الناخب التركي.

المطلب السابع :الانتخابات البرلمانية لعام 2018

ويبين الجدول رقم (10) النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2018.

الحزب	النسبة
حزب العدالة والتنمية	52.59
حزب الشعب	30.64

1 اسراء أحمد فؤاد، تركيا بلد الجريمة والعنف، نشر بتاريخ 24 أكتوبر2020، نظر بتاريخ 30 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي :https://www.youm7.com/story/

2 نغم نذير شكر، سياسات حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على دور تركيا الإقليمي بعد عام 2015، قضايا سياسية، 2018، ص242

الجمهوري

حزب الشعوب الديمقراطي	8.40
حزب الخير	7.29
حزب السعادة	0. 9
حزب الوطن	0.20

بالنسبة للانتخابات الرئاسية المنعقدة بتاريخ 24 جوان2018 والتي شارك فيها نحو 51 مليون ناخب من أصل 56 مليونا داخل البلاد، فاز "رجب طيب أردوغان" بحصوله على 53.%. وبالتالي ينتخب رجب طيب أردوغان رئيسا للجمهورية التركية لفترة رئاسية تستمر لمدة5 سنوات.

بالنسبة للانتخابات البرلمانية لعام2018، فتنظم لأول مرة وفق تعديلات رفعت عدد المقاعد إلى 600 مقعد. حصد حزب"العدالة والتنمية" 295 مقعدا في البرلمان (المؤلف من 600 مقعد)، و"الشعب الجمهوري" 146، و"الشعوب الديمقراطي" 67، و"الحركة القومية" 49، والحزب الصالح 44 مقعد وهو يشارك لأول مرة في الانتخابات.

بالمجمل يمكن الحديث عن برلمان فسيفسائي يسيطر للخمس السنوات المقبلة على نحو55%من مقاعده أي نحو350 مقعدا تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية.

تفضي نتائج هذه الانتخابات إلى أنه رغم التحولات والمتغيرات التي حدثت بالنسبة لتركيا وأيضا على المستوى الإقليمي والدولي ورغم آن بعض المتغيرات كانت من الممكن أن تؤثر سلبيا على حزب العدالة والتنمية وأخرى ربما تؤثر إيجابا إلا أن الاتجاه العام يظهر أن يؤثر إيجابا في تكريس هذه النتيجة على غرار النتائج السابقة، وعدم حدوث أي تحول أو تغيير في المشهد السياسي بصفة عامة.ويفسر استمرار تقدم ونجاح حزب العدالة والتنمية على المستوى السياسي والحزبي إلى أن حزب العدالة والتنمية أصبح له ميزة سياسية انتخابية مستدامة، هذه الميزة تتحرك على مستوى الحزب أو على مستوى كاريزمية أردوغان ودعمتها معطيات داخلية. ونشير في هذا الصدد إلى ان التغيير الذي كان في صالح "أردوغان" هو اضغافه للمؤسسة العسكرية وتحييده لها ،مما جعله يظهر هو القوي القادر على فرض سلطته على البلاد وتوحيدها و أن يكون أمل الأتراك الوحيد.كذلك ماحدث من متغيرات خارجية على مستوى ماحصل في القدس، ومواقف أردوغان وحزب العدالة والتنمية في هذا الاتجاه، وما يحدث في سوريا والعراق وبالتالي كل هذا أعطى زحم انتخابي وتأييد للحزب وجعل "أردوغان" يظهر كأنه هو الزعيم الكاريزمي المهيمن الوحيد والمدافع سواء عن الهوية الإسلامية أو التاريخية العثمانية، واستخدام لغة التهديد والتحدي لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى لروسيا من خلال مجموعة من المواقف. يضاف هذا لما كان سابقا حيث كان هناك متغير وحيد يحكم لصالح أردوغان وهو الخلفية الانجازية على ارض الواقع بالنسبة لحزب العدالة والتنمية وهو ما يحقق له بالنتيجة مزيدا من التأييد والاستقطاب الشعبي له. وبالتالي هناك ضعف استقطابات الطرف المعارض حتى وان كان يتشكل في هذه الانتخابات من أربعة أحزاب .

المطلب الثامن:عوامل قوة نجاح حزب العدالة والتنمية

1. التزامن مع ظهور نظريات الشرق الأوسط الكبير ونظرية دعم الاسلام المعتدل.

2. اكتساب قاعدة جماهيرية واسعة: نجح الحزب إلى حد كبير في اكتساب قاعدة جماهيرية واسعة مع قدرته على استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ الذي تخلى عن أحزابه التقليدية بسبب عدم قدرتها على توفير ما يكفي من الاحتياجات الاقتصادية والأمنيةللشعب التركي، فضلا عن فئات من جانب اليسار والاكراد. وكل هذه الفئات الواسعة رأت في حزب " العدالة والتنمية " منقذا للبلاد من وضع اقتصادي متدهور،[1] و من احتمالات الحرب الأهلية في كردستان أو حتى من التصادم مع العسكر وبصورة عامة، نال حزب العدالة والتنمية تأييدا وقبولا في استطلاعات الرأي لما عرف به قادته وزعمائه من فعالية ونزاهة خلال ممارستهم لإدارة البلديات.[2]مثل إسطنبول وأنقرة وأرضروم . كذلك ساهمت خطته الاقتصادية في تحسن حالة البلاد بصورة كبيرة في عدة مجالات منها وصول الماء والكهرباء ووسائل النقل والغذاء، الطرقات المعبدة والنظيفة والتأمين الاجتماعي والصحي لكل المواطنين الأتراك. وبالنتيجة تحولت هذه النقلة التي عرفتها تركيا منذ تولي الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان السلطة عام 2002، الى مؤشرات قوة للحزب الحاكم.

1. إخلاص أصدقاء أردوغان الذين تفانوا وضحوا من أجل أن ينجح حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، الذي رأوا فيه حلم الخلاص من العلمانية المتطرفة والعسكر.

2. محدودية السلفية،مما جعل تركيا بعيدة عن أي خطاب سلفي، حيث لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف، ويرجع ذلك لعدم ميل الشعب التركي للتشدد، بالإضافة لأن السلفية الموجودة لتركيا تتفاعل مع الأحداث السياسية وفق زاوية الولاء والبراء فقط.(*)

3. الحركـات الإسلامية في تركيا لا تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، رغم أن النظام العلماني كان يستعمل العنف بقوة داخل المجتمع التركي إذا ما استشعر خطرا على سلطته.[3] غير أن هذه الحركات لا تعبر عن الأصولية الدينية والتعصب والإرهاب، وإنما تلجأ لصناديق الاقتراع، فقد شاركت هذه الجماعات الإسلامية من أجل تدعيم الديمقراطية، وهذا ما فعله

---

1 مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، تقارير اقتصادية ،2012، ص15

2 شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الورقة الأولى خرائط القوى السياسية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جوان 2016 ،ص 15.

(*)عقيدة والولاء والبراء عند أهل السنة والجماعة حسب ابن تيمية:" أنه على المؤمن المستقيم أن يعادي في الله ويوالي في الله ، فان كان هناك مؤمن فعليه ان يواليه، وان ظلمه فان الظلم لا يقطع الموالات الايمانية.

3 Hüseyin Ali, Contemporary History of Islamic Movements In Modern Turkey, Universal Journal of Theology,2020,p36.

حزب العدالة والتنمية منذ تسلمهم الحكم.[1] ولعل تصريح أردوغان لجريدة الحياة يبين ذلك بوضوح في قوله:" نسعى لتطبيق ديمقراطية قوية ومتطورة لا تقل عن الديمقراطيات المتطورة في العالم.[2] وهو الأمر الذي زاد من شعبية الحزب وقوته، وهو ما وفر للحزب فوزا كبيرا أهله للوصول إلى رئاسة الحكومة.

وفي نفس السياق، قال أردوغان: ان من الخطأ أن نساوي الحزب بالدين والدين بالسياسة إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة إسلامية، ولسنا حزبا ثيوقراطيا أما في حال انخراط الناس الأتقياء في الحياة السياسية مع امتناعهم على اعتبار المعيار الديني مرجعا لهم فلا يمكننا الحديث عن الإسلام السياسي.[3]

1. وطنية خصومه القوميون، حيث لم يكونوا خونة وعملاء للغرب مئة بالمئة بل وطنيون أيضا على الرغم من انهم يتحركون بأوامر خارجية، غير أنه لديهم أيضا حس وطني عميق.
2. خامسا الصفات الشخصية لأردوغان من الحنكة والدهاء والكاريزما[4]
3. نمو وثبات الاقتصاد التركي أمام الأزمات التي يمكن أن تواجهها الأسواق، بإنشاء مؤسسات مستقلة، إعادة تشكيل أسواق رأس المال بما يلائم مفهوم العصر الحديث، انعدام البيروقراطية أصبحت وحدة العملة المحلية أكثر قيمة ومكانة، أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية عام 2005 لتسهيل الحساب في تعاملات البنوك وفي النفقات اليومية للمواطنين.[5]

وفي العام 2011، أصبحت تركيا الثانية في النمو الاقتصادي عالميا بعد الصين، وبلغ نموها الاقتصادي 8.8% في حين كانت الأزمة الاقتصادية تهز أروبا في ذلك العام، وأما في عامي 2012 و2013 ازدادت نسبة النمو 2.1% و4% على التوالي.[6] خلال السنوات التي حكم خلالها الحزب حققت تركيا نهضة شاملة وضعتها في مصاف الدول المتقدمة.

كما سجل الدخل القومي ارتفاعاً من 238 مليار دولار عام 2002 إلى 863 مليار دولار عام 2018، وسجل معدل التضخم في الاقتصاد انخفاضاً من 68.5%، و 11.92% في 2018، ليرتفع الدخل

1 ثائر مجرز هزاع، الدين والدولة في فكر أردوغان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ص134.

2منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره،ص367.

3منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مرجع سبق ذكره ، ص373.

4 حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011، ص38.

5 رجب طيب أردوغان واخرون، الثورة الصامتة، تركيا مستشارية النظام العام والأمن، 2013، ص93.

6 ثائر مجرز هزاع، الدين والدولة في فكر أردوغان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ص152.

السنوي للمواطن التركي من 5,238 (خمسة آلاف ومئتان وثمانية وثلاثين) ليرة تركية، ليصل إلى 38,680 (ثمانية وثلاثين ألف وستمائة وثمانين) ليرة تركية سنويا في 2018، مقابل ارتفاع الحد الأدنى للأجور من 182 ليرة تركية، إلى 1,603 ليرة تركية، ويصعد الاقتصاد التركي إلى المرتبة الـ 17 في قوة الاقتصاد العالمي[1].

المبحث الثالث: موقع فلسطين في الإستراتيجية التركية الجديدة

لم يكن لتركيا اهتمام كبير بالقضية الفلسطينية، ولم تفتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، الا في وقت متأخر في منتصف السبعينات، وظلت العلاقة تمتاز بالفتور اتجاه العالم الإسلامي لفترة طويلة لغاية قدوم حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان وبدأ الاهتمام بشكل واضح بالعالم الإسلامي.

المطلب الأول :مستوى الخطاب

لعبت الخلفية الاديولوجية للحزب التركي "حزب العدالة والتنمية"، دورا في صياغة موقفه السياسي فالخطاب الإسلامي المتعلق بفلسطين والذي تتبناه الحركات السياسية الإسلامية، بما فيها الحركة الإسلامية التركية، لا يشير عن احتلال فلسطين، ويرى فيه قمة العنصرية وجزء من تآمر دولي تقوده الدول العظمى بالتحالف مع الصهيونية لضرب الإسلام واحتلال أرضه. وهو ما بلور الدور الجديد لتركيا اتجاه القضية الفلسطينية.[2]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002، اشتد الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، فمنذ ذلك التاريخ وتصريحات المسؤولين الأتراك تتسم بالتشدد تجاه التجاوزات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين.

إحتلت القضية الفلسطينية مركزا متقدما في مشروع حزب العدالة والتنمية الوطني والإقليمي، وساهمت الأحداث الإقليمية آنذاك ومن بينها العدوان على غزة 2008م، و2009م في وضع القضية الفلسطينية على رأس الأجندة التركية، التي عبرت عن رفضها ومعارضتها للإعتداءات والإنتهاكات

1 رامي الجندي، طوال 16 عاما ماذا قدم العدالة والتنمية لتركيا بالأرقام، نشر بتاريخ 16 ماي 2018، نظر بتاريخ 7 أوت 2021، متاح على الرابط التالي https://arabi21.com/story/1094248:

2 أميرة طاهر، دور تركيا اتجاه القضية الفلسطينية بين الأمس، اليوم والغد، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017،ص423.

الإسرائيلية المستمرة بحق الفلسطينيين. وتخطى ذلك لمهاجمة إسرائيل ووصفها لأكثر من مرة ومن قمة الهرم السياسي التركي بأنها "دولة احتلال ودولة إرهاب"، وهو السيناريو الذي تكرر لاحقا مع العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية عام 2010، حيث جاء الخطاب التركي مناهضا للأعمال الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل، قائلا في خطاب له أمام البرلمان :" ضمير الإنسانية تلقى واحدا من أشد الجروح على مر العصور، وأنه يستحق كافة أشكال اللعن وسقوطا من الناحية الإنسانية وتهورا حقيرا وإرهاب دولة، محذرا إسرائيل من ألا تحاول إختبار صبر تركيا أو مواكبتها، وبالقدر الذي تعتبر صداقة تركيا غالية فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه."[1]

نلاحظ في كل الأحداث التي سبقت كان خطاب أردوغان حادا وقويا، بالإضافة الى نجاح تركيا في ترجمته إلى خطوات عملية عبر زيارة (خالد مشعل) لتركيا، في ظل العزلة التي كانت مفروضة على الحركة،[2]الأمر الذي منح الخطاب التركي مصداقية أكبر في موقفه من القضية الفلسطينية. وهو الأمر الذي جعل البعض يرى بأن تركيا تملئ الفراغ الذي تركه العرب بسبب العجز في دعم الفلسطينيين على المستوى السياسي ومستوى الخطاب.

ومع "الثورات العربية"، حاولت تركيا توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل، كوسيلة للحفاظ على أهميتها في العالم العربي. بهدف التهيئة للعودة إلى المنطقة، وهو ما تجلى في الاعتداء على سوريا واحتلال أجزاء من العراق وليبيا.[3] وهو ما أدى إلى تغيير الخطاب التركي حول القضية الفلسطينية بسبب التطورات الأمنية الإقليمية لاسيما النزاع في سوريا وتأثيره في الداخل التركي، وارتباطه بحزب العمال الكردستاني.

ورغم ذلك تواصلت الانتقادات التركية لإسرائيل بسبب الحصار الإسرائيلي على غزة عام 2013، ويرى الملاحظون إن مطالبة المسئولون الأتراك في مناسبات عدة على ضرورة تخفيف الحصار كان بسبب الخلافات التركية-الإسرائيلية وليس بسبب القضية الفلسطينية، والدليل بقاء الخطاب التركي في مستوى التنديد.

وفي عام 2016، أعلنت تركيا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد ست سنوات من الخلاف، حيث أكد إردوغان في حينه حصول اتفاق مع إسرائيل وأن "العلاقات الاقتصادية معها ستبدأ في التحسن[4]."

---

1 عيسى شويب، محددات الدور التركي اتجاه القضية الفلسطينية في ظل ثورات ا لربيع العربي(العدوان على قطاع غزة2012-2014)، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017،ص 234.

2أميرة طاهر، دور تركيا اتجاه القضية الفلسطينية بين الأمس، اليوم والغد، مرجع سبق ذكره، ص 424.

3 رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، 2013،ص 186.

4 الحرة، بلغة الأرقام تركيا تفصل الاقتصاد في علاقتها مع إسرائيل، نشر بتاريخ 18 ماي 2021، نظر بتاريخ 30 جويلية 2021، متاح على الرابط التالي:/https://www.alhurra.com/turkey

بعدها بعامين، عاد التوتر من جديد في العلاقات بين البلدين، ليرتفع من جديد الخطاب التركي بسبب الموقف التركي من العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، لتصبح العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى القائم بالأعمال.

وفي ديسمبر2020، قال أردوغان:"نود أن نصل بعلاقاتنا مع إسرائيل إلى نقطة أفضل"[1] لكن هذا الأمر تجمد مع غياب التصريحات الرسمية، وهو ما يبرز تذبذب الخطاب التركي وعدم تغير نقاط الخلاف بين تركيا وإسرائيل خاصة مع وصول الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لسدة الحكم. وهنا نشير ان العلاقات التركية-الامريكية والأطلسية تتأثر بطبيعة الإدارة إذا كانت جمهورية أو ديمقراطية.

ومع تصاعد الأحداث في القدس فيما سمي بمعركة سيف القدس في 10 ماي 2021، كان الموقف التركي واضحا وشهد تصعيدا في التصريحات الكلامية من مسؤولين أتراك تجاه إسرائيل عبر توجيه انتقادات حادة لسياساتها، والتهديد بتدخل عسكري، وصاحب الخطاب التركي الحاد جهود دبلوماسية مكثفة، حيث طالب الدول العربية بمواقف حاسمة، كما كان له اتصالات مع القادة العرب خاصة الجزائر للتنسيق لتقديم مساعدات للمقدسيين. [2]

يلاحظ أن الرد التركي على إسرائيل بخصوص معركة سيف القدس2021،لم يغير من إستراتيجية أنقرة المؤيدة للفلسطينيين، حتى في ظل سعي تركيا لتحقيق انفراجا في العلاقات التركية الإسرائيلية.

إلا أن هذه الخطابات المدوية لم تصل لدرجة الضغط على إسرائيل، حيث لم تتخذ السلطات في أنقرة إجراءات مثل قطع العلاقات، سحب السفير، أو وقف مسار التطبيع، المقاطعة الاقتصادية، لإلحاق الضرر بإسرائيل. ويمكن إرجاع محدودية الدور التركي إلى النقاط التالية:

1. الخطاب التركي يتجاوز إمكانات الفعل.
2. سحب تركيا لسفيرها منذ2018 عقب إعلان ترامب نقل السفارة للقدس، والتعامل الوحشي لإسرائيل مع مظاهرات العودة في غزة، وبالتالي ليس هناك سفير لاستدعائه.
3. تأثر تركيا بتوتر العلاقات مع مصر، بمعنى كلما كان لها تعاون مع مصر كدولة مفتاحية كلما كان دورها أكبر في فلسطين وهو ما رأيناه في 2014 و2021 بسبب الخلاف وبسبب التنافس على الأدوار.

لا يمكن التقليل من أهمية الخطاب بمفرده حتى في ظل انخفاض سقف الفعل، فالخطاب جزء من السياسة، يعكس أهمية فلسطين في مشروع حزب العدالة والتنمية. وعليه فحدة الخطاب التركي تجاه إسرائيل إيجابي ومطلوب، بعدما أصبح وضع الفلسطينيين ضعيف نتيجة التطبيع الأخير بين إسرائيل

1 الحرة، أردوغان يغازل إسرائيل، نشر بتاريخ 25 ديسمبر 2020، نظر بتاريخ 4 أوت 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.alhurra.com/turkey/2020/12/25

2محمد طورونلو، للجم العدوان الإسرائيلي.. أردوغان يقود حملة دبلوماسية مكثفة، نشر بتاريخ14 ماي2021، نظر بتاريخ، متاح على الرابط التالي/https://www.aa.com.tr/ar:

ودول عربية (الإمارات والبحرين والمغرب والسودان)، أي أن الموقف التركي يبقى مشرفا بالنظر للمواقف المخذلة لبعض الدول العربية، مثال على ذلك حمل الرئيس التركي لخريطة فلسطين خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موضحا تقلص مساحة فلسطين بسبب سياسة الاستيطان منذ 1948، مما أثار غضب الإسرائيليين الذين ردوا على أردوغان بأنه "لا يتوقف عن قول معلومات غير صحيحة عن إسرائيل".[1]

وبالنتيجة عملت هذه التحولاتعلى مستوى الخطاب في ظل حكم حزب العدالة والتنمية إلى خلق حالة من التوتر مع "إسرائيل"، تمثلت في تبادل الاتهامات، وطرد السفراء، وهو ما يعبر عن الاستياء والرفض دون خلق أزمة شديدة بينهما، وهو السقف الذي تصل فيه الأزمة بين الطرفين لتجنب قطع العلاقات الدبلوماسية.

وتدرك إسرائيل أهمية تركيا ووزنها الإقليمي والتي تحسب له ألف حساب لتجنب العواقب المحتملة كما أنها مدركة للتحولات التي تشهدها تركيا على الصعيد الداخلي والخارجي. إلا أن ذلك كله لا يلغي حقيقة أنها دولة نموذجا إسلاميا معتدلا، تزن مصالحها بعيدة المدى بدقة، وتدير أزماتها بواقعية وبرغماتية، ولا تخرج عن قرارات الحلف الأطلسي.

ومنه نستطيع القول ان الخطاب التركي يبقى رهين حسابات إستراتيجية في تعامله مع القضية الفلسطينية ومرهون بالمنحى التصاعدي للعلاقة التركية-الإسرائيلية، فكلما كانت العلاقات متوترة بين الطرفين زادت حدة الخطاب التركي المناهض لإسرائيل، وكلما تقاربت وجهات النظر بين الطرفين اختفت اللهجة التصاعدية ضد إسرائيل. ومنه نستنتج أن القضية الفلسطينية ليست بالأهمية الكبرى التي تأخذها العلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: طبيعة المصطلحات

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ردت تركيا الاعتبار للقضية الفلسطينية فى أجندتها السياسية بعد فترة انقطاع،انعكس ذلك على طبيعة المصطلحات التي عملت تركيا على التأكيد عليها وتوظيفها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية. وعليه في هذا المطلب سيتم دراسة وتحليل طبيعة المصطلحات ضمن هذا السلوك الجديد،وهنا سنختبر مبادئ حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالمصطلحات في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

الفرع الأول :رفض التطبيع

يشير التطبيع إلى جعل العلاقات طبيعية، بعد فترة من التوتر أو القطع لأي سبب كان. حيث تعود العلاقة طبيعية وكأن لم يكن هناك خلاف أو قطيعة سابقة. ويأتي التطبيع بقرار معلن كما حدث بين

1تي أر تي عربي، أين حدود إسرائيل.. خطاب أردوغان بالأمم المتحدة يضع الاحتلال في مأزق، نشر بتاريخ25 سبتمبر2019، نظر بتاريخ 4 أوت2021، متاح على الرابط التالي:https://www.trtarabi.com/now

الولايات المتحدة والفيتنام. أو أن يكون عن طريق أفعال غير مباشرة تصب في مصلحة الدولة المراد التطبيع معها.

وعليه هو إعادة تعريف للعلاقة مابين دولتين. ونقصد بإعادة تعريف العلاقة انه بدلا من ان تكون علاقة صراع ونزاع تكون علاقة جوار. وهو ما ينطبق على دولة فلسطين بدلا من أن يكون من الجوار العربي والإسلامي نصرة في إعادة الحقوق والأرض للفلسطينيين، يتم إعادة تسمية إسرائيل على أنها كيان شرعي يحظى بحقوق الجوار، وأيضا محاولة تغيير الصورة الذهنية لليهود من العداء إلىالتحالف . وبالنتيجة إنهاء المقاطعة الاقتصادية، والثقافية والدبلوماسية، وإيقاف النشاط المعادي في المؤسسات والمنابر الدولية، والتعاون الإقليمي.

نستطيع القول أن مفهوم التطبيع فيه خيانة، وفيه إعادة توصيف وتعريف للعلاقة بين الدولتين المطبعتين.

على ضوء ذلك يرفض حزب العدالة والتنمية التطبيع مع إسرائيل، باعتباره خيانة للقضية الفلسطينية. وهذا ما دفع تركيا لأن تكون الأعلى صوتا في انتقاد تطبيع دولة الإمارات العلاقات مع إسرائيل في أوت 2020، ووقتها قال الرئيس التركي:أنه يفكر في استدعاء السفير التركي من أبو ظبي.كذلك قال" لم ولن نترك فلسطين لقمة سائغة لأحد أبدا". وفي بيان رسمي أبدت وزارة الخارجية التركية موقفها الرافض للاتفاق، ووصفت الخطوة الإماراتية بأنها خيانة للقضية الفلسطينية.[1] وهو ما عاد وكرره في وصف الموقف البحريني الذي أعلن لاحقا التطبيع مع إسرائيل.

انعكس القلق والتخوف التركي من قيام تحالف إقليمي هجومي بين إسرائيل والإمارات، إلى ارتفاع حدة الخطاب التركي تجاه عملية التطبيع العربية والخليجية تحديدا بسبب اعتبار تركيا تشكل مصدر تهديد مشترك لهما، وهو ما جعل المواقف التركية تبدو داعمة للقضية الفلسطينية، ويدعم الموقف الفلسطيني الرافض للتطبيع.

ويمكن تفسير هذا الموقف المتناقض مع السلوك التركي بعدم وقف التعاون العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل وانتقاد التطبيع الإماراتي يرجع إلى تخوف تركي من تشكيل تحالف خليجي_إسرائيلي لعزل تركيا وقطر.

ولهذا بعد أقل من ثلاث شهور من هذه التصريحات القوية التي عبرت عن رفض تركيا لتطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل، حدث تغيير كبير في الموقف التركي تجاه إسرائيل وخلاصته رغبة تركيا في استعادة علاقتها معها. هذا الموقف تجلى في عدة مؤشرات أبرزها تصريح مباشر للرئيس التركي

1 طارق دياب، تركيا واتفاق التطبيع الاماراتي الإسرائيلي التفاعلات و التداعيات، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، سبتمبر2020،ص2.

في يوم 25ديسمبر2020، قال فيه : "أن بلاده ترغب في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل".[1]وعليه يهدف مشروع حزب العدالة والتنمية لإعادة مد وتمتين العلاقات ، خاصة الدبلوماسية والسياسية (عودة السفراء) مع إسرائيل،بمعنى فترة التعنت وان كانت توصف في غالب الأحيان بالشكلية قد انتهت ،خاصة وانه ليس لتركيا حاجة بها، نتيجة تغير السياقات الإقليمية والدولية من جهة، ورغبة تركيا في تهدئة تامة فيما بتعلق بالسياسة الخارجية .

ونشير هنا إلى أن هذا التصريح لم يكن وحيدا ولا معزولا، بل جاء ضمن مجموعة كبيرة من المؤشرات على رغبة تركيا في التودد إلى إسرائيل، ومن بين هذه المؤشرات هو ما قالته الصحف التركية التي كشفت على أن الخارجية التركية استقرت على سفير لها في تل أبيب وهو الدكتور"أوفوك أولوتاس" وتستعد لإرساله إلى تل أبيب في الوقت المناسب.[2]

أما المؤشر الثاني فنجده في تقارير متواترة من أذربيجان والصحف الإسرائيلية عن وساطة يقوم بها الرئيس الأذربيجاني"الهام علييف" لتقريب وجهات النظر بين تل أبيب وبين أنقرة، ووفقا لهذه التقارير فان الجانب التركي يرحب باستعادة العلاقات مع إسرائيل. [3]

أما المؤشر الثالث فيكمن في مقال الدكتور"جهاد ياجي"*، الذي نشر في معهد تل أبيب"موشريان " الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 2020، يقول فيه من المهم جدا للبلدين أن يرسما الحدود البحرية فيما بينهما، كما عدد الفوائد للجانبين الإسرائيلي والتركي فيما يتعلق بهذه المسألة.[4]

---

1 مونت كارلو الدولية، أردوغان: تركيا ترغب في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل، نشر بتاريخ 25 ديسمبر2020، نظر بتاريخ 7 أوت 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.mc-doualiya.com

Israel hayom,Turkey appoints ambassador to Israelafter 2-year 2
https://www.israelhayom.com/2020/12/10/turkey-appoints-ambassador-to-israel-.break after-2-year-break/

Barak Ravid,Azerbaijan seeks to mediate betweenTurkey and Israel,3
https://www.axios.com/azerbaijan-mediate-between-israel-turkey-erdogan-bb604eac-:التالي
31d7-4dcf-b8a7-af6157328a50.html

*الأميرال يايجي هو رئيس أكان القوات البحرية التركية السابق، وقد تم اعفائه من منصبه ونقله إلى رئاسة هيئة الأركان في البلاد في العام 2020،وهو أيضا رئيس مركز الأبحاث الإستراتيجية بجامعة بهجة شهير،متخصص في القضايا الجيواستراتيجية. قد قدم خطة لترسيم الحدود البحرية مع فلسطين، وأيضا خطة ترسيم الحدود مع ليبيا، وله العديد من الأبحاث عن شرق المتوسط الملتهب.

Hay Eytan Cohen Yanarocak and Dr. Joel D. Parker, Israel is Turkey’s Neighbor Across 4
the Sea: Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas between Turkey and Israel, Vol. 4, No. 8, November - December 2020.

ويؤكد تصريح مستشار الشؤون الخارجية للرئيس التركي "مسعود كاسيين" والذي قدم حوارا مهما جدا لإذاعة "صوت أمريكا" قال فيه إذا اقتربت إسرائيل خطوة واحدة من تركيا، فان تركيا قد تقترب من إسرائيل خطوتين." وقال إذا رأينا ضوءا أخضر فيمكن أن نعيد سفيرنا ونفتتح السفارة التركية مرة أخرى في إسرائيل.وعدد الفوائد الكثيرة التي يمكن أن تعود على اسرائيل ان هي قبلت باستعادة العلاقات كاملة مع تركيا، مذكرا إسرائيل بأن تركيا كانت دائما زبونا مهمها بخصوص شراء الأسلحة الإسرائيلية وأن تركيا اشترت الكثير منها فيما مضى، حيث يمكن ترتيب ذلك مرة أخرى ويمكن للمؤسسات الصناعية العسكرية في تركيا وإسرائيل أن يمضيا قدما معا.[1]

كما ذكر إسرائيل بمجال التعاون في مجال الطاقة فقال أن إسرائيل تنتج الكثير من الغاز في البحر المتوسط الذي يبلغ8 مليون، وهنا قال أن تركيا سوق كبير للطاقة وأن تركيا في حاجة إلى هذا الغاز وبالتالي بالإمكان أن تكون تركيا هي المشتري لهذا الغاز. وذكرهم أنه جغرافيا تركيا أفضل بديل لنقل الغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى السوق الأوروبي.[2]

هدف مشروع حزب العدالة والتنمية الى أن يكون لتركيا دور رئيس بالشرق الأوسط، وتمثل هذا الدور في جهود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لجعل القضية الفلسطينية هدفا يركز عليه ، من منطلق كونه زعيم العالم الإسلامي، وعليه حامي كل قضايا المسلمين. وهو ما دفعها لتصعيد مواقفها تجاه إسرائيل ورفض خيانة القضية الفلسطينية . غير أن تركيا غيرت مواقفها نتيجة العزلة التي تعانيها، والتي انعكست بدورها على الاقتصاد التركي الذي أصبح اقتصاد مأزوما، تجلى ذلك في تراجع قيمة الليرة، تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية في تركيا، تراجع جاذبية تركيا للمستثمرين الذين وجدوا في أسواق مجاورة فرصا أفضل للاستثمار،بالإضافة إلى فقدان تركيا لمؤشر الثقة الاقتصادية والدليل الأكبر خفضت وكالة "مودز" للتصنيف الائتماني في سبتمبر2020، الجدارة الائتمانية للديون التركية لأقل مستوى له عند "b2" "قليلة الثقة"، مما يعني أن هذه الوكالة ترى أن لتركيا ثقة قليلة على السداد وبالتالي على تركيا أن تدفع نسبة الفائدة بنسبة كبيرة لأن تركيا صنفت على أن الثقة الممنوحة لها محدودة للتعويض عن المخاطرة التي يأخذها المقرض.[3]

وعليه تعود أزمة الاقتصاد التركي الى المواقف السياسية التركية التي جعلتها تعرف عزلة في المنطقة وللبحث عن حل لهذه العزلة والتخفيف منها، تأتي مساعي تركيا لإعادة العلاقات مع إسرائيل باعتبارها الطريق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن "جون بايدن" له مواقف عدائية قديمة

---

1 Dorian Jones , TurkeyPoised for Reset in Relations WithIsrael , Available at

https://www.voanews.com/europe/turkey-poised-reset-relations-israel

2 ibid

3 Sydney Maki,NettyIdayuIsmail,CaganKoc ,Turkey Gets Unprecedented Downgrade, 3 Crisis Warning From Moody's,Available at

https://www.bloomberg.com/news/articles

اتجاه تركيا. ففي عام 2014 كان "جون بايدن" حينها نائب الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، والذي حدث وقتها أنه كان السياسي الوحيد الذي اتهم علنا تركيا بدعم جماعات إرهابية، ثم اضطر تحت ضغط العلاقات القوية والمصالح الأمريكية التركية أن يتراجع ويعتذر. ثم في 2016 وفي تركيا اجتمع بالجماعات المعارضة التركية ودعاهم الى الاتحاد لهزيمة أردوغان. ثم في 2017 وفي حوار له مع "نيويورك تايمز" وصف أردوغان بأنه دكتاتور يجب أن يدفع ثمن انتهاكاته على صعيد ملف حقوق الإنسان في تركيا،[1] وتجاوزاته التي فيها قدر كبير من المغامرة سواء اتجاه الأكراد، وفي شرق البحر المتوسط.يضاف له أن "بايدن" هو أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يعترف علنا على أنه صهيوني .

وعليه نتيجة مواقف بايدن العدائية يرغب "أردوغان" في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل لإيمانه بأن إسرائيل هي الأكثر تأثيرا على "بايدن"، خصوصا وأن أردوغان بتصريحاته الحادة ضد إسرائيل يمثل شخص كاره لليهود، ولعل تقاربه وتطبيعه مع إسرائيل يرضي الإدارة الأمريكية.

هذه النوايا والأهداف التركية والمتمثلة في إقامة علاقات دافئة(التطبيع) مع إسرائيل، أمر صعب تحقيقه في المدى المنظور لاعتبارين، اعتبار يتعلق بإسرائيل ، وهنا صحيح ان إسرائيل حريصة على إقامة علاقات مع دولة مهمة مثل تركيا، لكن في المقابل نجحت إسرائيل مؤخرا في إقامة علاقات غير مسبوقة مع دول غربية مثل قبرص واليونان.ودول إسلامية مثل الإمارات، مصر، البحرين. وكثير من هذه الدول يجمعها حالة عداء أو توتر مع تركيا، وعليه ان قبلت إسرائيل وطبعت مع تركيا فسوف تغامر بدفء علاقاتها مع هذه الدول . مثلا إذا أرادت إسرائيل أن توثق علاقاتها مع تركيا وتتعاون معها في الملفات الهامة التي تخص البلدين مثل ملف شرق البحر المتوسط، فان ما تريده تركيا يتعارض تماما مع ما تريده قبرص واليونان. ومن جهة ثانية تستطيع إسرائيل إقامة علاقات مع هذه الدول وتحافظ على مسافة بينهم.

والاعتبار الاخر هو الحسابات التركية نفسها، ان شعبية الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" في الداخل والخارج قائمة على عدائه مع إسرائيل، فحزب العدالة والتنمية ينجح في الانتخابات لمغازلته للقاعدة المعادية لإسرائيل داخل تركيا، وكذلك هو يحضى بشعبية في الخارج باعتبار أنه يأخذ مواقف سياسية بناء على خلفية أخلاقية ودينية يصعب جدا ان يتراجع عنها. بمعنى أصبح من الصعوبة على الحزب إقناع أتباعه بالداخل والخارج باستعادة علاقاته مع إسرائيل.فمن جهتها تريد تركيا الحصول على خدمات من إسرائيل وهي التوسط لدى الكونغرس وبايدن، هذه الخدمات تريد إسرائيل في مقابلها خدمات ومواقف أخرى منها غض النظر تماما عن أي انتقادات للأطماع الإسرائيلية للسطو على القدس، وبالتالي أن تقطع تركيا دعمها لحماس والإخوان المسلمين.

Joe Biden: Former Vice President of the United States', The New York Times, January 1 17, 2017.

نستطيع القول أنه إذا رفضت تركيا تقديم هذه الخدمات فلا جدوى من محاولة استعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع تل أبيب، وإذا قبلت تركيا ذلك فحزب العدالة والتنمية سيكون في موقف لا يحسد عليه أمام قاعدته الانتخابية في الداخل وفي الخارج.

نلاحظ أنه في ظل تواتر عملية التطبيع من دول عربية مع إسرائيل قرر الرئيس أردوغان، استغلال هذه الفرصة للانضمام لهذه المسيرة، وذلك بتطبيع علاقاته مع إسرائيل ومع دول مطبعة مع إسرائيل مثل مصر والإمارات.

وقد أفضت نتائج التطبيع مع إسرائيل بالنسبة لفلسطين إلى ما يلي:[1]

1. عزل القضية الفلسطينية عن مسارها العربي والإسلامي ووضعها في آخر سلم الاهتمامات العربية والإسلامية، بجعل الأولوية للتطبيع بين العرب وإسرائيل.
2. اعتبار التطبيع مع إسرائيل وتطور العلاقة معه هو ما قد يفضي إلى تحسين العلاقة مع الفلسطينيين، وليس العكس.
3. إحياء نظريات "السلام الاقتصادي" بتعداد الفوائد التي ستكسبها الاقتصادات العربية من التبادل الاقتصادي والتكنولوجي مع إسرائيل.
4. رؤية إسرائيل كحليف استراتيجي مهم في مواجهة تهديدات إيران في المنطقة، وهو ما يدفع بهذه الدول لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، في ظل تنامي الخطر الإيراني، لتصبح وحدة المصالح بين الأنظمة العربية و إسرائيل أهم من الصراع العربي الإسرائيلي.

الفرع الثاني: التنازل التدريجي في اللفظ

عقب الاعتداء على سفينة مرمرة عام 2010،اشترطت تركيا على إسرائيل، لعودة العلاقات بين الطرفين، الاعتذار بشكل رسمي عن الحادثة، وتقديم تعويضات لضحايا سفينة "مرمرة الزرقاء"، ورفع الحصار عن قطاع غزة.وقد أصر الرئيس التركي" رجب طيب رجب أردوغان"على رفع الحصار عن غزة كشرط للتوصل لاتفاق ينهي الأزمة الثنائية في العلاقات.[2] لكنه سرعان ما أسقطت تركيا شرط رفع الحصار عن غزة ، مكتفية بالإيفاء بالشرط الأول بتقديم رئيس الوزراء الإسرائيلي

1عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟،مجلة مداد الاداب،2019 ص869- 870.

2 الشرق، أردوغان يشترط رفع الحصار عن غزة مقابل إعادة العلاقة بإسرائيل، نشر بتاريخ12 فيفري 2014، نظر بتاريخ6 أوت 2021، متاح على الرابط التالي:https://al-sharq.com/article/12/02/2014

اعتذارا عام 2013، والثاني بدفع 20 مليون دولار كتعويضات لذوي ضحايا سفينة "مافي مرمرة"،لتعود العلاقات بينهما من جديد حفاظا على المصالح التركية والإسرائيلية .

تكتسب تركيا بالنسبة لإسرائيل أهمية مضاعفة لكونها بلد مهم في المنطقة ، وعضو في حلف الناتو وبالتالي عندما تخسر إسرائيل تركيا تنتقص مكانتها في المنطقة ولذلك مبدئيا إسرائيل راغبة في علاقات طيبة مع تركيا، أيضا في ظل السياق السوري الملتهب كلا البلدين لهما حدود مع سوريا وبالتالي لهما مصالح في سوريا. والعامل الثالث هو أن تركيا بموجب الاتفاق تخرج نفسها من دائرة المزايدة على القضية الفلسطينية كما فعلت في واقعة "دافوس"، و"سفينة مرمرة" لتعود من جديد تحت المظلة الأمريكية التي تجمع الطرفين التركي والإسرائيلي، كما تريد تركيا كسر العزلة التي شهدتها في المنطقة. وعليه تستدير إقليميا نحو إسرائيل، خاصة بعد يقين تركيا بأنها ليست القوة الوحيدة في المنطقة وأنه عليها أن تفتش في تحالفاتها القديمة وتستقر كما استقرت لعشرات السنين تحت المظلة الأمريكية وبالتحالف مع إسرائيل. ولذلك كلا الطرفين لهما مصلحة مشتركة في إعادة العلاقات لأنه في السياسات الدولية الدول دائما تنحاز لمصالحها القومية على حساب الأيديولوجيات والشعارات وبالتالي نتيجة توتر الوضع الداخلي في تركيا، الوضع في سوريا، توتر علاقاتها نسبيا مع بعض الدول الأوروبية، أرادت أن تغير شبكة تحالفاتها فتراجعت عن موقف الرفض القاطع، وهو ما يجعل اتفاق 2016 بينها وبين إسرائيل، كان من موقف الضعف وليس من موقف القوة.

ورغم كل ما تقدم فان مصير كلاهما التنافس، لأن كلا من تركيا وإسرائيل تتنافسان على دور الدولة الأهم في الإقليم، من خلال كسب العديد من الحلفاء ولعب دور هام في القضايا الإقليمية، فبالنسبة لإسرائيل يعتبر التطبيع والاندماج أكثر مع دول المنطقة وتجاوز القضية الفلسطينية هي السبيل الوحيد لتصبح القوة رقم واحد في المنطقة، ومن جهة ثانية تريد تركيا نفس الدور ولكن بطرق مختلفة بالضغط على إسرائيل بورقة القضية الفلسطينية، وعليه تكسب التأييد الشعبي التركي والعربي على حساب الأنظمة المطبعة.

الفرع الثالث :تحليل الألفاظ

من خلال هذا الفرع يتم اختبار أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية انطلاقا من طبيعة المصطلحات التي يوظفها الحزب تجاه القضية الفلسطينية واسرائيل، وهو ما دفع بنا لتحليل هذه الالفاظ لدى تصريحات وخطابات مسؤولي حزب العدالة والتنمية في المحافل الدولية.

ويبين الجدول رقم (11) تحليل الألفاظ لتصريحات وخطابات مسؤولي حزب العدالة والتنمية.

العهدة	السنة	تصريحات وخطابات حزب العدالة والتنمية	المكان
الأولى	2005	أدرك عملية السلام التي ظهرت في الشرقزيارة رئيس الوزراء الأوسط، وأدرك الوتيرة السلبية المستمرةالتركي آنذاك" اردوغان" بين إسرائيل وفلسطين لعشرات السنين،للقدس عام 2005.	

			وأرجو السلام لأجل كلتا الدولتين وكلا الشعبين
الثانية	30 جانفي 2009	العدوان الإسرائيلي على سكان قطاع غزة ،تصريحات أردوغان عن نقطة سوداء في تاريخ الإنسانية، إسرائيلحرب غزة في منتدى هي المسؤولة عن وصول الوضع الى ما هودافوس عليه الآن لأنها الطرف الذي لم يلتزم بالتهدئة.وأن موقف تركيا هو وقوفه ضد الظلم الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني	في إسرائيل اثنان من رؤساء حكوماتكم، قالولي واحدا من أهم التصريحات، وهو عندما ندخل الى الأراضي الفلسطينية على ظهر دباباتنا نشعر بسعادة غريبة، عندكم رؤساء حكومة يقولون هذا الكلام، وأنا ألوم الذين صفقوا لهذا الظلم.
	22 سبتمبر 2011	هناك89 قرارا أمميا لم تلتزم بها إسرائيلكلمة رجب طيب اردغوان وضربت بها عرض الحائط، كما أن الأممفي الامم المتحدة المتحدة لا تساعد في انهاء معاناة الشعب2011/9/22 الفلسطيني، هل يستطيع مجلس الامن أن فرض عقوبات على إسرائيل، هل بإمكانها فرض عقوبات على إسرائيل مثلما فرضتها على السودان.	إسرائيل هي التي تلقي بالقنابل الفسفورية ، إسرائيل تستخدم وتصنع القنابل الذرية، لكن لا احد يتحرك. كل ما يعانيه الشرق الأوسط من مشاكل المصدر هو إسرائيل. إسرائيل دائما تسعى لوضع العقبات أمام عملية السلام.كذلك إسرائيل هي الدولة التي لا تحترم القانون ولا تلتزم بالقرارات المتخذة.
الثالثة	26أوت 2012	على مدار65عاما، لم يتم اعتماد أي قرار منكلمة وزير الخارجية قبل الهيئة الموقرة لدعم قيام دولة فلسطين...،التركي السيد أحمد داود يجب علينا أن ندعم رغبة فلسطينفي أنأوغلو أمام الجمعية العامة تصبح دولة مراقب غير عضو، كما أطالبللأمم المتحدة 2012 المجتمع الدولي أن يمنحوا فلسطين دولة مراقب غير عضو، لقد حان الوقت لاعلاء	

القيم الدوليةللعدلوالكرامة. علينا أن لا نخجل من دعم رغبة الشعب الفلسطيني المشروعة في الحفاظ على دولته.

يجب أن يرفرف العلم الفلسطيني على مبنى هيئة الأمم المتحدة، هذا العلم لن يمثل فقط دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة بل سيمثل أيضا وقوفنا معا لرفع الظلم الواقع على فلسطين وعلى ا لشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين.

لن تنجح رؤيتنا حول العدالة وحقوق الانسان حتى نرى علم دولة فلسطين يرفرف بجوار اعلامنا كدولة تامة العضوية بالأمم المتحدة.

كما طالب بدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على حدود67.كما أن منح فلسطين دولة مراقب غير عضو يمكن أن يوصف أنه دعم للشعب الفلسطيني.

إن الاعتراف بدولة فلسطين ليس خيارا أمام المجتمع الدولي بل هو ضرورة وحتمية أخلاقية وسياسية وإستراتيجية.إن تركيا ستقف بجواركم حتى إعلان دولة فلسطين حرة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس

الثالثة	24 سبتمبر	2013	تم الحديث السلام الدولي الذي تشكلهكلمة الرئيس التركي عبد الله الحرية، والعدالة والكرامة والتقدمغول أمام الجمعية العامة الاجتماعي، والرفاهية الاقتصادية، ويجبللأمم المتحدة 2013 توحيد القوى لإنشاء عالم مزدهر ومستقر، وتحقيق هذا العالم هو المسؤولية الأساسية أمام أممنا.
الرابعة	25 سبتمبر	2014	المشكلة الفلسطينية والتي زاد عمرها عن 50كلمة أردوغان في الجمعية عاما هي مركز هذه الأعمال، نحن نناديالعامة للدورة 69 للأمم بإلغاء الحصار المطبق على غزة، ونطالبالمتحدة 2014 بالعمل من أجل حل الأزمة الفلسطينية هو واجب ملقى على جميع الدول، وتركيا تطالب بحل الدولتين بشكل عملي.نريد وضع حل الدولتين في فلسطين وإسرائيل.

الخامسة	30 سبتمبر 2015	هناك حوالي 60 سنة ، كنا ندعو لدعمكلمة رئيس الوزراء التركي القضية الفلسطينية من أجل أن تشكل دولة"داوود أوغلو" أمام موحدة الى جانب الدولة الإسرائيلية، وطلبناالجمعية العامة للدورة 70 طبعا أن يرفع علم الدولة الفلسطينية فيللأمم المتحدة الجمعية العامة للأمم المتحدة. يجب ان تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف ، ونعتقد هذا العلم سوف يرفع فوق القدس، وسوف تكون عاصمة للدولة لفلسطينية. من هنا نقول أنه لا يجب ان تكون هناك حدود، حيث يجب على المسلمين والمسيحين واليهود أن يعيشوا حياتهم دون أن تكون هناك أي عنصرية بينهم.
الخامسة	2016	كما ان السماح للشعب الفلسطيني بأن يعيشكلمة الرئيس التركي رجب في فلسطين مستقلة عاصمتها القدس الشرقيةطيب أردوغان أمام الجمعية على أساس حل الدولتين واجب، واجبنا حيالالعامة للدورة 71 للأمم الأطفال الفلسطينين على الأقل . وعلىالمتحدة إسرائيل أن تحترم قدسية الحرم الشريف، وأن تضع حدا للانتهاكات. نحن سنسعى من علاقاتنا الطبيعية مع إسرائيل تيسير العملية السلمية، ولحل المشاكل الاقتصادية والإنسانية التي واجهها إخواننا وأخواتنا الفلسطينيون وسنواصل ارسال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة.
الخامسة	ماي2017	نحن مازلنا نبذل جهودنا من أجل القضيةكلمة للرئيس التركي رجب الفلسطينية وإعادة السلام، وإسرائيل تهملطيب أردوغان في الملتقى القرارات وتستعمل سياسات مبنية علىالدولي لأوقاف القدس التفرقة. الشرط الأول بناء دولة فلسطين على حدود 1967.
الخامسة	ديسمبر2017	طالب بالاعتراف بدولة فلسطين من أجلكلمة أردوغان في قمة إحقاق الحق ومن أجل تغيير المعادلات علىمنظمة التعاون الإسلامي الساحة الإقليمية والدولية. وبالمقابل يجبلنصرة القدس عدم السماح لإسرائيل بشغل العالم بمسائل وقضايا مختلفة من اجل الاستمرار في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية

الخامسة 19 سبتمبر2017 أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فانه لابدكلمة الرئيس التركي رجب من الحفاظ على هوية القدس،و مقدساتطيب أردوغان أمام الدورة الحرم الشريف، وما حدث في شهر تموز72 للجمعية العامة للأمم حقيقة قد صعد الأزمة. وأن الحل يكمن عنالمتحدة.
طريق قيام إسرائيل على وقف بناء المستوطنات وكذلك على مبادرة إيجاد الحل بناء على حل الدولتين، وأناشد كافة الدول على إقامة دولة فلسطين في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة.

السادسة 25سبتمبر2018 سنظل مدافعين عن الوضع القانونيكلمة الرئيس التركي رجب والتاريخي للقدس حتى لو أدار العالم برمتهطيب أردوغان في افتتاح ظهره لفلسطين. أعمال الدورة ال 73 للجمعية العامة

24 سبتمبر2019 أراضي فلسطين تعيش الظلم تحت إسرائيل،خطاب الرئيس التركي قبل أيام تم قتل امرأة فلسطينية من قبلرجب طيب اردوغان في إسرائيل بطريقة دنيئة وبحقارة لكن لم نجدأعمال الجمعية العامة للأمم تحرك الضمير العالمي. المتحدة الـ74

أنا أتسائل أين إسرائيل، أين حدود إسرائيل ، كيف كانت إسرائيل عام 1947 وبعد ذلك 1967 إسرائيل تتوسع بينما فلسطين تتقلص.واليوم فلسطين أصبحت أراضيها معدومة بينما الأراضي كلها أصبحت بيد إسرائيل، كما تبدل إسرائيل جهودا للاستيلاء على البقية.كما أن الأمم المتحدة اتخذت قرارات ضد إسرائيل لكنها لم تنفذ.

وعليه فان إسرائيل أيضا تستمر في أعمالها الاستيطانية الظالمة، وأنها تتصرف بشكل غير مكترث للقانون الدولي. ونحن نرى أنه يجب أن تقوم دولة فلسطين أيضا على حدود67 وعاصمتها القدس الشرقية.

وأنا اسأل من منصة الأمم المتحدة أين حدود دولة إسرائيل هي حدود1948 أم حدود1967،أم أن هناك حدود أخرى لإسرائيل. وهل هدف صفقة القرن القضاء على دولة فلسطين نهائيا.

تركيا وقفت إلى جانب فلسطين المظلومة
وستقف إلى جانب فلسطين إلى الأبد.

22 سبتمبر2020 وبالنسبة للاضطهاد والاحتلال في فلسطين،كلمة الرئيس التركي رجب ففلسطين هي الجرح النازف للإنسانية، ولاطيب أردوغان أمام الجمعية تزال القضية الفلسطينية تقض مضاجعنا،العامة للأمم المتحدة ال 75 والأيدي القذرة التي تتعدى على القدس.

والشعب الفلسطيني الذي انبرى للتصدي لسياسات إسرائيل العدوانية على مدى أكثر من نصف قرن يواصل كفاحه.

والنزاع الفلسطيني لا يمكن أن يحل إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة بناءا على حدود1967 تكون عاصمتها القدس الشرقية.

22 سبتمبر2021 ان واحدة من اهم المشاكل التي تزعزعكلمة الرئيس التركي رجب الاستقرار في المنطقة، هو النزاع الإسرائيليطيب أردوغان أمام الجمعية الفلسطيني ومادام الشعب الفلسطيني يتجشمالعامة في دورتها الـ76 مشاق ومذلة وهوان الاحتلال فانه سيتعذرعلينا أن نحقق السلم والأمن والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط، ولهذا السبب فان الاحتلال والضم والاستيطان غير القانوني ينبغي أن ينتهي فورا.

ان عملية السلام ورؤية حلالدولتين ينبغي أن تبث فيها الروح من جديد بلا أدنى تأخير.

إن إقامة دولة فلسطينية متكاملة الأركان حيث تكون القدس عاصمة لها على حدود1967، تظل واحدة من أهدافنا الرئيسية التي نتوخاها.

نلاحظ في العهدة الأولى(2002-2006)، لحزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" كانت مصطلحات الخطاب تعبر على اتزان السياسة التركية اتجاه الطرفين، وهو ما جعله يوظف مصطلح الدولتين لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، بمعنى قبول تركيا بتطبيق حل الدولتين، ويعود ذلك

لتخوف حزب العدالة والتنمية من إسقاطه انتخابيا من خلال افتعال أزمات . وهو ما جعله يحرص على عدم الدخول في دعم علني للقضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى عدم الدخول في تحد لإسرائيل والدول الغربية.

أما في العهدة الثانية(2011-2007)، نلاحظ استمرارية في النهج" حل الدولتين"، مع اعتبار إسرائيل الطرف المهدد للسلام في المنطقة. فمن خلال ممارسات إسرائيل والمتمثلة في خرقها للاتفاقيات الدولية، العدوان الاسرائيلي على غزة في 2009، ودخولها للأراضي الفلسطينية بالدبابات ، وكذلك عدم التزام إسرائيل ب89 قرارا أمميا دوليا، يظهر أن إسرائيل لا تزال الطرف المهدد للسلام في المنطقة.

وبالنسبة للعهدة الثالثة لحكم حزب العدالة والتنمية(2014-2011) ، يعتبر إسرائيل أنها دولة ، كما يؤكد على فكرة أن اسرائيل هي الطرف الأقوى في هذا الصراع، ويستدل على ذلك عند الإشارة على أن مجلس الأمن عاجز عن جبروت إسرائيل وأعمالها تجاه الفلسطينين، وتنكرها لجميع القرارات الدولية.

ومن جهة أخرى يطالب بدعم الطرف الأضعف فلسطين من خلال السماح لها بإنشاء دولة ذات حدود واضحة ، وفق حدود 1967.وفتح المجال أمامها في المحافل الدولية من خلال إشارته لها بأن تأخذ مقعد في هيئة الأمم المتحدة كدولة غير عضو.

العهدة الرابعة (2014)، ترى تركيا أن حل الصراع يكمن في إعادة تقسيم فلسطين وفق المواثيق الدولية التي تنص على إنشاء دولة إسرائيل ودولة فلسطين مع الإبقاء على مصالح إسرائيل.

أما في العهدة الخامسة(2018-2015)، ينطلق حزب العدالة والتنمية من فكرة وجود دولتين، لا ينفي وجود إسرائيل لكنه يستعمل فلسطين كتهديد وكورقة ضغط على إسرائيل وسياساتها التعسفية تجاه الفلسطينين والأماكن المقدسة، وأيضا يريد الحزب اثبات نفسه كفاعل يمكنه حل هذا الصراع للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

العهدة السادسة(2022-2018)

أثر قرار ترامب بجعل القدس عاصمة إسرائيل" صفقة القرن"، على طبيعة المصطلحات في الخطابات التركية لحزب العدالة والتنمية،بحيث أصبحت أكثر هجومية تجاه إسرائيل. وفي هذا السياق حاول أردوغان أن يرتقي لمستوى خطورة التهديدات التي تهدد الثوابت الفلسطينية والحقوق الفلسطينية، داعيا بالاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ويرجع ذلك إلى كونها مبنية على نوع من الثقة التي منحتها له طبيعة الإدارة الأمريكية" عهدة الرئيس ترامب"، وهذا ما يفسر طبيعة المصطلحات في خطابات حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان باتهامه لإسرائيل بأنها دولة احتلال، تضرب المواثيق الدولية بعرض الحائط، استيطان.

لكن بتغير الإدارة الأمريكية ظهر نوع من الليونة في توجهات السياسة الخارجية التركية، ويمكن تفسير ذلك بكون هذه الأخيرة لديها توجهات ضد السياسة الخارجية التركية في المنطقة.

نخلص الى أن السياسة الخارجية التركية في كل عهدات حكومة حزب العدالة والتنمية كانت تؤكد على حل الدولتين، والذي لا يضر بمصلحة إسرائيل. كذلك نرى أن جهود تركيا كانت ستثمر أكثر تجاه القضية الفلسطينية لو ذهبت لمصطلح الاستعمار والفصل العنصري وهو مصلح شامل أكثر بدلا من اعتمادها وتوظيفها لمصطلحي الاستيطان و الاحتلال، بمعنى أن حزب العدالة والتنمية لم يذهب للتفكير بحلول واستراتيجيات شاملة أكثر، فعندما يوظف حزب العدالة والتنمية لفظ دولة الاحتلال هو يعني فقط احتلال إسرائيل أراضي فلسطين داخل حدود1967.وهنا لا يشمل اللاجئين في المخيمات،ولا فلسطيني الشتات. بمعنى لا يشمل كل الشعب الفلسطيني الموجود سواءا في الداخل أو الخارج.على عكس الخطاب الذي كان في دول إفريقيا واسيا ومنها الجزائر يقوم على إنهاء الاستعمار وهو خطاب شامل أكثر.أي أنه يحاول دائما إبقاء نوع من الليونة من ناحية، وخط رجعة للمهادنة والتخفيف وإصلاح العلاقات مع إسرائيل.

المطلب الثالث :البعد الاقتصادي

تشير العلاقات الاقتصادية التركية الفلسطينية إلى العلاقات الثنائية والتاريخية بين البلدين،كما تهدف تركيا لتقديم المساعدات التنموية والإنسانية للفلسطينين.

الفرع الأول :الوضع العام للعلاقات التجارية

دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين السلطة الفلسطينية وتركيا حيز التنفيذ في جوان 2005،وعليه أصبح بالإمكان استيراد المنتجات الصناعية إلى تركيا بدون رسوم جمركية .

وفي هذا السياق بلغت الصادرات التركية نحو فلسطين إلى 61.28ألف دولار في عام 2005

و ارتفعت إلى 92.526 ألف دولار في عام 2006 بتأثير اتفاقية التجارة الحرة ، ووصلت إلى 179.112 ألف دولار في عام 2010. لتصل عام 2019 إلى 657.812ألف دولار.1 والتي تشمل المنتجات الزراعية والغذائية، البسكويت والرقائق ودقيق القمح ومنتجات الشوكولاته والتبغ وزيت عباد الشمس وبلاط السيراميك والزيوت النباتية والسجاد والمنتجات البترولية المصنعة والأنابيب البلاستيكية والمقاطع الحديدية والفولاذية[2].

بينما عرفت الواردات التركية من فلسطين ارتفاعا من 0.08 ألف دولار عام 2005 إلى 275 ألف دولار عام 2006 بتأثير الاتفاقية المذكورة ، لتصل إلى 489ألف دولار في عام 2010. ثم

1 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للأعوام،2005، 2006، 2010، 2019.

2 Habip Demirhan,Mehmet Dağ, Filistin Ekonomik Yapısı Ve Vergi Sistemi Üzerine Bir Değerlendirme, International Journal of Academic Value Studies , January 2017, p 422.

)تم ترجمة المقال من التركية الى العربية من طرف زيد البيدر، طالب في جامعة تركيا(

10.657ألف دولار في عام 2019. [1] لتشكل التمور ما يقارب 98٪ من الواردات التركية من فلسطين، بالإضافة الى الزجاج والأثاث ومستحضرات الغسيل وإن كانت بكميات قليلة[2].

تظهر هذه الأرقام انعكاس اتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 2004 على حركة التبادل التجاري بين فلسطين و تركيا، ولكن هذا الانعكاس كان أكثر لصالح حركة الاستيراد من تركيا وليس التصدير اليها، حيث تنامى حجم الواردات بشكل ملحوظ وكبير، لتحقق تركيا بذلك فائض تجاري خارجي. كما أن المنتجات التركية سيطرت على السوق الفلسطينية، وقد احتلت تركيا المرتبة الثانية بعد إسرائيل متجاوزة جمهورية الصين الشعبية في واردات فلسطين لعام 2019 .

بالمقابل نجد الصادرات الفلسطينية نحو تركيا منخفضة جدا، حيث بلغت نسبة الارتفاع في حجم الصادرات الفلسطينية نحو تركيا من عام 2006 إلى 2014، حوالي9.1%.ويرجع ذلك إلى :

1. حصار قطاع غزة الفلسطيني.
2. لا تسمح إسرائيل بتصدير بعض المنتجات الفلسطينية من خلال سيطرتها على جميع بوابات فلسطين الحدودية.
3. فرض الضغط والحواجز على حركات الاستيراد والتصدير من قبل إسرائيل.
4. النظام الجمركي المفروض من قبل إسرائيل، الذي يؤدي إلى زيادة العبء المالي للتبادل التجاري بين البلدين.
5. التأخير في الموافقة على مستندات التصدير من قبل تركيا وعدم رفع الرسوم الجمركية على بعض منتجات فلسطين.
6. ضعف قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة في الأسواق التركية.

للأسباب المذكورة أعلاه ، كانت كمية المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى تركيا منخفضة، ومن أجل زيادة التبادل التجاري والحركة بين البلدين ، تم عقد اجتماع اقتصادي في اسطنبول عام 2016 ، ضم 50 رجل أعمال من فلسطين و 60 رجل أعمال تركي.كما حضر اللقاء "مازن سنكرات" وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق.وخلال هذا اللقاء طرح رجال الأعمال الفلسطينيين عروضا بخصوص

1التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للأعوام،2005، 2006، 2010، 2019.

2 Habip Demirhan,Mehmet Dağ, Filistin Ekonomik Yapısı Ve Vergi Sistemi Üzerine Bir Değerlendirme, op cit,p 422.تم ترجمة المقال من التركية الى العربية من طرف زيد البيدر، طالب في جامعة تركيا(

تصدير الأحجار الطبيعية والتمر والزنبق وبعض الفواكه والبرتقال والمانجو من فلسطين إلى تركيا. كما بحث الطرفان سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين[1].

غير أنه بسبب الضغوط التي مارستها قوات الاحتلال على القطاع الاقتصادي في فلسطين، لم تتمكن التطورات المخططة لتحسين الصادرات إلى تركيا والاتفاقيات التجارية الموقعة من الوصول إلى المستوى المتوقع.

ولتجاوز هذه الصعوبات، تم إبرام في 10 جانفي2020 اتفاقية اللجنة الاقتصادية التركية الفلسطينية المشتركة، والتي من شأنها زيادة التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي وتقديم تسهيلات في مجال إدخال المنتجات الفلسطينية الزراعية والزراعية المصنعة إلى السوق التركي بإعفاء كامل2.

وفي هذا السياق، يبلغ عدد المصدرين الأتراك إلى فلسطين والمسجلين رسميا نحو 83 ألف عضو مقابل 200 رجل أعمال يمتلكون شركات خاصة.3

نلاحظ أن الاتفاقيات الاقتصادية بين فلسطين وتركيا تأتي تطبيقا للسياسات المتبعة من طرف حزب العدالة والتنمية بالانتقال للأسواق الخارجية، ومن جهة أخرى يؤكد هذا التقارب حرص تركيا على عدم التفريط بالقضية الفلسطينية من المنظور الاقتصادي. وهو ما يستوجب عقد المزيد من الشراكات مع الفلسطينين بهدف إحداث نهضة اقتصادية داخل الوطن.

الفرع الثاني :المساعدات الاقتصادية

في محاولة للظهور في المقدمة كلاعب نشط على المستوى الإقليمي والعالمي، عملت تركيا على زيادة تنميتها ومساعدتها الخارجية الموجهة نحو فلسطين.

أولا :مؤسسة تيكا

---

1 صهيب محمد أحمد عبيد، فلسطين وتركيا على طاولة واحدة لتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي، نشر بتاريخ 8 نوفمبر 2016، نظر بتاريخ 7 ديسمبر2021، متاح على الرابط التالي :https://www.aa.com.tr/ar

2 سند للأنباء، فلسطين وتركيا توقعان اتفاقيات لزيادة حجم التبادل التجاري، نشر بتاريخ10 يناير 2020، نظر بتاريخ 19 ديسمبر2021، متاح على الرابط التالي :https://snd.ps/post/19074/

3 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في تركيا .. قوة اقتصادية غير مستغلة، نشر بتاريخ 14 سبتمبر2015، نظر بتاريخ19 ديسمبر2021، متاح على الرابط التالي :http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=JSGKX7a659234570709aJSGKX7

والتي بدأت رسميا عندما أنشأت وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) مكتبها الأول في الأراضي الفلسطينية في 2 ماي2005.تركز مساعدات تيكا لفلسطين على الصحة والزراعة والمساعدة الفنية وحماية التراث الثقافي وتلبية الاحتياجات المائية وبناء المدارس والمستشفيات وتدريب أفراد قوات الشرطة.

ويبين الجدول رقم (12) مساعدات التنمية الرسمية لتيكا(مليون دولار)

السنة	مساعدات التنمية الرسمية لتيكا (مليون دولار)
2005	0.46
2006	1.1
2007	2.7
2008	5.4
2009	7.5
2010	4.5
2011	12.43
2012	29.12
2013	52.8
2014	30.98
2015	29.15
2016	18.26
2017	20

المصدر :

HelinSarıErtem,Filistin'inSosyoEkonomikSıkıntılarınınGiderilmesindeTürkiye'ninİmkânv .eSınırları,Türkiye OrtadoğuÇalışmaları Dergisi,2019, p152

ثانيا :الهلال الأحمر التركي

افتتح الهلال الأحمر التركي مكتبا للوفد في القدس وغزة في عام 2009، الذي سعى من خلاله إلى تقديم مساعدات إنسانية طارئة ومساعدات تطويرية . كما يوفر الهلال الأحمر التركي مساعدات للتغلب على مشاكل الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية في العديد من المجالات ، من التحسين إلى دعم المعدات التقنية للجامعات ، ومن المساعدة في الإيجار إلى توريد معدات المستشفيات. كذلك ينظم الهلال الأحمر التركي الإفطار كل يوم خلال شهر رمضان بالقرب من المسجد الأقصى في القدس.

أيضا يقدم المساعدات الغذائية لآلاف العائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تحظى مشاريع الهلال الأحمر التركي المتعلقة بفلسطين بدعم الجمهور.

ثالثا :هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات(IHH)

تمارس مؤسسة IHH للإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات ، نشاطاتها وفعالياتها في فلسطين عبر تقديم المساعدة والعون للتخفيف من معاناة الفلسطينيين، مثلا قامت بتوفير الطعام لـ 4375 أسرة ، و الإفطار لـ 1500 شخص خلال شهر رمضان لعام 2018 ، كما أنها تبذل جهودا لتوصيل الفطرة والزكاة من تركيا إلى فلسطين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن منظمة IHH تعمل على توصيل الوقود والأدوية والمستلزمات الطبية للمستشفيات في غزة التي تعاني من نقص الكهرباء بسبب الحصار الإسرائيلي ، وتركيب ألواح الطاقة الشمسية في هذه المستشفيات ، كذلك تقدم دعما ماليا لأكثر من 15 ألف يتيم في غزة[1] .

إن 60٪ من مساعدات منظمة IHH لفلسطين تتكون من مساعدات إنسانية طارئة. تستخدم نسبة 30٪ للمشاريع الدائمة مثل المأوى والمستشفى والمدارس والمسجد والمركز الثقافي ، من أجل القضاء على أوجه القصور في البنية التحتية لفلسطين. أما نسبة الـ 10٪ المتبقية فتخصص لأنشطة الدبلوماسية الإنسانية في مجالات واسعة مثل إعلان أوضاع الفلسطينيين للعالم ورفع الحصار وتحرير الأسرى. تبلغ نفقات هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) الشهرية حوالي 2 مليون ليرة تركية. كذلك استفاد 1 مليون فلسطيني من المساعدات عام 2017.[2]

كذلك تم افتتاح فروع للجمعيات الخيرية والإغاثية التي تدعم مشاريع حكومة حزب العدالة والتنمية في الأراضي الفلسطينية. ومن بين هؤلاء مؤسسة الإغاثة الإنسانية (IHH) ، وجمعية ياردملي ، التي تعمل في غزة تحت شعار "إخوان لا يعرفون حدود" ، وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا). وجمعية الهلال الأحمر التركي. بالإضافة إلى ذلك ، يأتي المصدر الرئيسي للدخل للعديد من المؤسسات المدنية في الأراضي الفلسطينية من عدة جمعيات تركية مثل جمعية العون والتضامن (Cansuyu) وجمعيةSadakataşı، وجمعيةHayratCharity، و AFAD ، والمؤسسة الدينية التركية. وهكذا ، مع إنشاء هذه المؤسسات في الأراضي الفلسطينية ، ازداد اهتمام تركيا بفلسطين من الجانب الاقتصادي والذي يتوافق مع الدور السياسي لتركيا تجاه القضية الفلسطينية.

رابعا:المساعدة الإنمائية الرسمية لتركيا تجاه فلسطين

بادرت تركيا إلى مد يد العون والمساعدة للفلسطينين المضطهدين والمظلومين، الذين يعانون من احتلال إسرائيلي جائر، حيث تعمل على إيصال المساعدات، رغم الحصار المفروض عليهم.

---

1 Helin Sarı Ertem, Filistin'in Sosyo-Ekonomik Sıkıntılarının Giderilmesinde Türkiye'nin İmkân ve Sınırları, op cit, p157.

2 Helin Sarı Ertem, Filistin'in Sosyo-Ekonomik Sıkıntılarının Giderilmesinde Türkiye'nin İmkân ve Sınırları, op cit, p157.

يبين الجدول رقم (13) المساعدة الإنمائية الرسمية لتركيا تجاه فلسطينبين 2005-2017 (مليون دولار)

السنة	المساعدات التركية
2005	11.16
2006	20.34
2007	14.22
2008	20.18
2009	48.20
2010	27.83
2011	25.92
2012	51.23
2013	69.48
2014	65.91
2015	29.83
2016	43.12
2017	40.60

المصدر -HelinSarıErtem,Filistin'inSosyo-:
EkonomikSıkıntılarınınGiderilmesindeTürkiye'ninİmkânveSınırları, Türkiye
. OrtadoğuÇalışmaları Dergisi,2019, p151

عرفت المساعدات التركية تجاه فلسطين تزايدا تدريجيا من العام 2005 من 11.16 مليون دولار الى 48.20 عام 2009. ثم عرفت هبوطا من العام 2010 نتيجة توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل بسبب حادثة مافي مرمرة والذي انعكس على إمكانية إيصال و دخول المساعدات لفلسطين نتيجة قطع العلاقات، بالإضافة إلى أحداث الربيع العربي التي جعلت تركيا تنشغل بالوضع الإقليمي للدول المجاورة وانشغالها بالحرب في سوريا مما انعكس بالسلب على الاهتمام بتقديم الدعم الاقتصادي لفلسطين. ليعرف حجم المساعدات ارتفاعا من جديد بعد اتفاقية الصلح بين الطرفين الإسرائيلي والتركي عام 2016. بالإضافة إلى ذلك ، بعد إعلان ترامب القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل أرسلت تركيا 10 ملايين دولار إلى الحكومة الفلسطينية في نطاق دخول اتفاقية الدعم الموقعة بين الحكومة التركية وحكومة دولة فلسطين حيز التنفيذ.

نلاحظ أن تركيا نجحت في تقديم مساعدات ذات فائدة ونفع للشعب الفلسطيني ، وهو يعكس تعبير تركيا عن تضامنها مع فلسطين، كما أنه واجب أخلاقي. وفي هذا السياق يعلن الرئيس التركي في كل مناسبة دعمه الغير محدود لفلسطين،إلا أن المساعدات التركية ظرفية ، تمثل استجابة لحالات الإغاثة والطوارئ، كذلك تعبر عن استجابة لأزمات إنسانية، حيث يلاحظ ازدياد حجم المساعدات المقدمة للفلسطينين، مع إدانة تركيا (حكومة حزب العدالة والتنمية) بشدة للحروب والسياسات الإسرائيلية الوحشية والقمعية تجاه الفلسطينين، بمعنى ترفع تركيا من حجم المساعدات الإنسانية والتنموية ، بما يتماشى مع السياسات والمقاربات المتبعة تجاه القضية الفلسطينية، وعليه تحقق المساعدات التركية استفادة أقل للشعب الفلسطيني.

وعلى النقيض من ذلك تعمل دول أخرى على توزيع المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة وسنوية وهو ما يطلق عليه بالمخصصات المالية، وهو ما يجعل تركيا ليست في صدارة القائمة الأممية لداعمي فلسطين، وهي قائمة يتصدرها الاتحاد الأوربي الذي يمنح نحو 300 مليون يورو سنويا من المخصصات المالية لدولة فلسطين،[1]والسعودية 240 مليون دولار.2 الجزائر52مليون دولار ،3 و قطر360 مليون دولار.4

ونستطيع القول أنه نظرا لعدم تطبيق تركيا لهذه الآلية على المساعدات التنموية الموجهة نحو فلسطين، فان القضية الفلسطينية تحظى بأهمية أقل في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني :تطورات الاستثمار والتعاون المالي

يمكن تلخيص العلاقات الاقتصادية الثنائية التركية الفلسطينية على النحو التالي [5]:

وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا والسلطة الفلسطينية بتاريخ 2011/10/22 ، دفعت تركيا 10 ملايين دولار مقابل مصادرة المنطقة الصناعية الحرة التي يتم إنشاؤها في محافظة جنين بالضفة الغربية.

---

1 خليل موسى، الاتحاد الأوروبي يتعهد بمساعدة السلطة الفلسطينية في إنهاء الأزمة المالية،نشر بتاريخ 2 نوفمبر2021، نظر بتاريخ 18 ديسمبر2021 ، متاح على الرابط التالي /https://www.independentarabia.com/node :

2 محمد خبيصة، الأناضول، فلسطين الدعم الدولي للميزانية العامة شبه متوقف في 2021، نشر بتاريخ 19أكتوبر2021، نظر بتاريخ 30 ديسمبر2021، متاح على الرابط التاليhttps://www.aa.com.tr/ar:

3 حوار مع أبو عامر أشرف، المستشار الثقافي في سفارة فلسطين، بتاريخ 27 ماي 2022.

4 نفس المرجع.

5- FİLİSTİN'İN GENEL EKONOMİK DURUMU VE TÜRKİYE İLE EKONOMİK TİCARİİLİŞKİLERİ ,op cit, p 47.

وفي 2011/10/24 عقد الاتحاد مؤتمرا في عمان لتنمية وإعادة إعمار فلسطين. كذلك انعقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين تركيا وفلسطين STA في رام الله في 6-7 / 2011/12، وأيضا دخول حيز التنفيذ مجلس التعاون الاقتصادي التركي الفلسطيني الذي وقع عام 2013.

كما خصصت تركيا مبلغ 200 مليون دولار، كمساعدات خلال مؤتمر إعادة إعمار فلسطين وغزة الذي عقد في القاهرة ، مصر عام 2014 .

وفي عام 2016 تم تقديم مساعدات بقيمة 5 ملايين دولار لشراء السولار لتوليد الكهرباء في غزة. أما في عام 2017 ، وبالتعاون مع الهلال الأحمر التركي والهلال الأحمر الفلسطيني ، تم التبرع بـ 15000 طرد غذائي في غزة. وفي عام 2018 .

كذلك تم التوقيع على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات في سبتمبر 2018 من قبل روحار بيكان ثم وزيرة الاقتصاد عبير عودة.[1]

تم توقيع اتفاقية التعزيز والحماية المتبادلين للاستثمارات (YKTK) ومحضر اللجنة الفنية المشتركة بين وزارتي الاقتصاد الفلسطيني - التركي. كذلك عقد اجتماع اللجنة المشتركة الثالثة لاتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وفلسطين في عام 2020. وفي فيفري 2020 ، قررت تركيا زيادة الحصة الجمركية لألف طن من التمور الفلسطينية إلى 3000 طن. كما تم الاتفاق على تصدير 45 منتجا زراعيا فلسطينيا إلى تركيا معفاة من الجمارك.

عندما ننظر إلى زيادة العلاقات التجارية بين تركيا وفلسطين، نلاحظ أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب وتم عقد عدد قليل من الشراكات والاستثمارات. وبالنتيجة هي لا تعكس حجم التعاطف التركي الرسمي والشعبي مع الشعب الفلسطيني وقضيته ، خصوصا حجم التبادل التجاري لجهة الصادرات الفلسطينية، هذا الحجم المنخفض لا يرتقي إلى حجم السوق التركية والعلاقات التاريخية والدينية ، وبالإمكان توظيف هذا التعاطف وأهمية القضية الفلسطينية بمضاعفة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.وهو ما يخدم الحكومة الفلسطينية ، التي تبحث عن أسواق بديلة للتخلص من الاحتلال الاقتصادي والتبعية لإسرائيل ، خصوصا في ظل ما تتميز به المنتجات التركية بقربها الجغرافي وجودة المنتج وميزة الأسعار.

نخلص إلى أن إيمان حزب العدالة والتنمية بالمبدأ التأسيسي المتعلق بجوهرية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية مبدأ نظري حيث عند اختباره في الأحداث والوقائع الدولية ليس له مكانة وترجمة قوية في مواقف وسلوكات تركيا وفي سياساتها الخارجية.

1- FİLİSTİN'İN GENEL EKONOMİK DURUMU VE TÜRKİYE İLE EKONOMİK .TİCARİİLİŞKİLERİ ,op cit, p46

الفصل الرابع:
مواقف حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية

إن الممارسات التي تتخذها الدول في سياستها الخارجية تنبعث أولا وقبل كل شيء من مصالحها ، ولا تلتزم دولة حين تضع مصلحتها القومية فوق أي اعتبار آخر ، إذ هي ترسم سياستها وتتخذ قراراتها ولكن هناك بعض المبادئ والقيم الإنسانية أيضا التي لا مناص للدول من الالتزام بها، لأنها ترى نفسها إزاء مسؤولية تاريخية إن هي تجاهلتها أو خرقتها ، فإذا صودف أن كانت تلك الممارسات متفقة مع مصالح الدولة، ارتفع صوتها عاليا باسم تلك الممارسات ، أما إذا كانت مصالح الدولة على طرفي نقيض مع تلك الممارسات حاولت إيجاد المسوغات لتفسير مواقفها المتناقضة مع تلك المبادئ والقيم ولكن الذي يحدث عمليا في معظم الحالات هو أن تضحي الدولة بجزء من مصالحها دون تعريض أمنها القومي للخطر ، لكي تجعل سياستها متفقة مع قواعد القانون والسلوك الدوليين .

المبحث الأول: المبادرات والتدخلات التركية تجاه القضية الفلسطينية.

شهدت المبادرات والتدخلات التركية تجاه القضية الفلسطينية تحولا ملحوظا منذ عام 2002 ، تجلى ذلك من خلال المواقف والتصريحات والمبادرات الدبلوماسية والمواقف العملية، التي صدرت عن تركيا كجزء من التوجهات العلنية للسياسة الخارجية التركية .مقارنة بالدور السابق الذي اقتصر على التنديد.

وتتمثل رؤية "داوود أوغلوا" –" العمق الإستراتيجي"- في إخراج تركيا من دولة "جسر"، يقتصر دورها في كونها عضوا في أحلاف وعداوات، إلى دولة "مركز" على مقربة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية.[1]

المطلب الأول: موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية من عام 2002-2008

إتسم الموقف التركي من القضية الفلسطينية بالإيجابية والدعم الكبيرين منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، إذ اتخذت أنقرة في العديد من تطورات الشأن الفلسطيني مواقفا أكثر حزما من المواقف العربية وإستطاعت أن تنتقذ إسرائيل بسبب مواقفها العدوانية على الفلسطينيين في أكثر من موضع، وحاولت أن تدخل وسيطا ومساهما فاعلا في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذه المواقف تحددها عدد من العوامل أهمها:[2]

1. إن القضية الفلسطينية موجودة في الأساس في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان "عبد الحميد الثاني"، ورفضه إعطاء أرض فلسطين لإقامة دولة لليهود فيها، وصولا إلى عهد الحكومات الجمهورية المتعاقبة حتى في أشد الأوقات التي كانت تقف فيها ضد الدول العربية.

1أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي:موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة أحمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 25.

2الدور التركي في المنطقة وتأثيره علىالقضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، متاح على الرابطالتالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/

2. إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى إتخاذ مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني، مدعومة بتأييد شعبي قوي للقضية الفلسطينية.

3. إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحتين الإقليمية والعالمية إتخذ آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري فحسب، بل أخذ في الإعتبار التجاذبات والإستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

4. أهم شروط الوسيط أن يكون على علاقات جيدة بالجميع، وموضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، الأمر الذي نجحت به تركيا عندما حافظت، في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني، على نوع العلاقات مع إسرائيل.

5. لم يكن إنفتاح تركيا على القضية الفلسطينية يوما على حساب الإعتراف بوجود دولة"إسرائيل" التي ترتبط معها تركيا بعلاقات عسكرية وإقتصادية وثيقة.

وعليه، نجد أن العلاقات في محورها السياسي تأرجحت بين الشد والجذب بعد تشكيل حزب العدالة والتنمية حكومته الأولى عام 2002، مما يفسر ذلك تصريحات المسؤولين الأتراك الرافضة للسياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين، والتي تجلت بعد انتفاضة الأقصى، وسلسلة الإغتيالات التي نفذتها إسرائيل ضد الزعماء الفلسطينيين عام 2004، أمثال "الشيخ ياسين" ، مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس، والدكتور "عبد العزيز الرنتيسي"، والموقف التركي المناهض للعدوان الإسرائيلي على غزة.

ووقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم اللاجئين، بوصف تلك السياسات بأنها " إرهاب دولة".[1]وقال " أردوغان"أيضا: " إن الفلسطينيين لا يملكون دبابات ولا قذائف."[2]

تجلت أيضا صورة الموقف التركي من القضية الفلسطينية وخاصة لمخيم رفح، في إجتماع مغلق للكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية في 25 ماي2004، وحملهم رسالة الرئيس" ياسر عرفات" ودعوته إلى "أردوغان" لتحمل مسؤوليته التاريخية للدفاع عن الشعب الفلسطيني كما دافع "السلطان "عبد الحميد" عن فلسطين، حيث كان لهذه الرسالة الأثر الكبير في نفس"أردوغان" مما دفعه إلى إستدعاء وزير الطاقة الإسرائيلي الذي كان موجودا في حينها بأنقرة وقال له" لا فرق بينكم وبين النازيين لأنكم تفعلون بالشعب الفلسطيني ما فعله النازيون بكم."3

1عمر تشابينار، سياسات تركيا في الشرق الاوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة،أوراقكارينغي، العدد 15، بيروت، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز الشرق الاوسط، 2008،ص 28.

2بوادر توتر بين تركيا واسرائيل،موقع اذاعة بي بي سي العربية،26 ماي 2004. متاح على الرابط التالي:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle east newsid3571000/3571811.stm

3صحيفة الزمان التركية،30 ماي 2004.

وقد واصل "أردوغان" هجومه على السياسة الإسرائيلية في فلسطين إذ أن سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تستفز المشاعر السامية، ونفى أن تقع تركيا اليوم تحت أي ضغوط أمريكية على حكومته لتطوير العلاقات مع إسرائيل، وقال" إن أحدا لا يستطيع أن يفرض على حكومة العدالة والتنمية والبرلمان التركي أية سياسات معينة، وبين "أردوغان" إن في الوقت الذي يسعى فيه للوساطة بين العرب وإسرائيل كانت الأخيرة تهاجم بالصواريخ والطائرات أطفال الحجارة.وأضاف،أن لتركيا مسؤولية تاريخية وإنسانية ودينية للتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين، ومع الحرص على إستمرار العلاقات مع إسرائيل في جميع المجالات.1

وقد توجهت السياسة التركية نحو تفعيل مبادراتها تجاه الفلسطينيين وتوثيق صلاتهم بهم. ففي مبادرة غير مسبوقة، قامت تركيا بالإعتراف بحركة حماس كممثل شرعي للسلطة في فلسطين ، وذلك بعد فوزها بالأغلبية في الإنتخابات المحلية التي أجريت في جانفي عام 2006م، كما طالبت جميع الأطراف المعنية أن تحترم النتائج التي تمخضت عنها العملية الديمقراطية.

وترتيبا على ذلك، طالب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" المجتمع الدولي بأن : " يكون مستعدا للعمل مع حماس، بعد أن إختارها الشعب الفلسطيني في إنتخابات نزيهة"، وأشار إلى ضرورة " الشرح لحماس بأن سياسة عدم الإعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية، وأن على إسرائيل ألا تقول أنها لن تعترف بنتيجة الإنتخابات أو بحماس في الحكومة"، وقال بأنه :" على الإخوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي، وعليهم أن يدخلوا عالما جديدا بنظرة جديدة الآن، وقد أصبحوا عمليا طرفا في حكم الدولة".[2]

ونشير هنا الى أن الطرح التركي للحل لا يختلف كثيرا عن الحل الأمريكي، حيث ورغم ادعاء أردوغان بمساندة الشعب الفلسطيني إلا أنه يتبنى التصنيف الإسرائيلي لحماس بمطالبة حماس بضرورة التخلي عن نهجهم النضالي.

وتلى ذلك، إستضافة تركيا وفدا رفيع المستوى برئاسة "خالد مشعل"، مسئول المكتب السياسي لحماس حيث كانت الحكومة التركية تأمل أن تقوم هذه الزيارة بتسليط الضوء على قدرة تركيا على القيام بدور دبلوماسي أوسع في الشرق الأوسط. إلا أن هذا اللقاء أثار حفيظة إسرائيل والولايات المتحدة وغضبهما، نظرا لأنه نظم دون إستشارة أي من الدولتين، لاسيما في ظل سعيهما إلى عزل حركة حماس لدفعها إلى الإلتزام بمجموعة من الشروط المحددة، من ضمنها الإعتراف بوجود إسرائيل.[3]

1حسن محلي، أردوغان- إسرائيل تسيئ للسامية، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 4 سبتمبر2004، ص 07.

2تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات رقم 17،قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010،ص 40.

3رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة 2002-2010 ، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي – التركي للمعلومات الاجتماعية ، القاهرة ، ديسمبر 2010 ،ص4.

وتسجل هذه المواقف تغييرا قد حدث في السياسة التركية إزاء كل من إسرائيل وفلسطين، فقد إمتدت العلاقات الجيدة مع إسرائيل عميقا في تاريخ القرن العشرين، وخصوصا إلى عام 1949م، وهو تاريخ إعتراف تركيا كأول دولة مسلمة بالدولة العبرية. ولطالما إحتفظت تركيا بتحالف وثيق مع إسرائيل وخاصة في مجال الدفاع والإستخبارات منذ عام 1996م. وكان لهذا التعاون مزايا عديدة لكلا الجانبين الإسرائيلي والتركي. غير أن النظرة التركية تجاه إسرائيل بدأت تتغير في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وبدأت أنقرة في تبني سياسة نشطة تجاه المشكلة الفلسطينية، تسعى من خلالها إلى زيادة نفوذها في العالم العربي.

وعلى الرغم من ذلك، فلم تتخلى تركيا عن علاقاتها الجيدة بإسرائيل، بل إتبعت سياسة متوازنة بين العلاقات الجيدة مع إسرائيل وبين الموقف الداعم للقضية الفلسطينية. وترتيبا على ذلك فقد تجسد التوازن التركي في أبرز تجلياته بإستضافته الرئيس التركي" عبد الله غول"، في نهاية عام 2007م لقمة بين الرئيسين الإسرائيلي" شمعون بيريز" والفلسطيني "محمود عباس" لرعاية تعاون إقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[1]، وذلك إنطلاقا من الإهتمام التركي بالتجارة كأساس للسلام الدائم في المنطقة.

وضمن السياق نفسه، رغم إستعداد تركيا للقيام بوساطة بين الفلسطينين والإسرائيليين في سبتمبر2004، أثناء زيارة وفد برلماني تركي إلى تل أبيب، إلا أن إسرائيل وأمريكا طلبت تأجيل ذلك بسبب تخوف كلاهما من تنامي الدور التركي الإقليمي، وعاد "أردوغان" في أوت 2006، إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان، ليعلن عن إستعداد بلاده التام للعمل على التخفيف من معاناة اللبنانيين والفلسطينيين والتوسط في عملية سلام الشرق الأوسط، وفي الصدد نفسه أقدم الرئيس التركي "عبد الله غول" في 11 نوفمبر 2007 على دعوة كلا من الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريس" والرئيس الفلسطيني "محمود عباس" لزيارة أنقرة، وخلال القمة الثلاثية جددت أنقرة دعوتها إلى التوسط في عملية السلام" بين الطرفين، وأكد "غول" في مؤتمر صحفي مشترك مع "بيريس" أنه توصل مع الأخير إلىإتفاق لتخفيف التوتر في المنطقة وإحلال السلام فيها، كما لم تتأخر أنقرة في المشاركة في مؤتمر أنابوليس للسلام في الولايات المتحدة نهاية العام 2.2007

وفي تطور اخر للموقف التركي من القضية الفلسطينية يأتي موقف الحكومة التركية من العدوان الإسرائيلي كأبرز تطور في هذا المضمار فطوال العام 2008 الذي شهد عدوانا وحصارا إسرائيليين على غزة، كانت أنقرة تعمل من أجل رفع الظلم والتشريد عن الفلسطينيين، ووجهت إنتقادات شديدة لتل أبيب، حتى أن "أردوغان" وصف الوضع في غزة بأنه "مأساة إنسانية"، وأصبح الموقف التركي الشعبي والرسمي أكثر قوة في دعم الفلسطينين عندما قامت إسرائيل بشن أوسع عدوان على غزة في 27 ديسمبر 2008 ولمدة 22 يوم، ما أدى إلى إستشهاد أكثر من 1300 فلسطيني وجرح أكثر من

1وقد أدلى الاثنان بخطابين أمام البرلمان التركي، في سابقة من نوعها، فهو أول مسئول إسرائيلي يقوم بذلك، وأشاد فيهما بإسهامات تركيا من أجل السلام والتطور الإقتصادي في الشرق الأوسط.

2بشير عبد الفتاح تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد5، رام الله معهد السياسات العامة،2008، ص178-179.

6000 آخرين فضلا عن التدمير واسع النطاق، وبرز هنا الموقف الحاد لأردوغان الذي عد العدوان الإسرائيلي على غزة عدم إحترام لتركيا، وقال بأن العمليات العسكرية ضد غزة ضربة وجهت إلى السلام الدولي".1

ويمكن تحديد عدة أمور مهمة من الدور التركي إزاء أزمة غزة أولها: سرعة تحرك تركيا وقرارها بتعليق وساطتها في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، واعتبر الأتراك أن العدوان على غزة ينطوي على عدم الإحترام لتركيا التي طالبت أيهود أولمرت أثناء زيارته لأنقرة في 23 ديسمبر 2008 بتجديد التهدئة مع الفلسطينيين. والأمر الثاني اللافت في الدور التركي كونه جاء بطلب مصري مباشر خلال زيارة وزير الخارجية المصري إلى أنقرة مما يعني أنه دور مطلوب عربيا، وهو ما إستثمرته الدبلوماسية التركية بنجاح أثناء قيام "أردوغان" بجولة إلى دول المنطقة شملت سوريا والأردن ومصر والسعودية. ويعد إستدعاء الدور التركي عربيا وسيلة لكبح الدور الإقليمي الإسرائيلي فضلا عن وضع خطوط لعدم تمدد الدور الإيراني التوسعي الطامع بالسيطرة على المنطقة لأن حضور الأتراك يمثل كابحا لإيران ويحدث توازنا معها. أما الأمر الثالث فإنه يتمثل في أن الدور التركي المتصاعد أصبح مطلوبا من قوى خارجية تسعى إلى تدشين نظام إقليمي شرق أوسطي بديلا للنظام العربي.

والتطور الأخر في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية كان موقفها من القدس الذي أعلنه "أردوغان " أثناء مشاركته في القمة العربية ال22 في مارس 2010 بمدينة سرت الليبية التي تم تسميتها بقمة "دعم صمود القدس" حينما دعا إلى تحالف عربي تركي إسلامي يرد على محاولة المساس بمقدسات الأمة الإسلامية ويبني مستقبلا مزدهرا للمسلمين.2

ولعله من الواضح، أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008،أفرز توجها جديدا للسياسة الخارجية التركية في علاقاتها مع كل من إسرائيل والدول العربية بشكل عام، حيث أدى الموقف التركي من الأحداث إلى زيادة حدة التوتر والتناقض مع إسرائيل، مقابل تدعيم مكانة وصورة تركيا ورئيس الحكومة التركية " رجب طيب أردوغان" عربيا بشكل غير مسبوق، على إثر تطورات الأوضاع خلال وبعد العمليات الإسرائيلية. ولذلك،كان الموقف التركي تجاه العدوان بمثابة إعلان عن أحد معالم الحضور التركي الجديد في المنطقة، حيث كان هذا الموقف الذي بدا قويا إحدى ضرورات الدور الإقليمي الجديد، الذي تسعى إليه الحكومة التركية، والذي يقوم على تدعيم مقومات التعاون مع مختلف الأطراف الإقليمية، والسعي إلى إقامة توازن إقليمي تضبط إيقاعه، بإعتبارها القوة الإقليمية الأقدر على حل الأزمات واحتوائها.

وهنا نشير الى أن الموقف التركي تغيربسببرفض أروبا الملف التركي للانضمام الى الإتحاد الأوروبي الشيء الذي دفعها الى البحث عن المكانة في اقليمها القريب، خاصة بعد سقوط العراق.

1أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية2008-2009 أمة في خطر، بيروت، مركز دراسات ا لوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص 68-73.

2إبراهيم أبو عرقوب واخرين، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد55 ،2011،ص57

ورغم أن العدوان الفعلي على قطاع غزة بدأ في السابع والعشرين من ديسمبر 2008، إلا أنه بدا فعليا قبل ذلك التاريخ، فقد روجت إسرائيل لفكرة أن عدوانها على قطاع غزة كان عملا من أعمال الدفاع عن النفس في المحافل الدولية وعن طريق دبلوماسيتها الخارجية، واتضح ذلك جليا في كل الزيارات التي قام بها مسؤولون غربيون إلى إسرائيل.

وتبعا لذلك، لعبت تركيا دورا هاما خلال فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أدى العدوان إلى بروز دور تركي مؤثر في المنطقة ، والتي باتت تؤثر بشكل ملحوظ ، من خلال قيام عدد من وزراء الخارجية العرب بزيارات إلى أنقرة، وقيام مسئولين أتراك بزيارات إلى عدة عواصم عربية.[1] وقد حمل "أردوغان" إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، وذلك بخرقها لإتفاقية التهدئة على الرغم من إلتزام حماس بها، غير أن "أردوغان "حمل حماس جانبا من المسؤولية ، لكنه اعتبر الرد الإسرائيلي غير متناسب مع ما تفعله حماس. إلا أنه من جهة ثانية وصف أردوغان العدوان الإسرائيلي بعدم التناسب في استعمال القوة وان مبدأ الإنسانية في قانون النزاعات المسلحة تنفي وتمنع الأعمال الوحشية والعدوانية.ملفتا أن التصرف الإسرائيلي يعبر عن عدم احترام لتركيا، خاصة وانه جاء بعد يومين من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي " إيهود أولمرت" إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا. كما دعا إلى وقف الغارات الإسرائيلي، التي تعتبر ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية، وحث مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع وقت ممكن.[2]وتبعا لذلك، قام رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" بإجراء جولة في كل من سوريا والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، مع تجاهل إسرائيل بصفتها دولة معتدية.

وفي الواقع، فقد بدت تركيا آنذاك بأنها الرابح سياسيا على المستوى الإقليمي من جراء العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة، فقد استطاعت تركيا أن تبرز منذ بداية الأزمة كواحدة من الدول، التي تقف رسميا وشعبيا بقوة إلى جانب الشعب الفلسطيني والقضايا العربية والإسلامية، وهو ما عكسته المواقف الرسمية والشعبية حينها. نظرا لما تحتله القضية الفلسطينية من موقع خاص في قلوب الأتراك والشعوب العربية.

وهنا نشير إلى ملاحظة مهمة أن هذا التوجه الجديد للحكومة التركية، يرجع إلى إدراكها إلى أن القضية الفلسطينية هي البوابة التي ترجع من خلالها تركيا الى البلدان الإسلامية والعربية وتلعب من خلالها أدوارا متقدمة، خاصة مع حالة الهشاشة التي حلت بالنظام الإقليمي العربي والانكفاء التي أصاب الفعل

1حسام سويلم، قصة الحرب على غزة، القاهرة، دار الفكر العربي،2009، ص 209.

2 صحيفة البيان الإماراتية،.متاح على الرابط التالي-http://www.albayan.ae/opinions/1250782039006 2010-11-18-1.214307

العربي المشترك اتجاه القضية الجوهرية، خاصة بعد سقوط دول الطوق واحدة بواحدة في فخ التطبيع(*).

المطلب الثاني: موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 2008

مثلت القضية الفلسطينية مدخلا مهما للسياسة التركية في المنطقة العربية من خلال إستغلال الصراع العربي الإسرائيلي لإعادة توجيه الإهتمام إلى تركيا بوصفها لاعبا فاعلا يستطيع القيام بدور قيادي في المنطقة، في إطار إنتهاج سلوك أكثر إستقلالية وثقة في النفس في السياسة الخارجية. وقد جاء موقف تركيا المؤيد للقضية الفلسطينية، والرافض للسياسات الإسرائيلية التعسفية ،كإستجابة للشعور بالإنتماء الإسلامي، والموروث التاريخي، والرغبة الشعبية للأتراك في دعم قضية فلسطين، مما أكسب حزب العدالة والتنمية ورئيسه "أردوغان" ولاء كبير في الداخل التركي وشعبية على المستوى العربي .

هذه الثوابت التي انطلق منها موقف حزب العدالة والتنمية تخدم بشكل كبير القضية الفلسطينية، من خلال المحافظة على العمق التاريخي، والعقائدي، للقضية ، وهو ما يدعم هوية موحدة تبني من الشرق الى الغرب .

وفي هذا السياق، جاء الموقف التركي أكثر فاعلية حينما قام رئيس الوزراء التركي السابق " رجب طيب أردوغان" (2003-2014)، بالإنسحاب من مناظرة الرئيس الإسرائيلي " شمعون بيريز" خلال جلسة "منتدى دافوس الإقتصادي في 29 جانفي 2009" إحتجاجا على منعه من التعقيب على مداخلة الرئيس الإسرائيلي بشأن الهجوم على قطاع غزة ، وهو ما رفع من شعبية رئيس الوزراء التركي في الرأي العام العربي والتركي المتجه مؤخرا نحو الشعوب العربية والمتعاطف مع قضاياها بشكل كبير.[1] أما على الصعيد الشعبي فقد قدمت المنظمات التركية الرسمية والمدنية الخيرية قوافل المساعدات الى غزة، نذكر منها مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية(IHH) بإعتبارها منظمة خيرية بارزة.

فبالتحليل بمعايير وأدوات السياسة الخارجية وممارستها يعد هذا الموقف والسلوك من قبل أردوغان تأكيدا صريحا على الخروج عن الإرث الأتاتوركي، والتوجه نحو المواقف المعلنة التي تكسب دعم لدى الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني الذي يراقب ويتابع تذبذب المواقف الرسمية للدول العربية وهشاشتها مقارنة مع الموقف الشجاع التركي.

من جهة أخرى، نجد أن انسحاب أردوغان من مؤتمر دافوس احتجاجا على تصريحات "بيريز" كان بناءا على قاعدة شعبية عريضة عندها حس قومي، وعليه ما قام به هو تعبير عن أغلبية الأتراك في المظاهرات التي شارك فيها الملايين في أنقرة وإسطنبول. بمعنى أن المشاركة في منتدى دافوس هو

(*)- تعتبر اتفاقية كامب ديفيد اول عملية للاختراق الإسرائيلي لما يسمى النظام الإقليمي العربي، وبعدها جاءت ازمة الخليج الثانية التي قسمت الدول العربية، والاحداث أخرى كثيرة، وصلت الى وقت كتابة هذه الدراسة: تطبيع دول الخليج مع إسرائيل.

1سامح راشد دور تركيا الاقليمي ..أفاق ما بعد غزة، شئون عربية،العدد 137، ربيع 2009م، ص 68-69.

بمثابة رفض وتنديد بالعدوان و قتل الأطفال وتدمير البنى التحتية للشعب الفلسطيني الأعزل المحاصر والمجوع. الذي يعتبر جوابا على المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية . وهذا ما رجح من شعبية حزب العدالة والتنمية في العالم العربي، وكذلك داخل تركيا، حيث شعر المواطن التركي بمكانة دولته وهيبتها في الساحة الدولية.

وهو أيضا توظيف مشروع وضروري في ممارسة السياسة الخارجية من طرف أردوغان وحزبه للقضية على المستوى الخارجي بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من النوايا والمصالح إقليميا وعالميا، على غرار إمكانية استعادة أمجاد تركيا- الإمبراطورية العثمانية، بما يسمى في الدراسات السياسية ب"العثمنة الجديدة" وإعادة أمجاد السلطان عبد الحميد الثاني الذي تبنى القضية الفلسطينية معتبرا إياها شرف الأمة العثمانية والإسلامية.

ولعل تركيا أردات أن تصدر نفسها أمام العالم بأنها هي الرافعة سياسيا وإقليميا للقضية، متصدرة في ذلك كل من السعودية، إيران، ومصر، وقدمت نفسها بأنها الحامية للقدس و للحق الفلسطيني. وهو نوع من تأكيد العلاقة مع القضية الفلسطينية سياسا وإنسانيا، بإدانة العدوان الإسرائيلي- الصهيوني وما ترتب عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المسكوت عنه منذ عقود من طرف مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة اللتان تدعيان حماية حقوق الإنسان في العالم، ومواجهة الكيل بمكيالين في كل عدوان يستهدف المنطقة العربية عامة وفلسطين خاصة.

وعلى مستوى آخر من التحليل نجد أن التأثير الميداني للقضية الفلسطينية ضعيف بدليل تعميق العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل اقتصاديا وعسكريا ، أما التأثير الحاصل هو تأثير ودعم معنوي، والذي من خلاله استشعر الفلسطينيون أن هناك دولة كبيرة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي تدعمهم ، مترجما في المجال الإعلامي لا أكثر، ولم يتجسد إلى قرارات فعلية تسعى لفرض ضغوط حقيقية وواقعية على إسرائيل وتحصيل الإدانة الدولية لجرائمها في فلسطين، سواء في مجال العملية السلمية أو في مجال المواجهة، فمنذ استلام حزب عدالة والتنمية السلطة لم يستطع التأثير في توجيه العملية السلمية والتي تتحكم فيها أمريكا، وأيضا لا تعتبر تركيا من الدول الداعمة للمقاومة ماديا ولوجستيا على غرار إيران وسوريا إضافة إلى قطر.

ويبدو أن الواقع الاقتصادي-الجيوسياسي الذي ميز التقارب التركي- الإسرائيلي أثر على جدية وصرامة مخرجات السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية،حيث تحكم هذه السياسة وتوجهها المصالح الأولى والأسبق لحكومة أردوغان. و التي نشأت مباشرة في تحالف مع الغرب وعضوية الحلف الأطلسي، وفي نفس الوقت لإسرائيل مجموعة من النقاط الضغط على الموقف التركي منها دعم اليهود للوبي اليوناني في أمريكا اتجاه القضية القبرصية، دعمهم لفكرة الإبادة الجماعية للأرمن وبالتالي إسرائيل موجودة في مساحات الأمن القومي التركي ولعل القضية الفلسطينية هي أحد مداخل التي تحاول فيها تركيا أن تكون قريبة في الصراع العربي الصهيوني ولذلك هي تتفاوض بالورقة الفلسطينية حول قضايا أمنها القومي مع إسرائيل.

ويكشف إستطلاع للرأي العام أعدته مؤسسة "تساف" التركية في يناير2011م، أن 40% من الأتراك باتوا يرون في إسرائيل العدو الأول لتركيا، وهو مؤشر ذو دلالة في سياق تحول الإدراك الشعبي

وتأثره بالتوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية في العالم العربي.بالإضافة إلى حملات الإنتقادات التركية الرسمية، التي باتت كسياسة تركية ثابتة في كثير من الأحيان تجاه إسرائيل وسياستها في المنطقة، فضلا عن قيام الحكومة التركية بإلغاء مناورة "نسر الأناضول" Anatolian Eagle Maneuvers، (*)وهي المناورة العسكرية المشتركة التي تقام مع تركيا وأمريكا ويشترك فيها مع الكيان الصهيوني في أكتوبر 2009،كرسالة إحتجاج على السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين، وقامت في المقابل بإجراء مناورات بحرية مع الجانب المصري بعنوان" بحر الصداقة"،[1]بالإضافة إلى القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع سوريا،هي الأولى من نوعها بين البلدين.[2]

وعليه فإن التحولات الأيديولوجية والإجتماعية التي حدثت في تركيا بعد وصول العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تشير إلى أن القوى السياسية والمؤسسات التي ساهمت في السابق في صياغة تفاهمات إستراتيجية بين الجانبين التركي والإسرائيلي، مثل الأيديولوجية الكمالية والأحزاب الحاكمة قبل صعود الإسلاميين والمؤمنة بالإيديولوجية الكمالية، وكذلك الجيش والمؤسسات البيروقراطية القديمة في الدولة كلها تراجع نفوذها، وهوما يعقد العلاقة بين الجانبين التركي والإسرائيلي، ويحركها أكثر بإتجاه الخلاف.وهو ما انعكس على الموقف التركي ، بحيث وازن بين الطرفين(الفلسطيني و الإسرائيلي) ودعم صراحة وعلنا الموقف و الحق الفلسطيني، وهو ما ترجم الى أمور واقعية ملموسة ولو كانت بسيطة، اقترنت باتخاذ قرارات ضد إسرائيل من قبيل تدفيع الثمن وعلى غرار ماجاء من الجانب الإسرائيلي من تحسر المسؤولين العسكريين على إلغاء المناورة، وكورقة ضغط على إسرائيل نتيجة ممارساتها اللاانسانية تجاه قطاع غزة.

ولكن سرعان ما انتقل الموقف التركي إلى النقيض وهو ما ترجم بعودتها ميدانيا إلى بعث مناورات أكثر دقة ومتانة وبإمكانات جد متطورة في المجال العسكري والأمني بين أمريكا وتركيا وإسرائيل.ما يعني انها لم تكن مستميتة في موقفها من القضية الفلسطينية كما كان ظاهرا، بل كان موقفها السابق مجرد تكتيكا سياسيا واستراتيجيا وتوظيفا، بل وحتى على حساب القضية الفلسطينية لتحصيل مزايا ومصالح وغايات إقليمية للدولة التركية، ولحزب العدالة والتنمية.

ظهرت الكثير من مؤشرات الدعم التركي للفلسطينين ومناهضة سياسات إسرائيل من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في هذه الفترة، وقد جاء الموقف التركي أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره رسميا وشعبيا، وقد شكلت أحداث العدوان الإسرائيلي على السفينة التركية " مرمرة"،(*)

(*)هي مناورة عسكرية مشتركة تقام بين كل من تركيا وأمريكا والكيان الصهيوني في أكتوبر2009.

1من الجذير بالذكر، قيام القوات الإسرائيلية في جويلية 2014 بشن عمليات عسكرية على قطاع غزة.ودعى الرئيس غول إسرائيل بضرورة وقف الهجوم الذي سيؤدي الى عواقب خطيرة للغاية.

Alexander Murinson,Turkish Foreign Policy in the Twenty-First Century,The Begin Sadat Center 2 For Strategic Studies Bar ilanUniversity,Mideast Security and Policy Studies,No 97,p25.

(*)فقد قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بإنزال جوي على السفينة التركية مرمرة، أسفر عن مقتل 9 أتراك وإصابة اخرين. وقد برر الجانب الإسرائيلي هذه الحادثة بأنها كانت دفاعا عن النفس نظرا لوجود مسلحين وأسلحة على متن سفن أسطول الحرية.

ضمن أسطول الحرية التركي والعربي والعالمي المتوجه لقطاع غزة في 31 ماي 2010م، مناسبة جديدة لإحداث نقلة نوعية ثانية بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، لكي تعبر فيه تركيا عن موقف متقدم و متفهم للقضية الفلسطينية، وتبتعد بذلك عن الموقف الذي كانت تقفه مع إسرائيل. فقد عمل هذا التورط الإسرائيلي إلى توتر في العلاقات بين البلدين، ووصل التمثيل الدبلوماسي بينهم إلى أدنى حد له منذ الإعتراف التركي بقيام دولة إسرائيل.وجاء الموقف التركي صلبا، ونال إعجاب الشعوب العربية والإسلامية وتقديرها، فقد بادرت أنقرة إلى إعلان موقف قوي على لسان " أردوغان" الذي إستخدم أشد العبارات إدانة لإسرائيل ثم دعا مجلس الأمن إلى إجتماع طارئ، وقامت أنقرة بطرد السفير الإسرائيلي، وهددت بقطع العلاقات الدبلوماسية في حال عدم الإفراج عن معتقلي الأسطول[1].

تحول الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بطلا في نظر الفلسطينين، فقطعه العلاقات مع إسرائيل عقب هجومها على سفينة مرمرة، التي كانت تسعى لفك الحصار عن القطاع حسب له ضمن الانجازات القومية، وهو ما مثل نقلة نوعية في جهود كسر الحصار والتضامن مع الشعب الفلسطيني بما حملته من متضامنين مثلوا العمق العربي والإسلامي، وأيضا من خلال المتضامنين من الدول الغربية ، قدمت تركيا رسالة للعالم تبرز فيها أن هناك شعب محاصر وأن الشعب الفلسطيني يتعرض لكل أشكال الأذى والعذاب، جراء هذا الحصار، الذي أبرز أهمية القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي.

وتبقى القضية الفلسطينية تتأرجح بين المناورات العسكرية والسعي لتحقيق أكبر قدر من التوازانات السياسية في المنطقة والكاسب الأكبر هم الحلفاء على حساب القضية ، وتحديدا هي تركيا إسرائيل والولايات المتحدة.

كما تم الإعلان في منتصف جوان عام 2010م عن خطة تركية لمعاقبة إسرائيل[2].وقد تحددت ملامحها في مجموعة من الخطوات، بدأت بتقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي في إسرائيل إلى أقصى درجة(رتبة سكرتير ثان)، وتجميد مشروعات التعاون في مجال الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات، وتعليق الإتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل،[3]ومنع دخول السفن الإسرائيلية، سواء للركاب، أو البضائع، إلى الموانئ التركية، وتسيير دوريات بحرية عسكرية لحماية السفن التركية المدنية في شرق

1إذ تصاعدت حدة التوتر بين تركيا وإسرائيل نظرا لرفض إسرائيل تقديم إعتذار عن هجومها على أسطول الحرية، فضلا عن مضمون " تقرير بالمر" الذي أعدته اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة برئاسة رئيس الوزراء النيوزيلندي السابق " جيفري بالمر"، للتحقيق في الإعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، فعلى الرغم من أنه إنتقد إفراط إسرائيل في إستخدام القوة بأنه إعتبر الحصار على غزة قانونيا، وأكد حق إسرائيل في منع كسر الحصار حتى لا يتم تهريب أسلحة، واعتبر الهجوم عملية دفاع عن النفس، ولم يطلب التقرير الإعتذار من تركيا.

2إلى جانب ذلك قامت أنقرة برفض مشاركة إسرائيل في مناورات "نسور الأناضول" التي تعتبر من أهم التدريبات العسكرية وأوسعها والتي يشارك فيها الناتو.في حين تم الإعلان عن توسيع التعاون العسكري بين أنقرة ودمشق وإجراء مناورات عسكرية كبيرة بين البلدين.

3محمد نور الدين، تركيا الإنتخابات والعلاقات مع إسرائيل،شئون الأوسط، العدد 139،صيف 2011م،ص 203-204.

المتوسط،[1]ورفع قضية الحصار على غزة إلى محكمة العدل الدولية. إلى جانب ذلك شددت تركيا على أنه لا عودة إلى علاقات طبيعية مع إسرائيل بدون الإعتذار والتعويض.[2]

وفي الواقع ، لم يكن العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية مجرد هجوم إسرائيلي على سفينة تركية، بل كان إستهدافا لمجمل الدور التركي في المنطقة، ولا سيما ملفي فلسطين والبرنامج النووي الإيراني، بأدوات إسرائيلية.

ويرجع عدم تصعيد تركيا اتجاه الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة إلى الاعتبارات التالية :

- أن مستوى الرد العسكري كان قد يحدث أزمة في المنطقة مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار.
- أن توازن القوى بين الطرفين لصالح إسرائيل.
- ضغوطات من الحلف الأطلسي على تركيا لصالح إسرائيل.

إلا أن تركيا لم تقطع دعمها المعنوي والمادي للفلسطينيين في قطاع غزة،تكريسا منها لظهور توازنات جديدة في المنطقة تبرز فيها تركيا كلاعب أساسي، على المستويين الداخلي والخارجي. وبالتالي التحديث والتجديد في سياسات التصدي لإسرائيل من حيث الأسلوب والمستوى و من حيث المدخلات والمخرجات. لكن يبقى الدعم المادي- الاقتصادي بسيط ، منقطع، ومؤقت ، مقارنة بدول أخرى ربما هي أقل اقتصاديا وماديا من تركيا ، حيث ركز الدعم على تقديم مساعدات لهيئات و مؤسسات السلطة الفلسطينية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في المجال الإنساني، وبالتالي لا يرقى لمستوى التأثير في مسار القضية الفلسطينية.

وبعد تعنت شديد من الجانب الإسرائيلي، قام الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" في زيارة له لإسرائيل بالضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية " بنيامين ناتانياهو" كي يبادر بالإتصال "بأردوغان" وتقديم الإعتذار له بشأن حادث مرمرة.[3] وبدأت المحادثات الدبلوماسية بين الدولتين على التعويض.

حقق الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ما يمكن اعتباره نصرا دبلوماسيا عندما أجرى مصالحة عبر الهاتف بين إسرائيل وتركيا، كما أن الإذعان الإسرائيلي بطلب الاعتذار الذي تمسكت به أنقرة منذ فترة طويلة اعتبر في تركيا نصرا سياسيا.

1سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، كراسات إستراتيجية، العدد 212، 2010م، ص 33-34.

2 Relations Between Turky and Israel,Ministry of Foreign ,Retrieved from http ://www. mfa. gov. tr/relations between turkey and israel%20.en mfa.

3تصريحات لموقع روسياليوم في 27 ماي 2013 متاح على الرابط التالي:http://arabic.rt.com/prg/telecast/658274

ومن جهة أخرى، ان عودة التنسيق والعلاقات مع إسرائيل بالاكتفاء بالاعتذار الإسرائيلي بتاريخ 22 مارس 2013 ، والتعويضات لأسر ضحايا الأسطول، و التراجع عن مطلب فك الحصار عن غزة يعد قفز وتخلي وخيانة لآمال الشعب الفلسطيني في النظام التركي.

كما أن أي تقارب بين إسرائيل وتركيا هو لا شك على حساب الفلسطينين وعلى حساب القضية الفلسطينية، وهو تحقيق لهدف الاحتلال الأول وهو التضييق على المقاومة . بمعنى أي توسيع في العلاقات مع إسرائيل هو تضييق تلقائيا على المقاومة، من خلال إجبار تركيا على قطع علاقاتها معها .

ومن الجدير بالذكر، أن التوتر الذي شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية لم يمنع إحتفاظ الدولتين بعلاقات جيدة في شتى مجالات التعاون، فأغلب المواقف التصعيدية التركية إقتصرت على تصريحات رسمية، ولم تمتد إلى تصعيد الأوضاع من خلال التدخلات العسكرية، وفتح جبهة صراع مع الدولة العبرية.وقد يفسر ذلك من خلال إتباع تركيا سياسة الفصل بين الذات والموضوع على صعيد الخلافات والأزمات مع الأطراف الأخرى، والتي تعني إرتكاز السياسة التركية الخارجية على موضوع الخلاف لا إلى الطرف الأخر في الأزمة. لذلك عندما تعبر السياسة الخارجية التركية عن موقف متشدد من إسرائيل، فهو ليس لكونها إسرائيل، بل لسياسات ومواقف قامت بها إسرائيل. وتستخدم ما لديها من نقاط قوة لتتراجع إسرائيل عن هذه السياسات أو المواقف محل الأزمة. وذلك من أجل الحفاظ على السلام المتوازن بين الدولتين، والدليل على ذلك التحسن المطرد الذي شهدته العلاقات الإقتصادية بين البلدين، بالرغم من الأزمة السياسية بينهم في تلك الفترة.

نلاحظ أن حساسية تركيا من الملف الفلسطيني وعلاقاتها مع إسرائيل يظهر أن تركيا توازن الأمور مع إسرائيل، بدليل عزوفها عن تقديم إسرائيل لمحكمة العدل الدولية، بعد حادثة مافي مرمرة وهو ما يعتبر عائق أمام انتظارات الشارع الفلسطيني والقضية الفلسطينية، من موقف تركي عالي خطابا وفعلا. كذلك لا توجد مؤشرات سياسية أو عسكرية على دعم تركيا للقضية الفلسطينية ، عدا تصريحات و خطابات في مؤتمرات والمحافل الدولية.

حاولت حكومة العدالة والتنمية التعامل مع تعقيدات هذه القضية بحذر شديد ، مؤيدة ما يسمى بـ (خارطة الطريق) والتي تستند إلى قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية منتقدة سياسة (إسرائيل) ضد المجازر التي ارتكبتها ضد المدنيين في قطاع غزة ، ففي العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014 صرح الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" بأن العلاقات لن تعود مع إسرائيل، إلا إذا توقفت عن هذه الأعمال الوحشية بحق الفلسطينيين ودعا العالم للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على القطاع1.

أثارت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة غضب حكومة حزب العدالة والتنمية ، ظهر ذلك في أن الموقف التركي كان واضحا حيث أدان أردوغان إسرائيل، لأنه حسب حكومة حزب العدالة والتنمية وبقيادة رجب طيب أردوغان، هناك مجال كبير جدا بين ما يقيد تركيا كاتفاقيات وبين حق تركيا في ممارسة درجة من الإرادة المستقلة. غير أنه تأثير معنوي، هذا التأييد المعنوي يعمل على فضح بعض

1لقمان عمر محمد النعيمي ، تركيا في التحولات السياسية في المنطقة العربية ، قراءة في الموقف التركي والدور الإقليمي ، نشرة تحليلات إستراتيجية ، جامعة الموصل ،مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 63 ، 2014،ص22.

السياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين مثل المجازر والعدوان ،ولكنه لا يؤثر في المؤشرات الحقيقية لمسار القضية الفلسطينية .

يلاحظ في حرب2014 تراجع تأثير الدور التركي بشكل كبير على مستوى الفعل والتأثير تجاه القضية الفلسطينية مقارنة مع دورها في حرب2012 والتي شهدنا فيها زيارة وزير الخارجية التركي إلى غزة في اليوم الثاني من العدوان، ومبادرات تركية قطرية، وإدخال مساعدات، وأيضا وقف إطلاق النار بالإضافة إلى مؤتمر صحفي في القاهرة يعلن أن شروط المقاومة كرست في إتفاقية الهدنة. نتيجة أنه كان هناك موقف تركي مصري متعاون، مكن الموقف السياسي التركي من توظيف العديد من الأدوات لوقف العدوان.

وهو ما غاب في حرب 2014، يرجع ذلك الى العلاقات السيئة مع كل من إسرائيل ومصر، والتي أدت إلى فقدان الأخيرة لأدوات التواصل والتأثير. بسبب إفرازات "الربيع العربي" 2011-2014 بوصول الإخوان" إلى الحكم وعليه، تشكلت ثلاثية من التحالف التركي القطري المصري(*)، وهكذا لم تستطع أنقرة الضغط بإتجاه وقف سريع لإطلاق النار كما حدث في عدوان 2012، كما إمتنعت حتى عن تقديم زيارات ومبادرات في هذا الإطار.

لايمكن نفي أحد الحقائق للقيود على الدور التركي و تأثيرها على مواقفه في هذه الحرب، على غرار الانفراد المصري بالموقف واحتكاره بحكم العامل الجيوبوليتيكي وتأثيره على القضية الفلسطينية.

ويبدو أن تركيا اتخذت مواقف ووعود أكبر من قدرتها على سدادها، خاصة فيما يتعلق بحادثة مافي مرمرة. وهنا ظنت أنها قوية وأنها تستطيع فرض شروط على إسرائيل في هذا السياق، لكن بعد 6 سنوات قبلت بالامتيازات التي قدمت لها بدل ما يمكن تسميته برفع الحصار. ويفسر ذلك على أن حاجة تركيا لإسرائيل كحليف إقليمي دفعتها للموافقة على طلب الأخيرة بعدم حماية عناصر حماس الموجودين على أراضيها، إضافة إلى التراجع عن طلب رفع الحصار عن قطاع غزة والذي طالما ادعت بأنه مطلب جوهري لإعادة العلاقات،1 الأمر الذي يفسر بأن تركيا تؤمن بمبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة.

وهنا يمكن الذهاب إلى اعتبار أن الموقف التركي بات يشكل خطرا على القضية الفلسطينية نتيجة المساومة والتفاوض بها في التعامل مع إسرائيل لتحصيل أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة للدولة التركية، خصوصا وأن الانتفاضات الشعبية العربية أنتجت مصالح إستراتيجية جديدة تجمع تركيا وإسرائيل قبل أي اعتبارات أخرى في المنطقة، مما شكل بدوره حافزا هاما لتعميق العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. وبالتالي ليس فقط أن القضية الفلسطينية تغيب عن السياسة الخارجية التركية، وإنما هناك خطر أن يصبح التطبيع هو البديل عن الموقف من القضية الفلسطينية.

(*)- بدأ التركي القطري يتراجع اثر الانقلاب على الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

1 سعد رزيج ايدام، مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية والمتغيرات الاستراتيجية2002-2015، مرجع سبق ذكره، ص173.

وهو ما كان له أثر على القضية الفلسطينية، حيث اختلف الموقف التركي مع إدانة تركيا لعملية القدس (حادثة الدهس بالقدس عام 2017)، حيث تمثل الإدانة التركية لعملية القدس بمثابة إشارة قوية على تغير في الموقف التركي من الملف الفلسطيني، ربما أراد منها رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدريم" ونائبه، محاولة التودد إلى الجانب الإسرائيلي. وهو أمر مستغرب خاصة بعد المصالحة التركية الإسرائيلية، وسعي أنقرة لكسب مواقف، واسترضاء بعض الأطراف على حساب الفلسطينين.

أما التفاعل التركي مع اقتحام المسجد الأقصى عام 2018، فقد كان أقل مستوى منه مع العدوان على غزة في السنة التي سبقتها، على الرغم من أن المسجد الأقصى والقدس يمثلان إلى جانب الوضع الإنساني في غزة من أهم مرتكزات السياسة التركية إزاء القضية الفلسطينية في السنوات القليلة الأخيرة.

المطلب الثالث: موقف تركيا من صفقة القرن(تركيا وصفقة القرن)

ومؤخرا بالنسبة لصفقة القرن والمتعلقة بقضية القدس فان تركيا تتعامل معها تعامل خاص جدا ولذلك كانت ردة الفعل على جميع الأصعدة سياسيا،رسميا،نخبويا، شعبيا، منذ إعلان الأوساط الأمريكية عن نية "ترامب" عن اتخاذ هذا القرار، أعلن "أردوغان" عن أن القدس خط أحمر لجميع المسلمين على كل مستويات العالم.1حيث أعلن عن جملة من الإجراءات كرد فعل اتجاه صفقة القرن حيث دعى منظمة المؤتمر الإسلامي للاجتماع في إسطنبول برئاسة تركيا. أما وزير الخارجية التركي تحدث عن أن هذا القرار الذي صدر من دولة واحدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يحول القدس إلى عاصمة لدولة إسرائيل.بالإضافة إلى نشاط دبلوماسي حاول أن يوقف الآثار السلبية لهذا القرار السلبي لترامب بخصوص مدينة القدس.كما هدد أردوغان في الأخير من قطع علاقات تركيا مع إسرائيل.

ونلاحظ هنا أن التهديد التركي على لسان "أردوغان" بقطع العلاقات مع إسرائيل لم تكن للاستهلاك الداخلي، بيد أن التهديد بقطع العلاقات لم تكن حقيقة بصفة رسمية ، ولكنها تتناغم مع الموقف الشعبي التركي الذي انتفض بشكل كبير.

فقد بدأت المظاهرات في إسطنبول في أنقرة، في ديار بكر وفي كثير من المدن والمحافظات التركية. إحدى هذه المظاهرات شارك بها حوالي عشرين برلمانيا أغلبهم من حزب العدالة والتنمية ،وهذه مشاركة رسمية من أعضاء في البرلمان مع الشعب في الشارع وبالتالي وكأنه بعد جديد يوضح أن ملف القدس يعتبر خط أحمر بالنسبة لتركيا، والذي قد يضر بالعلاقات الدبلوماسية التي عادت في تلك الفترة بين تركيا وإسرائيل.

1العربية، أردوغان يصف قضية القدس ب"الخط الأحمر"..... وطائرة إسرائيلية تحط على تركيا للمرة الأولى منذ عشر سنوات،نشر بتاريخ20 ماي2020، نظر بتاريخ25 مارس2021، متاح على الرابط التالي :
https://arabic.cnn.com/middle-east

كذلك أقدمت إسرائيل على مذبحة شنيعة في حق المتظاهرين على حدود قطاع غزة حيث تم استهداف المدنيين الأبرياء العزل بالذخيرة الحية، بحجة حماية الحدود. وقد كانت ردود الفعل العربية مقتصرة على بيانات إدانة واستنكار أمام الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل.والتي بدت متأخرة عن المواقف الدولية مثل الموقف البلجيكي والتركي .

ويلاحظ أن أردوغان كثيرا ما يستعمل فلسطين للاستهلاك المحلي ، حيث يكرر عدم قبول الانتهاكات الإسرائيلية تجاه فلسطين كما حدث في حفل توزيع جوائز الأنضول الإعلامية في نسختها الخامسة في 30 جانفي 2020، بقوله نحن ننظر الى فلسطين بنظرة السلطان عبد الحميد الثاني.1

يأتي هذا التصريح في سياق تصعيد اللهجة بين تركيا وإسرائيل بسبب خلافات حول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط.وعليه ، يستعمل أردوغان القضية الفلسطينية ودفاعه المستميت على غزة بسبب الاكتشافات في"off shore"،(*) في البحر الإقليمي لغزة.واعتبر "أردوغان" أن لتركيا ارث تاريخي في المنطقة.

وفي حين الدول العربية كانت تلتزم الصمت تجاه العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة كان "أردوغان" يتحدث بلغة صارمة وقوية، لكننا نلاحظ أن المحصلة للموقف التركي و العربي هي واحدة ، بيد أن الرد العربي أو التركي كان يمكن أن يكون أكثر قوة (حرب) إلا أن ترديد التنديد العربي والتركي لم ينفع القضية الفلسطينية في أي شيء.

ويلاحظ ان المواقف العربية في مجملها مواقف مخجلة تجاه القضية الفلسطينية، ويعود ذلك الى أن الدول العربية ترى انه ليس بمقدورها مواجهة إسرائيل وأمريكا،باختلال توازن القوى بين الطرفين لذا أقدمت الدول العربية على تنازلات كثيرة أهمها وأخطرها على الإطلاق هو الإعلان عن التطبيع من طرف بعض الدول العربية بداية بتطبيع الإمارات والبحرين وسلطنة عمان والمغرب مع إسرائيل.

والسبب الذي دفع بعض الدول الخليجية إلى الإعلان عن تطبيعها مع إسرائيل هو ظنها بان التحالف مع إسرائيل سيحدث توزيعا جديدا للقوة ضد إيران.

أما تطبيع المغرب مع إسرائيل فلم يكن جديدا فهو إعادة بعث للعلاقة القائمة بين الطرفين حيث كان هناك مكتب اتصال سنة1994لا يرقى إلى مستوى قنصلية ، ففي سنة 2000 ، قدم 25 خبيرا عسكريا إسرائيليا مساعدات وبعض الخدمات الفنية لسلاح الجو المغربي. إلا أن المكتب أغلق بسبب احتجاجات الرباط على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين ، وبداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 23 أكتوبر2000.

1وكالة أنباء تركيا، أردوغان:ننظر للقدس من منظار السلطان عبد الحميد الثاني،نشر بتاريخ31 جانفي 2020، نظر بتاريخ19 ماي2020، متاح على الرابط التالي:https://tr.agency/news-80919

(*)نعني بـoff Shore الغاز الطبيعي المستخرج من البحر.

إلا أن الجديد الذي يطبع عملية التطبيع في سنة 2020 هو المساومة بين قضيتين تعتبران قضية تصفية استعمار في الوطن العربي ، ألا وهو الاعتراف الرسمي المغربي بصفقة القرن، واعتراف إسرائيلي وأمريكي (بمغربية الصحراء الغربية).مع العلم أن الزيارة الرسمية "لكوشنار"(كبير مستشاري رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق "دونالد ترامب") والوفد الإسرائيلي الهام كان يضم رجال أعمال انتهى بإعلان أمريكا بنقل مكتب مشروع " ازدهار افريقيا"(*) الى المغرب.

وفي هذا السياق نذكر أن مبعوث "ترامب"، "جيسون غرينبلات" المكلف بالمفاوضات الدولية في الشرق الأوسط، وبالنسبة لموضوع الصراع العربي الإسرائيلي تمكن من الحصول على دعم دول عربية أخرى للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل.وفي السياق نفسه صرح نتنياهو" لمأكن أتصور في حياتي أن تصبح بعض الدول العربية من حلفائنا، بعد أن كانت عدونا الأول.1

وبالنتيجة هناك انهيار كامل لدول المواجهة مع إسرائيل،فالأردن تعتبر حليفمن الدرجة الثانية حيث يحتفظ ملك الأردن بصلاحية حماية المقدسات الدينية(الإسلامية والمسيحية) في القدس.أما سوريا فلم يعد لها أي دور بعد الحرب الدامية فيها،والتي شهدت خلال النزاع السوري غارات جوية إسرائيلية لأول مرة منذ حرب 1973م. كما أن لبنان لا تستطيع المواجهة، بسبب ضعف جيشها و الحصار المفروض على حزب الله . وهذا دون أن ننسى مصر التي تربطها علاقات مع إسرائيل منذ كامب ديفيد ويمكن وصفها الحليف الاستراتيجي،2 وبالتالي وأمام هذا المشهد نستطيع القول أنما يسمى دول الطوق اختفت لمواجهة إسرائيل. وان إستراتيجيتها لبتر الأطراف تحققت مع تطبيع الدول العربية.

بالإضافة ان الدول العربية شهدت منذ الربيع العربي انكفاء قطريا بسبب وضع كل دولة الداخلي والضغوطات الممارسة عليها، سواء إقليميا أو دوليا، فالدول الخليجية دخلت مغامرة ضد الحوثيين في اليمن، لم تزد من الوضع العام إلا توسعا إيرانيا على حساب الدول العربية وصعودا تركيا في المنطقة على حساب الدول الإقليمية القوية التقليدية(العراق، سوريا، مصر).مما ترك فراغا استراتيجيا ملأته كل من إيران ، تركيا، إسرائيل.لتحقيق الردع الجغرافي عن بعد، كما أننا نلفت إلى أن الصراع الخليجي الإيراني هو من تدعيم أمريكي إسرائيلي ، الشيء الذي دفع بالدول الخليجية للإعلان الرسمي عن التطبيع مع إسرائيل لمواجهة إيران وسيطرتها على الخليج.3

(*)– برنامج "ازدهار افريقيا" هو البرنامج الأمريكي المطور برنامج قانون الدعم والفرص الأمريكي AGOA يربط 41 دولة افريقية بأمريكا، وفتح مكتب في الرباط سيعطي للمغرب دعم اكبر للتغلغل داخل افريقيا، ومما سيؤثر مستقبلا على قضية الصحراء الغربية.

1أحمد سمير القدرة،تحولات السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط وتداعياتها على القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية 20-22 أكتوبر 2017، ص135

2أحمد سمير القدرة ، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

3تي أر تي عربي، إسرائيل ودول الخليج .... تحالف عسكري يلوح في الأفق بحجة مواجهة ايران، ، نشر بتاريخ 31 ديسمبر 2020، نظر بتاريخ 29أكتوبر2020، متاح على الرابط التالي:https://www.trtarabi.com/now

والشيء الذي أزم من وضع القضية الفلسطينية هي المشاكل والأزمات التي تمر بها مصر جراء تداعيات الربيع العربي.وانحسار دورها الإقليمي، حيث أصبحت تحت الاملاءات الخليجية ومشاركتها في عاصفة الحزم لدليل على التبعية، فلأول مرة كانت القيادة العسكرية العربية ليست مصرية.

و من جهة أخرى، هناك تمزق في الصف الفلسطيني بين فتح وحماس، مما يضعف القضية الفلسطينية ، فالانقسام الفلسطيني جعل الدول العربية منقسمة هي أيضا في موقفها تجاه القضية الفلسطينية. مما يفسر عدم وصول المساعدات إلى غزة وتماطل سلطة التنسيق في التعامل مع ما يحدث فيها، وصل الأمر إلى اتهام حماس بافتعال الأزمات مع إسرائيل رغم أن حماس تعتبر ذلك مقاومة. ولم تنظر سلطة التنسيق أن ما تقوم به إسرائيل هو عدوان وليس دفاعا عن النفس.

إن الصمت العالمي و العربي، اتجاه التجاوزات بحق الفلسطينيين هو ما سمح لإسرائيل بأن تتمادى في اعتداءاتها وأفشلت كل مبادرات السلام . وزادت سياساتها العدوانية من محاولة اقتحام باحات المسجد الأقصى والاعتقالات ونهب الأراضي وزيادة الاستيطان وتهويد القدس بعد إدراكها لتراجع الدول العربية عن القضية المركزية الأولى وهي قضية فلسطين.1 رغم الدعاية الكبيرة في الدول العربية التي أقدمت على التطبيع بأن هذا سيكون لصالح القضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن ما يطرح عمليا هو محاولة لتصفية القضية الفلسطينية بطريقة ترضي الجانب الإسرائيلي،ولا تتجاوب مع الحد الأدنى المطلوب فلسطينيا.

وفي هذا الإطار تسعى تركيا لدعم الفلسطينيين، وهو دعم غير مشروط وسيستمر دون انقطاع، وترى تركيا انه مادام لم تتم معالجة الظلم الفلسطيني ، فان هذا الأمر يعيق تحقيق السلام في المنطقة ولهذا السبب تصر تركيا على دعم القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط وتحريكها للأمام، لمنع قتل إسرائيل لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية.ولأن إسرائيل تريد أن تسيطر على القدس الشرقية.

ولكن بالرغم من كل تلك المواقف المؤيدة للفلسطينين وبرغم ما يؤثره ذلك على العلاقات التركية مع إسرائيل إلا أن أنقرة حافظت على علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة مع تل أبيب في محاولة تركية لانتهاج سياسة توازن مع الأطراف المتنازعة في مختلف القضايا المهمة في المنطقة وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي. وهنا نشير أنه ورغم اللهجة الشديدة التي كانت في تصريح أردوغان اتجاه تطبيع الإمارات مع إسرائيل واستدعاء سفيرها، لم يقم أردوغان بسحب سفيره من تل أبيب، وهنا تظهر الازدواجية في السلوك التركي اتجاه القضية الفلسطينية.

فتركيا -في تعاطيها مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي- تفهم جيدا المصالح الإستراتيجية في المنطقة وبداخلها الدور الإسرائيلي، وتدرك جيدا أن هناك مجالات للتنافس مع إسرائيل، إلا أنها تدرك أيضا أن

1زكرياء أبو دامس، أثر التحديات الإقليمية على القضية الفلسطينية في الفترة2010 حتى رمضان 2017، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية 20-22 أكتوبر2017، ص11.

هناك مجالات للتنسيق والتفاهم وأن تركيا لكي تمارس دورا فاعلا في المنطقة فإنه يتطلب توافر شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل.1

ومع ذلك فقد واجه الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية مجموعة من العراقيل والتحديات،منها محاولة إسرائيل تعطيل الدور التركي الوسيط في منطقة الشرق الأوسط واستبداله بوساطة فرنسية، ويعود ذلك لتخوف إسرائيل وأمريكا واروبا من ان تتجاوز تركيا الخطوط المقبولة،وتلعب أدوار تتعارض مع المصالح الغربية.وفي نفس السياق نجد تخوف من الدور التركي من قبل أطراف عربية ولعل أبرزها مصر، والتي ترى الدور التركي المتفهم لحماس والداعم لها قد يزيد من النزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر. كما أن إقامة تركيا لعلاقات جيدة مع إيران ودفاعها عن برنامجها النووي أثار حفيظة الدول العربية.2

غيرت تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والمنطقة العربية،آخذة بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي والتاريخي، فلا بد للسياسة الخارجية التركية أن تأخذ في الاعتبار أن الجمهورية التركية ولدت من حاضنة الإمبراطورية العثمانية،3والتي شكلت الهوية التركية.

بمعنى أن حزب العدالة والتنمية عكس ما كان عليه أتاتورك، يعتبر بأن تركيا لها مسؤولية تجاه الدول التي كانت جزءا من الدولة العثمانية. ويعتبر وصوله إلى الحكم فكرا جديدا طموحا ينبع من المصالح العليا لتركيا، لذا فالعقيدة الإستراتيجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية تنطلق من ارتباطات تاريخية واقتصادية وحضارية وفكرية مع الشرق الأوسط، وعليه بدأت ببناء دور خاص لها ودعم قضايا المنطقة وبالخصوص القضية الفلسطينية. كما ربطت علاقاتها مع دول أسيا الوسطى ليصبح لها دور يفوق دور الدولة العثمانية، الذي كان يتسم بالنزاع والتنافس مع الدول المجاورة، و بعيد عن الحلقة المغلقة التي كانت تدور بها وهي الحلقة الأوروبية، من خلال نظرية داوود أوغلو تصفير المشاكل.

ليس لتحقيق السلام في المنطقة فحسب، وإنما لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة، حيث وجدت أنقرة بقيادة حزب العدالة والتنمية الفرصة المناسبة في غياب الدور العربي، للقيام بدور مركزي قد يضاعف من تأثيرها في المنطقة، ويعزز من مكانتها بين الدول العربية. ومهما اختلفنا عن الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية إلا انه يعطي الشعب الفلسطيني الأمل الذي افتقده، ويمنحه المساعدة الإنسانية التي هو بحاجة ماسة اليها، والى أصوات تدافع عنه.

1محمد مجاهد الزيات، الموقفين الإيراني والتركي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد44، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009،ص 40.

2بيسان مصطفى موسى، السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية امس، اليوم والغد، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية 20-22 أكتوبر2017، ص210.

3الجمهورية التركية وزارة الخارجية، السياسة الخارجية التركية في عهد اتاتورك، نظر بتاريخ 26 ديسمبر2020، متاح على الرابط التاليhttp://www.mfa.gov.tr/ataturk-doneminde-turk-dis-politikasi_ar.ar.mfa

وفي حقيقة الأمر، إن تركيا ترى أن الاكتشافات الهامة للموارد الطبيعية القريبة من جرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة يجعلها لاعبا مهما، وعلى الدول المجاورة المكتشفة لهذه الموارد عدم تجاوز لحق تركيا في بعض من هذه الموارد.

ومن جهة ثانية ترى مصر وإسرائيل إن تركيا منافسا قويا في الموارد المستكشفة في شرق المتوسط، الشيء الذي دفع كل من إسرائيل ومصر إلى ترسيم حدودهما البحرية مع كل من اليونان وإيطاليا ومن جهتها وقعت تركيا مع حكومة السراج اتفاقا لترسيم الحدود البحرية بينهما، مبررا ذلك بأن ذلك يعتبر ارثا لأجداده. وهذا ما فسره البعض بأنها عثمانية جديدة.

فوفقا لاتفاقية "مونتيغوباي " لقانون البحار عام 1982، حول المناطق الاقتصاديةالخالصةExclusive economic zone سمحت للدول استغلال الحدود البحرية تمتد الى 200 ميلا بحريا من نقطة المياة المنخفضة على سواحلها، بصفتها مناطق اقتصادية خالصة. ويمكن للدول التي تفصلها أقل من 400 ميل بحري أن تقوم بترسيم حدودها البحرية، الشيء الذي جعل كل من "إسرائيل" وقبرص واليونان يوقعون على مذكرة اتفاق سمي بمثلث الطاقة Energy Triangle في 8 أوت 2013، حيث يسمح بالمزيد من التنقيب والذي أسفر على اكتشافات وبكميات كبيرة مخزون كبير للغاز البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل وقبرص.1

وسيقوم مثلث الطاقة على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من حقل أفردويت للغاز إلى حقل ليفثان للغاز لمصنع تسييل الغاز في محطة فاسيليوكوس للطاقة. وتشير الخريطة رقم 2 لحقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط.

الاكتشافات النفطية في شرق المتوسط:

1. أول اكتشاف له في 1999 لحقل «ماري- بي» الذي استمد منه نحو 2.8 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 10 سنوات حتى نضب احتياطيه.
2. اكتشاف حقل تامار البحري الذي يعد قريباً من حيفا، وقُدّر احتياطيه بحسب بعض الجهات الصهيونية الرسمية أنه قد يفي باحتياجات هذا الكيان للغاز الطبيعي لمدة 20 عاماً.
3. اكتشاف الحقل الصهيوني «لفيثان» البحري للغاز الطبيعي يعد أحد أهم اكتشافات الغاز في 2010، إن لم يكن أكبرها في العالم لغاية الآن.

وقدرت بعض الجهات احتياطي لفيثان بنحو 16 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (أي نحو 450 مليون متر مكعب) في الطبقة الأولى (لفيثان 1) على عمق نحو 5.170 متراً من البحر التي تعد سهلة التنقيب نسبياً. أما في الطبقة الثانية، على عمق 7.500 متر، فقد قدر البعض أن هناك احتياطياً إضافياً

1- رباحي أمينة/ البلوك 9 و4 والرهانات الأمنية الطاقوية للشرق الأوسط مقارنة مع القوقاز، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 12، جوان 2019، ص98.

لـ 9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي (270 مليون متر مكعب)1 وتوضح الخريطة رقم 1 أهم حقول الغاز البحري على طول شواطئ فلسطين المحتلة المستغلة من طرف إسرائيل.

الخريطة رقم1: حقول الغاز على طول شواطئ فلسطين المحتلة

المصدر: https://threadreaderapp.com/thread/1102274821608620033.html

توضح الخريطة رقم 2، الغاز الطبيعي OFF Shore الفلسطيني

1رباحي أمينة، المرجع السابق، ص 100.

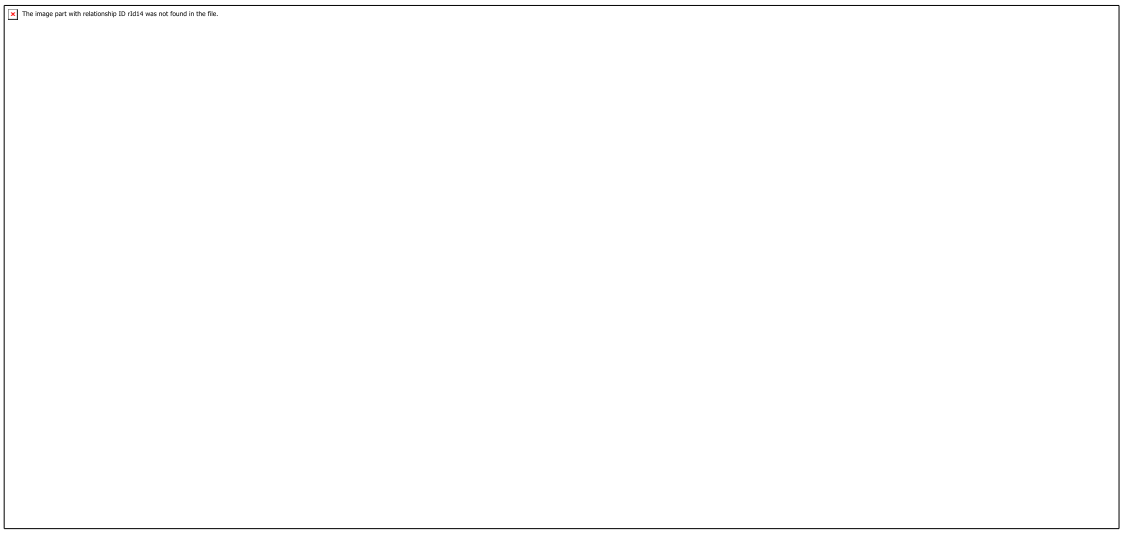

المصدر: https://threadreaderapp.com/thread/1102274821608620033.html

أما الخريطة رقم 3، تبين اهم أنابيب الغاز الطبيعي الذي يمر على الأراضي السورية تجاه تركيا

الخريطة رقم 3: خطوط أنابيب الغاز عبر سوريا

المصدر: https://www.syrianef.org/articles/view/152

الخريطة رقم 4: مد أنبوب لجر الغاز القطري

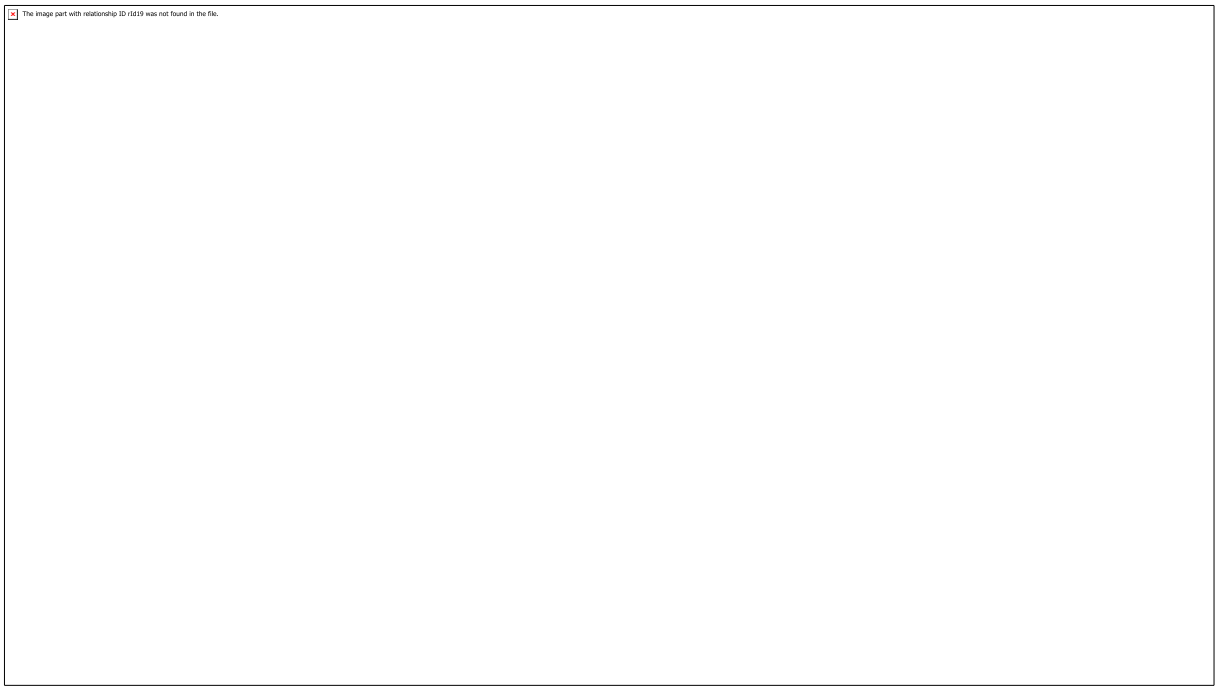

وتظهر الخريطتان المشروع الذي يرمي إلى «مدّ أنبوب لجر الغاز القطري يسلك الخط البري الآتي: ينطلق من قطر ويمر عبر الأراضي السعودية ومن ثم الأراضي الأردنية (متجنبا المرور في الأراضي العراقية)، ويصل إلى الأراضي السورية، وتحديداً إلى حمص». ومن حمص «يتفرع عن الأنبوب ثلاثة أنابيب، أحدها باتجاه اللاذقية على الساحل السوري، والثاني باتجاه طرابلس في شمال لبنان، والثالث صعوداً باتجاه تركيا».1

وتستمر الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين، ويستمر معه سياسة الازدواجية في التفاوض والمساومة وتوظيف القضية الفلسطينية من طرف تركيا لأجل مصالحها الخاصة. وهو ما نراه في عدم وجود موقف تركي قوي، والاكتفاء بالتنديد وعدم اتخاذ مواقف ضد إسرائيل اثر الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة في حق المصلين في شهر رمضان المعظم لعام 2022 بالقدس .

المبحث الثاني: الأسس الإستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط.

لقد تغيرت إستراتيجية تركيا إلى حد بعيد عقب تغير التوازنات العالمية والإقليمية بعد إنتهاء الحرب الباردة، فقد كانت مرحلة تعج بالتغيير فأحرج صانع القرار في تركيا وجعلته في حالة من التردد والتوتر بإنتظار تبلور إستراتيجية جديدة حيث كان مناخ التنافس الإستراتيجي الذي أوجدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة" عاملا من العوامل التي أوجبت على تركيا، البحث عن إستراتيجية إقليمية جديدة.

1رباحي أمينة، المرجع السابق، ص123

وصياغة سياسة شرق أوسطية لها وتشكل العلاقات بين القوى العظمى خارج المنطقة والتوازنات الداخلية ساحة التقاء مع الصلة بين العوامل الدولية والمعايير الإقليمية.[1]

المطلب الأول: بروز أهمية تركيا بعد حرب الخليج الثانيةفي الشرق الأوسط

لقد كان لحرب الخليج الثانية بظروفها ، إفرازات ضخمة جعلت تركيا ولأول مرة منذ تأسيس الجمهورية " دولة محور- قلب"، في الساحة الإقليمية خاصة الشرق الأوسط. ومن بين هذه الإفرازات إيجاد مناخات واسعة، ومريحة أمام تركيا تمثلت في :[2] استطاعتها توظيف إمكاناتها الاقتصادية والسياسية لخدمة العملية السلمية الجديدة ، وهذا يجعلها في كثير من المراحل من الدول القيادية في منطقة الشرق الأوسط، مع تراجع الدور العراقي وانحسار لدور سوريا ومصر لصالح قوى إقليمية ليست عربية(إيران وتركيا).

ومن هنا حاولت تركيا، فتح أفاق واسعة في سياستها الخارجية على صعيد المنطقة من خلال إعادة ترتيب علاقاتها مع دول الجوار، حيث إتبعت سياستين في خط متواز مع بعضهما:[3]

الأول :القيام بدور فاعل فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون الإقليمي.

الثاني: تقوية العلاقات المتبادلة بينها وبين جاراتها، حيث أقدمت تركيا على خطوات كبيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية بينها وبين دول الجوار.

وهنا نبدي ملاحظة في غاية الأهمية، هو أن عودة تركيا إلى الساحة العربية كان من خلال مسلسلات تاريخية مدبلجة إلى العربية، تدور حول علاقة الدولة العثمانية بالدول الإسلامية ، وكيف ضحى الأتراك من أجل إعلاء كلمة الإسلام، وهذا يدخل كله في باب الدعاية للعثمانية الجديدة، والتي تجسدها خطابات"أردوغان".

أما على الصعيد الداخلي، فقد شهدت تركيا انقسامات حول ما يتعلق بفكرة التكامل مع دول الشرق الأوسط، رغم أن خيار تركيا الذي مازال حلم هو الاندماج مع الدول الأوربية.(*) حيث برزت المحاولات التي قامت بها المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة لكبح جماح التيارات التي كانت تنادي بضرورة تقديم المصلحة القومية على المصالح الدولية المشتركة، وأن تعيد تركيا الحسابات في طبيعة

1أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص430.

2عمر الخضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010،ص518.

3أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص171.

(*)– رفض ملف الانضمام التركي الى الاتحاد الأوربي عدة مرات، بسبب التحفظات ا لتي أبدتها كل من ألمانيا، فرنسا ، قبرص واليونان.

علاقاتها الإقليمية لكون معظم علاقاتها تتميز بأنها علاقات " غير ودية" الأمر الذي يقتضي إعادة قراءة السياسة الخارجية التركية.

ومن هنا نستطيع القول أن نظرية تصفير المشاكل كانت تصب مع التوجهات الجديدة لتركيا حتى تلعب دورا إقليميا جديدا، يتجاوز الخلافات التاريخية، والتأسيس لعالم منسجم اقتصاديا وثقافيا، ولما لا سياسيا.

المطلب الثاني: التوجه التركي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

عاشت تركيا بعد الحرب الباردة مرحلة من الجدل والتدافعات الداخلية المكثفة حول قضايا الهوية السياسية والهوية الثقافية التي يمكن ملاحظاتها في خطابات السياسة الداخلية والخارجية ل"أوزال"(*)، وعكست تأثير تيار النزعة" العثمانية الجديدة"، الذي برز وتصاعد في الفترة مابين عامي 1987-1993 لكونها حاولت تطوير سياسة تركيا بما ينسجم مع الوضع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكننا أن نشير، إلى ما ذكره وزير خارجية تركيا " أحمد داوود أوغلو" في تلخيص أهم العناصر المشتركة، بين تيار النزعة العثمانية الجديدة وبين الإتجاه، الذي مثلته ، سياسة" أوزال" كما يأتي:[1]

1. إعادة بناء الدولة بشكل يتلائم مع الوضع الدولي القائم.
2. العمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية، مع الأخذ بعين الإعتبار تأثير الموجة القومية، التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الدولة.
3. تبني موقف إنتقائي يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التقليدية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة.
4. العمل على التكامل مع النظام الأوروربي، الذي تشكلت بنيته السياسية، ودخل في عملية من التكامل الداخلي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
5. البحث عن سياسة منسجمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي إكتسبت وضع القوة العظمى الوحيدة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في هذا الإطار حاول" أوزال" السيطرة على المناخ القومي على المستوى الداخلي، بإستخدامه عبارة" الجمهورية الثانية" وبذل جهودا من أجل تطوير موقف يعتمد على التكامل مع نظام أوروبا الجديد والإنسجام مع القوة الأمريكية الجديدة في إطار إيجاد صيغة من الإنسجام بين الوضع الداخلي والخارجي بأسلوب عملي يعتمد الإنتقائية والبراغماتية تسعى لتجاوز القوالب المحلية الثابثة في حين

1أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص108.

طرح حزب الرفاه خطابا سياسيا مناهضا للغرب، لخصه "نجم الدين أربكان"(*) فيما يلي" أن تركيا يجب ألا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية ، وإنما في السوق المشتركة الشرقية، أن تركيا متخلفة بالنسبة إلى الغربيين ولكنها متقدمة بالنسبة إلى الشرقيين."[1]

وقد أدت هذه الأفكار إلى خلق توتر وصراع بين عناصر الإستمرارية الدينية والقومية والتاريخية وكما أظهرت التناقضات بين العناصر الجديدة التي أفرزتها العلاقات الدولية والإقليمية بشكل أساسي في مرحلة "إنقلاب" 28فيفري 1992. إذ أن تحديد إستراتيجية دولة بناء على التهديد الداخلي فهو مؤشر ضعيف، وفي الوقت الذي تواجه تركيا ظروف تحديد وتنفيذ إستراتيجية تركية بعمقها التاريخي والجغرافي تشكل التمزقات الناتجة عن التناقضات الداخلية أكبر عائق جدي أمام تطوير ذهنية إستراتيجية مشتركة، تستطيع تحريك كل قوى المجتمع.[2]

لقد شهدت تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتداعيات أحداث 11سبتمبر 2001 حوارات داخلية بين التيارات السياسية بإختلاف إتجاهاتها الفكرية وكذلك الرأي العام والإعلام حول أهداف تركيا وإستراتيجيتها المستقبلية، وقد تمخضت عن هذه الحوارات ثلاث إتجاهات:[3]

1. إتجاه يدعو إلى الإستمرار في التوجه الأتاتوركي التقليدي، لنيل عضوية الإتحاد الأوروبي ويؤيد هذا الإتجاه الأحزاب العلمانية.

2. إتجاه يدعو إلى احياء الأمة الإسلامية والإمتداد في عمق اسيا الوسطى، بعد خروج شعوبها الإسلامية من السيطرة السوفياتية، وإنشاء الجامعة الإسلامية، ومن أبرز مؤيديه حزبا " الرفاه والفضيلة".(انحلت هذه الأحزاب)

3. إتجاه يدعو إلى العودة إلى "العمق الإستراتيجي" بإستثمار الإرث التاريخي والقرب الجغرافي في الشرق الأوسط، والإستمرار في السعي للحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي، ومن مؤيديه والساعين لتنفيذه حزب العدالة والتنمية.

وهنا يمكن القول أن تركيا عاشت عقدا من عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، نتيجة التطورات الدولية والإقليمية في عقد التسعينات شهدت خلاله مواجهة حاسمة بين تيار الإسلام السياسي والدولة

(*)مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا في الفترة بين 1996 و1997، وقد عرف بتوجهاته الإسلامية.

1 خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا 1950-2016، جامعة صلاح الدين، 2016، ص94.

2أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص86.

3خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر,1996، ص228-229.

العلمانية أوجب البحث عن عقد سياسي وإجتماعي جديد، حيث إشتد التفاعل داخل المجتمع التركي إزاء هذه الأوضاع الجديدة.

وتأثرت الثوابت التركية القومية بالأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حيث جعلتها تخرج من حالة حيادها الإقليمي ففرضت على تركيا المزاوجة بين نشاطها الإقليمي والأوروبي فكان إهتمامها يتركز في مستويات ثلاثة هي:[1]

1. المستوى المادي وأساسه الثابت الجغرافي الذي يفترض الإهتمام بالبيئة الإقليمية، سواء كونها مصدر تهديد أو مجالا للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي ولتأمين علاقات إقتصادية.
2. المستوى المعنوي الوجداني، وهذا يظهر أحيانا ويختفي أحيانا أخرى، وأساسه الروابط الفكرية والثقافية والحضارية والفلسفية والدينية والتاريخية.
3. مستوى الأهداف والطموحات ، وهو ما تمثل في الرغبة في ممارسة دور إقليمي، أو دولي مميز، وذلك بالقدر الذي تسمح به أحوال الخارطة الجديدة للمنطقة.

وكذلك كانت تركيا تصنف في حقبة الحرب الباردة وما بعدها على أنها، دولة " جسر" بين الغرب والعالم الإسلامي، لذا عدت تركيا هذا التصنيف بعيدا إلى حد كبير عن الحقائق الجغرافية فتركيا تدرج نفسها تحت تصنيف" دولة- المركز" لأسباب عديدة منها:[2]

1. العمق الجغرافي
2. الإستمرارية التاريخية
3. التأثير الثقافي المتبادل
4. الترابط الإقتصادي المتبادل

ويمكننا القول أن أمام تركيا في محاولتها أخذ مكانة دولة " المركز" في المنطقة مراعاة مجموعة من التحديات المتوقعة عند صياغة وإعداد إستراتيجيتها التي تستخدمها في الحقبة القادمة من القرن الحادي والعشرين، وهي ستبرز من واقع المنطقة وتمارس هذا الدور من أجل حماية نظامها ومصالحها القومية، فضلا عن الحفاظ على الإستقرار والأمن في المنطقة، وتتمثل فيما يلي:

1. التحدي الأيديولوجي: ويتنوع في التحدي القومي، والديني ، والمذهبي ، والعلماني.
2. التحدي على النفوذ: صراع المصالح القومية الإقليمية، بين تركيا من جهة، وإيران وإسرائيل ومصر والسعودية من جهة أخرى.

1عمر الخضرمي، مرجع سبق ذكره، ص399.

2أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص610.

3. التحدي الدولي: صراع المصالح الدولية، للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد تقاطع مع المصالح التركية في المنطقة.

إن ما يفرض على تركيا ثوابت محددة، تعتمدها عند صياغة استراتيجية سياستها الخارجية الجديدة وهو:[1]

1. عدم المساس بميزان القوى في المنطقة.
2. الحفاظ على وحدة الوطن التركي.
3. التمسك بقوة عسكرية ضاربة ذات قدرة على الحركة والفعل.
4. المحافظة على إسرائيل كدولة في منطقة الشرق الأوسط، يشكل ثقلا مضادا لإيران والعراق قبل عام 2003 على السواء، وكذلك في حالة الضرورة ثقلا مضادا لسوريا، فضلا عن كونه خيارا يمكن الركون إليه والإفادة منه.

وأمام هذه الثوابت والتحديات المحتملة، والتوجهات الداخلية، والتطورات التي تجري في البيئة المحيطة الإقليمية والدولية، ومن أجل أن تحدد تركيا أهدافها الإستراتيجية في السياسة الخارجية للمرحلة القادمة. وبهدف تحقيق تلك الأهداف، أصبحت تركيا أمام خيارات محتملة في تحديد إتجاهات في سياستها الخارجية، و هيكما يلي:[2]

1. سياسة خارجية محورها واشنطن، وفي هذا التوجه، تبقى الأولوية الرئيسية لتركيا هي إرتباطها الجيوسياسي الوثيق بالولايات المتحدة .
2. سياسة خارجية محورها أوروبي، تقوم على العضوية في الإتحاد الأوروبي.
3. سياسة خارجية محورها أنقرة، تؤكد على إستقلالية التصور والعمل، وتوازن بين التفاعلات التعاونية والإستراتيجية، مع نطاق واسع من القوى الأخرى وتتميز بخبرة قوية في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط.

وإنطلاقا من هذه الإتجاهات والمحاور التي يتفاعل بعضها مع بعض، حيث أن الإتجاهين الأول والثاني ستدعم تركيا على التركيز لتعزيز مضمون الإتجاه الثالث وبالتالي يحقق أهدافها الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى تصب في خدمة المصالح الغربية بشكل عام.

المطلب الثالث: رؤية حزب العدالة والتنمية للشرق الأوسط.

1عمر الخضرمي، مرجع سبق ذكره، ص 407.

2 جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة... تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2009، ص227.

لقد سعت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 إلى تفعيل هذه المحاور وتحقيق التوازن في السلوك السياسي الخارجي من خلال رسم أهدافها الإستراتيجية وتحديدها.وعليه وضمن تشخيص تركيا لعلاقاتها الإقليمية والدولية وتحليلها لواقع منطقة الشرق الأوسط، لكي تتمكن من وضع أسس جديدة لإستراتيجية كان عليها مراعاة عوامل عديدة لتتفوق في محاولة تعزيز وجودها في المنطقة.

وهنا نورد أهم العناصر الرئيسة للمقاربة الإستراتيجية للأزمة فيما يلي:[1]

1. تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلبا في الإنفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.
1. إقامة أبنية مؤسسية، وتطوير الموجود منها، لمتابعة التطورات الإقليمية عن كثب وتقييمها وتوفير تصورات وسيناريوهات متعمقة.
2. إقامة علاقات سلمية بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.
3. طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.
4. المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم في المنطقة.
5. الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة، تمثل ساحات مخاطر جيوسياسية وجيوثقافية ضد السلم في المنطقة.
6. الحد من إثارة ردود الأفعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.
7. تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في المشكلات الإقليمية، وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.
8. تكثيف الإتصالات والعلاقات الأفقية التي تعزز من صور تركيا في المنطقة.

ومن أجل القيام بتحديد أولويات أهدافها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من أزمات ومشاكل فعلى تركيا تطوير سياسة شرق أوسطية سليمة. وشكلت أحداث 11 سبتمبر وحرب أفغانستان 2001، واحتلال العراق 2003، ركائز لإهتمام تركي واسع وعملي بمنطقة الشرق الأوسط فقد مثل هذا الواقع الجديد تحديات وأخطار على الأمن القومي التركي .

وأمام هذه الظروف والتطورات، شهدت تركيا على الصعيد الداخلي حدثا مهما، تمثل بفوز حزب العدالة والتنمية، في الإنتخابات النيابية في نوفمبر 2002 وتشكيل حكومة جديدة بمفرده وقامت الحكومة وبدورها بإعادة ترتيب أولويات تركيا وتعريف خياراتها وهذا شكل إنقلابا على مستوى

1أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص489.

التوازنات الداخلية وأسس إستراتيجيتها في السياسة الخارجية. حيث ترتكز إستراتيجية تركيا الخارجية على ستة أسس حددها وزير خارجيتها الدكتور"أوغلو" كالأتي:[1]

المبدأ الأول: التوازن بين حريات المواطنين والأمن:

يمكن القول أن هنالك ما يشبه الإجماع الضمني لدى صناع القرار السياسي على ضرورة الأخذ بنظر الإعتبار إقامة شكل من أشكال التوازن بين الحرية والأمن على صعيد علاقة الحاكم بالمحكوم من ناحية، والنظام السياسي في علاقته ببيئته الخارجية من ناحية أخرى، وبعكسه ستكون النظم السياسية القائمة عاجزة عن التأثير في محيطها، فشرعية النظم السياسية يمكن أن تتحقق "عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك".[2] بعبارة أخرى تستقر شرعية أي نظام سياسي في قدرته على تأمين الأمن والحرية على السواء لمواطنية."[3] ناهيك عما يمكن أن تؤدي إليه من تنمية مستمرة تطال جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسسة والتي ستؤدي بتأثير راجع إلى تعزيز الشرعية ذاتها.

كان هذا الإتجاه السائد في العالم جراء أحداث سبتمبر2011 يركز على الحد من الحقوق والحريات المدنية لصالح الحفاظ على الأمن في الوقت الذي كانت فيه تركيا تتجه إلى تعزيز الحريات من دون أن يؤدي ذلك إلى تعارض مع الحفاظ على الأمن."[4] وكان إن تعرضت تركيا وجهودها من أجل الحفاظ على الحريات لإختبار صعب عام 2007، حيث واجهت من ناحية مخاطر الإرهاب وتهديداته، وحرصت من ناحية أخرى على صون الحريات دون تقليص، وهو ما عبر عنه "أحمد داوود أوغلو" بالقول" لقد إجتازت تركيا هذا الإختبار بنجاح، فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل إسطنبول، أو أنقرة، أو ديار بكر،أي تقليص للحريات بفعل مكافحة الإرهاب ، وهو ما يؤكد على أن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا."

ومع ذلك فلم يكن مثل هذا التوصيف لما كان يجري في تركيا على هذه الدرجة من الدقة ، صحيح ان التطورات التي شهدتها وتشهدها السياسة الخارجية التركية، ومحاولاتها من أجل ضمان الأمن والإستقرار إقليميا ودوليا، لأنها تنفع الجميع وتركيا أولهم، لكن لا يمكننا القول بأنها لم تقلص الحقوق والحريات المدنية بشكل تام هذا من جهة، وكذلك فهناك الكثير من الثغرات والنواقص التي عانتها الديمقراطية في تركيا، فالتاريخ يحدثنا عن الكثير منها ولاشك أن الدليل الأبرز هو ظاهرة الإنقلابات

1أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص612.

2أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 2010، ص612.

Ahmet DawotogluTurkry'sForeign Policy Vision :Anassessment of 2007,Insight 3 Turkey,Vol,10,No1/2008,p79.

4علي حسن باكير- محددات السياسة الخارجية التركية الجيدة..، المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة،مجلة أراء، العدد71، مركز الخليج للأبحاث، أوت2010، ص70.

العسكرية المتكررة في تركيا، وأيضا قانون الإنتخابات التركية الذي حدد نسبة10% من مجموع نسبة الأصوات الناخبين لأي حزب كي يتمكن من الدخول إلى البرلمان، بحيث نرى بأنه مجموعة من الأحزاب حصلت على نسبة كبيرة من الأصوات الناخبين ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى البرلمان التركي، وربما كان ذلك وراء بروز ظاهرة المرشحين المستقلين وخاصة المرشحين الأكراد لتجاوز هذه العتبة.

المبدأ الثاني: " تصفير المشكلات مع دول الجوار"

عام 2002 صاغت الحكومة التركية شعار صفر مشكلات وقالت ان الأمر يتعلق بمسعى جديد لتخفيف حدة التوتر مع الدول المجاورة وتقليصه الى أدنى مستوى.وعليه فأن إحدى أهم المبادئ الرئيسية في سياسة تركيا الخارجية، هو السعي من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي قد تثور مع دول الجوار إلى أقصى درجة ممكنة بما يسمى ب(صفر المشاكل).

وبالفعل فقد نجحت تركيا في السنوات الماضية إلى حد ما في تطبيق هذا المبدأ، وإعتماد مسار أكثر تعاونا مع الجيران لتعزيز الروابط الإقتصادية مع مختلف البلدان والوصول بمستوى التعاون إلى الحد الأقصى.

هذا المبدأ إذا، من بين أهم المبادئ في سياسة تركيا الخارجية، وهو ما حاولت جاهدة وضعه موضع التطبيق بوصفه أحد أهم منجزات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي، نتج عنه بالفعل تجاوزا لكثير من المشاكل العالقة مع العديد من جيرانها أو على الأقل تهدئة الوضع، والسيطرة من ثم عليها والحيلولة دون توسعها بشكل كبير. أي بمعنى، جاءت بنتائج مثمرة في الواقع الملموس، مثلا سياستها تجاه العراق، وأرمينيا فقد وقع البلدين اتفاقا لتطبيع العلاقات بينهما في أكتوبر2009، بعد قرن من العداء بسبب المذابح التي ارتكبت بحق الأرمن في الحرب العالمية الأولى. كذلك أدانت تركيا محاولة الانقلاب في أرمينيا، ويعود ذلك لعدة اعتبارات، أولها الاعتبار المبدئي ونعني به أن تركيا تدين أي انقلاب بسبب تعرضها لتاريخ طويل ودموي من الانقلابات.وبالتالي لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تدعم أو توافق على الانقلابات، أو تقبل فيه. ولهذا السبب جاءت إدانة تركيا لمحاولة الانقلاب في أرمينيا على لسان المتحدث باسم الرئاسة التركية "إبراهيم كولن"، أما الاعتبار الثاني يتمثل في خسارة أرمينيا في الحرب مع أذربيجان وتوقيعها على اتفاق الهزيمة.وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق مهم جدا ليس فقط لأذربيجان ولكن لتركيا أيضا، فتركيا حريصة على التواصل الجغرافي مع عالمها التركي في منطقة القوقاز، فأي حكومة جديدة أو تمرد أو انقلاب أو تغير في شكل الحكم ، بالضرورة أنه سيأثر على هذا الاتفاق. وعليه من هنا يأتي الاستنكار التركي لهذا الانقلاب.وبالتالي كل ما يحدث في أرمينينا يهم تركيا، فاهتمام تركيا بالشأن الأرميني وبالنظام الداخلي الأرميني نابع من علاقات الجوار.

إلا أن الملاحظ يرى أن سياسة تصفير المشاكل لم تدم طويلا باعتبار أن تركيا انخرطت في مشاكل الربيع العربي، وبعدها النزاع في سوريا، وليبيا،(*) والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان.(*)

لكن السياسة الخارجية للدولة التركية منذ بداية النزاع في سوريا(*) ذهبت في الاتجاه المعاكس تماما وأصبحت تركيا تصنع الأزمات . فمنذ بدأ الحرب في سوريا ،نلاحظ ما يلي :

1. سعت تركيا إلى دعم المعارضين السوريين، منها جماعة النصرة وفصائل أخرى.1
2. استمرت في انتهاك الأراضي السورية عبر عمليات عسكرية في حلب وأدلب وعفرين والتضييق على الغالبية الكردية واتهام قياداتها بأنها قيادات إرهابية.
3. نقل المرتزقة إلى ليبيا وتهديد الأوروبين من خلال أزمة اللاجئين.
4. يضاف لها محاولة أردوغان التنقيب على الغاز في شرق المتوسط ، والمواجهة المفتوحة مع قبرص واليونان وبالتالي الاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن الرئيس أردوغان يستغل في هذه الأزمات عنصرين أساسيين:

1. العنصر الأول يتمثل في القانون الداخلي للحلف الأطلسي المتمثل في ضرورة حل الأزمات بين أعضاء الحلف داخليا دون تصعيد وذلك بفرض عقوبات اقتصادية أو نظام ردعي لأي عضو مخل بقواعد الحلف الأطلسي. وعليه اكتفى الحلف الأطلسي بتسليط عقوبات على تركيا في قضية البترول البحري في المتوسط .وذلك لجر تركيا للتفاوض داخل المنظومة الأطلسي.
2. العنصر الثاني وهو علاقة أردوغان المتميزة مع الولايات المتحدة والذي تستعمل هذه الأخيرة تركيا كنوع من الابتزاز وإضعاف الاتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة أخرى لإزعاج ومحاصرة روسيا سواء في سوريا أو ليبيا، وبالتالي كل هذه العناصر يستعملها أردوغان لكي يدفع بأجندته في المنطقة.

فالموقع الجبولوتيكي التركي وأهميته الإستراتيجية تجعل من الصعب على الحلف الأطلسي التخلي عن تركيا، خاصة في منافسته لروسيا.

(*)– بدا واضحا تدخل تركيا في النزاع الليبي من خلال توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية واغراق ليبيا بمقاتلي داعش "الذين انتهت مهمتهم في سوريا".

(*)– النزاع الأرميني الاذربيجاني كان سببه تدخل تركي مباشر، انتهى بوساطة روسية في أكتوبر2020.

(*)– يذهب المحللون الى توصيف ما يحدث في سوريا بأزمة رغم ان سوريا انتقلت الأحداث فيها من الازمة الى نزاع مسلح شديد ، وعليه لا يمكن أن نبقى في مستوى الازمة عند تعاطينا لمسألة سوريا(مستويات التحليل النزاع، تنافس، خلاف، توتر، أزمة، النزاع شديد، الحرب، الصراع)

1أر تي، هل تنجح الرعاية التركية في توحيد فصائل الشمال السوري، تشر بتاريخ 3 أوت 2018، نظر بتاريخ 26 جانفي 2020، متاح على الرابط التالي:_ https://arabic.rt.com

الخريطة رقم 5: موقع تركيا الاستراتيجي

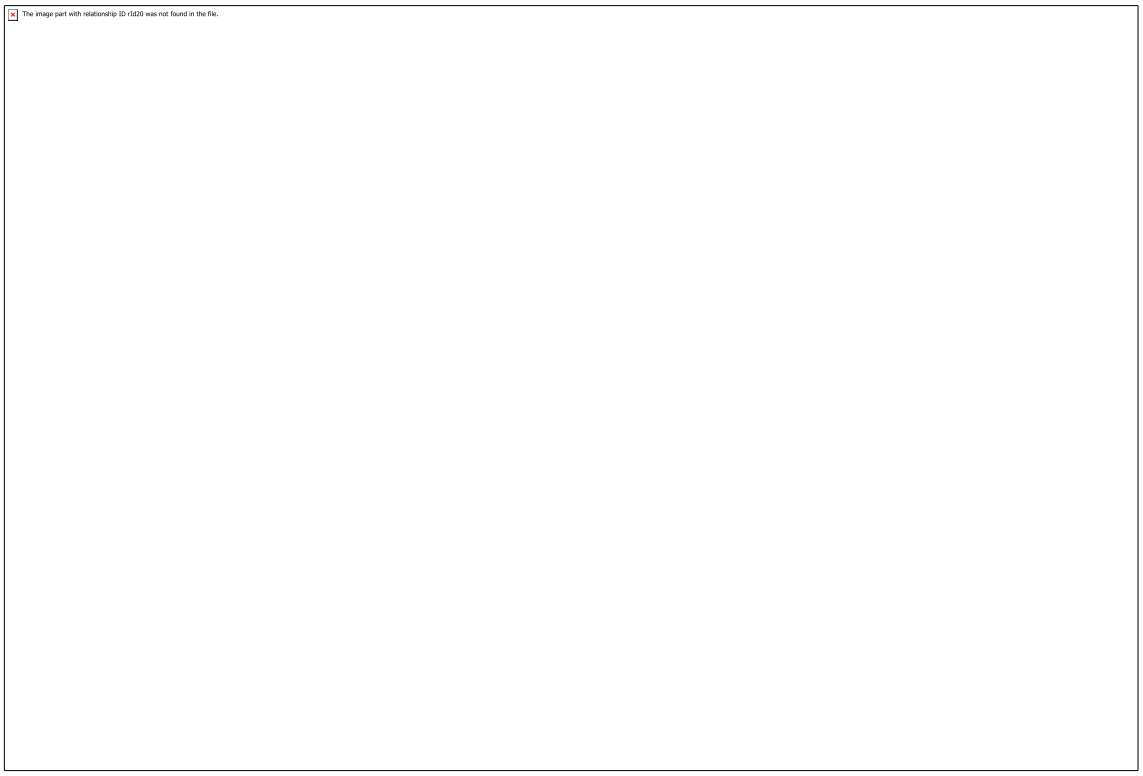

الخريطة رقم 6: تموقع القوات الروسية وقوات الاسطول السادس الأمريكية

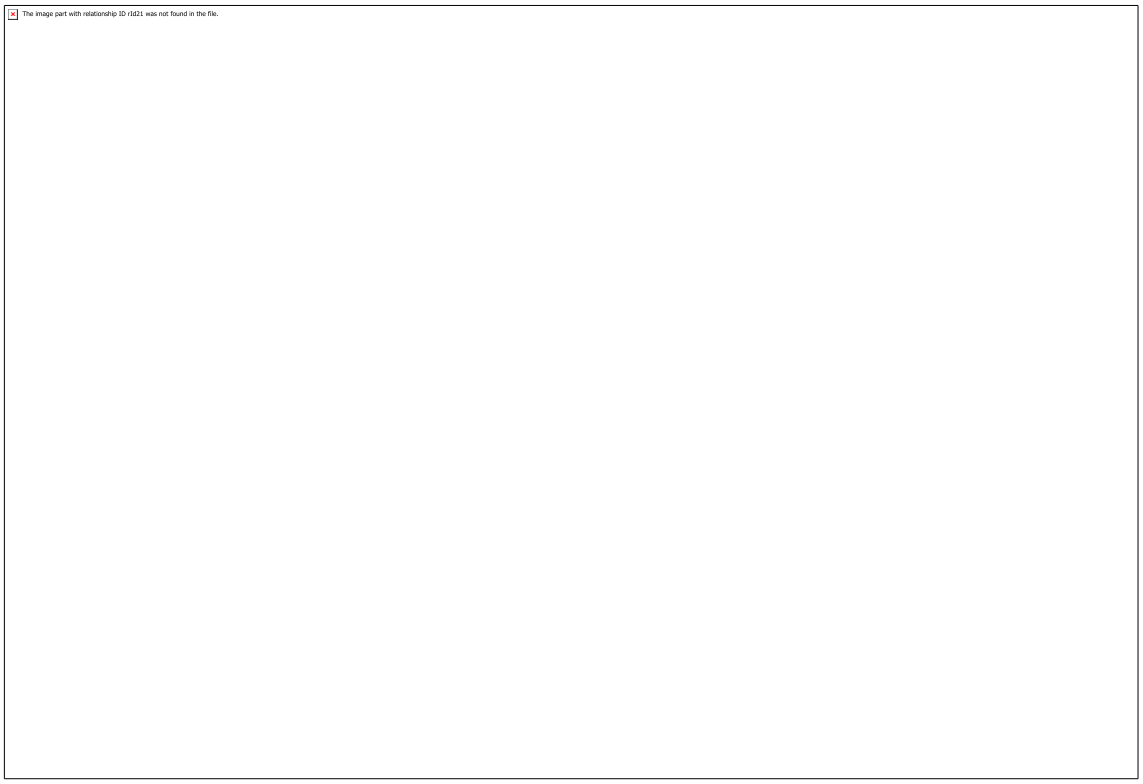

المبدأ الثالث :التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار

وهو امتداد للمبدأ الأول قصد منه أن يكون لتركيا دور كبير في التأثير على المناطق وأقاليم الجوار بمعنى العمل وبشكل إيجابي على إيجاد حلول للمشاكل العالقة في المنطقة، وكذلك بينها وبين دول الجوار، وهذا المبدأ مكمل لمبدأ تصفير المشكلات من جهة، ومن جهة أخرى حلقة الوصل بالمبدأ الذي يليه وهو مبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وأكثر من ذلك أيضا، كعامل ترابط وتواصل بين جميع المبادئ الأخرى.

وهذا ما أكده "أوغلوا"، والذي يرى ضرورة أن يكون لتركيا تأثير في البلقان والشرق الأوسط واسيا الإتحادية ولكن في ظل إحتفاظها بعلاقاتها المتميزة مع الغرب.[1] وهو ما إستدعى بتعديلات بارزة في نهج السياسة الخارجية التركية خلال حكم العدالة والتنمية، وذلك في مسعاها تحقيق التوازن، فهي في الوقت الذي تحافظ على علاقاتها المتينة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

1عمر الخضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010،ص 209.

تتوجه أيضا إلى ترميم علاقاتها بأطراف دولية أخرى، مثل روسيا والصين والهند والتعامل مع محيطها العربي والإسلامي والإفريقي.[1]

المبدأ الرابع: سياسة خارجية متعددة الأبعاد

إتبعت تركيا سياسة خارجية ذات بعد واحد ولكن من غير الممكن الإستمرار على النهج نفسه، وهذا يتطلب منها أن تصبح "مصدر حل" بدلا من أن تكون تركيا"مصدر مشكلة" ،أي تتحول تركيا إلى بلد مبادر إلى طرح الحلول وبلد يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.

من كل هذا يتضح ، بأن سياسة تركيا الخارجية خلال الأعوام الأخيرة أي بعد تسلم العدالة والتنمية الحكم، قد تمكنت بالفعل من التحول إلى سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، كما حاولت جاهدة أن تكون مصدرا لمبادرات من أجل وضع الحلول للمشكلات مع معظم الأطراف، وأن لا يكون أي طرف بديل عن الآخر.

المبدأ الخامس: مبدأ الدبلوماسية المتناغمة

ربما يكون رفض الإتحاد الأوروبي نيل تركيا العضوية فيه واحدا من الأسباب التي دفعت تركيا إلى مراجعة كثير من خياراتها سواء أكان ذلك على الصعيد الإقليمي أو الدولي لكنه ليس السبب الوحيد.

فمن خلال هذا المبدأ تسعى السياسة الخارجية التركية، لتحقيق دور أكثر فاعليه في العلاقات الدولية. بحيث يؤدي إلى إعطاء تركيا دورا يتناسب وتطلعاتها الجديدة التي أخذت باكتساب مرونة أكبر في العلاقات الدولية وذلك عبر الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية والتعاطي مع كل المواضيع ذات البعد الإقليمي والدولي ذات الأهمية. أي أن الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

فعند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد حدوث تطورات هامة وجادة إذا ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل 2002، فقد إستضافت تركيا قمة الناتو في يونيو2004، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي في 9 نوفمبر من عام 2009، فضلا عن إستضافتها لمعظم المنتديات الدولية، كما أصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الإتحاد الأفريقي عام 2007، فضلا عن مشاركة رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان"، في قمة الإتحاد الإفريقي- الأوروبي عام 2005 التي إنعقدت في "لشبونة"، وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية عام 2007، وعلى مستوى رؤساء الوزراء عام 2007 على حد السواء، كما استضافت إسطنبول مؤتمر جوار العراق في نوفمبر من عام 2007.[2]أي

1محمد العادل، مستقبل تركيا والعرب واحد، او لنعش معا تحت سماء واحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 381، بيروت،نوفمبر،2010، ص156.

Ahmet Davutoglu ,op cit,p82-83.2

الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، وتتمثل في الإلتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات.[1]

كما إستضافت إسطنبول الملتقى الإقتصادي التركي العربي الخامس في جوان2010، وعلى هامش الملتقى عقد الإجتماع الثالث لمنتدى التعاون العربي التركي على مستوى وزراء الخارجية.[2]

و أكثر من ذلك، نجح الحزب ولاسيما الثلاثي(أردوغان، غول، وأغلو) في دفع تركيا نحو الإرتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة، وجعلها نموذجا سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا على مستوى المنطقة والعالم، بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

المبدأ السادس : أسلوب دبلوماسي جديد(الإستباقية الوقائية)

لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا " دولة جسر" يصل بين طرفين " أسيا وأروبا أو الشرق والغرب، إلا أن في المرحلة الجديدة سعت إلى ألا تكون تركيا مجرد جسر بل بلد مركز".[3]وهو ما يعني إخراج تركيا من قوقعة التبعية وردود الأفعال ومكانة الطرف في الإستراتيجيات المرسومة والتحول نحو إتباع سياسة مؤثرة تقف على مسافة واحدة من جميع الفاعلين، وتقدم مبادرتها في القضايا الإقليمية والدولية لتصبح دولة مركز" إقليميا"، تلغي الصفة التي التصقت بها كونها جسرا بين جهات عدة، لتوائم حركتها تبعا للساحة التي تتحرك فيها، وتكون تركيا بذلك مساهمة لا عبئا، في التفاعل الدولي.

بمعنى تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون إمتعاض، ودولة قادرة على منافسة داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية".[4] وهذه الرؤية ليست موجهة للدبلوماسيين والسياسيين وحدهم، بل للمثقفين أيضا.

هذا المبدأ يسميه البعض بدبلوماسية سلام إستباقية ووقائية، تهدف إلى إتخاذ خطوات وإجراءات قبل بروز الأزمات وتصاعدها، تعتمد فيه تركيا على مبدأ الأمن للجميع، وحوار سياسي على مستوى مرتفع، وإندماج إقتصادي، وترابط وتعايش بين الثقافات المتعددة، تم التعبير عنه في جهود تركيا الرامية لتحقيق المصالحة الطائفية في العراق في عام 2005.[5]

---

1 طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره،

2علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002- 2010، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة،2011،ص 15-16.

3أنظر محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص198.

4أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 616.

5أحمد داوود اوغلو، سياسة تركيا الخارجية صفر مشاكل، مرجع سبق ذكره.

كل ما سبق يلفت إلى توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ذات مرجعية وطنية، ويمكن تقييم هذه التوجهات الجديدة ضمن إستراتيجية حزب العدالة والتنمية وهي إستراتيجية تبنتها، وانتهجتها منذ توليها السلطة عام 2002، تقوم على سياسة تعدد أو تنوع المحاور على صعيد السياسة الخارجية للخروج بتركيا من سياسة" الدولة الطرف" إلى سياسة " الدولة المركز"، حيث أدركت تركيا قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية وفق المستجدات على صعيد السياسة العالمية، وشرعت تبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها الجيواستراتيجي ضمن أنساق فاعلة تكسبها الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام، وفي السياسات الإقليمية المحيطة بها بشكل خاص.

إذن هذه الجهود والأنشطة الدبلوماسية في مجال السياسة الخارجية التركية، ما يلفت النظر إلى توجهات تركية جديدة تتبلور في بعضها، وتعزز في بعض اخر نحو إرساء مكانة تركيا الدولية والكشف عن طموحاتها السياسية والإقتصادية والأمنية الجديدة.

إن إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا ووضعها بشكل منسجم مع العمق التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين الأدوات الضرورية لتطبيقها، يجسدها لنا "أوغلو" حيث يشير إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية لسياستها الخارجية، إزاء الشرق الأوسط، وهي:[1]

1. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع
2. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.
3. تعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصاديات المنطقة.
4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التعايش الثقافي والتعددي.

ويمكننا القول، عند النظر إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية أنها تعتمد على عمقها الأسيوي بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياسة تضع في إعتبارها التأثير الإقليمي المتبادل، وذلك من خلال إستراتجية مرنة ودقيقة ذات طبيعة تجميعية تكاملية تتبنى فيها دور المؤسس للسلم في الشرق الأوسط ويتمثل الحد الأدنى لشروط نجاحها تجاوز أزمة إنقسام الهوية ، وضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتبني سياسة خارجية مرنة، والتخلي بمهارة مرحلية واعية وقادرة على تقييم تأثير المنطقة على السياسات العالمية.[2]

إن تركيا تتمتع بالمجال الجيوسياسي (بين قارتين أوروبا وأسيا) لذا فهي تتطلع لتكون دولة لها نفوذ في منطقة الشرق الأوسط لتتمكن من تحقيق نسبة كبيرة من الأهداف والمصالح المتنوعة والشاملة على المستوى الخارجي. والواقع أن تركيا مؤهلة تماما للسعي إلى تسلم دور قيادي بارز داخل العالمين العربي والإسلامي لكون تركيا البلد الوحيد الذي إندمج بالحداثة في الشرق الأوسط فهي تحوز الان

1علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره،ص 107.

2 احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص489.

على نظام سياسي ديمقراطي وفعال وإقتصاد منتج، وأنها إكتشفت توازنات ناجعة بين الدين وبين العلمانية وبين الإيمان والعلم، والهوية الفردية والجماعية، والقومية وحكم القانون. والحال أن أحدا من الدول في المنطقة، من المغرب إلى باكستان، لم تنجح مثلها على هذا النحو الذي نجحت فيه فهي بوصفها دولة مهمة لها جذور تاريخية عميقة في المنطقة، مؤهلة لتشكيل ما يمكن أن يكون قرن تركيا في الشرق الأوسط.

يؤكد "جورج فريدمان" مؤلف كتاب المئة عام القادمة" توقعات القرن الحادي والعشرين ، على أهمية دور تركيا واستراتيجيتها في المرحلة القادمة، حيث يشير إلى أن تركيا في الأساس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوة إقتصادية الآن، لكن دورها المستقبلي يتمحور حول نموذجها الثقافي، حيث ستتمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقا، فتركيا ستبسط سيطرتها من جديد على الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع حلول عام 2040م وتضغط بثقلها وتزيد من نفوذها وتتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوسط، وستكون ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون عام2060.

وعمل الحزب وقادته على إحداث تغييرات داخلية سياسية وإجتماعية وإقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، لتحويل تركيا إلى قوة كبرى، في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بالشرق الأوسط."إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيوإستراتيجية، التي نشأت بعد إنهيار البوابة الشرقية للعالم العربي، إثر إحتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني(طالبان)". 1

حيث نجح الحزب في دفع تركيا نحو الإرتقاء الإقليمي والدولي، عبر تعزيز قوتها الناعمة، وجعلها نمو سياسيا، وإقتصاديا، وإجتماعيا، على مستوى المنطقة والعالم،2 ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية جديدة تتناسب مع متطلبات الصعود مثل العمق الإستراتيجي ودبلوماسية تصفير النزاعات بشكل يجعل،المركز الذي يدور حوله باقي الدول في المنطقة.

تتجسد الرؤية التركية في محاولة توسيع نشاط إستراتيجيتها ومصالحها في المجال الأفروالأوروبي الأسيوي، بحيث يمكنها الإرتقاء إلى مستوى القوة المحورية، من خلال تسوية الأزمات مع جيرانها.

إذ تتوافر الفاعلية لتلك المصالح عبر الرؤية التركية في إنتهاج أسلوب براغماتي، يتسم بقدر كبير من المرونة وتعدد الخيارات من خلال إقامة علاقات إيجابية وتعاونية، بالقدر الذي تستطيع أن تجد لها مكانا مميزا في منطقة الشرق الأوسط، بغض النظر عن فلسفات الحكم السائدة فيها، مادامت تعمل ضمن الإطار المقبول إقليميا ودوليا، لذا توظف الدوائر الغربية هذه الميزة والخبرة الواسعة في الشرق الأوسط والروابط المميزة مع الدول الإسلامية، بحيث تلعب تركيا دورا مزدوجا كجسر بين أروبا

1بوبوشمحمد ، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد55، 2011،ص37.

2نور الدين محمد، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2009، ص128.

والشرق الأوسط من جهة، وكأداة فعالة في النظام الدفاعي الغربي قادرة على الإسهام في تأمين المصالح الغربية من جهة ثانية، وعدم وجود تعارض بين الدائرتين من وجهة نظر صانعي السياسة التركية من جهة ثالثة.1

وتأسيسا على هذا يرى الغرب أن تركيا تمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية، ولا مناص من دعم الغرب لتركيا العلمانية، في وجه الأصولية الإسلامية المتنامية على مستوى المنطقة حسب وجهة النظر الغربية، وقد يكون تحدي الأصولية الإسلامية المحتمل للتفوق الأمريكي، جزءا من المشكلة في هذه المنطقة غير المستقرة، فمن الممكن أن تقوض التيارات الإسلامية والحركات الإجتماعية، العديد من حكومات الشرق الأوسطية المناصرة للغرب. لذا ومن أجل تعزيز إستقرار المنطقة، يجب أن لا تقصى تركيا، فتركيا التي تشعر بأنها غير مقبولة من قبل أوروبا، والتي تسعى إلى الانضمام إليها، ستصبح أكثر إسلامية، وسيكون من المرجح على حد أقل، أن تتعاون مع الغرب في سعيه لاستقرار المنطقة ودمجها في المجتمع الدولي. وهذا ما أكده جيمس بيكر، وزير خارجية سابق، في زيارته للمنطقة عام 1990،حين قال: "تؤكد الولايات المتحدة تقوية الدور التركي في سياسات المنطقة". وهو أيضا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش"، بقوله" بأن تركيا شريك الولايات المتحدة ونموذج للآخرين خصوصا الجمهوريات المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى والربط بين صداقة الجمهوريات المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى والربط بين صداقة الجمهوريات لتركيا والتعاون معها.2

وتأكيدا لهذا، كان الموقف التركي الحيادي والعلاقات المتعددة أثناء "أوزال" مع كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية او الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية. وقد حرص حزب العدالة والتنمية ونجح "إلى حد بعيد في نسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون استثناء، إلا أن الطموح الزائد تصادم مع مصالح القوى الفاعلة في المنطقة مما جعل نظرية تصفير المشاكل تهتز بالواقع.

حيث قامت تركيا باستثمار الفرصة المتاحة في هذه المرحلة، من خلال توظيف الإمكانات التي تمتلكها تركيا في إستراتيجيتها حيال الشرق الأوسط.

تمتلك تركيا العديد من الإمكانات منها موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية، علاقاتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، القوة العسكرية والثروة المائية، بالإضافة إلى عمقها الاستراتيجي تجاه الدول العربية. وهو ما يجعلها عامل استقرار وتوازن بالمنطقة خصوصا وان هذه الإمكانات قابلة التطبيق إقليميا أكثر من كونها دولية.3

1مسعود زيتون، قراءة للرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

2نغم نذير شكر، الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد44، 2013، ص140.

3 عماد الضميري ، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، أبو ظبي2002،ص5.

ويبدو أن صناع القرار السياسي في تركيا يدركون أن مصلحة بلادهم تكمن في لعب دور الموازن في المنافسات الإقليمية داخل المنطقة في ظل البراغماتية الجديدة.فقد تحدث "أحمد داوود أوغلو" في كتابه العمق الإستراتيجي عن موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. حيث يقول "إن من أهم الشروط الضرورية لتحقيق سلام طويل المدى في المنطقة، هو أن يرتكز التعامل مع الدول في الإقليم على أرضية منطقية."1 وهذا ما يتطلب إتباع أسلوب من شأنه تخفيف التوتر بين هذه الدول في إطار إستراتيجية إقليمية متزنة، وهذا الأسلوب هو الأكثر ملاءمة لمصالح تركيا، وهو أيضا الأكثر ضمانا لتحقيق السلام في المنطقة. وإذا تمكنت تركيا من إبداء مهارة دبلوماسية في هذا المجال، فسوف تكون قادرة على الضغط بقوة، على التوازنات الإقليمية في أية لحظة. وعلى هذه الأسس الإستراتيجية برز العديد من الحقائق التي دفعت النخب الحاكمة إلى معاودة تركيا نشاطها نحو الشرق الأوسط، وإن إقترن بفعل يزاويه في دول آسيا الوسطى، كمتمم لإعادة رسم الدور الإقليمي لها، وكجزء من حركة شاملة متعددة الإتجاهات فأصبحت الإستراتيجية أمام مهمة جديدة، مستفيدة من فرص تحقيقها، من التطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط عموما، ولاسيما بعد إحتلال العراق.2

إن مصداقية المكانة الإقليمية لتركيا، لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أو دائرة الشرق الأوسطية، إلا بالقدر الذي تنجح تركيا في تحقيق الموازنة الدقيقة، من خلال تطوير العلاقات مع دول المنطقة، في المجالات السياسية والإقتصادية، دون أن تفقد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والإجتماعية" وهذا يوفر لها مجال الحركة والنفوذ، ومما يفرض عليها التنسيق في عملية توزيع الأدوار والوظائف التي تحددها الإستراتيجية الأمريكية، كي تستثمر تركيا، البيئة الدولية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الدولي والإقليمي.

المبحث الثالث: تطور العلاقات التركية الاسرائيلية

يتطلب فهم طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية العودة إلى الوراء لتحليل وفهم خلفيات التعاون ودراسة مراحل العلاقة بين الطرفين (التركي – الإسرائيلي) وأثرها على رسم السياسة الخارجية التركية تجاه فلسطين، وهذه العلاقة التي لم تعرف مسارا ثابتا ومحددا بل تعرضت لمد وجزر على امتداد واحد وسبعين عاما الفائتة لكنها لم تنقطع يوما بصورة كاملة وحافظت لحظات جزرها الشديد على حد أدنى كان كافيا للتأسيس عليه لمعاودة الانطلاق.3إذا اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية عبر السنين المنصرمة بالاستمرارية نحو تغليب التعاون على الصراع في مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: بداية العلاقات

1أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره

2جليل عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

3محمد نور الدين ، التحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيراته على الأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، 2002 ، ص34 .

منذ قيام دولة إسرائيل اعترفت بها تركيا مباشرة، في العام 1949م، فكانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، جاء هذا الاعتراف رغبة منها في تحديد الوجهة التي يجب أن تتجه إليها السياسة الخارجية التركية ، ولأداء دور فاعل في المنطقة العربية بدعم مستمر من الولايات المتحدة الأمريكية [1]، وفي العام 1950 تبادلت تركيا وإسرائيل السفراء ونشطت التجارة بينهما وأخذ التعاون ينمو بشكل تدريجي ابتداء من مطلع الخمسينات القرن العشرين وبالتحديد بين جهازي الموساد الإسرائيلي والأمن التركي [2] ، وشهدت هذه المرحلة تحسنا في العلاقات التركية الإسرائيلية في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وعدت هذه المرحلة بمثابة الحقبة الذهبية بين تركيا وإسرائيل مما أنعكس وبصورة سلبية على صياغة سياسية خارجية تركية تجاه دول المنطقة العربية [3].

ان العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع إسرائيل، تارة كانت علنية وتارة أخرى كانت متخفية بداية من الاتفاقيات التي سميت بالاتفاقيات المحيطية التي قادتها إسرائيل وتركيا في ذلك الوقت،تتوجت فيما بعد في العام 1958م بالاتفاق الشهير ميثاق الشبح أو معاهدة حزام المحيط[4] وقد سمي بهذه التسمية لأن بنوده ظلت سرية لفترة طويلة. حيث يعتبر هذا الميثاق هو المحدد الأساسي للعلاقات التركية الإسرائيلية والذي لازال حتى الان في الاقتصاد وفي الأمن وفي الدفاع العسكري. فالعلاقة التركية الإسرائيلية هي موجودة منذ القدم، لما يقارب 71 سنة.

وعليه فان العلاقات التركية الإسرائيلية ، تميزت على الدوام لأسباب استندت على أساس ان لهما علاقات متينة مع الغرب والولايات المتحدة خاصة وقد دافع وير خارجية تركيا آنذاك"نجم الدين صادق" عن موقف بلاده بقوله" ان إسرائيل باتت حقيقة، وان أكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها، وان العرب أنفسهم يجرون معها محادثات رودس."[5]

1محمد ياس خضير الغريري ، مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

2هشام عبد العزيز ، العلاقات العسكرية التركية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد 22 ، المجلد 3 ، مكة المكرمة ، 2001 ، ص3 ، متاح على الرابط التالي: http-uqu-edu-sa.majalat/sharaiaramaa.maa.22-mg-th3 .

YossiAlpher ,IsraelTroubled RelationshipwithTur key and fran the periohery , Dimension , 3 Norwegianspeace Building center , Novel Report , 2010 .

http://www.peace building. no./varyezflow-sit/storage/origindl/application .

4معاهدة حزام المحيط : خطة جيوليتكة إسرائيلية وضعها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن جوربون والقاضية بمحاصرة العالم العربي وتعرف باسم (نظرية التخوم) أو (التحالف المحيط) أو (سياسة== شد الأطراف) وتقوم هذه النظرية على محاصرة البحث العربي بحزام معاد من الدول مثل إيران وتركيا وأثيوبيا لتقويض القومية العربية .

5رنا خماش ، العلاقات التركية والإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ، (1996-2009) ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2010 ، ص 25 .

إن موقع تركيا الجيو سياسي المميز الذي يربط بين مناطق الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان فضلا عن النظام السياسي العلماني، هو من بين العوامل التي زادت من أهمية ان تتميز هذه العلاقة بطابع خاص وهذا ما أدى ب"أبا ايبان" أحد الزعماء لحزب العمل الإسرائيلي، أن يشيد بهذه العلاقة منذ منتصف خمسينات القرن الماضي، بقوله "إن قيام علاقات إسرائيلية تركية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل."1

ان شكل العلاقة بين تركيا وإسرائيل له طبيعة معينة، فمن حيث الشكل ظاهر هذه العلاقة هو خلافي لكن جوهر هذه العلاقة هناك تنسيق وتحالف قائم منذ اللحظة الأولى إذ أن العلاقة التركية الإسرائيلية هي ليست علاقة عابرة وإنما هي علاقة متجذرة في القدم لها بعد تاريخي، وهناك مصالح مشتركة دوما موجودة لكن انفراد هذه العلاقة أنه أحيانا يكون هناك مد وجزر، لكن هناك ثوابت لا تتزحزح عنها أبدا، وعليه توصف بأنها علاقات تحالفية إستراتيجية لها طابع مستمر.

فالعلاقات التركية الإسرائيلية تشكل متغيرا سياسيا، واستراتيجيا للكثير من الملفات الشائكة في منطقتي شرق المتوسط، والشرق الأوسط، وهو ما يجعل هناك أسباب كثيرة تدفع أردوغان إلى التقارب مع إسرائيل:

1. دور الصناعة العسكرية الإسرائيلية في تزويد المنظومة الدفاعية التركية بأسلحة دقيقة ومتطورة.2

1. رغبة أردوغان في الحصول على التكنولوجيا النووية بمساندة إسرائيلية.

2. لديه رغبة في حل أزمة منظمة فتح الله غولن، فهو يطمح عبر تقاربه مع إسرائيل أن يصل إلى هذه النتيجة.

3. أيضا هناك مخاوف لدى تركيا من دعم إسرائيل للأكراد قد يشكل خطرا على الأمن القومي التركي.3

4. أيضا هناك شراكة استراتيجية بين الرئيس الأذربيجاني "ايهام عييف" الحليف الاستراتيجي لإسرائيل وبين أردوغان، حيث يسعى عييف إلى أن يقود نوع من الوساطة بين أردوغان وبين إسرائيل.4

1يوسف الجهماني، تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر،دمشق،ط2009،2،ص54.

2تقرير معلومات(17) ، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2010،ص22.

3بوران فاضل صالح، العلاقات التركية الإسرائيلية(1998-1990)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، المجلد25، 2014 ،ص1098.

4ضياء عودة، اختبار نوايا لاعادة التطبيع بين تركيا وإسرائيل لماذا الان؟، نشر بتاريخ 24 ديسمبر 2020، نظر بتارخ 26 ماي 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.alhurra.com

5. أيضا التطبيع العربي الإسرائيلي ألح على تركيا أن تدخل في هذا السياق لأن هناك عزلة عربية لتركيا وعليه تريد هذه الاخيرة كسرها لتخرج من هذه العزلة الإقليمية.

6. تسعى تركيا لاسترضاء الاتحاد الأوروبي عبر التقارب مع إسرائيل،1 وتسعى إلى استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية لعل تقاربها مع إسرائيل يشكل لها نوع من الشفاعة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لأن السياسية الخارجية الأمريكية عهد "بايدن" مختلفة جدا عما كانت عليه في عهد ترامب.2

7. تطمع تركيا في أن تحصل على الغاز الإسرائيلي لتستغني بعض الشيء عن الغاز الروسي وان تخرج في مفاوضاتها مع روسيا بأوراق قوى أكثر. وأيضا هناك أزمة الغاز البحري المتوسط، ورغبة تركيا في أخذ حقها في الاستغلال والاستثمار في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

8. حاجة أردوغان في كسب المعارضة التركية التي ترغب في أن يحدث نوع من التقارب مع إسرائيل.3

9. تسعى تركيا إلى جذب إسرائيل إلى حلف مصغر للاستثمار في الشرق المتوسط بدلا من منتدى الغاز البحري في شرق المتوسط والذي لا يرحب بأحقية تركيا في استغلال الثروات في قبرص التركية. فمثلث الطاقة Energy triangle الموقع في 8 أوت 2013 (الإسرائيلي-اليوناني – الإيطالي)54 حول ترسيم الحدود البحرية ، ويسمح بالمزيد من التنقيب والذي أسفر عن اكتشافات وبكميات كبيرة للغاز البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة بين إسرائيل وقبرص، الشيء الذي يخرج تركيا من اللعبة، وهذا ما تسعى تركيا الى مواجهته للوصول الى حل توافقي مع إسرائيل.

---

1 بوران فاضل صالح، العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره،ص1098.

2بندر الدوشي، انقرة تستعجل علاقات كاملة وعودة سفارتها لإسرائيل، نشر في 22 ديسمبر2020، نظر بتاريخ 23 ماي 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.alarabiya.net/arab-and-world

3سعيد الحاج، فرص التقارب التركي الإسرائيلي وانعكاساته على القضية الفلسطينية، نشر بتاريخ21 أكتوبر2020، نظر بتاريخ 1 جوان 2021، متاح على الرابط التاليhttps://www.turkpress.co:

4أخبار،طموح تركيا للتحول لمركز للطاقة يثير اضطرابات في المتوسط، نشر بتاريخ 23أوت2020، نظر بتاريخ 1 جوان 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.dw.com

فهدف أردوغان الحقيقي من خلال إعادة تفعيل العلاقة الإسرائيلية على المستوى الاعلامي هو السعي لكسب تأييد لأحقيته في التنقيب البحري في شرق المتوسط فالاكتشافات الكبيرة قبالة سواحل قبرص تدفع تركيا إلى الاهتمام وتبدي قلقا نحو "مثلث الطاقة" .

ومنه سعت الحكومة التركية الى توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية. والهدف الاستراتيجي من ذلك هو حصر المنطقة الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل على حساب قبرص واليونان ومصر. وهذا الطرح كان له ردود فعل أوروبية وأمريكية. وبالتالي فإن موضوع التنقيب عن الغاز والبترول في شرق المتوسط أصبح من الأولويات التركية لفك التبعية من الغاز الروسي، وفرض أمر واقع على قبرص.

ومن جهة ثانية، تدرك تركيا بأن الاتفاقيات الإبراهيمية ما بين دول الخليج والمغرب (قطر، عمان الإمارات والبحرين) وإسرائيل، جلعت منها الحليف غير الرئيسي إذ لم تعد إسرائيل بحاجة الى الانفتاح على العالم الإسلامي من خلال تركيا، فتطبيع هذه الدول مع إسرائيل وإقامة علاقات مباشرة ضيق من مساحة المناورة التركية. 1

فعبر سبعين عاما اعتبرت إسرائيل تركيا بمثابة ركيزة من ركائز الأمن القومي الإسرائيلي في مواجهة إيران وسوريا كذا كانت بحاجة إلى بوابة نحو العالم الإسلامي.2

ورغم أهمية التطبيع مع الدول الخليجية فإن إسرائيل مازالت تعتقد بأن تركيا شريكا مهما، وذلك لعدة اعتبارات إستراتيجية التالية:

1. إن تركيا زبون مهم للأسلحة الإسرائيلية كذا حجم الاستثمارات الإسرائيلية داخل تركيا.
2. إن الموقع الاستراتيجي التركي وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا قد تعيق التحرك الإسرائيلي حيث يمنح تركيا حق التفتيش والتوقيف للسفن ومنها الإسرائيلية.
3. عدم رغبة إسرائيل في التصادم البحري مع تركيا فيما يخص التنقيب على الغاز البحري في شرق المتوسط.
4. في حالة ما إذا أهملت إسرائيل تركيا، ممكن لهذه الأخيرة التحول نحو مساندة المقاومة الفلسطينية، خاصة أن أسلوب أردوغان في التفاوض هو المساومة بالإقناع والإكراه وقد رأينا ذلك في تعامله مع الضغوطات الأوروبية وخاصة ألمانيا من خلال فتح الحدود للاجئتين السوريين مما دفع ألمانيا للتنازل والتفاوض. كذلك مع ليبيا حيث أرسل أردوغان مرتزقة إليها ليغرقها في الفوضى أكثر مما هي عليه. ولهذه الأسباب تراوغ إسرائيل بفتح المجال لتركيا للتفاوض حتى لا يكون هناك أية رد فعل سلبي من تركيا.

1الحرة، تقرير بايدن محاولات أردوغان لاستعادة العلاقات مع أروبا وإسرائيل، نشر بتاريخ 26 جانفي 2021، نظر بتارخ24 ماي 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.alhurra.com/turkey

2سعيد الحاج، فرص التقارب التركي الإسرائيلي وانعكاساته على القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره.

5. يرى بعض المحللين ان هذه الثقة التي يتصرف بها أردوغان إنما هي نتيجة تشجيع الإدارة الأمريكية تحت قيادة ترامب ليلعب دورا بالنيابة في المنطقة، للضغط على القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة.

6. حاجة إسرائيل إلى الأجواء التركية للوصول إلى أذربيجان والى حدود إيران الشمالية وسوريا فمن خلال تفعيل الاتفاقيات العسكرية والأمنية السابقة بين الطرفين.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول ان كل من إسرائيل وتركيا وبدوافع مختلفة لهما تقدير استراتيجي في المنطقة يدفع كلاهما إلى ضرورة التقارب وليس الانفراج الكلي للعلاقة.

وعليه نحن أمام صورة جديدة غير نمطية لعلاقة الطرفين، فالإستراتيجية الأمريكية للمنطقة تجعل كل من تركيا وإسرائيل يتنافسان للحصول على الحصة الأكبر في هذه الإستراتيجية. وتقوم هذه الأخيرة على أربع نقاط هامة:

1. أمركة المنطقة من خلال دمج المنطقة في عالم معولم قوامه الديمقراطية وحقوق الإنسان.1

2. منع ظهور أية قوة إقليمية خاصة تلك التي تهدد المصالح الأمريكية.2

3. توفير وحماية منابع الطاقة

4. حماية إسرائيل.3

ان إدراك تركيا لأهمية إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط تجعلها وتدفعها الى التقارب معها. كما أن هناك ملفات هامة تدفع العلاقات التركية الإسرائيلية الى مزيد من التعاون مثل الحرب الأذربيجانية وأرمينية، جنوب القوقاز، أسيا الوسطى، وتطويق استراتيجي لروسيا. ولعل الحاجة التركية لإسرائيل هي أكثر من حاجة إسرائيل إلى تركيا، وخاصة فيما يخص مفاعل أكويو النووي.

ويظهر التوافق التركي الإسرائيلي في كيفية تعامل تركيا مع القضية الفلسطينية، فالدعم التركي هو عبارة عن معونات اغاثية وإنسانية ومالية، ولم يصل الأمر إلى تجاوز أي خط أحمر إسرائيلي تاريخيا. وبالتالي هذه العلاقة هي لإيجاد شرعية للتغلغل فقط في المنطقة العربية آنذاك تحت اسم

1شيماء معروف فرحان، الاستراتيجية الامريكية حيال المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2005،ص84.

2محمد الأطرش واخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1999،ص204-2016.

3شيماء معروف فرحان، الاستراتيجية الامريكية حيال المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق،مرجع سبق ذكره،ص85.

الاسلاموية سواء من حركة حماس أو في مصر، أما بقية الدول العربية فكان نوع من التمدد العثماني التركي في هذه المنطقة وليس لأجل أيديولوجية اسلاموية واضحة.

إن الدور الذي أعطي لتركيا في المنطقة من قبل الولايات المتحدة والذي عرف بما سمي "فترة السماح"، جعل من تركيا لاعبا باطشا في المنطقة وكأن التاريخ عاد الى بطش الدولة العثمانية مع دول الجوار ونلمس ذلك من خلال التدخل العسكري التركي في شمال سوريا وتجاه الأكراد. وهذا السلوك الحازم أوصلها إلى حافة الهاوية في علاقتها مع محيطيها، كادت أن تدخل في حرب مواجهة مع روسيا في حادثة إسقاط الطائرة الروسية، وإدخال جيش مرتزقة إلى ليبيا وغيرها من القضايا التي تورطت فيها تركيا أخرها الباخرة العسكرية التي أرسلتها تركيا في شرق المتوسط للتنقيب على الغاز البحري، الشيء الذي فسر بأنها محاولة من أنقرة لإظهار القوة.

ونظرا لسيطرة العقلية العثمانية التوسعية، التسلطية، على سياستها الخارجية التركية جعلتها في بعض الأحيان تفقد الواقعية السياسية لأن كل دولة تسعى إلى التوسع محمولة بتراث ديني وثقافي وقومي ستفقد واقعيتها السياسية مع دول الجوار، وستدخل في صدام مع هذه الدول.

ومن خلال ما سبق، لا نستطيع انتقاد دولة تبحث عن تعظيم مصالحها إلا من خلال الكيفية والأسلوب الذي تصل به إلى تحقيق هذا الغرض. فتركيا كغيرها من الدول الصاعدة تريد استرجاع مكانتها الإقليمية بشتى الطرق من خلال استعمال المقترب الديني والثقافي فيما يخص علاقتها بالعالم الإسلامي واستعمال المقترب المصلحي فيما يخص علاقتها بإسرائيل والقوى الإقليمية غير إسلامية. وعليه توظف القضية الفلسطينية كملف للضغط والتوجيه.

المطلب الثاني :العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام2002 لم يسع حزب العدالة والتنمية إلى تغيير أسس العلاقة القوية التي تربط بين تركيا وإسرائيل على الرغم مما تسببه من إحراج لتركيا نتيجة مواقفها تجاه الشعب الفلسطيني، إلا أن الحكومة أردوغان حاولت استثمار هذه الممارسات الإسرائيلية دعما لعلاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية في منطقة الشرق الأوسط. من خلال أداء دور الوسيط بين العرب وإسرائيل. وقد نجحت في مسعاها إلى إدارة مفاوضات السورية الإسرائيلية عبر أسس تعدد العلاقات، مع الجميع في المنطقة والحيادية والاعتدال في المواقف، اتجاه قضايا المنطقة.

والواقع أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد اتسمت بالتأرجح والتذبذب على مدار التاريخ، نظرا لتغير المصالح والتطورات الإقليمية الدولية ، ويمكن حصر أهداف تدعيم العلاقات التركية الإسرائيلية من المنظور التركي بالعناصر الآتية .1

1. ترى تركيا أن تعاونها مع إسرائيل يمكن أن يساعدها في اجتياز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية الداخلية.

1العلاقات التركية – الإسرائيلية ، موسوعة البينة ، الدراسات الإقليمية العدد الثالث ، 2003 ، ص2 متاح على الرابط التالي:. Website//www.albainah.net/index.aspx?Fmction=ltem&id = 16106

2. ترى تركيا أن تعاونها مع إسرائيل يعد جزءا هاما من توجهاتها العلمانية التي تقف في مواجهة الأصولية الإسلامية في تركيا .

3. التقارب مع إسرائيل يفتح الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية – الأمريكية مما قد يساعد على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عن طريق الولايات المتحدة أي التقارب إلى المحور الغربي في مقابل التباعد عن المحور العربي .

وعليه شهدت تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتبنيه سياسة خارجية تقوم على مبدأ تعدد الإبعاد وتصفير المشاكل مع دول الجوار والانفتاح الإقليمي بما فيها سياسة الانفتاح على دول المنطقة العربية ،وبالتالي لم تعد إسرائيل تشغل موقعا مركزيا في السياسة الخارجية التركية1فشهدت العلاقات بين الطرفين بعض البرود والاهتزازات على الصعيد السياسي إلا أن العلاقات بين الطرفين استمرت نشطة على الصعيدين العسكري والاقتصادي

الفرع الأول:العلاقات العسكرية

وقعت تركيا سنة 2002 مع إسرائيل عقداً بقيمة 668 مليون دولار لتحسين (170) دبابة من طراز (M60) وقد تم تزويدها بمنظومة معلومات تكنولوجية ، وهو ما يمكن تركيا مستقبلا من العمل بشكل مستقل في مجال الدبابات.2واشترت تركيا في أفريل 2005 من إسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة (183) مليون دولار وبموجب الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية ولكل منها ثلاث طائرات3

وفي العام 2007 نفذت إسرائيل غارة على سوريا تحديدا في منطقة "دير الزور" من خلال استخدام الأجواء التركية.4وتواصل هذا التعاونحتى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2009،حيث توترت العلاقات العسكرية بين الدولتين بسبب هذا العدوان. وفي هذا الصدد ألغت تركيا مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات السنوية في أكتوبر2009.وفي هذا السياق صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك "أردوغان"بأنه ليس بالإمكان قبول إجراءات تدريبية عسكرية على الأراضي التركية في الوقت الذي يتعرض فيه المواطنون في غزة إلى القتل من قبل إسرائيل.5

1جراهام فولر ، مصدر سبق ذكره ، ص167 .

2محمد نور الدين،"العلاقات التركية الإسرائيلية مرحله جديدة"، صحيفة الشرق، الدوحة، 2005/1/9.

3رنا خماش ، مصدر سبق ذكره ، ص48 .

4محسن صالح واخرون، التقرير الاستراتيجي لسنة 2007،ص 207-208.

5غاليا ليندشتراوس، دراسة في العلاقات التركية الإسرائيلية، ترجمة يوسف غنيم،متاح على الرابط التالي

http:analhindi//blog/amin.org/ali

وفي العام 2010 ،أصدر مجلس الأمن القومي التركي وثيقة هامة تم تصنيف فيها إسرائيل على انها تشكل تهديدا لتركيا. وهو ما تجلى في العبارة التاليه:"يجب التركيز على أن انعدام استقرار المنطقة بسبب النشاط الإسرائيلي وسياساتها التي قد تسبب سباق تسلح في المنطقة، هو تهديد لتركيا".

وفي الحقيقة رغم صدور هذه الوثيقة إلا أن العلاقات استمرت حيث أكد مسؤولون عسكريون أتراك استبعاد انقطاع العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعد حادثة مافي مرمرة.

ويلاحظ ان العلاقات العسكرية لم تتأثر بالأزمات السياسية ولا حتى بحالات الإلغاء والتعليق للمناورات العسكرية التي وقعت عام 2009، أو ما صدر من وثائق من طرف الأمن القومي عام2010 وبالنتيجة هي مواقف مرتبطة بالحدث المتعلق بفترة زمنية معينة، وليس استراتيجية تركية طويلة المدى. وهو ما يدفعنا بالقول ان ذلك يرجع الى طبيعة المصالح الإستراتيجية المشتركة، لاسيما إذا ما ارتبطت بدول أخرى مثل أمريكا وأروبا، ومن جهة ثانية ليس بمقدور الدول العربية أن تكون بديلا لإسرائيل في هذا المجال وهو ما يجعلها تحافظ على علاقاتها معها.

وفي العام2013 قامت إسرائيل بتزويد تركيا بمنظومات متطورة الكترونية، لتطوير الطائرات من طراز (أواكس) للإنذار المبكر، كما تعاقدت شركة "بوينغ" الأمريكية مع شركة "ليتا" الإسرائيلية لتحسين ودعم الطائرات التركية بصفقة تقدر ب200 مليون دولار بهدف رصد تحركات الدول المجاورة.1

وقد كشف مؤخرا تقرير في صحيفة "جيروزاليم بوست" أن تركيا تعاقدت مع إسرائيل لتزويد حكومة الوفاق الليبية بثلاث طائرات "Orbiter 3 UAV"التكتيكية، من صنع شركة "Aeronautics" الإسرائيلية، والتي تحتوي على نظام مدمج خفيف الوزن لاستخدامه من قبل مسؤولي الأمن العسكري والأمن الداخلي، كما تمتاز الطائرة بنطاق تشغيل يصل إلى 150 كم، ويمكن أن تبقى مدة تصل إلى سبع ساعات بالجو في مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع،2 والتي تقاتل من أجل منع قوات قائد الجيش الليبي اللواء خليفة حفتر من السيطرة على طرابلس." وقد قامت قوات الجيش الليبي بإسقاط اثنين منها.

اعتبرت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام 2020، تركيا كتهديد على الأمن القومي الإسرائيلي في تقديرها الاستخباراتي لعام 2020. كذلك ركزوا أيضا على ازدياد القوة لتركيا في المنطقة بالإضافة إلى انزعاجهم من الدور التركي في الشمال السوري، وإسقاط الكيان الكردي الذي كانت كل من إسرائيل وأمريكا يسعون إلى إقامته في شمال سوريا. أيضا أزعجتهم عملية نبع السلام، وحاليا

1أسماء الشوادفي، محمد عبد العزيز،العلاقات التركية الإسرائيلية وثورات الربيع العربي(2015-2002)،ننشر بتاريخ 17 جويلية 2016، نظر بتاريخ14 مارس2020، متاح على الرابط التالي https://democraticac.de/?p=34162 :

2محمد جمال عبد العال، التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا...أيدي خبيثة لزعزعة استقرار الدول، الجوار برس، نشر بتاريخ 11أوت2019، نظر بتاريخ 04ماي2020، متاح على الرابط التالي:
http://algiwarpress.com/news/news.aspx?id=8176

يزعجهم كثيرا الدور الذي تقوم به تركيا في ليبيا، دعما للحكومة الليبية الشرعية، خصوصا وأنهم راهنو ودعموا بشكل كبير حفتر.

أزعجهم أيضا التقدم التي تحققه تركيا في الصناعات العسكرية، ففي الإعلام الإسرائيلي يرصدون يوميا تقريرا عن التقدم الذي تحصله تركيا من غواصات صناعة محلية الى حاملة الطائرات ، الى البوارج والفرقاطات والسفن الحربية التي صنعتها تركيا ذاتيا بعد ان كانت تعتمد على الأسلحة المستعملة التي كانت تقدمها لها الولايات المتحدة الأمريكية قبل عشرين سنة.

نتيجة هذه التطورات تعمل إسرائيل على مراقبة تركيا ، خشية من صعودها والتي يرون أنها قد تعمل على ابتزازهم واستفزازهم في المستقبل. وبالتالي يلصقون تهمة إعادة أمجاد الدولة العثمانية على الرئيس أردوغان.

التعاون العسكري بين البلدين على مستوى الاجتماعات وعمليات التنسيق والمناورات

اتسمت العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، بالتطور المستمر سريع الوتيرة، الناتج عن تلاقي الرؤى السياسية والإستراتيجية بين كلتا الدولتين في معظم الملفات الدولية، وهو ما جعل التعاون في المجال العسكري بين البلدين لم يتوقف منذ سبعينيات القرن الماضي.

وفي عام 2002، في إطار توطيد تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل ، بحث رئيس أركان الجيش التركي الجنرال (حلمي أزكوك) ، مع نظيره الإسرائيلي (يوشيه يعلون) ، العلاقات العسكرية بين البلدين في جويلية 12002.

وشهد نفس العام، نقاشا دوريا أجراه اللواء" عاموس جلعوط " رئيس القسم السياسي في وزارة الحرب الإسرائيلية حول العلاقات الأمنية بين (إسرائيل) وتركيا، وذلك لبحث سبل تعزيزالتعاون العسكري بين جيشي البلدين خلال المرحلة المقبلة.

كذلك زار وفد من خبراء صواريخ هيرون الإسرائيليين تركيا في جانفي2003، وكان الغرض الرئيسي من الزيارة إقامة مشروع دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، ثم قامت الولايات المتحدة و(اسرائيل) وتركيا في العام نفسه بمناورات جوية وبحرية مشتركة أمام السواحل الإسرائيلية بهدف التنسيق العسكري بين الأطراف.2

كذلك عقد في 24 ديسمبر 2003 بأنقرة، اجتماع بين ووزير الأمن الإسرائيلي (تسامي هينيفي) ووزير الخارجية التركي(عبد القادر إكسو) أنقرة ، وعلى اثر ذلك تم التوقيع على مذكرة التفاهم حول

1سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2015، **المجلة السياسية والدولية**، 2016،ص180 .

2سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

التعاون الأمني والعسكري، وطلب الوزير الإسرائيلي من تركيا القيام بدور الوسيط بين (إسرائيل) وسوريا للوصول الى تسوية بينهما .1

كذلك في ماي 2005، سعى كل من أردوغان، والرئيس الرئيس الإسرائيلي (موشيه كاتساف) ورئيس الوزراء (آريل شارون) إلى ترجمة رغبتهما في تفعيل التعاون المشترك، في العديد من القضايا الإستراتيجية الهامة، وأبرزها التعاون العسكري بالتنسيق مع الولايات المتحدة، حيث تم الاتفاق على تطوير17 مشروعا مشتركا بين تركيا وإسرائيل. تقوم بموجبه تركيا بشراء المعدات العسكرية الإسرائيلية مقابل تزويد تركيا ل(إسرائيل) بالمياه، كذلك عملت إسرائيل على إشراك تركيا في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، و في جزء من عمليات إنتاجه تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.2

وبحث وزير الدفاع التركي (محمد وجدي غونول) خطط تطوير الطائرات الحربية التركية، وتزويد تركيا بطائرات من دون طيار بعيدة المدى،خلال زيارته (إسرائيل) في ماي2005 ، وأكد المتحدث باسم صناعة الطائرات الإسرائيلية (دورون سليك) بأن تركيا مهتمة بتطوير طائرات (F4)، وبين أن تركيا ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند.3

وحققت حكومة البلدين تعاونا هاما في المجال الاستراتيجي، حيث شهد العام2005 زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (دان حالوتس) ولقائه (حلمي أوزكوك) رئيس أركان الجيش التركي،ناقش فيه الجانبان عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها الإرهاب وأجندة إيران النووية،وأكد البلدان على إثر هذه المحادثاتعلى استمرار التدريبات العسكرية المسماة ب(حورية البحر)، واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة.

وفي العام 2008، تعددت زيارات المسؤولين العسكريين بين البلدين، سواء على مستوى وزراء الدفاع او على مستوى القيادات الجوية والبحرية،بهدف رفع مستوى التكامل وتوحيد مجالات التعاون العسكري وتعزيز القدرات بينهما، من خلال إجراء مناورات عسكرية بينهما، بمشاركة الولايات المتحدة.

يضاف الى ذلك أنه في 11فيفري 2008،أعلن (محمد وجدي غونول) وزير الدفاع التركي بعد لقائه وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك في تركيا ، "إن تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل يسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط، ثم قال ان تركيا وقعت 15 اتفاقية مع الجيش الإسرائيلي، كما تقوم بأعمال عسكرية مشتركة مع إسرائيل، وان مسؤولي الدفاع الأتراك والإسرائيليين أحيوا محادثات المتعلقة

1معين محمود، إسرائيل واختراق جبهة اسيا رؤية جيواستراتيجية، مركز باحث للدراسات،2012 ، ص 103

2سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2015، مرجع سبق ذكره،ص95.

3محسن صالح واخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2006، ص119.

بشراء أقمار صناعية للتجسس. وهنا نلاحظ ان التعاون العسكري التركي الإسرائيلي شهد توسعا، بهدف تحقيق مصالح متبادلة ، وعليه نتيجة الحاجة العسكرية للطرفين ظهر التقارب الملحوظ فيما بينهما.

رفضت تركيا الهجوم الإسرائيلي على غزة الذي تم في أواخر سنة 2008، مما دفع بالجانب التركي لإلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي بالتدريبات السنوية بالاشتراك مع الولايات المتحدة وقوات الناتو في 11 أكتوبر2009، مما دفع بالولايات المتحدة لإلغاء التدريبات كلها نتيجة للموقف التركي ، وهنا أشار وزير الخارجية التركي بأنه لا يمكن إبراز وجود علاقات عسكرية مع (إسرائيل) بهذه الفترة التي لا يوجد بها سلام ، وبالمقابل لم تعمد إسرائيل إلى التصعيد مع تركيا.1

ونتيجة لتأزم العلاقات بين إسرائيل وتركيا عقب العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008وحادثة مؤتمر دافوس، زار وزير الدفاع الإسرائيلي باراك انقرة عام 2010وأعلن عزمه على إنقاذ العلاقة بينهما وتحسينها، وإدامة التعاون العسكري ،وقد ركز اللقاء على الاتفاق على استمرار العمل بخصوص60 اتفاقية ومعاهدة سارية المفعول بين إسرائيل وتركيا.2

وبالفعل فعلى الرغم من التوترات الحاصلة استكملت في جويلية من العام2010عملية تسليم الجيش التركي الدفعة الأخيرة من طائرات التجسس من طراز "هيرون" البالغ عددها4 طائرات وفقا لاتفاق وقع مسبقا.3

و في أعقاب حادثة أسطول الحرية ماي2010،وتأزم العلاقات التركية أقر مجلس الأمن القومي التركي تصنيف (إسرائيل) على أنها تهديد لتركيا، ففي الفصل المخصص بالتهديدات الخارجية لتركيا وعلاقاتها الخارجية وردت العبارة التالية "يجب التركيز على أن انعدام استقرار المنطقة بسبب النشاط الإسرائيلي وسياساتها التي قد تسبب سباق تسلح في المنطقة هما تهديد لتركيا".

وفي العام 2012، تصدت القوات التركية لطائرات إسرائيلية قامت بخرق المجال الجوي لشمال قبرص ،وأجبرتها على الفرار حسبما ذكرت قيادة الجيش التركي. كما خرقت طائرة استطلاع إسرائيلية في وقت لاحق أجواء قبرص الشمالية فحاولت طائرتان تركيتان اعتراضها لكنها تمكنت من الفرار.4

وفي ظل القطيعة بين تركيا وإسرائيل نتيجة هجوم البحرية الإسرائيلية على السفينة التركية"مافي مرمرة"عام 2010، زودت إسرائيل عام 2013 تركيا بمنظومة متطورة في مجال الحرب الإلكترونية

1محسن صالح، تقرير معلومات24، الجيش الاسرائيلي2000-2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2013، ص22-23.

2تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره،ص23.

3سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص98.

4 سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره،ص99.

من إنتاج شركة "إيلتا" التابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية، لتحسين قدرات طائرات أواكس للإنذار المبكر التي يستخدمها الجيش التركي. وقد قدرت قيمة الصفقة بحوالي 200 مليون دولار[1] . فعلى الرغم من اعتماد الرئيس أردوغان خطاب العدائية تجاه إسرائيل غير أنه هناك ملفات مشتركة تدفع بهما إلى التعاون خصوصا على الساحة السورية.

في جوان عام 2016تم توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل ونص أحد البنود على أن يستأنف البلدان علاقاتهما الأمنية. وقد أتى الاتفاق ليخدم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين البلدين خاصة صفقة الغاز التي تتوج إسرائيل على رأس الدول الناقلة للغاز إلى أروبا عبر البوابة التركية وأيضا في ظل السياق السوري الملتهب كلا البلدين لهما حدود مع سوريا وبالتالي لهما مصالح مشتركة، ومن خلال التطبيع تعود تركيا إلى المنطقة تحت المظلة الأمريكية التي تجمع الطرفان التركي والإسرائيلي، وبالتالي إسرائيل رابحة وتركيا أيضا رابحة بعد عزلتها التي شهدتها خلال السنوات الماضية، تريد كسر هذه العزلة من خلال الاستدارة إقليميا، سواءا اتجاه إسرائيل وحتى روسيا وذلك من أجل السعي لتنويع مصادر حصولها على السلاح حيث إنها وبعد تحسن علاقتها مع الطرف الروسي دخلت في مفاوضات مباشرة معه للحصول على صفقة S400 التي تمت في العام 2019، ونتج عنها غضب أمريكي كبير ترجم بعقوبات على الاقتصاد التركي وإلغاء صفقة شراء طائراتF35 التي كانت تركيا تنوي شراءها من واشنطن.

نلاحظ أن إسرائيل مهمة لتركيا في مجال المشتريات العسكرية، خاصة أنها أرادت تقليص اعتمادها العسكري والتكنولوجي مع الدول الغربية ، وهو ما جعلها ترى في إسرائيل بديل لها.2وهو ما يدفع بتركيا لبناء علاقات عسكرية قوية بينهما.

ويتبع التجارة، الحديث عن الصفقات العسكرية المجزية من إسرائيل الى تركيا، وهو مايبينه الجدول رقم (14) كالأتي:

الأمر رقم	رقم التعيين	اسم السلاح	تاريخ طلبية السلاح	تقديمتاريخ الاستلام	عدد عمليات التسليم	قيمة الصفقة بالمليون دولار
468	Kirpi	APC	2009	2010-2015	468	250

1 نفس المرجع، نفس الصفحة.

2توريل يلماز ، "العلاقات التركية الإسرائيلية ؛ من التاريخ إلى الحاضر" ، مجلة أكاديمية الشرق الأوسط ، المجلد 5 ، العدد 1 ،

2010 ، صفحة 18.

54	EL/M-2032	Combat ac radar	1997	2001-2003	54	تم تحديث 54 طائرة مقاتلة من طراز F-4E بقيمة 600-700 مليون دولار في إسرائيل إلى إصدار F-4E-2020
46	AGM-142A/Popeye-1	ASM	1998	2002	46	صفقة بقيمة 90 مليون دولار للطائرات المقاتلة F-4E-2020
108	Harpy	Loitering munition	1999	2001-2004	108	صفقة ب76 مليون دولار
170	Sabra-3	Tank	2002	2005-2010	170	صفقة بقيمة 688 مليون دولار دبابات تركية من طراز M-60A1 أعيد بناؤها إلى صبرا 3 ؛ التسمية التركيةM-60T
10	Heron	UAV	2005	2010	10	صفقة ب183 مليون دولار(تعويضات 30٪) ؛ تأخر التسليم لمدة عامين بعد مضاعفات تكامل الأنظمة التركية
3	Aerostar	UAV	2007	2008	3	حل مؤقت بعد تأخير تسليم Heron UAV
1	Heron	UAV	2007	2007	1	صفقة بقيمة 10 مليون دولار

1	Searcher	UAV	2008	2008	1	حل مؤقت بعد تأخير تسليم Heron UAV
468	Kirpi	APC	2009	2010-2015	468	صفقة بقيمة 250

نجحت إسرائيل في استقطاب عدد من الصفقات مع تركيا ، في إطار التعاون العسكري والتسليح المتنامي بين البلدين. وفي هذا الصدد أعربت تركيا عن رغبتها في الحصول على صواريخ جو-سطح "بوب آي" بنحو 100 صاروخ، وإنتاجها محليا بموجب ترخيص إسرائيلي رسمي بقيمة تقدر بحوالي 200 مليون دولار، كذلك تجري مفاوضات أخرى تتعلق ب تزويد سلاح الجو التركي بصواريخ جو-جو من طراز "بايثون-4". و يتضمن هذا العقد تحديث 54 طائرة من هذا النوع بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 650 مليون دولار.

أما الصفقة الأخرى التي تأمل الصناعات الجوية الإسرائيلية في الفوز بها مع أنقرة فتتعلق ببرنامج ينوى سلاح الجو التركي تنفيذه لتحديث جزء من طائراته المقاتلة الأمريكية الصنع من طراز (F-5 Tiger) بتحديث 54 طائرة من هذا الطراز، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 300مليون دولار.

وفي هذه الأثناء، تتطلع إسرائيل إلى الفوز ببرنامج ضخم يعتزم الجيش التركي تنفيذه خلال السنوات المقبلة لتحديث نحو 1000 دبابة أمريكية الصنع تعمل في صفوفه حاليا من طراز "أم-48 باتون" و "أم-60". وتقدر قيمة هذا البرنامج بحوالي مليار دولار. ويأمل الجيش التركي في البدء بتنفيذ البرنامج، على أن يستمر العمل فيه نحو خمس سنوات[1].

الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية

برزت تركيا كأكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الإسلامي، ومن خلل هذه المعطيات نستطيع متابعة تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، إذ يظهر لنا كيف تضاعفت التجارة بين البلدين نحو200 مليون دولار.

جدول رقم (15) يبين التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل من سنة 2002 إلى غاية 2019(بالمليون دولار)

1 محمد كانجو، المتغيرات الجديدة في سوق السلاح العالمي، مركز دراسات الصين واسيا،نشر بتاريخ 13 أوت 2020، نظر بتاريخ 9 ديسمبر2021 ، متاح على الرابط التالي، https://chinaasia-rc.org/

السنة	الصادرات التركية إلى إسرائيل	الواردات التركية من إسرائيل	حجم التبادل التجاري
2002	861.4	544.5	1,405.9
2003	1,083	459.5	1,542.5
2004	1,315.3	714.1	2,029.4
2005	1,466.9	804.7	2,271.6
2006	1,529.2	782.1	2,311.3
2007	1,658.2	1,081.7	2,739.9
2008	1,935.2	1,448	3,383.2
2009	1,522.4	1,074.7	2,597.1
2010	2,080.1	1,359.6	3,439.7
2011	2,391.1	2,057.3	4,448.4
2012	2,329.5	1,710.4	4,039.9
2013	2,649.7	2,418	5,067.7
2014	2,951	2,881.3	5,832.3
2015	2,698.1	1,672.5	4,370.6
2016	2,955.9	1,385.6	4,341.5
2017	3,407.4	1,505.1	4,912.5
2018	3,894.5	1,714.4	5,608.5
2019	4,359.4	1,743.1	6,102.5
2020	4.701	725.1	6,2

المصدر: أحمد خالد الزعتري، العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2016، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ،53-54. و المعهد المصري للدراسات

بلغ حجم التجارة في العام 2004،نحو (2)مليار دولار، إي تضاعف إجمالي التجارة نحو عشرة أضعاف خلال عشر سنوات. كذلك تبرز المعطيات أنالعلاقات التجارية لم تتأثر بين البلدين رغم بعض

الخلافات الدبلوماسية نذكر منها الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008،وخلال منتدى دافوس عام 2009، و أيضا عقب اعتراض البحرية الإسرائيلية لسفينة مرمرة عام 2010 . وفي هذا الصدد تبرز معطيات التبادل التجاري لعام2010، بأن التبادل التجاري ارتفع قياسا للعام2009 حيث بلغ في العام 2010 الى (3,439.7) مليون دولار ،ورغم تراجع العلاقات في سنوات القطيعة مابين 2011 الى 2015، غير أنه بلغ إجمالي التجارة في عام 2014 نحو (5.8) مليون دولار،أي بنسبة زيادة 190%.مما يوضح أن الطرفين يحاولان الفصل بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية.

وفي العام2016، أعلنت تركيا عن اتفاق تطبيع العلاقات بينها وبين إسرائيل لتكون بداية مرحلة جديدة تهدف لتحسين وتطوير في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وهو ما دلت عليه المؤشرات في العام 2017، بأن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل بلغ 4.3 مليارات دولار، وهو يعني زيادة بنسبة 14% على حجم التبادل في عام 2016.وتوضح بيانات عام2018 أن حجم التبادل التجاري وصل إلى(5,608.5)مليون دولار.وخلال العام 2019 شهد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وإسرائيل نموا حوالي (6,102.5)مليون دولار، لتظل بالمركز الأول على مستوى الدول الإسلامية، 1ونخلص إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يسير بوتيرة جيدة، وتضاعف بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير باستثناء عام 2009، وذلك بسبب العديد من التوترات السياسية التي سبق الإشارة إليها.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 ، بلغت صادرات تركيا إلى إسرائيل 3.2 مليار دولار تقريبا نفس حجم الصادرات في العام 2019 في نفس الفترة.2

وقد احتلت إسرائيل المرتبة التاسعة على قائمة وجهات التصدير التركية، لتبلغ قيمة ماصدرته تركيا 4.7 مليار دولار إلى إسرائيل. مقارنة بعام 2011 ، بلغت صادرات تركيا إلى إسرائيل 2.4 مليار دولار ، واحتلت إسرائيل المرتبة 17 في صادرات تركيا.

وبلغت واردات تركيا من إسرائيل 1.5 مليار دولار عام 2020. كما بلغ حجم التجارة الخارجية بين تركيا وإسرائيل 6.2 مليار دولار. وعليه زاد الحجم المعني 3.4 مرات في 18 عاما.

وتعكس هذه المعطيات التجارية، تزايد النشاط والتبادل التجاري بينهما على امتداد السنوات الأخيرة، ما ترجمه ارتقاء إسرائيل في العام 2020، إلى المرتبة الرابعة بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا بحصة 6.2 في المائة من إجمالي واردات إسرائيل.

من خلال النتائج أعلاه يتوضح أنه رغم الخلافات ، غير أن هناك حرص على المحاولة على أن تبقى العلاقات بين الطرفين. فكل من تركيا وإسرائيل يسعيان لتجميد خلافاتهما والحرص على أن يكون

1 معاريف، حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل6 مليار دولار، نشر بتاريخ17 نوفمبر2019، نظر بتاريخ5 ماي2020، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com

2بندر الدوشي، ارتفاع التبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل لمستوى تاريخي، نشر بتاريخ18أكتوبر2020، نظر بتاريخ9 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي:https://www.alarabiya.net

هناك عودة من قبل الطرفين وهو ما لمسناه في العلاقات التجارية التي لم تشهد انخفاضا بالرغم من الخلافات التركية الإسرائيلية على المستوى السياسي.

إن حجم التبادل التجاري بين بلدين هو انعكاس للعلاقة الدبلوماسية بينهما، فان حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع رغم التوتر الدبلوماسي اذ ارتفعت صادرات الأغذية التركية الى إسرائيل في عام 2020.

رغم إعلان تركيا العداء لإسرائيل إلا أن الأرقام المعطيات الاقتصادية تبين ازدواجية المعايير بالنسبة للنظام التركي

سياسات الاستثمارات :

نلاحظ أنه بعد دخول اتفاقية التعاون التركي الإسرائيلي في البحث الصناعي وأنشطة التنمية حيز التنفيذ في فبراير 2006 ، والتي تم توقيعها خلال زيارة أردوغان في عام 2005 ، تضمنت الاتفاق على تسهيل وتشجيع وتوسيع وتطوير التعاون في المجالات التالية: تقنيات المعلومات ، وتقنيات الليزر والبصرية ، والميكاترونيك ، والأغذية ، والمنتجات الزراعية ، وعلم الوراثة الزراعية ، وتقنيات المواد المتقدمة ، والطاقة المتجددة ، وتكنولوجيا النانو ، والديناميكا الهوائية ، وتقنيات الفضاء والتكنولوجيا الحيوية ، وتقنيات الري. كذلك تم الاتفاق أيضا على إنشاء خط هاتف مباشر بين أنقرة وتل أبيب .[1]

وهو ما انعكس على زيادة الاستثمارات ، خاصة في عام 2010 ، عرفت الاستثمارات الإسرائيلية نحو تركيا ارتفاعا، لعل أهمهاهو الاستثمار في أضنة لشركة Netafim الإسرائيلية لأنظمة الري ، المعروفة باسم مخترع أنظمة "الري بالتنقيط" عام 2010. تم افتتاح مصنع Netafim ، الذي تم بناؤه على مساحة 60 فدانا في المنطقة الصناعية المنظمة Adana HacıSabancı ، في 28 يناير 2010 قبل أربعة أشهر تقريبا من حادثة مافي مرمرة.2

غير أنه بعد عام 2010 ، لوحظ انخفاض في الاستثمارات الأجنبية من إسرائيل إلى تركيا،يمكن تفسير ذلك بأن علاقات الاستثمار أكثر هشاشة من العلاقات التجارية في مواجهة الظروف السياسية،بمعنى يتطلب تطوير العلاقات الاستثمارية الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهو ما انعكس بالسلب على العلاقات الاستثمارية بين البلدين بشكل أكبر مقارنة بعلاقات التجارة الخارجية .

وبالنسبة لتركيا، نرى أن الشركات التركية تقدم خدمات خاصة لمشاريع الطاقة والبناء. ولعل أهم استثمار تركي في إسرائيل هو محطة توليد الكهرباء لدورة الغاز الطبيعي "دوراد" ، التي أنشأتها مجموعة زورلو للطاقة مع شركائها الإسرائيليين باستثمار 1.2 مليار دولار على 70 فدانا من الأرض

---

1 Bengio, Ofra, "Altercating Interests and Orientations between Israel and Turkey: A View from Israel", Insight Turkey, 2009p 49,

2 ibid, ..

في عسقلان ، إسرائيل ،والتي بدأت بالعمل في ماي 2014 وبدأت في إنتاج الطاقة. بالإضافة إلى محطة توليد الكهرباء بدورة الغاز الطبيعي" دوراد" ، وهي أكبر محطة طاقة تم إنشاؤها باستثمارات من القطاع الخاص في إسرائيل ، بدأت محطة أشدود لتوليد الكهرباء بالغاز الطبيعي عملياتها في نهاية عام 2015. 1

مع عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل في النصف الثاني من عام 2016 ، أنشأت شركة الطاقة الحرارية الأرضية الإسرائيلية ومقرها الولايات المتحدة أورماتتكنولوجيزOrmaTurk ، وهي شركة تابعة لشركة Ormat Technologies ، في إزمير في عام 2017. قامت الشركة ، التي تعد أكبر مورد لمحطات الطاقة الحرارية الأرضية في تركيا منذ عام 2007 ، بتوريد وتركيب 52 بالمائة من محطات الطاقة الحرارية الأرضية العاملة في تركيا.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى أن زيارة وزير الطاقة الإسرائيلي"يوفالشتاينتس" في 13 أكتوبر 2016، مثلت إحدى العلامات التي تشير إلى تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية. وفي هذا الصدد كان شتاينتس أول شخص يزور تركيا على المستوى الوزاري منذ عام 2010.

يلاحظ أن الزيارة الوزارية الأولى من تركيا إلى إسرائيل تمت فيما يتعلق بقطاع السياحة، حيث قام وزير الثقافة والسياحة " نابي أفجي" بزيارة إلى إسرائيل في 7 فيفري 2017 وحضر معرض السياحة المتوسطية في تل أبيب.2

بالإضافة الى ذلك تم في حفل استقبال الذكرى 69 لإسرائيل الذي أقيم في أنقرة في 14 ماي 2017 تقديم جوائز تجارية للأفراد والمؤسسات الذين قدموا مساهمات تجارية ودبلوماسية للعلاقات الإسرائيلية التركية. وحصل رجال الأعمال في حفل الاستقبال على جوائز تقديرية لجهودهم في تجاوز الأزمات السياسية بين البلدين.[3]وقد بلغ عدد الشركات التركية المصدرة الى إسرائيل عام 2017 حوالي 7351 شركة.4

نخلص الى أن علاقات الاستثمار تأثرت ببعض الأزمات السياسية نظرا لتأثر رجال الأعمال الأتراك بسياسات حكومتهم. ومع ذلك لم تؤد التوترات التي شهدها المجال السياسي إلى تمزق العلاقات الاستثمارية بين تركيا وإسرائيل ، بل أدت إلى تأجيل الاستثمار لمدة معينة.

الفرع الثالث:الطاقة

Şalom ,"Zorlu'dan İsrail enerjisine büyük yatırım!", http://www.salom.com.tr/arsiv/haber91311-1 zorludan_Israil_enerjisine_buyuk_yatirim_.html نشر بتاريخ 4 جوان 2014، نظر بتاريخ 9 ديسمبر 2021

Öğr. Üyesi Fatma Sarıaslan, TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİLERİNDE DEĞİŞMEYEN DİNAMİK: EKONOMİ, 2 .Ankara Üniversitesi,2019,p29

Ibid3

türkiye ihracatcilar meclisi,TÜRKİYE – İSRAİL DIŞ TİCARETİ,p34

في عام 2009 قام رئيس شركة غاز بروم الروسية بزيارة للعاصمة تركيا وخلال لقائه مع وزير الطاقة التركي السابق حلمي جولر ، بحث الطرفان إمكانية توسيع خط أنابيب الغاز الذي يربط روسيا بتركيا عبر قاع البحر الأسود ، وهو المشروع الذي في المقرر أن يبدأ تنفيذه قريباً ويحمل اسم "التيار الأزرق" يهدف نقل الغاز الروسي الى إسرائيل عبر تركيا ،1 وفي السياق ذاته هناك مشروع (القرن الإستراتيجي) الذي تشكل تركيا الأساس فيه ويتضمن أفكارا لأنابيب تنتقل النفط والغاز والماء والكهرباء وأيضا الألياف الضوئية من تركيا الى إسرائيل.(*)

وفي عام 2014 بدأ العمل على مشروع خط أنابيب بحرية بقيمة 2.5 بليون دولار، لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى تركيا .ويرجح أن تنقل هذه المنظومة البحرية 8 بليون متر مكعب من الغاز سنويا2.

وفي هذا السياق أشارت صحيفة "زمان" التركية المعارضة، أن تركيا صدرت إلى إسرائيل عام 2017 ، حوالي 20 ألفا و200 طن من منتجات الوقود، منها 8 آلاف و269 طنا من وقود الطائرات المقاتلة، و11 ألفًا و637 طنا من وقود النقل البحري، و296 طنا من زيت الوقود، بينما استوردت تركيا من إسرائيل 1067 طنا من الديزل، و5 آلاف و614 طنا من زيت الوقود3.

ويلاحظ عدم تأثر العلاقات بين إسرائيل وتركيا على الرغم من التصريحات اللاذعة بسبب أزمة القدس الأخيرة.و التوترات المتعلقة بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية لدى اسرائيل إلى القدس.

ومنه نستطيع القول أن الطرفان يدركان بان العلاقة بينهما قوية وان كان بينهما توتر، ويجب ان لا ننسى ان كليهما حليف للولايات المتحدة الأمريكية. وعليه فان اواصر التعاون أقوى بكثير من نقاط الخلاف، التي تستخدم في مرات كثيرة خدمة لمصالح داخلية أكثر منها نقاط صدام. وهذا ما يحكم

1بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهره ،مؤسسة الأهرام، العدد 182 ، 2010 ، ص121 .

*يربط مشروع القرن الإستراتيجي (Med Stream Project) البحار الأربعة (قزوين ، الأسود ، المتوسط، والأحمر) وبتكلفة تزيد عن 12 مليار دولار ويساعد هذا المشروع على ربط قطعة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقاً الى أوربا غرباً ومن تركيا شمالاً الى الهند جنوباً والتي انضمت الى المشروع في نهاية 2008 لمزيد من التفاصيل ، ينظر : أعظم شلبي ، توقعات بمستقبل إيجابي للاقتصاد التركي ، مجلة آفاق المستقبل ، ابو ظبي ،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 4 ، 2010 ، ص83 .

2 Daily Sabah,Turkey'sZorlu Holding to buildnaturalgas pipeline fromIsrael to Turkey,https://www.dailysabah.com/energy/

3كيوبوست، 440 ألف إسرائيلي دخلوا تركيا خلال 2018، نشر بتاريخ 28 جانفي2019، نظر بتاريخ 7 ماي2020، متاح على الرابط التالي: https://www.qposts.com

العلاقة بين تركيا واسرائيل وان كانت في المرحلة الراهنة تركيا هي من تقود الموضوع الفلسطيني وهو ما يقلق الاسرائيليين لكنهم يدركون جيدا بان دولة وازنة مثل تركيا لا يستطيعون الاستغناء عنها أو المغامرة في العلاقة معها. وعليه نخلص الى أنها علاقة تقوم على الحسابات الاقليمية والجيواستراتيجية في المنطقة.

وهو ما تجلى في الاتفاق التركي مع الحكومة الليبية الذي وقع في 27 نوفمبر2019،و الذي قطع الطريق على خط الغاز. خاصة وان اسرائيل كانت تسعى لتقويض تركيا عبر التحالف مع المحور المصري اليوناني لمد خطوط غاز لأوروبا. غير ان التحالف التركي الليبي يجعل من إسرائيل مضطرة للحصول على إذن تركيا لتزويد أوروبا بالغاز1. وهو ما أثار حفيظة وقلق اسرائيل التي تعمل منذ فترة على السيطرة على غاز الشرق المتوسط . حيث ستصبح تركيا بوابة رئيسية في سوق الطاقة العالمي.

وبشكل موضوعي تركيا تطور سلاحها، و تطور اقتصادها، وتقوم بدورها على الساحة الدولية، وهذا كله ليس له علاقة بإسرائيل، لكن إسرائيل تتوجس من أن تكون تركيا قوة مستقلة.

الفصل الخامس:

1الوقت تحليلي واخباري، لمادا تحولت تركيا الى تهديد للأمن القومي للكيان الإسرائيلي؟، نشر بتاريخ الأحد 14 جمادي الثاني 1441 ، نظر بتاريخ 6 مارس 2020، متاح على الرابط التالي:/http://alwaght.com/ar/News

تركيا بين الامتداد المصلحي والارتباط الحضاري.

تركيا التي اعتبرت عدوانية فيما مضى إزاء المنطقة العربية بذلت جهدا هائلا للتحول في سياستها الخارجية من سياسات الإنكفاء والتعامل السلبي إلى سياسة التفاعل الإيجابي، إذ أنها وعلى طول العقد الماضي تميزت سياستها الخارجية بأنها أكثر انفتاحا في التعامل مع جيرانها، وأكثر فاعلية لحل المشاكل الإقليمية من خلال نظرية تصفير المشاكل وخلق نوع من الإنسجام مع الجوار القريب،فطيلت سنوات حكم حزب العدالة والتنمية روجت تركيا لسياستها المنسجمة مع الجوار الإقليمي، إلا أنها كانت تتدخل في شؤون الدول العربية ووصل الأمر إلى تدخلها العسكري في كل من سوريا والعراق، بحجة محاربة الأكراد، وداعش وكانت وراء تسليح المعارضة وإرسال مرتزقة إلى ليبيا.

وعليه فإن خطاب المسؤولية الحضارية تجسد على مستوى الممارسة في خطوات عملية بداية من صفر مشاكل، ثم الدبلوماسية الإنسانية ووصولا إلى التدخلات العسكرية.

في سياق هذه المعطيات، تم التركيز في هذا الفصل على توجه السياسة الخارجية التركية المعبرة عن الإستعداد لتحمل مسؤوليات تجاه بلدان وشعوب الشرق الأوسط. كما أنه بالمقابل، فإن المطالبة بالزعامة الإقليمية لا تمر إلا من خلال الإستعداد لتحمل المسؤولية وأداء الوظائف المترتبة على ذلك.

الأمر الذي تجلى عمليا في دعم القضية الفلسطينية، إذا ما أخذنا في الإعتبار أن فلسطين تعد من الدول المقربة لتركيا في المنطقة،غير أن تركيا في توجهها هذا تصوغ إستراتيجية تبناها الحزب تقوم على السعي لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة، وهو يمثل أولوية في السياسة الخارجية التركية، باعتبار أن تحقيق ذلك السلام سيرسخ الإستقرار في المنطقة وهو ما يخدم مصالح تركيا الإستراتيجية.

المبحث الأول: قوة الارتباطات الثقافية الحضارية

تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية مشروعا حضاريا هدف إلى تحديث التجربة التركية وتحريرها من علمانيتها المتطرفة والعمل على مصالحتها مع ماضيها الإسلامي- في أواخر أيام السلطنة مع بلدان المشرق العربي(*)-، وتقريبها من مستقبلها مع العالم الغربي بحكم موقعها الجغرافي في أروبا من دون إغفال عمقها الحضاري الإسلامي والذي أطلق عليه "أحمد داوود أوغلو" تسمية العمق التاريخي ، فعمدت إلى توظيف مقوماتها المتمثلة في إرثها الإسلامي وعمقها الحضاري المرتبط مع العالم العربي إذ انتهجت ما يسمى بالسياسة المتعددة الأبعاد للعمل على تحويل تركيا من بلد طرف أو عضو في محاور إلى مركز يكون على مقربة من الجميع،[1]وبالخصوص من القضية الفلسطينية.

وقد تم تناول ذلك وفق العديد من النقاط نذكر منها:

المطلب الأول : البعد التاريخي

علاقة تركيا بفلسطين تمتد منذ مئات السنين، خاصة بعد الفتوحات الإسلامية، حيث تم ضم فلسطين إلى سيطرة الدولة العثمانية عام1516،[2] بعد فتح بلاد الشام من خلال معركة "مرج دابق"، وكان القائد لتلك المعركة الضروس هو السلطان العثماني "سليم الأول"،[3] الذي بدأ بتنفيذ خططه ضد المماليك الذين كانوا يحكمون المنطقة في تلك الفترة عام1516. تمكن السلطان " سليم الأول " بذلك ضم بلاد الشام(سوريا، لبنان، وفلسطين) ومنذ ذلك التاريخ دخلت فلسطين في ظل حكم الدولة العثمانية، إلى غاية عام1917،[4]أي أربعمائة عام من الحكم. وفي هذه الفترة استطاع اليهود في عهد سليمان القانوني افتكاك أول موافقة لبناء حائط المبكي والبحث عن هيكل سليمان المزعوم.

وبعد أن أتم السلطان سليم فتح مصر وبلاد الشام وضع لإدارتهما نظاما يكفل بقاء خضوعهما وعدم استقلال أحد فيها بأمرها، حيث جعل مقاليد حكم مصر وبلاد الشام في ثلاث سلطات، وهي على النحو الاتي: السلطة الأولى الوالي، هو والي عثماني يتم تعيينه من قبل السلطان العثماني بشكل مباشر وكانت المهام الأساسية للوالي هي إبلاغ الأوامر التي ترد اليه من السلطان إلى أعمال الحكومة ومراقبة تنفيذها وكانت سلطة الوالي تشمل مصر وبلاد الشام بما فيها فلسطين. والسلطة الثانية هي "جيش الحامية"، كان هذا الجيش يتواجد بشكل أساسي في " قلعة القاهر"، ولكن مجال مهامه كان يشمل بلاد الشام أيضا. وقد كونه السلطان سليم من ستة فرق، ونصب عليه قائدا يقيم في القلعة، وجعل

(*)أهم الخلافات بين السلطنة العثمانية في السنوات الأخيرة لسقوط الدولة العثمانية، وبلاد الشام هي سياسة التتريك (فرض اللغة التركية في الإدارات)، ومحاولة تهميش الهوية القومية العربية، مما جعل سوريا والشام تنتفضان على هذه السياسة أو ما يسمى بثورة العظمة.

1 الصفصافي أحمد القطوري، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، سفير الدولية للنشر، القاهرة، 2012، ص215.

2 حسين أوزدمير، فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني، دار النيل، القاهرة، 2013،ص24.

3حسين أوزدمير، مرجع سبق ذكره،ص24.

4 تقرير معلومات(17)، تركيا والقضية الفلسطينية،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان،2010،ص07.

في كل فرقة ستة من الضباط، وشكل من هؤلاء الضباط مجلسا يساعد الوالي في إدارة شؤون البلاد، وجعل لهذا الديوان الحق في رفض مشروعات الوالي إذا لم يرى فيها مصلحة. السلطة الثالثة هي سلطة المماليك نصب كل واحد منهم على سنجق من الأربعة والعشرين(24)، أهم هذه السناجق أو الولايات، ولاية القاهرة، ولاية حلب، ولاية دمشق، ولاية حمى، ولاية حمص، ولاية طرابلس وولاية غزة، وولاية القدس.[1] وهذا يعني بان فلسطين كانت متصلة بالدولة العثمانية من خلال ولايتي القدس وغزة. وأصبحت مسؤولة وتحت حماية الدولة العثمانية.[2]

بعد وفاة السلطان سليم عهدت الخلافة الى ابنه السلطان سليمان في سنة 1520، والذي اهتم بمدينة القدس من خلال تجديد سور القدس، وتجديد عمارة قبة الصخرة، بالإضافة إلى إعادة بناء جدران الحرم. كذلك تم الإهتمام بتطويرها، وذلك من خلال ترميم الأرصفة وإنارة الطرقات وإنشاء سكة الحديد وربطها بباقي المدن المجاورة لها.[3] وهو ما جعل للموروث التاريخي الفلسطيني _ العثماني تأثيرا كبيرا في العلاقة بين البلدين.

استمر هذا النظام على حاله إلى عام 1831، حيث سيطر وإلى مصر "محمد علي باشا" على بلاد الشام، ووهب حكمها لإبنه" إبراهيم باشا" كنائب له، واستمر حكم محمد علي باشا على بلاد الشام وفلسطين إلى عام1840. إذ تمكنت الدولة العثمانية في ذلك التاريخ من صده. فبعد طرد الدولة العثمانية لـ"محمد علي باشا" من بلاد الشام وسيطرتها عليها من جديد أبقت على التقسيم الإداري لها كما كانت عليه قبل سيطرة "محمد علي باشا"، إلا أن نظام الحكم الذي وضعه السلطان "سليم الأول" والذي كان يرتكز على ثلاثية نظام الحكم ألغي، ووضع مكانه نظام حكم أحادي بمعنى خصص لكل ولاية إدارية والي خاص عثماني واحد متبوع بجيش وكادر إداري يتبع بشكل مباشر إلى القصر العالي. كما تمسك السلطان عبد الحميد الثاني بفلسطين حيث أنه لم يضحي بفلسطين ولم يقبل المساومة ورفض كل الإغراءات اليهودية لشراء المزيد من الأراضي والمنازل بالقدس.

والملاحظ أنه خلال فترة حكم الدولة العثمانية لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين لم يجبر أحد على تغيير دينه، أو لغته، ولم تقتصر الوظائف على الأتراك فقط، بل تم توزيعها على جميع مواطني الدولة العثمانية بلا استثناء، دون أي تفرقة او تمييز.[4]

استمر حكم الدولة العثمانية لبلاد الشام وولاياتها الى عام1917، ففي الوقت الذي كانت الدولة العثمانية في اوج المعارك في الحرب العالمية الأولى، كانت الثورة العربية ضد الوجود العثماني بمساعدة

1حسين أوزدمير، مرجع سبق ذكره،ص25.

2ياسر أحمد حسن ، تركيا البحث عن المستقبل ، القاهرة ،مكتبة الأسرة ، 2006،ص53 .

3تقرير معلومات(17)، تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص7.

4 محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات، العدد 17، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان،2010، ص07.

بريطانيا (مراسلات حسين- ماكمهون) وفي نفس الوقت كان الاحتلال البريطاني لفلسطين يحضر الأرضية للدولة اليهودية من خلال وعد بلفور الشهير 1917، ومن بعده إتفاقية سايكس بيكو.

لقد استمرت المكونات الحضارية والثقافية للنظام العثماني لعقود طويلة لدى النخب التركية الإسلامية باعتباره مشروعا تنمويا يجب السير وفق نهجه، ولم يكن سقوط السلطنة تحولا داخليا فقط بثورة أتاتورك بل كان من نتائج الحرب العالمية الأولى وتوقيع إتفاقية لوزان 1923، بفرض تخلي الدولة العثمانية عن الأراضي الشاسعة التي كانت تحتلها (تركة الرجل المريض)، وعن التزاماتها التاريخية والدينية إزاء البلدان الإسلامية. وبالرغم من محاولة النظام العلماني إحداث تغيير في البنية السياسية والإجتماعية والثقافية ومحاولة الإستئصال الفكري والعقائدي.[1] وهو ما شكل نقطة تحول جذرية في تاريخ تركيا من دولة ما بعد العثمانيين إلى دولة وطنية مغربة تسعى للتطور والإنفصال عن تاريخها الإسلامي الطويل.[2]

وترتيبا على ذلك يرجع إهتمام حكومة حزب العدالة والتنمية بقضية فلسطين إلى إعتماد الحكومة على نظرية العمق الاستراتيجي وتقوم على ربط تركيا بماضيها الإسلامي وعلى رؤية إستراتيجية لسياسة خارجية تركية تسعى إلى التصالح والتعاون مع دول المنطقة، ذي الإمتداد العربي والإسلامي.

فالإرث العثماني وبطولاته ضارب في الذاكرة التاريخية لبعض النخب السياسية التركية، حيث هناك تداخلا في صياغة الرؤية الإستراتيجية بين الذاكرة الإمبراطورية والحاضر القومي.[3]

وضمن إطار الموروث التاريخي طرحت تركيا على العلن توجهاتها الجديدة بالإنفتاح على دول الشرق الأوسط، ومنها فلسطين، بالإستناد إلى العمق التاريخي الذي يربط بينها، وهو ما يعبر عن تبلور مصالحة تركيا مع ذاتها تاريخيا. وفي هذا الصدد تعهد "أحمد يلدز" مساعد وزير الخارجية التركي بمواصلة بلاده دعم فلسطين في المحافل الدولية وصولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .وأضاف: "تربطنا بفلسطين علاقة قوية تاريخية ونسعى لتعزيزها.[4]

وترتيبا على ذلك فقد إهتمت تركيا بالقضية الفلسطينية بسبب الرابط التاريخي الذي تمتلكه تركيا مع المنطقة أو بسبب تأثرها المباشر أو غير المباشر من هذه المستجدات. كما أن القضية الفلسطينية هي مدخل من المداخل للعودة إلى قضايا الشرق الأوسط وتوازناتها. وعليه إستحوذت القضية

---

1 عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية1948-1967، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017،ص 97.

2 موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان،2014،ص 30.

3 Fatma Muge Gocek,The Transformation of Turkey : Redefining State and Society from the Othman Empire to the Modern Era(New York : I.B.Tauris,2011 ,p12-37 .

4فلسطين اليوم، نشرة اخبارية الكترونية تعنى بالشأن الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد2017،4421،ص29.

الفلسطينية بشكل كبير على إهتمام تركيا. والتي ليس الهدف منها السيطرة وإنما لأن مقاربتها للعالم العربي هي مقاربة ثقافية وحضارية ومقاربة تاريخية.

وبحكم الإرث التاريخي فإن العلاقات العربية التركية بشكل عام والعلاقات التركية الفلسطينية بشكل خاص تشهد تطورات ايجابية، حيث أن تركيا تطمح لقيادة العرب بمنظور إسلامي وهذا بحد ذاته لا يشكل خطرا على الدول العربية بل بالعكس قد يخدم هذا الطموح التراجع والفراغ الذي خلفه تدهور الأوضاع في المنطقة العربية، كما أن تلاقي المصالح التركية العربية (خاصة الدول المطبعة مع إسرائيل في المنطقة)، فالموقف التركي من التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية هو موقف مدروس يعي هذه التحولات ويحاول الإستفادة منها.[1]

لقد شكل اعتماد البعد التاريخي كأهم مرتكز في السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى نتائج إيجابية تمثلت في تغير مسار العلاقات الخارجية لتركيا نحو العالم العربي وفلسطين بشكل خاص، على عكس الحكومات السابقة التي جعلت تركيا بعيدة عن مستوى طموحاتها كدولة مركز وكقوة مؤثرة.

وقد وفرت المسلسلات التركية أرضية خصبة للتفاعل العربي التركي، فقد بات واضحا إهتمام الدراما التركية بالقضية الفلسطينية بشكل عام وخاصة التاريخية منها سواء من خلال الحوارات بين الشخصيات الرئيسية في العمل أو من خلال تصوير الأحداث الحقيقية، نذكر منها قيامة أرطغرل والسلطان عبد الحميد الثاني.

المطلب الثاني: البعد الديني والثقافي.

إن العلاقات التركية-العربية ضاربة في التاريخ من خلال الدين فقد كان الإسلام عمودها الأول[2] والجغرافيا رابطها، فمن خلال هذا التاريخ تداخلت الثقافتين في نواحي مختلفة، وتختلف في نواحي أخرى.

فقد وصلت الفتوحات الإسلامية اسيا الوسطى مهد العرق التركماني(*)، دخل الأتراك جماعات وقبائل في الدين الإسلامي. وأسسو ممالك ودول تحت الراية الإسلامية، وقد لعبوا دورا كبيرا في رد العدوان المغولي في أواخر الدولة العباسية، حيث شكل الجيش التركي قواما مهما في الجيوش الإسلامية. وقد كانت الدولة السلجوقية أول نواة لتشكيل الدولة العثمانية التي جاءت على أنقاض الدولة العباسية والسلجوقية.

1بولنت اراس واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية،ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط،2012، ص53.

2سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة الفكر، العدد العاشر، ص487.

(*)التركماني نسبة الى تركمنستان الموطن الأصلي لسليم شاه اب ارطغرل مؤسس دولة الكاي وابنه عثمان مؤسس الدولة العثمانية.

والشيء الذي ساعد على ظهور الدولة العثمانية هو ضعف الدولة الإسلامية العربية وتكالب الدولة البيزنطية، فالدولة العثمانية التي حكمت الشرق العربي لعدة قرون، [1]والتي أثرت في الثقافة العربية وتأثرت بها كما أنها تركت ارثا حضاري واجتماعيا في الشعوب التي كانت تحت حكمها. [2]

وبعد إندلاع الحرب العالمية الأولى ونتائجها المباشرة على المنطقة العربية وسقوط الدولة العثمانية حصلت قطيعة كبرى ما بين العرب والأتراك تحت قيادة أتاتورك. تلك القطيعة إنعكست على كافة نواحي الحياة بين الشعبين وخاصة في المنحى الثقافي.

وعليه تجدر الإشارة إلى أنه كان لإنهيار الدولة العثمانية وتداعيات حرب الإستقلال التركية وما جرى بعدها، حتى إعلان الجمهورية دورا مهما في تغيير واقع تركيا وخاصة بعد قرار تغيير أحرف الكتابة في اللغة التركية وإيقاف كتابتها باللغة العربية دور مهم في القطيعة مع الثقافة العربية.

فالعرب الذين عاشوا تحت حكم الدولة العثمانية وتعلموا لغتها باتوا خارج نطاق المعرفة الجديدة لتلك اللغة، إضافة إلى الواقع السياسي في المنطقة العربية وتقسيماتها الجديدة والتي فرضت حالة من القطيعة مع ذلك العهد والتي استمرت عشرات السنين، وانغلاق كامل على الرغم من الروابط المشتركة التاريخية والجغرافية، واستمرت تلك المرحلة حتى العام 2000.

مع الألفية الثالثة غيرت تركيا سياستها تجاه العرب، وعليه تغيير الموقف التركي تجاه العرب، وبدأت مرحلة جديدة من الإنفتاح السياسي تمخض عنها إنفتاح واسع في شتى المجالات، والتي كانت الحالة الثقافية جزء مهم فيها، وتجسد التفاعل مع العالم العربي والإسلامي من خلال الإنضمام إلى منظمة المؤتمرالاسلامي. [3]

لقد اعتبر حزب العدالة والتنمية تلك المرحلة بوابة العلاقة التركية العربية الجديدة ونافذة على المجتمع الفلسطيني، وهو ما جعل حكومة العدالة والتنمية تختار توجها جديدا يتجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة، قوامه الإبتعاد عن السياسة المحافظة غير التدخلية تجاه دول الجوار، وايلاء مزيد من الإهتمام بشؤون الشرق الأوسط، [4]إنطلاقا من النظرة الإيجابية تجاه البعد الحضاري الإسلامي. وكانت فلسطين جزءا من هذا التحول نظرا لأهميتها الاستراتيجية، الأمر الذي أعطى زخما قويا للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي.

1شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي2016، ص307.

2سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره،ص 487.

3أحمد جاسم إبراهيم الشمري، العلاقات العربية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد11، العدد2،ص885.

4 مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، **السياسة الدولية**، العدد182، أكتوبر 2010،ص97.

وفي هذا الصدد، يذكر "أحمد داوود أوغلو:" إن تركيا تقع في مركز الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة والعالم. وما عادت تلعب دور المتفرج على هذه الأحداث، بل ستكون في مركز هذه الأحداث، بحيث ستكون قوة فعالة في الشرق الأوسط كما في الإتحاد الأوروبي، وستأخذ دورا إيجابيا في العلاقات التركية العربية. ومن هنا فان ما أقصده كدولة مركز هو أنها ستكون موجودة في لب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية".[1]

وهو ما تجلى في إدراك مسؤولي الحزب لأهمية الدين باعتباره أحد مكونات الثقافية الأكثر إستمرارية واستقرارا، وقدرة على التأثير. فالعامل الديني يشكل أحد محددات التغيير في استراتيجية تركيا في منطقة الشرق الأوسط.[2]

ففي هذا السياق أكدت حكومة حزب العدالة والتنمية على الهويات العثمانية والمسلمة، وعليه أصبحت فلسطين ذات أهمية كبيرة. ويعود ذلك إلى العامل الثقافي المشترك تجاه فلسطين وإلى جذور الإسلام والعاطفة إلى فلسطين التي لا زالت قوية، وعليه لتركيا نزعة فوقية لنسبها العثماني المسلم الذي لا تقبل بأي تجاوز اتجاهه.[3]

وعليه هناك جملة من العوامل الثقافية التي تلعب دورا هاما في علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية، ومن أهم هذه المؤشرات أنها دولة مسلمة تعتبر وريثة وخليفة الإمبراطورية العثمانية التي حافظت على فلسطين، فقد نجح السلطان عبد الحميد الثاني في كبح جماح الصهيونية في فترة حكمه.

كما أن ثقافة الأتراك هي ثقافة شرقية أقرب إلى الثقافة العربية، بالإضافة إلى المفردات المشتركة بين اللغتين، فيلاحظ أن هناك الكثير من المفردات العربية في اللغة التركية، فالثقافة الإسلامية الجامعة بينهما ربطتهما لعدة قرون منذ بداية دخول التركمان إلى الإسلام وحمايتهم للدولة الإسلامية إلى غاية سقوط الإمبراطورية العثمانية.

فموقع تركيا بجوار الدول العربية ومنه فلسطين جعلتها تتفاعل مع كل القضايا العربية4 ومنه القضية الفلسطينية، لذا أعتبرت القضية عاملا حاسما في علاقات تركيا بالوطن العربي. واعتبر موقفها

1 عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي، في كتاب تركيا والعرب والرهانات الاستراتيجية، مركز العادل للدراسات والتخطيط، تركيا،ط1، 2006، ص 67.

2شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص307.

3شروق اياد خضير، الهوية الإسلامية العابرة للحدود: السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد2020،19، ص151.

4محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، شؤون سياسية(5)، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص16

من القضية الفلسطينية والعرب وصراعهم مع إسرائيل من أبرز الأسباب التي تسبب الإستياء أو الترحيب العربي،[1] نتيجة لمواقفها المشرفة أو المخزية تجاه إسرائيل.

ويعود السبب في ذلك أيضا إلى الخلفية الإسلامية للحزب، حيث أن مؤسسي حزب العدالة والتنمية الرئيسيين، هم من رجالات حزب الفضيلة الإسلامي الذين خرجوا منه، وقاموا بتأسيس حزب جديد بمنطلقات جديدة وباستجابة أكبر لمطالب الشعب التركي.

وبالنتيجة نجد أنه يتماشى الدفاع عن القضايا الإسلامية والعربية مع معتقدات أردوغان الدينية الشخصية، ويتفق أيضا مع الرغبة في رؤية عودة أيام مجد الدولة العثمانية واستعادة منصب زعيم العالم الإسلامي في تركيا.[2]

فالقاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي تجعله لا يتغاضى عن السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خصوصا السياسة الإسرائيلية في تهويد القدس التي تعتبر للمسلمين أو المسيحيين على حد سواء مدينة دينية مقدسة (أي حتى الاتراك المسيحيين أصبح لهم نفس التوجه في رفض ما تقوم به إسرائيل اتجاه القدس) لذا اكتسبت مواقف أردوغان تجاه القضية الفلسطينية قاعدة شعبية واسعة. وما يعزز هذا الرأي هو رغبة تركيا في المشاركة مع الأردن وغيرها لرعاية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.[3]

ويلاحظ في هذا السياق، أنه أبرز ما جاءت به الألفية الثالثة وما تمخض عن الإنفتاح كانت حركة الدراما التركية وتصدرها لشاشة التلفزة العربية، وخاصة تلك التي تم دبلجتها باللهجة الشامية والتي توسعت إلى لهجات أخرى جزائرية ومغربية قربت أكثر حياة الأتراك إلى البيوت العربية، بعدما كانت مجهولة لا يعرف عنها الكثير من العرب والفلسطينيين.

فقد شهدت المسلسلات التركية رواجا كبيرا وأصبحت تنافس المسلسلات المصرية والسورية، وقد ركزت بعض المسلسلات على الجانب التاريخي وما يربطها بالعالم الإسلامي والعربي. وبالتالي حقق المسلسل التركي انتشارا كبيرا لعبت به اللهجة السورية دورا أساسيا، وهذا أدى إلى إنفتاح كبير وفتح نافذة على هذا البلد عرفتنا عليه كثيرا.4 وعليه بدأ يطلع المواطن العربي على الثقافة التركية السائدة من خلال مسلسلات إما ذات طابع تاريخي عثماني منها: قيامة أرطغل، قيامة السلاجقة أو عثمان الفاتح وحياة السلطان عبد الحميد وبعضها درامي تاريخي كحريم السلطان والسلطانة قسم. وهناك

1 محمد نور الدين، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر(وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010،ص153.

2 محمد نور الدين، مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد21، العدد82، بيروت،ص26-27.

3وليد عبد الحي، المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،جانفي2021،ص 10.

4محمد نور الدين، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره،ص 157.

مسلسلات سياسية درامية أين تظهر خطر اليهود والموساد ودور المخابرات التركية للتصدي لهذا التهديد، وهنا تبرز القضية الفلسطينية في مسلسل "صرخة حجر" الذي تزامن مع التوجه الجديد لحزب للحكومة التركية اتجاه القضية الفلسطينية، وهناك مسلسلات لا تبرز كمحور القضية الفلسطينية، وإنما إيحاء لأهميتها وجوهريتها كمسلسل "وادي الذئاب". المجهولون، فيلينتا، وهي تؤكد كلها عقيدة الولاء والبراء.(*)

وبالمقابل لم يستطع العالم العربي أن يصدر أي شيء ثقافي لتركيا وهذا خطأ العالم العربي بالنهاية إما تركيا كدولة وكشعب وكمؤسسات عملت على تصدير ثقافتها للعالم وليس فقط لفلسطين والدول العربية، و بالنتيجة لقد نجحت تركيا في التأثير في المواطن العربي.

ونظرا لهذا الإنفتاح التركي على الشرق الأوسط، وتزامنا مع الإستراتيجية التركية الجديدة فتحت عدة مراكز بحثية وانفتحت الجامعات التركية للباحثين والاكاديميين من دول عربية وإسلامية من خلال الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تنظم في تركيا، وهنا نشير أن الأمر يتعلق بهدفين: هو جذب الباحثين إلى تركيا وإنعاش السياحة الثقافية من جهة ثانية، وعلى سبيل المثال مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) بأسطنبول الذي يعود تاريخ تأسيسه إلى جانفي 2009، وهو مركز أبحاث خاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا يهدف إلى الإطلاع على الرأي العام وصناع القرار في الشرق الأوسط ويسعى إلى المساهمة في الوصول الى فهم وتحليل السياسة العامة بالمنطقة ويزود الرأي العام التركي وصانعي القرار بمعلومات محفزة ذات صلة بالسياسات العامة التركية، وتعريف الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسية التركية على وجهات نظر باحثي المنطقة.(*)

ومن هذه المراكز أيضا نجد مركز أنقرة للبحوث والفكر "أدام"(ADAM) ،حيث تأسس عام 2006 في مدينة أنقرة، يهدف لدعم الحياة العلمية، ونشر الوعي والفكر الحضاري والأبحاث المتنوعة والمؤتمرات الدولية بغية زيادة أواصر ارتباط الطلاب الأجانب بتركيا وجعلهم أكثر وعيا بسياستها واقتصادها وفنها. كذلك ترسيخ فكرة التقدم والتطور الفكري والحضاري في الطلاب الأجانب ليعودوا لبلدانهم حاملين فكر إيجابي يسعى لتغيير بلدانهم للأفضل وللأكثر تقدما.[1]

كذلك جامعة حجي بيرام بأنقرة، حيث تأسست الجامعة في عام 2018 ، وتهتم الجامعة بالدراسات الإسلامية والأدبية والإجتماعية. معترف بها في الدول العربية، مما يجعلها وجهة للطلاب العرب. وتهدف الجامعة إلى الإستمرار في المساهمة في التراث العلمي العالمي من خلال نقل مواردها إلى المجالات الدولية. تحمل الجامعة جميع مزايا كونها جامعة حضرية ، من جودة التعليم ، والمشاريع

(*)عقيدة والولاء والبراء عند أهل السنة والجماعة حسب ابن تيمية:" أنه على المؤمن المستقيم أن يعادي في الله ويوالي في الله ، فان كان هناك مؤمن فعليه ان يواليه، وان ظلمه فان الظلم لا يقطع الموالات الايمانية.

(*)– الاطلاع أكثر على اهداف المركز توجد على الموقع الرسمي لأورسام (مركز دراسات الشرق الأوسط www. orsam.org.tr

1للاطلاع أكثر على أهداف المركز، توجد على الموقع الرسمي،/http://www.adam.org.tr

العلمية والمراكز البحثية. يوجد بها طلاب كثيرون من دول مختلفة مما يساعد على تبادل الثقافات وإنتشارها.[1]

رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة YTB:

تهدف YTB إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع مواطني جمهورية تركيا ، مع المجتمعات التي تُعرف على أنها "إخوة" ومع الطلاب الدوليين ، وهي تعرف الطلاب الذين يتلقون منحا دراسية من تركيا بأنهم "سفراء متطوعون حول العالم"

وفي هذا الصدد، عملت YTB على تقديم منح التعليم العالي للفلسطينيين في تركيا منذ عام 2012. حيث قدمت منح دراسية ممولة لأكثر من 900 فلسطيني لإجراء الأبحاث لطلاب الدراسات عليا والدكتوراه وأكاديمية في تركيا ما بين عامي 2012 و2017 .

كما تقوم بإجراء الدراسات العليا التي تساهم في التطوير المهني للطلاب. YTB ، التي تنفذ أنشطة مختلفة لتعزيز والحفاظ على الروابط التاريخية والثقافية المشتركة مع فلسطين ، تقدم أيضا دعما ماديا مجانيا للدورات التركية المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات الفلسطينية. من خلال مشروع آخر يسمى 'الوثائق الفلسطينية في الأرشيف العثماني' ، تحديد سجلات الأراضي وصكوك الملكية العائدة لمؤسسات وممتلكات خاصة في فلسطين ضمن نطاق الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء والمديرية العامة لأرشيف الدولة والمديرية العامة للمؤسسات ، وبالتالي ، فإن الفلسطينيين موضع تساؤل في سعيهم للحصول على الحقوق ، وهو يهدف إلى تمكينهم من الإستفادة من الوثائق.

معهد يونس امري (YEE) :مركز يونس إمري الثقافي التركي (YETKM) هو واحد من أكثر من 50 مركزا ثقافيا لمعهد يونس إمري (YEE) ، وهو جزء من مؤسسة يونس إمري ، وقد بدأ نشاطه في 1 أفريل 2013 في القنصلية التركية في القدس .

وتلقى أكثر من 5 آلاف شخص دورات اللغة التركية في الضفة الغربية وغزة والقدس ، كما يمكن للطلاب الذين يدرسون في أقسام مختلفة اختيار الدورات التركية الاختيارية. بالإضافة إلى ذلك ، كل عام يستفيد 20 طالب ناجح في هذه الدورات بالاقامة في تركيا لمدة شهر واحد من خلال المشاركة في برنامج "المدرسة الصيفية التركية" من أجل التعرف على الثقافة التركية عن كثب وتحسين لغتهم التركية.

يعمل بعض أولئك الذين يتعلمون اللغة التركية من خلال المعهد كمرشدين في قطاع السياحة الفلسطيني ، كما يسعى الطلاب الذين درسوا دورات اللغة التركية إلى مواصلة تعليمهم العالي في تركيا أو القيام بأعمال تجارية مع تركيا. كما يدعم المعهد الأنشطة الثقافية والفنية في فلسطين.

1للاطلاع أكثر على أهداف الجامعة توجد على ا لموقع الرسمي لحجي بيرام، متاح على الرابط التالي
/https://hacibayram.edu.tr

وعليه، تمثل مراكز البحث العلمي، المصدر الأساسي في دعم المشاريع التطويرية والتقدمية التي تهدف لنقل تركيا نقلة نوعية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا الأمر تم إستدراكه من قبل حزب العدالة والتنمية الذي عمل على تطوير عدة مراكز بحث علمي. وفي هذا السياق نجحت تركيا في إستقطاب عدد كبير من الطلاب والباحثين العرب بتركيزها على فتح أبواب الدراسة والتعاون العلمي والثقافي مع العديد من الدول العربية. فتركياهي الأقرب من أي دولة أخرى إلى الشعوب العربية بعاداتها و تقاليدها و يغلب على الحياة الإجتماعية في تركيا الطابع الشرقي المخضرم حيث أن الشعب التركي بأكمله شعب مسلم ويربطه بدول الشرق الأوسط أواصر تاريخية مشتركة لا يزال يحتفظ بها فتتقارب عادات هذا الشعب وتقاليده بالعادات والتقاليد المعروفة في الشرق الأوسط في مختلف نواحي الحياة الإجتماعية .

مع ثورات الربيع العربي استقبلت تركيا عدد كبير من اللاجئين من العراق وسوريا(*)، وفلسطين وأصبحت هناك جاليات عربية متعددة، أدى ذلك إلى فتح علاقات جديدة مع الأتراك كانت مقطوعة لعقود طويلة، الأمر الذي إستدعى إنشاء مؤسسات ثقافية لم تكن حاضرة في المدن التركية من قبل بالإضافة إلى إنطلاق قناة تركية تبث برامجها باللغة العربية. [1]

ودعما لنضالات الشعب الفلسطينية إتخذت أنقرة عدد من الإجراءات من أجل الحفاظ على الثوابت وحق العودة، وحقه في تحرير كل الأرض الفلسطينية والتي رفعها الشعب وكل المسؤولين.

لقد غير حزب العدالة والتنمية السياسة الخارجية التركية تجاه فلسطين، وذلك بتعزيز البعدين العربي والإسلامي على الرغم من الثوابت الأصيلة لتركيا.[2]وعليه تركيا وفلسطين يجمعها الرابط الديني الذي يعد من أقوى الروابط بين الشعوب.

كذلك في الوثائق التاريخية العثمانية أو في المصادر العثمانية هناك إشارة لحرم(*) القدس الشريف بحرم صخرة الله المشرفة ولها قدسية خاصة(*).

(*)- تعاملت تركيا بازدواجية تجاه سوريا فهي فتحت حدودها للمعارضين السوريين، وكان لها دورا في النزاع السوري من خلال توريد الأسلحة للمقاتلين، ومن جهة ثانية استغلت تركيا ضعف سوريا لتمرير مشاريع السدود على نهر الفرات (19 مشروع سد مياه)، كما ان ورقة اللاجئين السوريين كانت عامل ضغط على الدول الأوروبية لمساعدة تركيا للحفاظ على السوريين داخل أراضيها، أو تصديرهم.

1محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العربي، عدد 382، ديسمبر2010، ص106.

2 محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2006، ص183.

(*)– حرم كلمة تركية تطلق على مكان مقدس

(*)- هناك اعتقاد للأتراك بأنه طالما المعراج بدأ من القدس، فانالنبي صلى الله عليه وسلم صلى هناك، في المغارة الموجودة تحت الصخرة، وعندما عرج الى السماء حاولت هذه الصخرة الصعود معه، الا انالنبي عليه الصلاة والسلام قال لها ابقي يا صخرة معلقة. وهناك اعتقاد لدى الاتراك ان هذه الصخرة معلقة.

وقد عبر الرئيس "أردوغان " في مؤتمرات التعاون الإسلامي وفي تصريحات مباشرة بأن هذه المقدسات تشكل نوعا من الإمتداد الروحي التاريخي ويدعو دائما لاحترام القدس والأماكن المقدسة في فلسطين. وهذا الإهتمام لم يبدأ مع العثمانيين بالذات وانما معدولة السلاجقة(*) التي اهتمت بالقدس وسعت لحمايتها أمام الغزوات الصليبية، فقد كان صلاح الدين الأيوبي إلا امتدادا لهذه المرحلة التاريخية(*)، فمعظم جيش صلاح الدين الأيوبي كان من الاتراك، وهذا ما يثبت لنا أن الاتراك منذ دخولهم في الإسلام مهتمين بالأماكن المقدسة في فلسطين. لأن هذا جزء لا يتجزأ من الإيمان، عندما نتكلم عن أولى القبلتين، وعن ثالث الحرمين الشريفين، فهذا في الحقيقة في صميم إيمان كل مسلم.

المطلب الثالث: قضية القدس وأهميتها لدى الاتراك.

كانت فلسطين ولا زلت منطقة تتجاذب عليها الأمم، وتكمن أهميتها في قدسية أراضيها مما تزخر به من أماكن مقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث، وهي إرث مشترك للإنسانية، وعليه لا ينبغي إعتبارها قضية إقليمية بل هي قضية إعتقاد ودين، ومنه العلاقة بين المسلمين وإسرائيل هو صراع ديني أكثر مما هو نزاع على إقليم. فإذا كانت إسرائيل تنطلق في صراعها مع الفلسطينيين من أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، فإن الفلسطينيين لهم نفس النقطة المبدئية في إعتبار أن القدس هي عاصمة أبدية لفلسطين مما يطلق عليه في نظرية اللعب (اللعبة الصفرية)(**).

وهو ما جعل تركيا توليها أهمية خاصة في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط. وقد حملت معالجتها مناحي كثيرة أبرزها حماية المقدسات الدينية، وحماية حرية الوصول إلى أماكن العبادة، إلى جانب الواقع الراهن والمستقبلي للوجود العربي الفلسطيني في القدس، وما يرتبط بهذا من تكثيف النشاط الإستيطاني، والعلاقة القانونية بين القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.[1]

وفي هذا السياق صوتت تركيا لصالح القرار رقم (54 /37) بتاريخ 1 جانفي 1999،الرافض لسياسات إسرائيل الإستيطانية، خاصة بالقدس واعتبار فرض إسرائيل لقوانينها على القدس باطل.2

(*) قبل توحيد عثمان الفاتح الدولة العثمانية، خدم سليمان شاه وارطغرل في الجيش السلاجقة تحت امرة الأمير نور الدين الزنكي السلجوقي لمواجهة الصليبيين

(*)- امر الأمير نور الدين الزنكي ببناء منبر سنة 563 هـ/ 1168م ليضعه في المسجد الأقصى بعد ان يقوم بفتح المدينة وقد صنع هذا المنبر بدمشق ونقل بعد ذلك بعد فتح القدس على يد صلاح الدين الأيوبي وأصبح يدعى بمنبر صلاح الدين الايوبي.

(**)– في اللعبة الصفرية لا يوجد نقطة التقارب، وقد اقترحت إسرائيل تقديم ثلاث مقترحات لقضية القدس: الحل الديني/ الحل البلدي/ والحل الجغرافي/ اقتراح الحل من خلال تدويل مدينة القدس. وهي مرفوضة لأنها كل تصب في هدف واحد هو ضم القدس وجعلها عاصمة إسرائيل.

1 أيمن خميس ربيع أبو نقيرة، تغطية الاعلام التركي الناطق باللغة العربية على شبكات التواصل الاجتماعي لقضية القدس، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10، العدد4، 2018،ص 880.

2يوسفات علي هاشم، مقاربات الموقف التركي من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية كتاب أبحاث المؤتمر،2017، ص158.

ولطالما شكلت القدس إرثا عثمانيا(*) لدى الأتراك ولطالما كان لتركيا ثقلا إسلاميا، ولها بصماتها التاريخية في الوطن العربي وتجاه القضية الفلسطينية.[1]

فالتراث العثماني موجود بالقدس واثاره بالمسجد الأقصى تحديدا، ومن جهة أخرى رمزية المسجد الأقصى وعدالة قضية القدس في القانون الدولي.

إن قضية القدس لا تنفصل عن القضية الأهم، وهي القضية الفلسطينية، إلا أن أهمية هذه المدينة وقيمتها الروحية الكبيرة لدى الديانات السماوية الثلاث، أعطاها مكانة مميزة، جعلت الأمم المتحدة تناقشها كبند بارز في ملف القضية الفلسطينية.

ونظرا لاهتمام المجتمع التركي بالقضية الفلسطينية وإعطائها الأولوية عن غيرها من القضايا، وخاصة مسألة القدس التي تعد قلب القضية الفلسطينية، نستطيع القول أن مسألة القدس تعد من أكثر القضايا حساسية لدى المجتمع التركي، وبالتالي هناك شعور متميز خاص بالقدس. مما جعلها تحتل مكانة جوهرية في توجه واعتقاد الحزب.

القدس بالنسبة لتركيا ليس مجرد قضية إسلامية، وإنما تمثل جزءا ثابتا في صلات دينية وتاريخية وثقافية وعاطفية للأتراك مع القدس ، حتى وإن استمرت وتوطدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل.2

وفي نفس السياق، قال الرئيس التركي، أن الدفاع عن المسجد الأقصى الذي يعد أولى القبلتين وتبني القضية الفلسطينية، وحماية القدس هي قضية ومهمة مشتركة لكافة المسلمين،"ولا يمكننا كعالم إسلامي أن نظل ساكتين، بينما تدنس إسرائيل المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة .[3]

وقد طالب أردوغان الدول بضرورة إعترافها بدولة فلسطين، موضحا أنها مسؤولية الجميع في الوقوف إلى جانب الفلسطينين، وفي هذا الصدد أوضح أردوغان الخطوات التي تتخذها تركيا لإعادة الأراضي التاريخية الفلسطينية، وكذلك دعمهم في التخلص من القيود والضغوط التي يعيشونها. وهي بذلك تعد بالأساس القضية المركزية لدى الأتراك وتقع في قلب مشاعرهم.

(*)وقد ترك العثمانيون آثارهم في مدينة القدس، نذكر منها تكية "خاصكي سلطان"، التي أنشأتها زوجة السلطان العثماني سليمان القانوني للفقراء، كما انتشر الطراز العثماني في البناء في القدس وخاصة في مجال بناء المساجد.ويعد السجد الأقصى أحد أكبر المساجد ومن أكثرها قدسية للمسلمين وللأتراك. وتتجلى الآثار العثمانية في المسجد الأقصى في القباب العثمانية، ومنها قبة الخضر وقبة النبي والأرواح وغيرها. انظر في: الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار 2010، متاح على الرابط التالي:http ://www.alzaytouna.net/arabic/ ?c=1064&a=115103

1 عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية1948- 1967، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، كتاب أبحاث المؤتمر، 2017، ص108.

2ساروفيم جانيت وحمودي سناء، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي،2004، المجلد السادس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،ص162.

Bulent Aras,Turkey and Palestinian Question Since al- AqsaIntifada,AlternativesTurkish Journal 3 of International Relations,Volume1,Number3,2002,p49.

وتابع قائلا: "مدينة القدس مكان للديانات الثلاث لكن المسجد الأقصى وما فيه وقبة الصخرة وأسفل المسجد الأقصى هو فقط للمسلمين"، مؤكدا أن بلاده لن تقف صامتة حيال الممارسات والإنتهاكات التي تقيد عبادة المسلمين وتضر بقداسة المسجد الأقصى. [1]

المطلب الرابع: حادثة مافي مرمرة

مع بداية بناء الجدار العازل كان واضحا أن إسرائيل متجهة نحو عزل الفلسطينيين وقد إتضح أكثر مع حصار غزة الثلاثي، من خلال غلق المعابر التسع بما فيها معبر رفح بين غزة ومصر حيث قامت مصر بالتنسيق مع إسرائيل ببناء الجدار الفولاذي. الشيء الذي أدى إلى عزل غزة وتدهور الحياة المعيشية للسكان.

مما أدى بالحكومة التركية إلى الاقدام على إغاثة الشعب الفلسطيني نظرا للأهمية الكبرى للقضية الفلسطينية لدى الشعب التركي، وتهتم بها المنظمات الإغاثية والوقفية، والتي كانت مسئولة عن تسيير أسطول الحرية لرفع الحصار عن غزة. [2]وفي الحقيقة فإن "مافي مرمرة " كانت تحديا للكيان الصهيوني، ومحاولة من الدولة التركية بقيادة السيد "رجب طيب أردوغان"، لكسر الحصار على غزة فاستشهاد الأتراك في عمق البحر بيد السلاح الإسرائيلي في الحقيقة شكل هزة كبيرة في الوعي العربي والفلسطيني بالخصوص. وأدرك العرب بالعموم أن لديهم قناعات خاطئة تجاه الأتراك، وأن هؤلاء الأتراك -الذين إنطلقوا من أجل كسر الحصار-يقدمون نموذجا حقيقيا على أنهم مع العرب في عمق القضية الفلسطينية، وتربطهم علاقة حميمية، ولذلك فإن العديد من العرب أبهروا بما قدمه الأتراك للقضية الفلسطينية بدافع ديني وحضاري وتاريخي وثقافي.[3] خصوصا وأننا في فترة لم نشهد فيها أي سابقة أو مبادرة من أي دولة أو من الرأي العام الدولي قامت بما قامت به تركيا عبر سفينة مرمرة، فلم نشهد إستشهاد أبناء أي دولة أخرى لأجل القضية الفلسطينية، ولأجل كسر حصار غزة.

إذا منذ هذه الحادثة بدأت علاقة تقارب جديدة والتي حركتها الروابط الثقافية والحضارية المشتركة بين العرب والأتراك التي تشكلت عبر مئات السنين. وتجدر الإشارة إلى أن حادثة مرمرة حاولت أن تردم تماما الهوة الموجودة بين العرب والأتراك، وتحدث نقلة نوعية جديدة في تاريخ العلاقات بينهما. كما ان الحادثة ورغم مرارتها فقد تركت انطباعا وتقديرا جيدين لدى العرب والمسلمين بعيدا عن الحسابات السياسية الرسمية، من خلال الصورة الإيجابية التي تكونت عن تركيا لدى شرائح عربية واسعة والترحيب الغير المسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة منذ

1 الميادين، أردوغان :القدس للديانات الثلاث والأقصى وقبة الصخرة للمسلمين فقط، نشر بتاريخ 29 نوفمبر2016، نظر بتاريخ 31-ماي2020، متاح على الرابط التالي:/https://www.almayadeen.net/news/politics/699624

2هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية،مافيمرمرة..سفينة تركية كسرت حصار غزة وأبحرت بقضيتها حول العالم. نشر بتاريخ 31-05-2016، نظر بتاريخ 04-01-2018، متاح على الرابط التالي: http://www.trtarabi.com/archive

3 أيمن يوسف، العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو، قضايا إسرائيلية، ص 101.

عام1923، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الإستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية.[1]

ونستطيع القول مما سبق أن الانفتاح كان متبادلا إلا أن الأتراك كانت لديهم الرغبة الكبيرة في العودة إلى الحاضنة التاريخية والإسلامية. وهو ما تجسد في الدفاع عن القضية الفلسطينية والتحرك لفك الحصار عن غزة والفلسطينيين بالعموم. لتؤكد من خلال موقفها انشغالها بالمسائل الإسلامية" كما أن الشعب الفلسطيني كان فخور بالموقف التركي.

أما على المستوى الشعبي فان الشارع التركي شهد تضامنا واسعا مع قضية القدس والمسجد الأقصى و قد خرجت مظاهرات كبيرة في مدن تركية عديدة نصرة للأقصى واستنكارا لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. وهو ما يوضح تعاطف الشعب التركي بكل أطيافه الإسلامية، والليبرالية، واليسارية والعلمانية،[2] فغالبية الشارع التركي مؤيدة لسياسات العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، يصل موقف البعض إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددا من موقف الحكومة ذاتها، سواء بناء على مواقف إسلامية أو قومية تركية، إجمالا يمكن أن نعتبر الشارع التركي مؤيدا لسياسات العدالة والتنمية وضاغطا عليها من التأييد للفلسطينيين، خاصة في ظل التطورات المتسارعة المتعلقة بالقضية والعدوان الإسرائيلي المستمر. و ربما فقط مع العدالة والتنمية أصبح هناك تناغم بين المستوى الرسمي والمستوى الشعبي لتحدي الحصار على قطاع غزة.3 فالمجتمع المدني التركي قوي جدا وقدم نموذجا حضاريا رائعا في دعمه للقضية الفلسطينية.

أما الشعوب العربية فسرت السلوك التركي على أنه مدفوع وتحركه عقيدة وتاريخ مشترك وقضية دينية وإنسانية، وفي نظرها انه لا يمكن الجزم بأن هدف تركيا كان المصلحة لأنه لا نجد شخصا يقدم شهداء من أجل مصلحة. وليس هناك شخص يموت من أجل مصالحه.

وفي الحقيقة هو إنتقاد ضمني للمواقف العربية المخزية خاصة مصر التي أقدمت على بناء الجدار الفولاذي وتقوم بغلق معابر رفح بينها وبين غزة، بينما تركيا ترسل سفينة محملة بالمؤمن وتقدم الشهداء.

وبالنتيجة فإن موقف تركيا من قضية القدس والمسجد الأقصى خلق توترا شديدا بين تركيا وإسرائيل وبذلك فإن العلاقات بينهما رغم انها جيدة لكنها اتسمت بالتوتر والضبابية،4 لأن إسرائيل تدرك طريقة تفكير "أردوغان" وتعرف تاريخه وما قاله في "دافوس" وتعلم موقف الحكومة التركية في "مافي مرمرة" بالرغم من إستمرار العلاقات العسكرية والتجارية بشكل أو باخر، ولكن ليس بالضرورة أن

1هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية، مرجع سبق ذكره.

2بشير عبد الفتاح ، الى أين تتجه العلاقات التركية – الإسرائيلية ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية،العدد140 شتاء 2009،ص 14 .

3ساطع نور الدين، محطة أخيرة خارج المكان، دار الفرابي، لبنان، 2012،ص 86.

4نفس المرجع، ص 87.

يتجسد ذلك على المستوى السياسي. فإسرائيل بالنسبة للمجتمع التركي لا تحظى بمكانة مقبولة وتركيا سوف تحسب حسابا لموقف الشعب التركي.

وعليه يمكن القول أن الذاكرة التاريخية حاضرة بقوة في السياسة التركية الحالية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وحتى على مستوى ضمير الشعب التركي، وحتى على مستوى النخب التركية. وترتيبا على ذلك، ليست القضية الفلسطينية ورقة يسعى الأتراك من خلالها لتحقيق مكاسب أو استغلالها في تحقيق طموحات خاصة على حساب الشعب الفلسطيني، أو تحسين شكل التعامل معهم من قبل أطراف عربية أو أوروبية أو من قبل الولايات المتحدة الأميركية. كما أنها ليست مواقف انتهازية، بل في صلب الإيمان والقناعات الأردوغانية والتركية. وهي بذلك تعد بالأساس القضية المركزية لدى الأتراك وتقع في قلب مشاعرهم.

المطلب الخامس: الارتباط العقائدي بين تركيا وفلسطين

تعد تركيامن بين الدول الأكثر تأثرا بما يحدث في الأراضي الفلسطينية، وعليه بنت تركيا علاقات جيدة مع السلطة و مختلف الأطياف الفلسطينية، لكنها نسجت إلى جانب ذلك علاقات جيدة أيضا مع حركة حماس. وعليه فإنها تقدم دعما كبيرا لحركة حماس،[1] الأمر الذي يمكن إعتباره التزاما أيديولوجيا من قبل النظام في دعم الحركة.

وترتيبا على ذلك تقيم حكومة "أردوغان" علاقات وثيقة وقديمة مع الحركة، وذلك في إطار العلاقات بين أحزاب ومنظمات سياسية تستلهم العقيدة الإسلامية الدينية كأساس للعمل العام، وتعبيرا عن هذه العلاقات سعت أنقرة إلى اقناع الأوروبيين والأمريكيين بالتخلي عن الموقف السلبي تجاه حركة حماس، وإقناعهم بأن حماس مؤهلة لكي تلعب دورا مهما في عملية السلام، وتدعيما لهذا الإتجاه أيضا إستنكر الزعماء الأتراك إغتيال الإسرائيليين زعيم حركة حماس، ومؤسسها الشيخ "أحمد ياسين".[2]

وقد قامت حكومة العدالة والتنمية بالإنفتاح على حركة حماس، بل ونقل تصورات الحركة إلى أطراف الصراع (إسرائيل وحركة فتح)، فضلا عن دعم الحركة سياسيا من خلال دعوة أردوغان إلى ضرورة إحترام الاستحقاق الإنتخابي لحركة حماس.[3] حيث قالت وزيرة الشئون الخارجية "أن على جميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الإنتخابات الديمقراطية، وأن أي محاولة من جهات خارجية

1بيسان مصطفى موسى، السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية،2017،ص 206.

2رنا خماش ، العلاقات التركية والإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (2009-1996) ، عمان ،مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2010، ص33

3رنا خماش ، العلاقات التركية والإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (2009-1996)، عمان ،مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2010، ص33

فاعلة لإضعاف النظام المنتخب حديثا، بفرض تدابير إقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية، ستكون ضد مبادئ الديمقراطية.[1]

كما شاركت تركيا في مؤتمر الدوحة الطارئ يوم 17 جانفي 2009 الذي شاركت فيه سوريا وقطر لتقديم الدعم لحركة حماس.2 كذلك تقيم تركيا علاقات أيضا مع حركة فتح، ومختلف الفصائل الفلسطينية، كما أنها إستضافت الرئيس "محمود عباس" في أنقرة.

وفي إطار تحليل مواقف وسياسات حكومة العدالة والتنمية، يلاحظ أن البعد الإسلامي في القضية إرتبط بميول تركية في دفع العلاقات مع حماس إلى مزيد من التعاون على حساب العلاقات مع فتح. فعلى الرغم من تمتع قادة فتح في رام الله بالإعتراف الدولي فإن تركيا قلما تواصلت معهم في إطار جهودها لدعم عملية السلام، حيث قابلت فتح محاولات تركيا لإحداث مصالحة بينها وبين حماس بردود فعل ضعيفة. من جانب اخر، يلاحظ أنه في حين تمت دعوة " خالد مشعل" ضيف شرف في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في سبتمبر عام 2012م، حيث عبر"أردوغان" عن رغبته في زيارة غزة، أعلنت رام الله رفضها لذلك، لما قد تمثله هذه الزيارة من تقويض لشرعيتها نظرا لعدم زيارة رام الله. كذلك تؤكد التصريحات الرسمية لقادة حزب العدالة والتنمية في العديد من المواقف على دعمها للقضية الفلسطينية، وخاصة حماس وغزة التي إختصت بذكرهما في أحداث عدة.

وعليه فمن الواضح أن حزب العدالة والتنمية يدعم الأحزاب الاسلامية، خاصة في إطار علاقته بحركة الإخوان المسلمين، فحماس لا تتعدى أن تكون الجناح الفلسطيني لهذه الحركة، على عكس فتح التي تعود جذورها إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا في السنوات الأخيرة تعمل على إبراز البعد الحضاري، وتعتبر نفسها القوة الإقليمية الأكبر، وقائدة "الإسلام السني".[3] وعليه ترى نفسها مندوبة عن العالم الإسلامي لذلك فهي ملزمة بالدفاع عن المدنيين المسلمين في غزة. ودعم حماس في أزمتها. مما يعني أن دعمها لحماس، هو مسألة عقائدية وليست مصلحية.

إن التواجد التركي في المنطقة عبر بوابة القضية الفلسطينية يعوض نسبيا عن خسارة تركيا لحكم الإخوان في مصر، والذي كان يمثل أكبر هدف لتحقيق ليس فقط تعاون، بل تحالف استراتيجي، حيث المنطلق والمحفز الأساسي كان إنتماء الحزب الحاكم في البلدين إلى نظام إيديولوجي واحد. وأهداف متقاربة، ومصير واحد. فتركيا لديها مشروع إقليمي متكامل بعد أن فشلت في التوجه غربا ولم يقبل ملف إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وعليه عملت على إستعادة شكل من أشكال الخلافة وتستخدم في

1نفس المرجع،ص 38.

2 الشرق الأوسط، اجتماع الدوحة يدعو لقطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء المبادرة العربية ولبنان يتحفظ، نشر بتاريخ 17 جانفي 2009، نظر بتاريخ3 مارس2020، متاح على الرابط التالي:https://archive.aawsat.com

3 رأي اليوم، صالح عوض، تركيا تنمية وادوار متعددة وحلف الناتو، نشر بتاريخ 16 فيفري 2020، نظر بتاريخ7 مارس 2020، متاح على الرابط التالي:https://www.raialyoum.com/index.php

ذلك جماعات الإخوان. وهي تمارس بالفعل ذلك من خلال دعم الإخوان لتحقيق حلم التوسع فتركيا تصر على إستضافة قيادات التنظيم، وتوفر لهم ملاذا امنا للإحتفال وعقد الإجتماعات الرامية للتخطيط.

ورغم قوة العلاقات التركية مع حماس على مستوى الرسمي كذلك المستوى الشخصي الذي يتمثل في العلاقة الخاصة بين الرئيس أردوغان وخالد مشعل، إلا أن تركيا تنظر إلى السلطة الفلسطينية بقيادة فتح كممثل شرعي للشعب الفلسطيني داخل المجتمع الدولي. وجدير بالذكر أن اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل جعل تركيا أقرب إلى جميع الفلسطينيين، بما في ذلك السلطة الفلسطينية وحماس.

ومن جهتها أصبحت علاقة فتح أقوى مع تركيا منذ أن تفاهمت حماس مع مسؤول فتح السابق" محمد دحلان" في جوان 2017. ولم تبدي تركيا ترحيبا بذلك خاصة أنها تتهم المسؤول الفلسطيني السابق"محمد دحلان" بالتورط في الانقلاب الفاشل ضد أردوغان في 1.2016

بطبيعة الحال، فحزب العدالة والتنمية كحزب حاكم يتصرف كدولة، وليس كحزب سياسي. وعليه على الدولة أن تفتح خطوط إتصال مع جميع الأطراف الفلسطينية، وخاصة حماس وفتح، حيث تهدف هذه السياسة إلى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام وتسعى إلى إصلاح الخلاف بين الأطراف المتنافسة وتحقيق المصالحة الوطنية.

وبحسب حماس، فإن سياسة تركيا تجاه الفلسطينيين هي نموذج إيجابي للتعامل مع جميع الجهات الفاعلة لصالح القضية الفلسطينية. وبناء على تصريح الحركة فإن أبواب تركيا مفتوحة لجميع الفصائل الفلسطينية لأن رؤيتها أوسع وأشمل من العلاقة مع طرف واحد فقط مع استبعاد الجميع. وبالتالي، لا تمانع حماس ربط تركيا علاقتها مع فتح وترحب بهذا التقارب.

وبغض النظر عن توجههم التنظيمي والسياسي، يعتقد الفلسطينيون أن مصلحتهم تكمن في البقاء على مقربة من تركيا، كدولة إقليمية محورية ذات وزن كبير في السياسة الدولية. تستضيف فلسطين باستمرار المسؤولين الأتراك والوفود الشعبية، ويعتقد الفلسطينيون أن تركيا لديها علاقات متوازنة مع كل من فتح وحماس.
في غضون ذلك، تتهم الدوائر الأمنية الإسرائيلية تركيا باستضافة العشرات من أعضاء حماس وكوادرها، وتزعم أن أنشطتها تشمل تجنيدا لخلايا مسلحة من الخارج للعمل داخل الضفة الغربية بمساعدة الحركة في غزة وإطلاق سراح السجناء الذين أطلقوا سراحهم يتم نفيهم في تركيا. تسعى تركيا من خلال مشاريعها في قطاع غزة بشكل خاص إلى زيادة نفوذها السياسي في الساحة الفلسطينية. كما أن مثل هذه المشاريع في جميع أنحاء فلسطين تتيح لتركيا الفرصة لتصبح لاعبا رئيسيا في القضية الفلسطينية. على الرغم من أن مصر ترفض منحها موطئ قدم في قطاع غزة ، فإن أي شخص يسير في شوارع غزة سيرى صورا لأردوغان معروضة ، بالإضافة إلى العديد من المتاجر

1أخبار، تركيا ترصد جائزة كبيرة مقابل معلومات تقود لاعتقال محمد دحلان، نشر بتاريخ 22 نوفمبر2019، نظر بتاريخ 23 أكتوبر2021، متاح على الرابط التالي:https://www.dw.com/ar

التي سميت باسمه. تظهر السجلات الرسمية أنه تم تسمية العديد من الأطفال الفلسطينيين على اسم الرئيس التركي.1

ورغم كل ذلك يرى البعض أن السلوك التركي مبني على مصلحة قومية، وما يبرر هذا الاتجاه أن العلاقات التركية والإسرائيلية ما عدا فترة حادثة سفينة مرمرة، بقيت جيدة وتعاظمت أكثر بعد الحادثة. ورغم الإنطباع الشعبي العربي تجاه تركيا، فإن القاعدة التي تمشي عليها النظرية الواقعية كما قال ولفرز: لايوجد دولة تحارب من أجل الاخرى" (*)

المبحث الثاني: ديمومة المصالح وتأثيرها على تسوية القضية

تعد فلسطين من الدول المقربة لتركيا في المنطقة ، ويفترض هذا المبحث أن تركيا في توجهها هذا، تصوغ سياستها الخارجية نحو تحقيق مصالحها القومية، حتى وإن أعطتها صبغة أخلاقية وإيديولوجية.

يذهب الأكاديمي العراقي "مثنى علي المهداوي"، الى القول "إن المصالح القومية وتحولات السياسة الإقليمية هي التي تحدد موقف الحكومة التركية من الصراع العربي – الإسرائيلي، وليست المتبنيات الأيديولوجية الإسلامية لحزب "أردوغان" أو المشتركات الدينية مع العالم العربي"[2]. وإذا أخذنا هذا الإفتراض فإن هناك العديد من الجوانب التي يمكن من خلالها توظيف القضية الفلسطينية من قبل تركيا لإنشاء مصالح لها وهي كالتالي:

المطلب الأول: الدفاع عن قضية عادلة لتصعد بها إلى قمة الدول الصاعدة

يرى أصحاب النظرية الجيوبولتيكية أن الدول تنمو من خلال زيادة المجال الحيوي ولا يمكن أن تكون دولة قوية إقليميا إلا إذا كان لها طموح الدولة الأهم في الإقليم، لذا نستطيع أن نقول أن إرادة تركيا في

1السبيل، هنية يطلق اسم أردوغان على حفيده تيمنابرئيس الوزراء التركي، نشر بتاريخ 2 أوت 2010، نظر بتاريخ 15 نوفمبر2021، متاح على الرابط التالي:https://assabeel.net/news

(*) « No State fights for other » Realismetheory.

2 همام طه، ، سياسة أردوغان تجاه القضية الفلسطينية استثمارسياسي،صحيفة العرب ، العدد10491، 2016، ص6.

ان تصبح قوة إقليميا وأن تكون دولة صاعدة فهي مرتبطة بأهداف تسعى إلى تحقيقها بحلول سنة 2023،[1] ذكرى مرور قرن على إتفاقية لوزان وعليه التحرر من تبعات هذه الإتفاقية.

ومن خلال نظرية داوود أغلو لكي تكون تركيا دولة صاعدة فإنه لابد عليها من الإنتقال من دور الدولة الجسر (الدولة الترانزيت التي تربط بين منطقتين جغرافيتين ولا تتمتع بخاصة الجذب الاستراتيجي) الى دور الدولة المركز. وحسب أغلو فإن الدولة المركز تتمتع بأربع سمات رئيسية مميزة هي:

1. العمق الجغرافي
2. الاستمرارية التاريخية (بغض النظر عن قوتها)
3. التأثير الثقافي المتبادل
4. الترابط الاقتصادي المتبادل

لذا نستطيع القول أن تركيا ترى نفسها أكبر من حجمها الحالي وعليه تسعى تركيا للوصول الى قمة الدول الصاعدة، ولتركيا أهداف جسيمة والهدف الأول أن تصبح من أقوى عشر دول في العالم.[2] وسعيا لتحقيق ذلك فإنها تبحث عن قضايا عادلة وتحاول الدفاع عنها وايجاد حل لمأساتها، إنطلاقا من مبدأ الدفاع عن القضايا العادلة في العالم.

بناء على نظرية دورة القوة[3] Power Cycle Theory التي تركز على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، فتوقعات السياسة الخارجية المستقبلية لدولة ما ترتبط بقوتها النسبية وعليه تركز هذه النظرية على الجانب السلوكي للقرار ورغم تراجع دولة ما كانت تلعب في ما مضى دور القوة العظمى أو الكبرى فإنها تستمر في مشاركتها في تسيير مهمة تعديل دور هذه القوة أثناء تحول النسق الدولي.

وتطبيقا لذلك فإن طموح تركيا بإستعادة مكانتها الدولية من خلال التركيز على قوتها النسبية وموقعها الجيوبولتيكي، ويكون ذلك من خلال إدارة القضايا الإقليمية من بينها ملف الصراع العربي-الاسرائيلي وترتيبا على ذلك تعتبر فلسطين لتركيا قضية ذات أهمية، وعليه عززت السياسة الخارجية التركية دورها، وكثفت جهودها لحماية القضيةالفلسطينية، كونها تعد مفتاحا لقياس دور أي دولة في الإقليم. وهو ما سيجعل تركيا من الدول العظمى كونها تمثل سقف اعلى لتحقيق ما يريده الشعب الفلسطيني.

1علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013،ص16.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 انظر: أمينة رباحي، نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 52.

وذكر"أردوغان" في خطاب له في 22 جانفي 2004 أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم وهو ما يفسر" إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة."[1]

وكان ذلك ظاهرا بقوة خلال التصويت لفلسطين عضوية دولة مراقب،فقد ظهرت تركيا المدافع عن الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة.[2]وبذلك فإن القضية الفلسطينية شكلت موضوعا تعبويا إستغلته تركيا لتتغلغل في الوعي الشعبي العربي، وزيادة دورها في المنطقة وذلك بإكتسابها شرعية إسلامية وبناء مكانة إقتصادية وتأثير إقليمي ودولي.

من الواضح أن سياسة الرئيس التركي تستهدف بالأساس تعظيم حظور تركيا على المستوى الإقليمي ففي فترة من الفترات دعمت تركيا الثورات العربية. لقد إعتقد أردوغان مع بداية الثورات العربية أن هناك فرصة أمامه لتحقيق حلم توحيد ولايات السلطنة،[3] وعليه وقف خلف التيارات الإسلامية التي حاولت أن تلعب أدوار مركزية، ولكن الرهان على الإخوان المسلمين أفقد تركيا الكثير، ومن ثم تراجع حضور تركيا على مستوى الإقليم ومن ثمة تحولت العلاقات المميزة مع بعض الأطراف الإقليمية إلى توترات ، على سبيل المثال سوريا ، مصر ، العراق، ليبيا، وأكثرمن دولة إقليمية شابت علاقات تركيا معها توترات ، هذا أفضى إلى تراجع الإستثمارات.

نستطيع القول، أن هناك رغبة بأن يكون التواجد التركي في كل دول الجوار، لا يرتبط فقط بتواجد النفوذ أو القواعد العسكرية أو الميليشيات المدعومة من تركيا ولكن تواجد عسكري، قد يبدو دائم داخل الأراضي العربية فيما يشبه الإحتلال. كأهداف وسائلية الغرض منها زعزعة الإستقرار، في الدول العربية، تهديد أمنها، ضعف حكمها المركزي ومن ثمة يسهل على تركيا تنفيذ أجندتها الخاصة بإعادة السيطرة على بعض بلدان العربية.

المطلب الثاني : إعادة احياء مجد الدولة العثمانية (العثمنة الجديدة)

يقصد بالعثمنة الجديدة هي محاولة إستعادة تركيا مجد الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة ستمائة سنة، ولمكانتها القديمة في العالم، حيث أنها تسعى لإحتلال موقع مؤثر وفاعل في السياسات الدولية والإقليمية.

1جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط2002-2010، دار الخليج للصحافة والنشر، الطبعة الاولى،2019، ص 155

2 وكالة أنباء تركيا، تركيا تجدد عهد التضامن مع الشعب الفلسطيني في يومه العالمي، نشر بتاريخ 15أبريل 2020، نظر بتاريخ20 أفريل2020، متاح على الرابط التالي: https://tr.agency/news-70165

3 البوابة، شريف درويش اللبنان، سقوط أردوغان وضياع حلم العثمانين الجدد2، نشر بتاريخ 11 جويلية2019، نظر بتاريخ1 جانفي 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.albawabhnews.com/3657967

وعليه تتوق تركيا لإستعادة مكانتها وهيبتها على غرار تلك التى كانت تتمتع بها الدولة العثمانية والذى أطلق علية البعض " العثمانية الجديدة"[1] وهو ما يمكن إيضاحه من خلال مصطلح "نحن أحفاد العثمانيين" الذي يستخدمه "أردوغان" في معظم خطبه السياسية، للتأكيد على توجهاته العثمانية ومحاولاته إحياء إرث الدولة العثمانية عن طريق التمدد السياسي والجغرافي، بما في ذلك إقليم الشرق الأوسط الذي يتصوره "أردوغان" أحد الأقاليم التابعة لتركيا بحكم المشترك التاريخى والحضاري للعرب والأتراك، لاسيما خلال العهد العثمانى.

ومن ثمة استخدمت القضية الفلسطينية لدعم حجة تركيا واستقطاب العرب، في أن تكون لاعب إقليمي في المنطقة، وهي في الحقيقة تأتي في سياق عام يحاول الرئيس التركي من خلاله الترويج أنه هناك مؤامرة ليس فقط على الدولة التركية، ولكن حتى على دور تركيا الإقليمي، كدولة خلافة أو دولة تدافع عن القضايا الإسلامية بالأساس. وبالتالي توظف تركيا القضايا العربية لخدمة دورها الاقليمي.

ولطالما مثلت القضية الفلسطينية أهمية كبيرة لذى الشعب التركي، مما جعل الرئيس أردوغان يراهن عليها في كل عملية إنتخابية بكل ما يملك، حيث يوظف القضية الفلسطينية لإثارة مشاعر الأتراك لصالح حملته الانتخابية. لمعرفته بسلوك ونفسية الشعب التركي اتجاه القضية الفلسطينية وقدسيتها. وكعادته يفتح أردوغان باب المزايدات السياسية، محولا تظاهرة لنصرة القدس إلى حملة إنتخابية يعيد فيها الحديث عن أحلام العثمانية الجديدة.

كذلك لا يكتفي أردوغان بالحديث عن العثمانية للتستر عن علاقاته القوية مع إسرائيل، فيلجأ إلى توجيه الإتهامات إلى الدول العربية، ولا يرى حرجا في توجيه دعوة لحضور قمة إسلامية في إسطنبول، هدفها إيهام الناخب التركي بأن أردوغان زعيم العالم الإسلامي. والشيء الذي لا يدعو إلى الإستغراب في هذه العلاقة المزدوجة هو أن العلاقات العثمانية مع اليهود بدأت مع السنوات الأخيرة للسلطان "سليمان القانوني" وتوطدت مع السلطان "سليم" ابن "سليمان"، وبفضل هذه العلاقات استطاع اليهود الحصول على عقد إمتلاك لبناء حائط المبكى.

كذلك تظهر الإزدواجية في سلوك أردوغان في توجيه خطاب شديد اللهجة للإمارات العربية المتحدة بعد إعلان التطبيع مع إسرائيل، وسحب السفير التركي في الإمارات وبدل من ذلك يبقى على سفيره في إسرائيل.

إن العقيدة التوسعية لتركيا كدولة والرئيس أردوغان كفرد من تيار العثمانية الجديدة، ترتبط بعودة تركيا إلى مكانة الإمبراطورية، بضم بعض الدول تحت وصايتها، وأن تعود الخلافة العثمانية من جديد. وبالتالي تظهر الطموحات شخصية لأردوغان بتزعم العالم الإسلامي.

---

1. Cem Boz, «AlptekinDursunoğlu ile AKP dışpolitikasıüzerine:Ortadakorkunçbirbaşarısızlık var,» Sol, 13/7/2016, <http://haber.sol.org.tr/toplum/alptekin-dursunoglu-ile-akp-dis-politikasi-uzerineortada-korkunc-bir-basarisizlik-var-161821>.

لذلك لم يكن من المستغرب أنه عقب حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية المقاعد في الإنتخابات البرلمانية في عام 2011، قال "أردوغان" محتفلا بإنتصار حزبه في خطاب أمام حشد من أنصاره: "بقدر ما إنتصرت إسطنبول إنتصرت سراييفو، وبقدر ما إنتصرت أزمير إنتصرت بيروت وبقدر ما إنتصرت أنقرة إنتصرت دمشق، وبقدر ما إنتصرت ديار بكر إنتصرت رام الله ونابلس وجنين والضفة الغربية والقدس وغزة، وبقدر ما إنتصرت تركيا إنتصر الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وأوروبا"، وهو ما يعبر عن نزعات التوسع الإستعماري لدى أردوغان.[1]

وهنا نبدي ملاحظة في غاية الأهمية أن التاريخ يعلمنا بأن جل الامبراطوريات التي لها مصالح واسعة النطاق تشهد الإمتداد الزائد Stretch Over أي الفارق بين الإمتداد المصلحي والقدرة على حماية المصالح، وهذا ما طرأ للدولة العثمانية التي شهدت دورة الإنحصار الإمبراطوري أو ما يسميه "بول كيندي "الترهل الامبراطوري.[2] وعليه إذا أرادت تركيا أن تكون قوة امبراطورية عليها أن توازن قوتها النسبية وطموحها الزائد في إستعادة الإرث العثماني.

وهنا نتحدث عن نظام سياسي يحاول أن يستخدم القضية الفلسطينية، للعب دور إقليمي مهم، ثانيا أن يستغل ذلك الرئيس التركي أردوغان لدعم شعبيته لدى القاعدة المحافظة في تركيا، حيث يظهر كخليفة عثماني يحاول أن يدافع عن قضايا المسلمين وقضايا العالم.

فالطرح الذي أشار إليه "تورغوث أوزال" في عام 1992 بمشروع العثمانية الجديدة يتأكد من خلال هذا الجموح إلى الظهور والتواجد الإقليمي لأردوغان، بهدف جمع الشعوب الناطقة بالتركية من سور الصين إلى بحر الأدرياتيك في أمة واحدة تكون تركيا صاحب الزعامة فيها ، وجاء ذلك في المؤتمر "الأولويات الإستراتيجية لتركيا" .

لقد تمكنت تركيا من أن تكون دولة صاعدة وحققت نموا إقتصاديا مذهلا، كما يعتبر جيشها من أقوى الجيوش داخل الحلف الأطلسي بالرغم من عدم إمتلاكها للسلاح النووي ، وهو ما جعلها تطمح لأن تقود العالم الإسلامي فركزت على الصعود الإقليمي بالإعتماد على النموذج الثقافي، وأن تبسط سيطرتها على الدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية. ويمكن ملاحظة هذا التوجه التي بدأت بالعمل عليه من خلال زيادة نفوذها في العديد من المناطق، فنجدها تتحرك بفاعلية وتأثير في منطقة الشرق الأوسط ، مع تطوير علاقتها وعقدها للعديد من الاتفاقيات. وأشار "أوغلو إلى أنها تحتاج إلى الإضطلاع بدور أكبر في هذه الدول.[3]

1سامح الجارحي، وهم الامبراطورية لماذا يتعصب أردوغانلارث الدولة العثمانية؟ نشر بتاريخ22 ديسمبر 2017، نظر بتاريخ02 نوفمبر2018،متاح على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3533/

2 - رباحي أمينة، نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي، المرجع السابق، ص. 55

3عمار تشبينار "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة،" أوراق كارينغي ،العدد 10 ، سبتمبر 2008 ، ص 16.

ويرى من خلال ذلك "جورج فرديمان" الرئيس التنفيذي لسترانفور مؤلف كتاب "المد 100 عام القادمة" (توقعات للقرن الواحد والعشرين) بأن تركيا ستتحول إلى إمبراطورية في المستقبل وستكون ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون العام 2050.[1]وعليه تطمح تركيا إلى تأدية دور إقليمي قيادي في منطقة الشرق الأوسط ، وأن تكون ضمن القوى المقررة في هذه المنطقة الحيوية ، وعكست سياستها الخارجية ذلك بشكل علني أثناء مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار الجغرافية للعراق الذي عقد في الكويت بتاريخ 14 فيفري2014 ، إذ دعا "عبد الله غول" ، وزير الخارجية التركي –آنذاك- المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم ، ويشكلوا منظومة أمنية وإقتصادية وسياسية على غرار الإتحاد الأوربي ، تظم معظم دول المنطقة الشرق الأوسط في إطار "إتحاد شرق أوسطي" محذرا من أنه إذ لم تقم هذه الدول بعملية تغيير بنفسها وعن قناعة، فإنها قد تتعرض لعملية تغيير "إملائية" من الخارج .[2] وجاءت السياسة الخارجية التركية بصياغة فاعلة ونشطة في عهد العدالة والتنمية في علاقاتها مع الدول المستقلة التي انبثقت على المقاطعات العثمانية السابقة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وترتيبا على ذلك قامت تركيا بتوظيف العلاقات التاريخية مع دول الجوار من أجل تحقيق مزيد من التوسع، وذلك ببناء علاقات إيجابية مع جميع الدول العربية، غير أنه لا يتم إلا من خلال تفهم تركيا للقضية الفلسطينية، وإتخاذ مواقف مؤيدة بشأنها. ومنه تعد تركيا اليوم أحد أقوى اللاعبين الاقليميين التي لها دور في تطور مسار الصراع العربي الإسرائيلي.

ومنه باتت لحكومة حزب العدالة والتنمية علاقات جيدة مع جميع الدول الكبرى في الشرق الأوسط ولعبت دور الوسيط اعتمادا على علاقاتها مع الطرف العربي والاسرائيلي. الأمر الذي لقي قبولا من الدول العربية، ودعوا لضرورة ادخال تركيا كلاعب أساسي مهم في القضية الفلسطينية بحكم أن تركيا لها جسورا مفتوحة وعلنية مع إسرائيل.[3]نذكر منه دور الوساطة التركية إبان حرب غزة عام 2008 حيث إضطر رئيس الوزراء تركيا "رجب طيب أردوغان" إلى القيام بجولة دبلوماسية بدأت من الأردن وانتهت إلى مصر.4

ولعل هناك تفسيرات عربية عدة للدور التركي في القضية الفلسطينية، تنحصر ما بين التخوف من فرض عثمانية جديدة من خلال سيطرة تركيا على العالم العربي باستغلال القضية الفلسطينية، وبين

1علي حسين باكير وآخرون ، صعود تركيا الإقليمي تصورات عن دور تركيا المفترض عام 2030 ، مجلة آفاق المستقبل ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 4 ، مارس / افريل 2010م ، ص15 .

2 علي حسين باكير واخرون، صعود تركيا الإقليمي تصورات عن دور تركيا المفترض عام 2030 ،مرجع سبق ذكره، ص 147.

3مصطفى الفقي، العرب ودول الجوار: أزمة ثقة وملامح المستقبل، الحياة،14-05-2007،ص9.

4فلسطين اليوم، متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد1274، بتاريخ2 ديسمبر2008، ص49.

ترحيب كبير بهذا الدور بوصفه المنقذ من قمع إسرائيل للفلسطينيين في ظل الضعف العربي. وهو ما جعل الكثيرين يرون تركيا بلدا قويا معلق عليه الأمال في تحقيق قضايا الأمة العربية.

وهنا نبدي ملاحظة في غاية الأهمية أن القاعدة التي تسير عليها العلاقات الدولية هي تعظيم مصلحة الدول والعمل على تحقيقها بتوظيف كل الطرق، وعليه لا يجب إنتقاد تركيا بل الإنتقاد موجه إلى الدور العربي الهزيل الذي يكتفي بالتنديد مما جعل ملف الصراع العربي- الإسرائيلي يضيع من بين أيديهم، مع أن الأمة العربية ليست أمة بسيطة هي أمة قوية، ولها من القدرات الحضارية التي توازي غيرها من الأمم الصاعدة، وعليه من ضروري ادخال إصلاحات حقيقية للسلوك العربي باسترجاع مكانتها والعودة من جديد للتفاوض من موقف قوة لإعادة حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعاني من صراع شديد.

المطلب الثالث: تحدي تحقيق الاستراتيجية التركية التوسعية.

إن الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا يتيح لها أن تكون لاعبا أساسيا في الأحداث وأن تمارس دورا في تفاعلاتها في جميع الإتجاهات.

وبالعودة إلى الظروف التاريخية لضم تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي، نجد أنه ما دفع أمريكا إلى ضمها إلى الحلف هو تقسيمات الحرب الباردة والموقع الإستراتيجي لتركيا وتحكمها في البوسفور والدرادنيل الشيء الذي يعيق الإتحاد السوفيتي للوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وفق نظرية "ماهان" للجيوبولتيك حيث أوصى بضرورة منع الاتحاد السوفيتي عن السيطرة على المياه الدافئة وهي التي تسيطر المياه الباردة.

الشيء الثاني في غاية الأهمية أنه تاريخيا هو صراع الدولة العثمانية مع روسيا القيصرية وبعدها الإتحاد السوفيتي على مضيقي البوسفور والدردانيل. هذا الصراع إستغلته الولايات المتحدة في إقناع تركيا بضرورة الإنضمام إلى الحلف الأطلسي.

وعلى هذا الأساس تركيا كدولة من الحلف الأطلسي ورابع جيش قوى داخله،[1] هي دولة ملقاة ضمن الغرب لذا تم تسمية الحلف لتجاوز هذا المشكل الحضاري بالغرب الإستراتيجي بدل الغرب المسيحي. ومنه وبعد الحرب الباردة ساد نقاش فلسفي وسياسي حول أهمية الغرب كمكون حضاري يضم الدول المسيحية الأوروبية وعليه قبول روسيا ضمن هذا الغرب بما أنها لها شروط الغرب إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا هذا الاقتراح واستبدلته باستراتيجية " الشراكة من أجل السلام" والإبقاء على مفهوم الغرب الاستراتيجي الذي يضم دول غير غربية بالمفهوم الحضاري كتركيا واليابان. وفي النهاية تم التوصل إلى وضع روسيا ضمن قائمة الأعداء والإبقاء على تركيا الحليف المضمون.

أحدثت إعتداءات 11 سبتمبر 2001 نقلة نوعية في العلاقات الروسية الأطلسية والتركية الأطلسية فقد تشكلت كتلة واحدة لمحاربة الإرهاب الدولي حيث أبدت روسيا تأييدها المطلق للسياسة الأمريكية

1عرب سبوتنيك، تعرف على قدرات رابع أقوى جيش في حلف الناتو، نشر بتاريخ25 ديسمبر2017، نظر بتاريخ12 مارس2020، متاح على الرابط التالي/https://arabic.sputniknews.com/20171225

لمحاربة الإرهاب، إلا أن بوتين رفض الصاق الإرهاب بالإسلام الشيء الذي قربه من الرؤية التركية. ومما زاد من التقارب هو رفض كل من تركيا وروسيا الحرب على العراق سنة 2003 واستعمال الأراضي التركية للهجوم على العراق. حيث شكلت الكتلة (موسكو- برلين- باريس) الرافضة للحرب ضد الكتلة (واشنطن- لندن) إلى التوافق التركي الروسي.

ومن القضايا التي دفعت أنقرة لمراجعة العلاقات التركية – الأطلسية هي:

1. عدم مساندة الولايات المتحدة لتركيا في هجومها على الأكراد وشمال سوريا.
2. شكوك أنقرة بتورط الولايات المتحدة في إنقلاب 2016.
3. عدم مساندة الحلف الأطلسي لتركيا في قضية إسقاط طائرة روسية على الأراضي السورية ومطالبته بضرورة ضبط النفس.
4. وأهم قضية عالقة بين الطرفين هو موضوع تسليم فتح الله غولن التي لم تجد أمريكا ما يدفعها لتسليمه، مما جعل أنقرة تعتبر ذلك استفزاز وورقة ضاغطة ضدها.

ورغم الأهمية الجيبولوتيكية لتركيا داخل حلف الناتو ومطالبتها بضرورة اشراكها في صنع القرار تجاه الشرق الاوسط، غير أنه لا يتم إشراكها في ذلك، مما جعل القيادة التركية تعتقد أن الناتو لا يخدم مصالح تركيا،[1]وأدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها وإقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع وتفترق مع بعض الأطراف الداخلية في العراق ، والمتمثل في حزب العمال الكردستاني المحظور وإقليمه ، وأكراد العراق وطموحاتهم بإقامة الدولة الكردية الكبرى.[2] كما أن الحكومة التركية وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود إتفاق سري بين الإدارة الأمريكية والأكراد يؤدي إلى إعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق بوصفها مكافأة مقابل دورهم في الحرب الأمريكية على العراق.[3]

ولأن تركيا أرادت أن تصبح لاعبا رئيسيا على مستوى العالم. فقد سعت كذلك إلى الإنضمام للإتحاد الأوروبي الذي قوبل بالرفض بسبب الإسلام والحضارة الشرقية التي تختلق عن قيم الإتحاد

1ديفيد رومانو، الناتو وتركيا حان الوقت للقبول بالحقائق،14-11-2016، نظر بتاريخ 27-10-2018، متاح على الرابط التالي http://rudaw.net/arabic/opinion/1411201

2خير الدين حسيب ، العراق ... إلى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 326 ، 2009 ، ص 9 .

3عاطف السعودي ، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام الدولية ، العدد152، 2003 ، ص 175.

الأوروبي ونشير إلى كتاب زكي العايدي: " عالم خال من معنى"(*) الذي يفسر لماذا رفض الاتحاد الأوروبي الملف التركي بينما قبل دول أوروبا الشرقية التي كانت أكثر تخلفا وأقل نموا منها.

ولم تجد تركيا أي سبب لرفض ملفها وحلمها في الإنضمام إلى أوروبا كان مدفوعا من نظرتها إلى نفسها كدولة تقع في قارة أوروبا تخلت عن النظام المبني على الدين الاسلامي ولبست عباءة العلمانية، وإرادة الحزب الحاكم الجديد في انفتاح تركي لعقد إتفاقيات إقتصادية، وشركات مع الكتل الكبرى .

ويعود رفض الإتحاد الأوروبي لإنضمام تركيا إلى عدة أسباب جوهرية وفلسفية يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أولا: إن وجود تركيا تاريخيا حسب الغرب هو خطأ تاريخي فالعلاقة منذ البداية كانت صراعية وجودية خاصة أن الدولة العثمانية الإسلامية قضت على الدولة البيزنطية وهزمت الصليبيين، ومحت كل أثار المسيحية في المنطقة التي من المفروض أنها للغرب. وطيلة حكم الإمبراطورية العثمانية لم تتوقف الحروب إلا في سنة 1923 ورغم مرور قرون مازالت تتهمها فرنسا بارتكاب جرائم إبادة للأرمن. ومن بين الدول التي رفضت إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي العدو التقليدي اليونان وقبرص وإيطاليا.

ثانيا: أما الموقف الألماني والفرنسي الرافضين للملف التركي يعود إلى التركيبة الديمغرافية الكبيرة لتركيا تصل الى 90 مليون نسمة سيتمتعون بالمواطنة الأوروبية وعليه سيتمتعون بكل الحقوق التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لكل مواطن خاصة الحرية في ممارسة معتقده، مما يدخل الإتحاد الأوروبي في صراع ديني وفكري. كذلك المشاكل العالقة بين ألمانيا وتركيا بسبب المهاجرين الأتراك، والتي تطالب ألمانيا بضرورة قبول أنقرة مسألة الترحيل وضرورة عودتهم إلى تركيا، باعتبار أن هذه الأخيرة تتمتع بالإستقرار ونمو اقتصادي جيد وفرص العمل والإستثمار متوفرة. وقد باءت كل المفاوضات الألمانية التركية بهذا الخصوص بالفشل، لتبقى هذه المسألة ورقة ضغط من طرف أردوغان خاصة إذا ما أضفنا ورقة اللاجئين السوريين التي إستعملها ضد ألمانيا والإتحاد الأوروبي لابتزازهم.

ثالثا: إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سيجعل من حدوده مفتوحة على منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (سوريا، العراق، إيران)، ويقحمه في سياستها. وسيكون طريقا مفتوحا للاجئين العرب الهاربين من النزاعات او من الاضطهاد من بلدانهم.

رابعا: تبني الإتحاد الأوروبي لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وخاصة حقوق الأقليات وعليه مساندة غير مباشرة للأكراد، ورفض السياسة العدوانية لأردوغان تجاه معارضيه خاصة بعد الإنقلاب، وعليه تبنت أوروبا سياسة الإنتظار المفتوحة تجاه تركيا.

(*)ZakiLaidi, Un monde privé du sens », Editions Fayard, Paris 1994.

وأخطر ما يراه الغرب أن أردوغان لديه مشروع إسلامي للابتعاد عن الغرب والارتماء في أحضان دول عدوانية للغرب مثل إيران، أو دول لها عداء مع الغرب مثل روسيا والصين. وبالتالي هذا هو الهاجس الأكبر وهو يتحول تدريجيا لتطبيقه.

فرفض الإتحاد الأوروبي ملف إنضمام تركيا إليه، وخيبة الأمل التي أصابتها من خلال التعبير الواضح من طرف الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي(*) على أن تركيا ما هي إلا دولة من الشرق الأوسط ولها خصائص الشرق وليس لها علاقة مع الإتحاد الأوروبي إلا الجغرافيا، دافع القيادة التركية بالتوجه شرقا.[1] وضرورة إستعادة الدور والزعامة في الشرق الأوسط.[2]

في خضم ذلك عملت تركيا على البحث عن دور فاعل في الشرق الأوسط، وفي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم تستخدمها كورقة ناجحة لتحظى بعضوية الإتحاد الأوروبي.[3] ولا شك أن السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة رسمت لنفسها دورا فاعلا على المستويين الإقليمي والدولي يضمن لها مصالحها.

ومنذ توجه تركيا نحو الشرق الأوسط كقوة فاعلة حظيت أغلب أدوارها بالإيجابية لدى الأوساط العربية وإن كانت تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، غير أن دعمها للقضية الفلسطينية ساهم بشكل كبير في تقبل تركيا لتقوم بدور المحاور الوسيط في المنطقة.[4]ماعدا دورها لملئ الفراغ في العراق، حيث عمل هذا الدور على تعقد الوضع في المنطقة. لذلك فالسياسة الخارجية التركية في (عهد حكومة العدالة والتنمية) تسعى إلى إيجاد مقاربة ما تصوغ من خلالها سياسة خارجية مستقلة نسبيا عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هدفها الأول تحقيق مصلحتها الوطنية، إذ أنه وطبقا لرؤية داوود أوغلو أن تركيا تعد قوة مركزية وتمتلك عمقا إستراتيجيا مما يعني أنه لا يتعين عليها الاستمرار في صياغة إستراتيجياتها وسياستها الإقليمية بما يتوافق مع الأولويات الإستراتيجية لحلفائها الغربيين والذي يشير اليه داوود أغلو في نظريته تصفير المشاكل و"التحول من دولة جسر(*)إلى دول

(*)– جاء تصريح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي لرفض انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي في المناظرة التلفزيونية للصحافة الاوروبية بينه وبين السيدة سيغولينروايال للترشح لرئاسيات فرنسا 2007 حيث أجاب عن السؤال الخاص بالسياسة الخارجية ومسألة توسيع الاتحاد الأوروبي. وتجدد رفض نيكولا ساركوزي لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي حيث اعتبر تركيا ضمن دول المتوسط في مشروعه الاتحاد من أجل المتوسط ولم يصنفها ضمن الدول الأوروبية.

1إبراهيم العلاف، "الاتحاد الأوروبي هل هو ناد مسيحي؟" **مجلة تحليلات استراتيجية**، العدد 6، أكتوبر 2005، ص 17.

2محمد نور الدين،**الدور التركي تجاه المحيط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، ص21.

3مصطفى اللباد، أوروبا وسياسية تركيا الشرق أوسطية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 182، 2010، ص43.

4مليحة بنليألطونايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2011،ص09.

(*)– الدول الجسر حسب أوغلو هي الدولة الترانزيت التي تربط منطقتين جغرافيتين ولا تتمتع بخاصية الجذب الجيوسياسي.

مركز" أي تحويل موقعها الجغرافي إلى قوة. لذا يرفض أوغلو دور دولة الطرف.(**) الذي كانت تلعبه تركيا منذ سقوط الدولة العثمانية.

وهنا نشير أن تركيا بعد إنهزامها في الحرب العالمية الأولى فرض عليها الإنحصار في موقع جغرافي لا تتحكم في ممراته لأنها مقيدة بمعاهدة لوزان. وبداية الحرب الباردة أثبتت تركيا عدم قدرتها على قيادة نظامها الأمني لوحدها في مواجهة المد الشيوعي وكان عليها الإختيار بين المحور الشرقي أو الغربي. ونظرا لعداواتها مع الإتحاد السوفيتي التاريخية (مع روسيا القيصرية) وتوجه تركيا أتاتورك إلى الغرب (منطلق أيديولوجي) كذا ترتيبات الحرب الباردة ضمن سياسة الإحتواء والربط الأمريكي ضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي، وقد جاءت الصيغة النهائية لميثاق الحلف الأطلسي في المادة السادسة تضمن حماية للمناطق الجزائرية(*) والتركية.

وأمام إنغلاق بوابة أوروبا في وجهها، فما كان من تركيا إلا أن تختار عمقها الاستراتيجي الذي رأت فيه أحد أعمدة إستراتيجيتها في المنطقة. وهو ما مهد الطريق أمام حكومة "أردوغان" كي تلج بوابة الشرق الأوسط كبديل، ودفع بها لتبني إقترابا مغايرا لتقدم نفسها على أنها عامل للإستقرار في منطقة الشرق الأوسط[1]، وعليه إزدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي الإسلامي، الأمر الذي يدفعها إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية، وهنا نبدي ملاحظة بأن توظيف القضية الفلسطينية هو بمثابة الذريعة الأساسية تبنتها تركيا للتدخل في قضايا المنطقة العربية، لكسب شرعية وتأثير إقليمي، دون الإصطدام مع العالم الغربي، بالإبقاء على نفس المسافة في علاقتها مع إسرائيل الشيء الذي يبرره مصطلح دولة توازن واستقرار في المنطقة.

نستطيع القول بأن تركيا فاقدة للمعنى[2] والهوية، وكأن تركيا أمام صدمة نفسية أحدثها السلوك الغربي برفض ملف الإنضمام، جعلها تصاب بالنكوص (هو مرض نفسي يرجع فيه المريض الى أحسن فترة عاشها في حياته ويتقوقع فيها رافضا التعامل مع الحدث في حد ذاته) حيث سرعان ما إستدار أردوغان إلى الشرق الأوسط مشيدا بالروابط التاريخية بين تركيا والعالم الإسلامي.

(**)- الدول الطرف هي التي تقع على أطراف منطقة الأوراسية ويقتصر دورها في كونها عضوا في محاور وعداوات.

(*)– لعبت فرنسا دورا هاما في ضم المناطق الجزائرية الى حماية الحلف الأطلسي واعتبرت أي هجوم على هذه المنطقة يعتبر هجوما على فرنسا وعليه تفعيل المادة الخامسة التي تنص على الامن الجماعي "أي هجوم على اية دولة من دول الحلف يعتبر هجوما على دول الحلف كافة" انظر: أمينة رباحي، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص. 232.

1 - UGur Kaya, Turquie : un acteur- clé de la stabilisation au Moyen-Orient, **La Grande Europe, la revue sur les pays du Continent européen,** Edition la documentation, N° 23, Août 2010, P.P. 18-27

2- انظر:

ZakiLaïdi, Un monde privé du sens », Edition Fayard, Paris 1994.

فمنذ سقوط الدولة العثمانية حاولت تركيا أن تتقمص ثوب الدولة الغربية، من خلال إنصهارها التام في المنظومة الأطلسية، وكانت التلميذ النجيب والمطيع للقرارات الأمريكية، التي أوجدت تفسير منطقي لتواجد تركيا ضمن المنظومة من خلال مصطلح " الغرب الاستراتيجي" لتجاوز العقدة التاريخية والحضارية التركية، فهي دول ليست غربية حضاريا. فالغموض الذي إكتنف "وضعية تركيا"التي ستخضع لرؤيتين بعد احداث 11 سبتمبر 2001، هما: الحليف الاستراتيجي في اطار المنظومة الأطلسية، والعدو المرتقب في نظرة الغرب إلى العدو القديم الجديد "الإسلام"[1]

وهنا نبدي ملاحظة فيما يخص المنظومة الغربية بالمفهوم الحضاري والتي تخرج تركيا من الحضن الغربي هي الخصائص التي وضعها هنتغتون(*) لمفهوم الغرب[2] هي كالتالي:

1. التراث التقليدي والذي شكل رافدا للحضارة الغربية كلا من الفلسفة الإغريقية، القانون الروماني، اللاتينية والمسيحية والفكر العقلاني.

2. المسيحية الغربية، التي تشمل الكاثوليكية والبروتستانتية وهي الخاصية التاريخية الأكثر أهمية وتجعل من الغرب كيانا دينيا متميزا، وهنا نشير إلى تناقض وقع فيه هنتغتون هو اخراج الارثودكس من المنظومة الدينية لأسباب سياسية تتمثل في محاولته لإخراج روسيا من الحضارة الغربية، ولكنه من جهة ثانية يقر بالجذور الأصلية التاريخية البعيدة في تراث الإغريق لحضارة الغرب، وعليه القسطنطينية ومعالمها التاريخية الدينية كآيا صوفيا والتي احتلها الأتراك بقيت موضع خلاف تاريخي بين الطرفين وعليه لا يمكن أن يقبل الملف التركي في الإتحاد الأوروبي مادام هناك خلاف وجودي بين (تركيا- قبرص واليونان).

3. اللغات الأوروبية، حيث يعتبر هنتغتون أن المكون اللغوي هو المكون الثاني بعد الدين لأفراد ثقافة ما، فالغرب يختلف عن أغلب الحضارات الأخرى من حيث لغاته، وعليه اللغة التركية القريبة من اللغة العربية لا تبث بصلة مع لغات الغرب.

أما بالنسبة للهوية فتعاني تركيا من عقدة الإنتماء إلى أوروبا، وعليه يحدد تيموثيجارتون أش في مقاله: هل بريطانيا أوروبية؟[3]ست معاني لكلمة أوروبي إثنان قديمان:

الأول: يعني أن تكون أبيض اللون حسب قاموس أكسفورد، ويحق لنا ان نتساءل هل تركيا أوروبية؟

---

1 انظر في هذا السياق:

Ralph Peters : « Our new oldennemy »

(*)– انظر صامويل هنتغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور للترجمة والطبع والنشر، دار الكتب المصرية 1997.

2- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات دكتوراه (58)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص. 110- 111

3- رباحي أمينة، التعاون والتنافس في العلاقات الأوروبية- الأمريكية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص175.

الثاني: مازال يحمل معنى مهم هو أن تكون أوروبيا يعني أن تكون مسيحيا، ولو صوريا، وهو المعنى الأصيل لكلمة أوروبي، فقد جاء أول ذكر لكلمة الأوروبيين في سياق الحملات الصليبية، دخلت كلمة أوروبا الاستخدام المنتظم كبديل لما كان في السابق يعرف بالعالم المسيحي. وعليه ظهور الدولة العثمانية كان أساسا لاسترجاع مكانة المسلمين وطرد الأوروبيين من الأراضي المحررة من طرف الجيش العثماني. ويحق لنا أن نتساءل هل أردوغان كان يدرك هذه الحقيقة التاريخية لما قدم طلب الإنضمام الى أوروبا؟

ثم تأتي ثلاثة معاني متشابكة وأكثر شيوعا أولها: جغرافي صرف، هي أن أوروبا ثاني أصغر قارة وتمثل إمتدادا غربيا للأورآسيا، وهنا نتساءل هل تركيا أوروبية؟ بينما يجيب الجغرافيين بنعم، يشكك الكثير من الأوروبيين في ذلك، فانقسام إسطنبول الى جهة أوروبية (مدينة تقسيم) وجهة اسيوية يجعل الكثير يدرك ذلك الانفصام في الشخصية التركية. أما الدلالة الأوروبية الجديدة منذ توقيع معاهدة ماستريخت للاتحاد الأوروبي فيستخدمون لفظ أوروبا للدلالة على كيان فوق أوروبي له هوية أوربية ومنه تركيا لا تدخل ضمن هذا السياق، والتعريف الأخير هو المعايير الأوروبية والقيم بمعناه الفلسفي والسياسي تخرج تركيا من أوروبا.

وبالنظر إلى المعيار الخامس وهو المشروع الأوروبي، يشير تاريخ هذه الشعوب الى تاريخ قومي "معياري" يجمعها التراث الروماني المقدس (الكارولينجي) متصارع مع دولة فرضت نفسها مختلفة حضاريا وقيميا عنه. فالدين رغم أنه غير منصوص في إتفاقية ماستريخت إلا أنه أصبح له تأثير متزايدفي أوروبا فالشخص يمكن ان يكون نصف فرنسي ونصف تركي ولكنه من الصعب أن يكون نصف مسلم ونصف مسيحي.

ومنه سيطر على القيادة التركية في تعاملها مع أوروبا والشرق الأوسط سؤالا هوياتيا هو: "من أنت؟" بعدما كانت تركيا تعرف موقفها أثناء الحرب الباردة: مع من أنت؟" فالهوية هي بالأساس تحديد للذات" لذا بحثت تركيا عن ذاتها من خلال الإسلام والبطولات التاريخية وتوظيف القضية الفلسطينية.

إلا أن حلم أردوغان إنهار بسبب فشل الإخوان في سوريا في مصر والحصار الخليجي على قطر وعدم قدرة حركة النهضة بفرض مشروعها في تونس رغم وصولها إلى الحكم. وبالتالي أصبحت تركيا تقود العنف الإسلامي بدخولها في مواجهات عسكرية وبدل من تصفير المشاكل تحولت إلى صانعة المشاكل. والإشكال الثاني هو دخولها في صدامات مع الدول الإقليمية والأوروبية الشيء الذي دفع هذه الأخيرة إلى تسليط عقوبات اقتصادية على تركيا، كما أنه ساد خلاف كبير داخل الحلف الأطلسي بسبب الطموح الزائد لأردوغان كما أشرنا سابقا إلى الغاز البحري في الشرق الأوسط وقضية المرتزقة التي أرسلها اردوغان الى ليبيا.

المبحث الثالث: تضارب بين المصلحة والارتباط الثقافي الحضاري

إن المواقف التي تتخذها الدول في سياستها الخارجية تنبعث أولا وقبل كل شيء من مصالحها ، ولا تلتزم دولة حين تضع مصلحتها القومية فوق أي إعتبار آخر ، إذ هي ترسم سياستها وتتخذ قراراتها ولكن هناك بعض المبادئ والقيم الإنسانية أيضا التي لا مناص للدول من الإلتزام بها ، لأنها ترى نفسها إزاء مسؤولية تاريخية إن هي تجاهلتها أو خرقتها ، فإذا صودف أن كانت تلك المبادئ متفقة مع مصالح الدولة، إرتفع صوتها عاليا بإسم تلك المبادئ ، أما إذا كانت مصالح الدولة على طرفي نقيض مع تلك المبادئ حاولت إيجاد المسوغات لتفسير مواقفها المتناقضة مع تلك المبادئ والقيم ولكن الذي يحدث عمليا في معظم الحالات هو أن تضحي الدولة بجزء من مصالحها دون تعريض أمنها القومي للخطر ، لكي تجعل سياستها متفقة مع المبادئ التي لطالما نادت بها ، ومع قواعد القانون والسلوك الدوليين .

تركيا موضع إنقسام في فهمنا، وفي تصورنا، والسؤال السياسي أين ستكون تركيا بالنسبة للقضية الفلسطينية، هل ستكون في صف مصالحها إسرائيل أم في صف الإرتباط الثقافي الحضاري فلسطين هل ستكون في صف الأعداء أم في صف الأصدقاء.

المطلب الأول: الموازنة بين المصلحة القومية وبين القضية الفلسطينية

كان للدولة العثمانية دور كبير في إستضافة اليهود القادمين من الأندلس وشمال افريقيا والهاربين من المطاردة الإسبانية، وعملوا بالتجارة، والإقتصاد والمصرفية.[1] وسمحت لهم بإنشاء مستوطنات زراعية بكل سهولة ويسر، بقناعة مفادها أنهم يخدمون الوضع الاقتصادي وإنماء الزراعة في فلسطين.[2] كذلك لجأ اليهود إلى رشوة الموظفين العثمانيين ومعاونة قناصل الدول الأجنبية لتحقيق مرادهم.[3]

كذلك نجد أن المستعمرات الأولى بنيت في الفترة ما بين العام (1881-1914)، والتي وصل عدد اليهود فيها إلى فلسطين حوالي 50ألفا.[4] وفي العام 1913 كان هناك أكثر من 400,000 دنم، من الأراضي كانت تشكل المستعمرات.[5] كل هذا حدث في ظل رعاية الدولة العثمانية وهو ما أسهم في الدفع باتجاه توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية.

1حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897- 1909، جامعة بيروت العربية، بيروت،1978،ص 28.

2 حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897- 1909، مرجع سبق ذكره،ص 80.

3 نفس المرجع، ص90.

4 فدوى نصيرات، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين(1867-1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2014، ص70.

5فدوى نصيرات، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين(1867-1909)، مرجع سبق ذكره،ص79.

وبعد سيطرة جمعية تركيا الفتاة حصل اليهود على تعاطف وترحيب ورفعت القيود عن الهجرة وتملك الأراضي،[1]مما أدى إلى ازدياد عدد المهاجرين اليهود، حتى بلغ مجموع ما سيطروا عليه في فلسطين 418000 دونم في الفترة مابين 1882 – 1914[2]وبعد نشوء دولة إسرائيل ،عقدت تركيا معها إتفاقياتمتعددة، وربطت بينهم علاقات إقتصادية ثم لاحقا سياسية وعسكرية وأمنية في تسعينيات القرن الماضي[3]. وبالتالي هناك مصلحة في استمرار العلاقة بين الطرفين.

مع مجيئ حزب العدالة والتنمية هذه العلاقة كانت مفروضة ولا يتوقع أن تنقطع العلاقات مباشرة مع دولة كان معترف بها، بمعنى من غير المتوقع أن تتغير إستراتيجية تركيا تجاه إسرائيل بسبب أن تلك الإستراتيجية تقوم على تصفير المشكلات من أجل تواصل تمدد نفوذها الإقليمي في المنطقة.[4] إذا العلاقة التركية الإسرائيلية ليست علاقة عابرة، وإنما هي علاقة متجذرة في القدم لها بعد تاريخي وهناك مصالح مشتركة دوما موجودة.

ومن جهة ثانية، إحتلت القضية الفلسطينية الصدارة في السياسة التركية، فجذور القضية ممتدة من الإمبراطورية العثمانية مرورا بالجمهورية التركية العلمانية وصولا إلى تركيا العدالة والتنمية لتحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية التركية. وبالتالي نجد تركيا لها إرتباط وثيق بالمنطقة العربية وقضاياها وعليه ، فان القضية الفلسطينية كانت ومازالت أهم القضايا المصيرية التاريخية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموقف التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية شهد تغيرا من حالة الإنحياز لإسرائيل إلى موقف التوازن بين الفلسطينيين والإسرائيليين،[5] وبالنتيجة هو ما قد يكون في صالح القضية الفلسطينية تطبيقا لمبدأ أساسي في السياسة وهو أن الأصدقاء هم من يتنازلون لبعضهم البعض وليس الأعداء- فإذا رغبت تركيا في مساعدة فلسطين من خلال التأثير على السياسة الإسرائيلية تجاه غزة وفلسطين يجب أن تتمتع هي بعلاقة جيدة مع إسرائيل مسبقا كي يتم الإستماع لها.

وبالنتيجة إعتمدت السياسة الخارجية التركية على الدروس المستنبطة من تجربة الإسلاميين بزعامة "نجم الدين أربكان" في الحكومة، حيث تمكن قادة حزب العدالة والتنمية من تحديد ملامح السياسة

---

1 محمد عيسى صالحية، مدينة القدس السكان و الأرض العرب واليهود(1858- 1948)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت،لبنان،2009،ص25-26.

2إلياسشوفاني ،إسرائيل في 50عاماالمشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس ،دار جفرا للدراسات والنشر دمشق ط 1، 2002،ص 207.

3غازي حسين ، تركيا والعرب وإسرائيل،الحلف التركي الإسرائيلي ، مجلة الفكر السياسي ، دمشق ،اتحاد الكتاب العرب ، العدد الرابع والخامس ، 1998 – 1999،ص49 .

4 سلام الريضي ،التاكل في العلاقات التركية- الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،2011، ص119.

5 لقمان عمر محمود النعيمي، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2011، مجلة دراسات إقليمية،2012، المجلد9، العدد26،ص 23-24.

الخارجية الجديدة لتركيا بمقاربة تضمن لها دورا محوريا في العالم الإسلامي دون التقاطع الكامل مع ثوابت العلاقة تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل.[1]

وجذير بالذكر أنه على الرغم من محاولة تركيا الموازنة بين أولويات مناصرتها للقضية الفلسطينية وعلاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، لكنها لم توفق في ذلك، لاسيما وأن علاقتها بإسرائيل تأخذ طابعا براغماتيا مبنيا على المصالح المشتركة. أما موقفها من فلسطين، فهو ذو طابع إنساني، حيث أن الموقف التركي مع الحق الفلسطيني، وضد الاحتلال الإسرائيلي ، كما أنها مع حق المقاومة المشروعة، ومساندتها للقضية الفلسطينية على مستوى الأطر السياسية والإعلامية والمالية، والتي كانت عبارة عن إغاثة أو مساعدات مالية مباشرة ، ولم تتردد تركيا عن تقديم أي مساعدة فيما يخص مشاريع البنية التحتية .[2]

فالظاهر أن تركيا أرادت أن تبين أنها إمبراطورية الوسط وتقع على مسافة واحدة مع الطرفين، هذا إذا ما أرادت أن تلعب دورا إقليميا مهما، فليس من مصلحتها خسارة أحد الأطراف. إلا أن القاعدة الواقعية تفرض عليها التمسك بمصالحها وفق مقولة: " لا يوجد دولة تحارب من أجل الأخرى No State fights for other.

لهذا يغلب على مواقف حكومة حزب العدالة والتنمية التغيير واحيانا الإستمرارية، فتارة" أردوغان" يصعد اللهجة مع إسرائيل في قضية غزة مثلا، ثم يتصالح معها ويهمل القضية الفلسطينية تارة أخرى وهو ما لاحظناه في الإدانة الغير متوقعة لعملية الدهس التي وقعت في مدينة القدس في 8 جانفي 2017، قتل خلالها 4 اسرائيلين. والتي وصفها رئيس الوزراء التركي" بن علي يلدرم " بأنها عملية إرهابية حقيرة،[3] وهو ما أثار إعتراض حماس على تصريح الجانب التركي واعتباره تغيرا في لهجة حكومة حزب العدالة والتنمية.

هذه السياسات المرتبكة، والقصيرة النظر جعلت العرب يخشون من تحالفات، ومن تصرفات حزب العدالة والتنمية وبالخصوص أردوغان .

نلاحظ أن هناك ازدواجية في السياسة الخارجية التركية، فتركيا لها علاقة جيدة مع إسرائيل، ولكن من وجهة نظر حكومة حزب العدالة والتنمية، يحاول أردوغان أن يقدم إنطباع بأن هناك خلاف مع إسرائيل وذلك لكسب أصوات الناخبين في تركيا، ولفت الانتباه عن المشكلات الداخلية. [4]وأيضا هو خطاب موجه لدول الشرق الأوسط، ليعطي الإنطباع بأنه ضد إسرائيل وأنه ضد التطبيع وإقامة أية

1فاتن نصار ، تركيا وإسرائيل محددات المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، مؤسسة الأهرام ، العدد 182، 2010،ص42 .

2سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات ا لتركية الإسرائيلية 2002-2015، المجلة السياسية والدولية، 2016،ص187.

3 وكالة قدس نت للأنباء، إدانات تركية لعملية الدهس في القدس، نشر بتاريخ 9 يناير2017، نظر بتاريخ25 ماي 2020، متاح على الرابط التاليhttps://qudsnet.com

4دانيال ديريا بيلوت ، هلال كويلو، تركيا تبذل جهدا للتطبيع مع إسرائيل لكن لماذا يهاجمها أردوغان؟، نشر بتاريخ20-05-2021، نظر بتاريخ 7-6-2021، متاح على الرابط التالي:https://www.dw.com/ar/

علاقات مع إسرائيل، وبالتالي هو يحاول دائما الإستمرار في إستخدام هذه الدعاية المناهضة لإسرائيل وينتقد الدول التي تقيم علاقات مع إسرائيل مثلما حدث مع الإمارات، وهذا يوضح الازدواجية في الخطاب التي يمارسها أردوغان ،لأنه في الجانب المقابل هناك وقائع وحقائق تثبت أن هناك تعاونا دائما وقويا بينهما.فهو يحاول أن يكثف علاقاته مع إسرائيل تجاريا واقتصاديا وحتى في مجالات أخرى مثل مجال الطاقة والغاز والنفط، وهو ما جعل أردوغان يدافع عن حقوقه في شرق المتوسط من خلال سعيه لعقد صفقة مع إسرائيل،[1] وفي الجانب المقابل يحاول أن يناهض أي دولة تحاول إقامة علاقات مع إسرائيل وهذه صورة سيئة على مستوى الواقعية السياسية .

وهنا نخلص إلى أن أردوغان يحركه تيار الإخوان المسلمين كأيديولوجية، لكن الأهم من الأيديولوجية أحلامه الشخصية في رئاسة العالم الإسلامي وفي التمدد والهيمنة في المنطقة.

والدليل الأكبر هو خريطة فريدمان التي نشرت عن المشروع التركي والتي تعبر عن حلم تركيا في التوسع والتمدد بحلول عام 2050،[2] والملاحظ في الخارطة بثت على وسائل الاعلام التركية وضعت فلسطين بلون محدد (اللون الأبيض) ولم تشمله باللون الأحمر الذي يرمز به النظام التركي الى الأراضي التي تسعى للسيطرة عليها بعد 30 عاما. وبالتالي الإستثناء الوحيد في هذه المنطقة كلها كانت إسرائيل. وعليه كل المنطقة العربية تعتبرها تركيا منطقة نفوذ عثماني باستثناء إسرائيل،إذ هناك علاقة خاصة ما بين تركيا وإسرائيلSpecialrelationship، ويرجع هذا التنسيق إلى الحلف الأطلسي وخاصة مع وثيقة أسنطبول والتي تقتضي أن يكون هناك تنسيق أمني بين بلدان الحلف ودول المتوسط (الحوار الأطلسي- المتوسطي) بما فيها إسرائيل، كذلك تجري تدريبات واستعراضات بحرية بمشاركة إسرائيلية. وعليه هناك التزامات تركية داخل الحلف الأطلسي مع إسرائيل بغض النظر عن موقف تركيا لدعم الموقف العربي في مواجهة العدوان الاسرائيلي. فتسقيف المواقف، لا تضر بعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل.

وتوضح الخريطة رقم (7)مناطق النفوذ التركي المتوقعة بحلول عام 2050

1 العربية، صحيفة تركية تكشف خطوة أردوغان التالية نحو غاز المتوسط، نشر بتاريخ 11 فيفري2020، نظر بتاريخ7 جوان2021، متاح على الرابط التالي:https://www.alarabiya.net/

2 أرتي، التلفزيون التركي يعرض خريطة للنفوذ التركي المتوقع بحلول2050، نشر بتاريخ 12فيفري2021، نظر بتاريخ23 مارس2021، متاح على الرابط التالي:https://arabic.rt.com

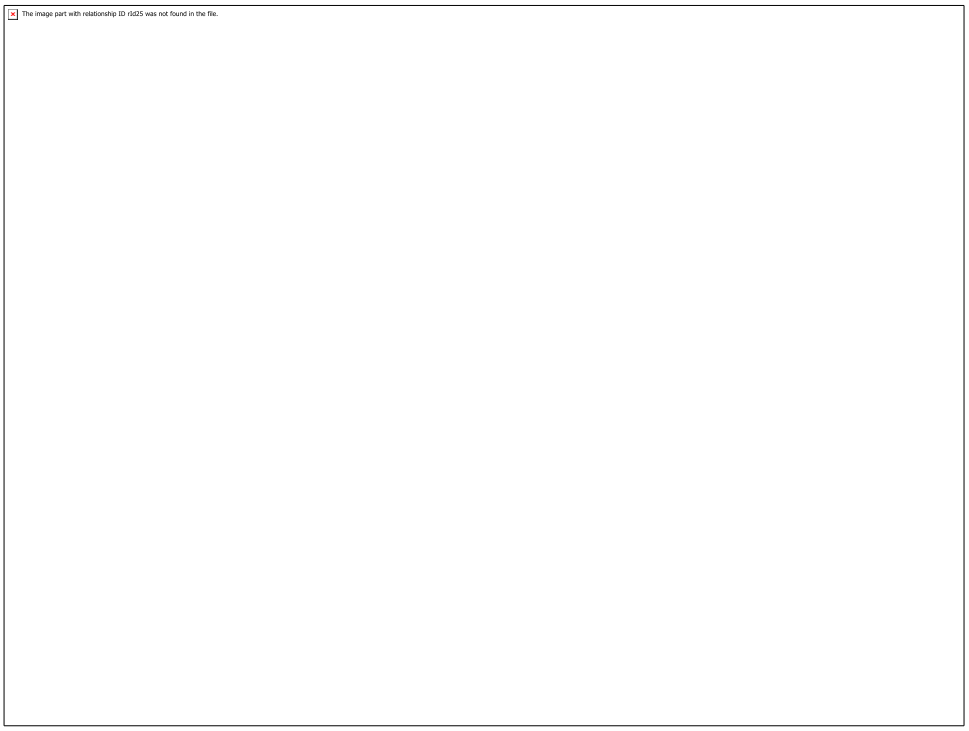

وهنا نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لتركيا هو تسويق سياسي ليس إلا وفي الحقيقة أنها لا تظهر المأساة الفلسطينية والظلم الإسرائيلي. هذه الإزدواجية تجعل الموقف التركي تجاه فلسطين موقف ضعيف بالنظر للعلاقة المتينة مع اسرائيل.1وعليه أقصى ما تم التعامل به مع إسرائيل هو تخفيض أوجه التعاون إلى أدنى مستوى، تحت ذريعة أن هنالك إضطهاد للفلسطينيين.

إن الحوار النظري بين المثالية (واجب الدول العمل على إحترام حقوق الإنسان ومناصرة المظلومين ومساعدة من هم في احتياج) والواقعية (على الدول تعظيم المصالح)، جعلت تركيا براغماتية وعليه إختارت التحالف مع إسرائيل. وترتيبا على ذلك فمن الصعب في هذه الحال إلتزام تركيا بدعمها للقضية الفلسطينية. كما أن السياسة الخارجية للدول تحركها المصلحة وليس العاطفة،2وعليه التضامن العاطفي لا يحقق الكثير من النتائج الفعلية الفورية للقضية الفلسطينية.

وبالنتيجة يبدو أن القضية الفلسطينية شكلت عاملا مفصليا رئيسيا لسقوط الفكر الذي كان يروج له أردوغان على أنه رجل المنطقة العربية ورجل الحقبة، وبأنه خليفة المسلمين.

1لقمان عمر محمود النعيمي، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات ا لتركية الاسرائيلية2002-2011، مجلة دراسات إقليمية، 2012، ص 26.

2مثنى علي المهداوي، تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية الإسرائيلية بعد العام2002، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، 2011، ص23.

كذلك اكتسبت سياسات العثمانية الجديدة دلالات سلبية بالنسبة للدول العربية، بوصفها عاملا أساسيا في بعض الصراعات في تلك المناطق، ومحاولة لإحياء الاستعمار التركي على أسس جديدة.1

المطلب الثاني: الرؤية التركية للصراع العربي الإسرائيلي

تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة لتركيا، وعليه عملت على دعم التوازن الاستراتيجي في المنطقة لاسيما الصراع العربي الإسرائيلي، غير أن الموقف التركي تأرجح بين التأييد والحياد على حسب الظروف الدولية والإقليمية.

شكل البعد الحضاري لتاريخ الإمبراطورية العثمانية التي استمرت ستة قرون حنينا جماهيريا لماض سعى لأن يجد له مكانا في الحياة السياسية لتركيا الحديثة.2

بمعنى واجه الفصل التعسفي بين تركيا وتاريخها مقاومة اجتماعية، سرعان ما تحولت الى مشروعات دينية وسياسية. فبعد وفاة أتاتورك جاءت مرحلة التعددية الحزبية، وشهدت تركيا محاولات حثيثة لتأسيس حزب سياسي بمرجعية إسلامية، منها حزب النظام الملي، حزب السلامة، حزب الرفاه، وحزب الفضيلة. غير أنه جرى استئصال هذه التجارب بقوة الجيش والانقلابات العسكرية، وقوة القانون الذي لا يسمح بأحزاب على أساس ديني.

وفي صيف عام 2001، جاء حزب العدالة والتنمية، والذي تشكل من مجموعة مميزة من الإسلاميين الإصلاحيين ،أغلبهم من المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي ورئيسه نجم الدين أربكان، وهذا الذي إنعكس على برامجه ومواقفه، فمع حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ظهر الحضور الإسلامي للسياسة الخارجية التركية، من خلال إهتمامها بقضايا المسلمين، و التعبير عن قضايا الأمة ومنها الصراع العربي الإسرائيلي. وهو متعلق برؤية الدولة التركية لنفسها، وتحديدا رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية لدور تركيا، فحسب نظريات داوود أوغلو يجب أن تكون تركيا دولة مركز في محيطها، وهذه الدولة المركز هي التي تقود المحيط الذي تتواجد فيه بسبب المشتركات الاقتصادية، والثقافية والجغرافية، والتاريخية. [3]

هنا ترى تركيا نفسها رائدة ، وقائدة في المنطقة العربية والإسلامية، لذلك نجدها تدافع و ترفع هذه القضايا ومشاكلها في المحافل الدولية، مثلا خطاب الرئيس أردوغان في الأمم المتحدة في سبتمبر2019، نجد أن الجزء الأكبر من خطابه متعلق بقضايا المسلمين.

1محمد سعد أبو عامود، تركيا وحلم انتاج الإمبراطورية، السياسة الدولية،2015، ص101.

2موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاها لقوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان،2014،ص47.

3أحمد محمد علي، السياسة الخارجية التركية ودورها في الشرق الأوسط، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجيةوالدولية،جامعة بغداد،العدد20 ، 2012، ص88.

هذا الطموح للعب أدوار على مستوى العالم الإسلامي جعل قضية الصراع العربي الاسرائيلي من أبرز قضايا السياسة الخارجية التركية،خصوصا وأن هذا النزاع يرتبط بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها.

ومع أن حزب العدالة والتنمية ذي جذور إسلامية،حيث أن كوادره منشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي والرفاه ومدرسة أربكان، لكن على المستوى السياسيلا تنطلق تركيا من مبدأ العداوة لإسرائيل مثلما ينظر لها الفلسطينيين، وعليه صراع صفري. بل تعتبرها دولة إقليمية من الشرق الأوسط، تربطها معها مصالح استراتيجية، والقضية الفلسطينية هي نقطة الخلاف باعتبارها قضية إنسانية.

أي أنها تختلف مع إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، وترفض العنف الممنهج ضد الفلسطينيين، نظرا لارتباط تركيا بالمناطق المقدسة في فلسطين ليس إلا.

وفي هذا الإطار إن تركيا قدمت دعما كبيرا للقضية الفلسطينية،وسبقت العديد من الدول العربية في إنجازات متعلقة بهذا المسار ، نذكر منها المواجهة السياسية مع إسرائيل في المحافل الدولية ، دعم قبول فلسطين دولة غير عضو دولة مراقب في الأمم المتحدة ، رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، كما شاركت تركيا في العديد من المحطات التفاوضية منها مؤتمر أنابوليس، إجتماعات للدول العربية في قمة سرت في ليبيا،[1] والكثير من المحطات التي تعتبر إنجازات للدولة التركية لكنه سقف محدود. فعلى المستوى السياسي سقف تركيا بالنسبة للقضية الفلسطينية محدد لا يتخطى السقف الدولي،[2]ألا وهو حل الدولتين بمعنى دولة على أراضي1967.

ومنه تركيا نعم داعمة للحق الفلسطيني لكن على أسس السياسة الخارجية التركية وبالتالي لا نتحدث عن حليف مطلق.

وهذا لا يعني عدم حصول فلسطين على الدعم الكافي من طرف تركيا، لأن القضية الفلسطينية وتطوراتها تفرض نفسها على الدور التركي وعلى الدولة التركية وعلى غيرها من اللاعبين. فإن سخونة الأحداث هي التي تفرض على الداعمين تفاعلهم ومواقفهم المختلفة وبالتالي تتسم المواقف التركية بالشديدة وعالية السقف في الإحتدام الإسرائيلي على غزة أو في ذروة الإنتفاضة، أو أثناء الإنتهاكات على المسجد الأقصى ، بينما عندما تتسم القضية الفلسطينية بالهدوء، يتراجع الموقف التركي.

ومن جهة أخرى، طالما أن العلاقات بين الدول تبنى على أساس المصالح فان المصالح التركية الإسرائيلية تسير في اتجاه واحد، فان التعاون سيكون حاضرا لأنهم يحتاجون بعضهم البعض. بدليل تزامن الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي السورية الذي تم على محيط دمشق الغربي ومناطق متفرقة

1يوسفات علي هاشم، مقاربات الموقف التركي من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية،2017،ص156.

2محمد نور الدين،الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره،ص21.

في القنيطرة وشمال درعا، في توقيت متزامن مع دخول قافلة جديدة من الأسلحة والمعدات التركية وصولا الى ريف أدلب الشمالي باتجاه مطار تفتناز لغرض إقامة قاعدة عسكرية جديدة تدعم العمليات العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة في الشمال السوري تجاه الجيش السوري.

هذا التزامن ناتج عن تنسيق بين تركيا واسرائيل، الهدف منه محاولة تركيا الدفاع عن المجموعات المسلحة الموجودة في أدلب ومحاولة إستمرار تلك العمليات اتجاه الجيش السوري ومنعه من التقدم في المناطق التي يحاول الجيش السوري استعادتها من التواجد المسلح فيها وفرض سيطرته عليها.

فمن أجل مصالح إستراتيجية وسياسية قامت تركيا بتوظيف القضية الفلسطينية وبقيت مجرد شعارت. وهو ما شهدناه في أكثر من مشهد نذكر منها التطبيع بين تركيا واسرائيل عام 2016، نتيجة توتر الوضع الداخلي في تركيا ، الوضع في سوريا، توتر علاقاتها نسبيا مع بعض الدول في أروبا ومع واشنطن، وعليه تراجعت تركيا واتفقت مع إسرائيل عام2016 والذي كان من موقف ضعف وليس من موقف قوة.

نستطيع القول أنه تم تضخيم الدور التركي في فلسطين، والمراهنة أكثر من اللازم على دور تركي قادم يمكنه بالفعل من أن ينصف القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهذه المراهنة جزء منها كانت نتيجة خطاب مضخم بعض الشيء من قبل أردوغان أو من طرف بعض المسؤولين الأتراك وهي للإستهلاك المحلي والإقليمي وتغليط الرأي العام الفلسطيني.

هذه المراهنات وهذا التضخيم لم يبنى على أساس صحيح ، بمعنى لم يقم على وقائع وحقائق والتي تتمثل في أنه لم يحصل أن توقفت العلاقات بين تركيا وبين إسرائيل، والذي يجري في بعض الأحيان بين الطرفين هو مجرد توتر للعلاقات لا تؤدي لقطعها، وعليه تتسم العلاقة التركية- الإسرئيلية بالجيدة وإذا ما تخللت بعض الأحداث وتوترات في العلاقة فيمكن أن نطلق عليها : هي أسوأ من البارحة وأحسن من الغد، ويبدو أن الفارق سيكون في تحديد من سيستفيد من الغاز البحري في الشرق الأوسط، ليدل على أن الذي سيؤدي إلى الخلاف بين الطرفين هي مصالح إقتصادية وليست القضية الفلسطينية.

وفي الأخير يمكن القول أننا ننتقد السياسة الواقعية التي إتخذتها تركيا من خلال إنحيازها إلى مصالحها، ولكن في نفس الوقت يجب أن لا نضخم الموضوع على أن هناك خيانة وتخلي، لأن الخلل في من بالغ وراهن كثيرا على الموقف التركي.

كما نشهد هناك تغيير في الأولويات لتركيا، وبالتالي لن تصبح القضية الفلسطينية في الصدارة لأن لها أولويات تتعلق بالأكراد، بالوضع في سوريا وعلاقاتها مع العالم الخارجي، وبالتالي دورها لن يغيب عن القضية الفلسطينية ولكن سيبقى محدودا، مثلا على مستوى الوساطة سواء تعلق الأمر بالمصالحة أو تعلق الأمر باسرائيل الا في حدود ضيقة .

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن أي وساطة لرفع الحصار لا تكون إلا من خلال مصر وهي الدولة الوحيدة المعنية بهذه المسالة بسبب الجغرافيا، بمعنى أنها الدولة الوحيدة المحاذية لقطاع غزة هي مصر، وبالتالي معبر رفح أساسي واستراتيجي. خصوصا وأن اسرائيل قالت لن يتم فتح الميناء

ولن يكون هناك مطار [1]وبالتالي أي حديث عن الوساطة لرفع الحصار معناه سيكون من خلال معبر رفح، وبالتالي لا يمكن لأي دولة سواءا كانت تركيا أو غيرها من أن تفك الحصار عن غزة.

وبالأخير، حاولت تركيا أن تتفاعل مع القضية الفلسطينية، ربما تخطئ أحيانا وتصيب أحيانا أخرى ربما تتفاعل بإيجابية وربما تتفاعل بسلبية .لكن الهاجس الأساس الدي يملي هده الرؤية السياسية أو هذا المنتج السياسي هو في نهاية المطاف متعلق بشكل مباشر بالتغيرات التي تحصل في المنطقة ومحاولة تركيا تحصين نفسها من التغيرات الدراماتيكية التي نشهدها في المنطقة.

وبالنتيجة تركيا دولة براغماتية تسعى إلي المزاوجة بين عدد من المتناقضات، فمن جهة هي دولة علمانية الدستور وتحرص للإندماج في الكتلة العلمانية ، وتحرص على تكوين علاقات مع إسرائيل لكنها في نفس الوقت تقاد من حزب العدالة والتنمية الذي يستند إلى قاعدة شعبية دينية، وتحرص على دعم القضية الفلسطينية. وبالنتيجة فهي تجني المنافع من الجانبين العربي والإسرائيلي بينما تستثمر إعلاميا وسياسيا في الصراع بينهما عبر تبني القضية الفلسطينية، فقد وجدت أنقرة بقيادة حزب العدالة والتنمية الفرصة المناسبة في غياب الدور العربي، للقيام بدور مركزي قد يضاعف من تأثيرها في المنطقة، ويعزز من مكانتها بين الدول العربية.

الخاتمة

1الخبر، المقاومة قتلت ألف عسكري اسرائيلي وجرحت منهم الالاف، نشر بتاريخ16اوت 2014، نظر بتاريخ23 أفريل2019، متاح على الرابط التالي:/https://www.elkhabar.com/press/article/58363

الخاتمة

نلاحظ من خلال بياننا للموقف التركي من التحولات تجاه القضية الفلسطينية أن هنالك العديد من الروئ السياسية للدور التركي تجاه القضية الفلسطينية وتباين للآراء ، فهناك من يرى بأن السياسات التركية تحركها إتجاهات تسعى من خلالها أن تبرز الطابع البراجماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية ، وتحليل آخر يقول : أن الدور التاريخي النشط للسياسة الخارجية يأتي في إطار عودة تركيا إلى عمقها الحضاري والتاريخي في المنطقة والحقيقه أن تباين أنماط المواقف التركيه من القضية الفلسطينية بين (مؤيد ،ورافض، وداعما، وغير مبال ومتحول) إنما يكون بناءا على طبيعة المصالح والأهداف التي تتحكم في رسم وصياغة ذلك الموقف أو ذاك.

وبالنتيجة نصل إلى أن التمايز بين مواقف تركيا من القضية الفلسطينية إنما جاء تجسيدا لميكافيلية التركية على أساس أن المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف تركيه متباينة وإلى إزدواجية المعايير في التعامل مع الدول، وأن هذه السياسات والمواقف تتلخص بجملة "رجب طيب أردوغان": "إن سياسة تركيا تمليها المصالح الوطنية".حيث تميل تركيا إلى تعظيم مصالحها القومية ومكاسبها الإقليمية على أي شيء اخر، وبالتالي تتفق الباحثة مع نتيجة هامة مفادها أن يكون الإعتماد العربي على الدور التركي موضوعيا وعقلانيا فلا يتم الرهان عليه بشكل كامل ولا يتم التقليل منه وعدم الإعتماد عليه في ذات الوقت فهو دور حيوي ونشيط يمكن الإعتماد عليه ولكن في حدود مدروسة فالدور التركي مقيد بعوامل داخلية حاكم له ومعطيات وأدوار خارجية ومواقف والتزامات مع أطراف دولية وإقليمية تستوجب على صانع القرار التركي حدود معينة.

ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات:

من خلال دراستنا لتطورات ومشكلات التي مرت بها السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة تلك التي شهدتها في الفترة الأخيرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والخلاصات نجملها فيما يلي:

1. السياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج العوامل الداخلية والخارجية وهي تؤثربدورها في تحديد التوجه السياسي للبلد في علاقاته مع وحدات المجتمع الدولي دولا كانت أم منظمات الدولية ثم هي تعبر في المقام الأول عن إرادة البلد وصانعي القرار فيها، للعمل من أجل تحقيق مصالحهم الوطنية، مع الأخذ بنظر الإعتبار طبيعة الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المتغيرة.

2. السياسة الخارجية التركية شأنها شأن الدول الأخرى، تأثرت وتتأثر على الدوام بمحيطها الجيوسياسي وبعلاقاتها الدولية فضلا عن العناصر والعوامل التاريخية والثقافية، ناهيك عما يمكن أن يطرأ من تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، وربما أخيرا بمدى الإهتمام الذي توليه نخبتها الحاكمة للقضايا الدولية، وهو ما حدث بالفعل في تركيا فبعد مجيئ حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، تميزت بكونها متغيرة ومتفاعلة مع أغلب االلاعبين الإقليميين في هذه المنطقة.

3. ساهمت الأزمات المالية والسياسية التي حدثت على المستوى الدولي في التأثير في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي، مما سهل من إبراز دور تركيا وسياساتها الخارجية خصوصا على المستوى الإقليمي من أجل أداء دور أكبر، وهذا ما تم تقديره على أنه شكل من أشكال الانتقال من دولة تؤدي دور طرفي أو هامشي الى دولة مركز.

4. كانت تركيا ملاذا لليهود الهاربين من اضطهاد أروبا في القرن الخامس عشر ، وكان لهؤلاء دور كبير في توثيق العلاقات مع إسرائيل.

5. مرت السياسة الخارجية التركية بمراحل عديدة نتيجة للتحولات الداخلية في تركيا وكذلك التغيرات التي شهدها نظامها السياسي من نظام الحزب الواحد الىالثنائية الحزبية ومن ثم انتهاج نظام التعددية الحزبية، فضلا عن الإنقلابات العسكرية المتكررة التي أصبحت بمثابة علم على الحياة السياسية التركية، كما شهدت في الوقت نفسه أشكالا من الصعود والهبوط في تمثيل دورها. هذه العوامل كلها كانت وراء سعي متخذي القرار في تركيا الى بذل الكثير من الجهود من أجل تكييف دورها ورسم سياستها الخارجية بما يتناسب مع مكانتها على الصعيدين الدولي والإقليمي.

6. تمكنت السياسة الخارجية التركية من الظهور بوصفها أحد مظاهر التطور والتقدم على الساحة السياسية الدولية وخصوصا الإقليمية، نتيجة للتحول الذي انتهجته في اتباعها لسياسات جديدة تتمثل في استبدال المفهوم القديم والمتمثل بالعزلةوالتوجه الانفرادي نحو الغرب إلى سياسة قائمة على المشاركة الفعالة في الإقليم والسعي من أجل إنهاء مصادر الخلافات في ظل ما أطلق بسياسة تصفير المشاكل فطيلة سنوات حكم حزب العدالة والتنمية روجت تركيا لسياستها

المنسجمة مع الجوار الإقليمي، الا أنها كانت تتدخل في شؤون الدول العربية ووصل الأمر الى تدخلها العسكري في كل من سوريا والعراق، بحجة محاربة الأكراد، وداعش وكانت وراء تسليح المعارضة وارسال مرتزقة الى ليبيا.

7. إن حزب العدالة والتنمية ما زال من أقوى الأحزاب السياسية في الساحة السياسية التركية في المدى المنظور، وما زال يقود معاركه مع منافسيه بنجاح حتى الان، بما يزيد من احتمالات استمراره كحزب حاكم، أو على الأقل كحزب المشارك في الحكومة الائتلافية.

8. من جملة التغيرات الأخرى على صعيد السياسة الخارجية التركية الدور الذي أخذ يؤديه الرأي العام في التأثير على صانع القرار وخصوصا الخارجي، ظهر ذلك واضحا في وقوف تركيا على الضد من الحرب على فلسطين سواءا كان ذلك على شكل خطابات أم مواقف، رغم حقيقة وجود أسباب أخرى لذلك الرفض.

9. دأب صناع القرار في تركيا على التعامل مع القضية الفلسطينية بنوع من الازدواجية، والتي وصلت أحيانا حد التناقض، وقد بدى ذلك واضحا من خلال زيادة التعاون مع إسرائيل في المجالين العسكري والاقتصادي.

10. تقوم السياسية الخارجية التركية على المناورة بين عدة أدوار، بين الوسيط والطرف الفاعل تجاه القضية الفلسطينية.

11. السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية بأبعادها المتعددة، الفاعل أحيانا والمتحمس أحيانا أخرى، أثار الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له، بما تؤكد تحوله.

12. تعد المنافع الإقتصادية والعسكرية، والحرص على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها البلدين، أهم أبعاد العلاقات التركية الإسرائيلية.

13. ترجع مبررات استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية، على الرغم من المشاكل والأزمات التي تعرضت لها خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، إلى الحاجة المتبادلة والمرتكزة على المصالح الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة.

14. وظفت تركيا المفاهيم الجيوبولتيكية في سياستها الخارجية، وسعت إلى إستعادة قوتها وإحياء مكانتها الجغرافية والتاريخية والحضارية، ولاسيما في المناطق التي تعتبرها أطرافا أو هوامش للمركز التركي، كمنطقة فلسطين، التي تصنفها تركيا على أنها القضية المحورية للمسلمين.

15. تتبنى تركيا رفع الظلم الواقع على الفلسطينين، وعليه أعلنت تأييدها الكامل للقضية الفلسطينية تجاه جملة من الأحداث خلال الفترة موضوع البحث، وفي هذا السياق أصبحت تركيا تتحرك بمفردها لدعم القضية الفلسطينية في ظل غياب دور الدول العربية في دعم القضية.

16. عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين إسرائيل وتعاطفها مع القضية الفلسطينية.

17. إن التوتر السياسي الذي يظهر أحيانا على السطح بين تركيا وإسرائيل لم يحل دون استمرار العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

18. شهد الدور التركي إنحسارا نتيجة العزلة التي عرفتها تركيا في المنطقة، والذي أيضا بدا واضحا أنه تراجع في ظل إنقطاع تواصلها مع إسرائيل . وهو ما دفع بها لإعادة تطبيع العلاقات مع إسرائيل في سنة 2013، و2016 و2020 لتستعيد دورها المتراجع في المنطقة.

19. أظهر البحث بأن ليس هناك سياسة خارجية طويلة الأجل ومتماسكة لدى حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، وهذا ما أثبتته المواقف التي بدت متناقضة ومتقلبة وتراوحت صعودا وهبوطا تجاه القضية الفلسطينية.

20. يمكن القول أن حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية ينتهج مسلكا برغماتيا، ويسعى إلى توظيف البعد الحضاري في الخارج منطلقا من المرجعية الإسلامية والإرث التاريخي، وهو ما يتسق مع توجهات الحزب في إستعادة مجد تركيا ومركزيتها لاسيما في الشرق الأوسط.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا :الدساتير

1. دستور2017.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة

1. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة ، محمد جابر وطارق عبد الجليل،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2010.

2. أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية،ط1،دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017.
3. أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
4. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار البشير،عمان،1996.
5. إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية، بدون ناشر، الطبعة الأولى،2007.
6. إلياس شوفاني ،إسرائيل في 50عاماالمشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، دار جفرا للدراسات والنشر دمشق ط 1، 2002.
7. أندروفنكل ، فوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة حمدي حميد الدوري ، عدنان ياسين مصطفى ، ط1،بغداد، بيت الحكمة ، 2002.
8. باسم عبد العزيز الساعاتي "جغرافية تركيا" في د. ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، 1988،.
9. بتول الموسوي، السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية وافاقها المستقبلية، سلسلة شؤون إقليمية، جامعة الموصل، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الأثير للطباعة والنشر، 2010.
10. بشير نافع، الامبريالية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، القاهرة،1999.
11. بطاطو حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1،بيروت، 1990.
12. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط3، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ،1996 .
13. بولنت اراس واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية،ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط،2012.
14. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي 2002-2004، الإدارة السياسية، دمشق، 2007.
15. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي، الإدارة السياسية، دمشق2007.
16. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة... تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2009.
17. جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2010.
18. جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط2002-2010، دار الخليج للصحافة والنشر، الطبعة الاولى،2019.
19. حسام سويلم، قصة الحرب على غزة، القاهرة، دار الفكر العربي،2009.
20. حسان علي الحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909م، دار الهدى، بيروت، 1978 .
21. حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897- 1909، جامعة بيروت العربية، بيروت،1978.

22. حسين أوزدمير، فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني، دار النيل، القاهرة، 2013
23. حسين بسلي و عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
24. خليل إبراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1990.
25. خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا 1950-2016، جامعة صلاح الدين، 2016.
26. الخواجة ليلى، الموقف التنافسي للاقتصاد التركي مقارنة بالاقتصاد المصري في اطار التعاون الاقتصادي الإقليمي، دار المستقبل العربي، القاهرة.
27. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر,1996.
28. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه(1908- 1918)،2019.
29. ران أهروتسون، الاستيطان في أرض إسرائيل من كتاب الصهيونية ظاهرة العصر، تحرير جينوسار، 1996.
30. رجب طيب أردوغان واخرون، الثورة الصامتة، تركيا مستشارية النظام العام والأمن، 2013.
31. رنا خماش ، العلاقات التركية والإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ، (1996-2009) ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2010 .
32. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات(ELGA)، مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس،1994.
33. ساطع نور الدين، محطة أخيرة خارج المكان، دار الفرابي، لبنان، 2012.
34. سلمان داوود سلوم العزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، امنة للنشر والتوزيع عمان،2014.
35. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988.
36. شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دمشق ، القاهرة، دار الكتاب العربي،2011.
37. الصفصافي أحمد القطوري، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، سفير الدولية للنشر، القاهرة، 2012.
38. صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، دار سطور، القاهرة،1999.
39. عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2002.
40. عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة ، العلمانية تحت المجهر وحوادث لقرن جديد ، ط1، دمشق، دار الفكر، 2000.
41. عجاج نويهض ، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الجيل للنشر،ط1، عمان،1984.

42. عجاج نويهض، رجال من فلسطين، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة،1980.
43. عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية والتغيير،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،2012 .
44. عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
45. عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة ، ط1، ابو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية ، 2008.
46. عمر الخضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
47. عمرو الشوبكي، الخبرة الديمقراطية التركية والتيار الاسلامي: تحولات الأفكار والسياسة، في أسامة مجاهد محرر، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات،2012.
48. فدوى نصيرات، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين(1867-1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2014.
49. فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة : سليمان داؤد الواسطي وحمدي حميد الراوي ، بغداد ،بيت الحكمة ، 2000.
50. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داوود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
51. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة،1983.
52. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، قبرص، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993.
53. كمال السعيد حبيب، الدين والدولة في تركيا صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009.
54. لقمان عمر النعيمي وميثاق خير الله جلود ، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2011 ط1،جامعه الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، 2012 .
55. مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصرة، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، سليمانية ،2007 .
56. محرم أكشي، في اسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010
57. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ،2012.
58. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية" رؤية إسلامية"، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2013.
59. محسن محمد صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا، 2002.
60. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، الكويت ،دار الرسالة ، 1983 .

61. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات دكتوراه (58)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006.
62. محمد عبد القادر، الربيع العربي: تركيا في شرق أوسط جديد، سلسلة قضايا، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2012.
63. محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، دار الشروق،2011.
64. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس السكان و الأرض العرب واليهود(1858- 1948)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت،لبنان،2009.
65. محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوليف،1998.
66. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، ط1،بيروت، رياض الريس للكتاب والنشر ، 2008، ص275.
67. مليحة بنليألطونايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2011.
68. منشورات الطلائع، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة.
69. موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان،2014.
70. موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاها لقوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان،2014.
71. ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1993.
72. ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق- الاتجاهات الجديدة للسياسى التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
73. ناجي علواش، المقاومة العربية في فلسطين(1917-1948)، بيروت، 1976.
74. نور الدين محمد، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.
75. يوسف الجهماني، تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر،دمشق،2009.

ثالثا: المقالات

1. إبراهيم العلاف، "الاتحاد الأوروبي هل هو ناد مسيحي؟" مجلة تحليلات استراتيجية، العدد 6، أكتوبر 2005.
2. إبراهيم حليل العلاف، السلوك السياسي الخارجيالتركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان2003، مجلة دراسات إقليمية،2006 .
3. إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا(دراسات وبحوث)، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2008.

4. إبراهيم خليل العلاف وآخرون ، تركيا المعاصرة ،جامعة الموصل ،مركز الدراسات التركية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1987 .
5. إبراهيم غانم اليومي ، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت، العدد 123 ، 2006.
6. أحمد داؤد أوغلو والإستراتيجية التركية الجديدة ، شؤون الأوسط ، بيروت ،مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 116، 2004 .
7. أحمد داوود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية التركية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،2012.
8. أحمد سعيد نوفل واخرون، أزمة السياسة الخارجية التركيةوانعكاساتها على العلاقاتالعربية-التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الأردن،العدد12،نوفمبر2016.
9. أحمد محمد علي، السياسة الخارجية التركية ودورها في الشرق الأوسط، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجيةوالدولية،جامعة بغداد،العدد20 ، 2012.
10. أريس كلايسيأوغلوا، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب العربوجوارهم الى أين؟ سلسلة كتب المستقبل العربي20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1995.
11. أسامة غزالي حرب " نجم تركيا الساطع " مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مؤسسة الأهرام ، العدد 181 ، 2010
12. أيمن خميس ربيع أبو نقيرة، تغطية الاعلام التركي الناطق باللغة العربية على شبكات التواصل الاجتماعي لقضية القدس، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10، العدد4، 2018.
13. أيمن يوسف، العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو، قضايا إسرائيلية.
14. بتول الموسوي، السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية وافاقها المستقبلية، سلسلة شؤون إقليمية، جامعة الموصل، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الأثير للطباعة والنشر، 2010.
15. بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،مؤسسة الأهرام العدد 177 ، 2009.
16. بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهره ،مؤسسة الأهرام، العدد 182 ، 2010 .
17. بشير عبد الفتاح ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية ، مجلة الأوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ،المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط ، العدد 43 ، 2009 .
18. بشير عبد الفتاح ، الى أين تتجه العلاقات التركية – الإسرائيلية ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية،العدد140 شتاء 2009.
19. بشير عبد الفتاح تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلةسياسات،العدد5، رام الله معهد السياسات العامة،2008.
20. بوبوش محمد ، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد55، 2011.

21. بوران فاضل صالح، العلاقات التركية الإسرائيلية(1990-1998)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، المجلد25، 2014 .
22. بول سالم ، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية من التحول ، مجلة مستقبل العربي ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 398 ، 2012 .
23. ثائر مجرز هزاع، الدين والدولة في فكر أردوغان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2018.
24. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي 2002-2004، الإدارة السياسية، دمشق، 2007.
25. جلال ورغي ، الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1،قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .
26. حامد محمد السويداني ، الانتخابات التشريعية التركية ، 2011 ، أوراق إقليمية ،جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 39 ، 2010.
27. حامد محمد طه السويداني، تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي2011، مركز الدراسات الإقليمية، العدد32، 2018.
28. خالد عبد العظيم ، العثمانية الجديدة ، تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ،مؤسسة الأهرام ، العدد 187 ، 2012 .
29. خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية،مصالح استراتيجية متبادلة، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
30. خير الدين حسيب ، العراق ... إلى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 326 ، 2009 .
31. دراسة حالة تركيا، القدرات السياسية التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، وزارة الدفاع، ديسمبر،2008.
32. رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، 2013.
33. رباحي أمينة/ البلوك 9 و4 والرهانات الأمنية الطاقوية للشرق الأوسط مقارنة مع القوقاز، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12، جوان 2019.
34. رعد عبد الجليل مصطفى ، النظام السياسي التركي ، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ،بغداد ،الجامعة المستنصرية ، 8 مارس ، 1986.
35. زيد كريم عزيز، وزيد علي الخفاجي، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 2، 2020.
36. ساروفيم جانيت وحمودي سناء، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد السادس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،2004.
37. سامح راشد دور تركيا الاقليمي ..أفاق ما بعد غزة، شئون عربية،العدد 137، ربيع 2009.
38. سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات ا لتركية الإسرائيلية 2002-2015، المجلة السياسية والدولية، 2016.
39. سعد رزيج أيدام، مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2015، المجلة السياسية والدولية، 2016.

40. سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا2002-2007، مجلة دراسات إقليمية، العدد47، 2021.
41. سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12،أكنوبر2008.
42. سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12،أكنوبر2008.
43. سعد عبد العزيز مسلط، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا2002-2007، مجلة دراسات إقليمية، العدد47، 2021.
44. سعد عبد العزيز مسلط، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا2002-2007، مجلة دراسات إقليمية، العدد47، 2021.
45. سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، كراسات إستراتيجية، العدد 212، 2010.
46. سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة الفكر، العدد العاشر،2018.
47. سلام الريضي ،التاكل في العلاقات التركية- الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي، المجلة العربية للعلوم السياسية،2011.
48. سيار جميل ، " العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة "، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
49. شروق اياد خضير، الهوية الإسلامية العابرة للحدود: السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد2020.
50. شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي2016.
51. شير عبد الفتاح ، تداعيات إقليمية لانتخابات تركيا البرلمانية ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 147، 2011 .
52. شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الورقة الأولى خرائط القوى السياسية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جوان 2016.
53. شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الورقة الأولى خرائط القوى السياسية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جوان 2016.
54. شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الورقة الأولى خرائط القوى السياسية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جوان 2016 .
55. شيماء معروف فرحان، الاستراتيجية الامريكية حيال المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2005.
56. طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الاماراتي جدلية القوة والدور،المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية 19 جوان2020.

57. طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الاماراتي جدلية القوة والدور،المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية 19 جوان2020.
58. طارق دياب، تركيا واتفاق التطبيع الاماراتي الإسرائيلي التفاعلات و التداعيات، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، سبتمبر2020.
59. عاطف السعودي ، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام الدولية ، العدد152، 2003 .
60. عبد الحليم غزالي، تركيا والعالم الإسلامي من الفكرة القومية الى الجسر الحضاري ، تحرير : لقاء مكي ، تركيا صراع الهوية ، شبكة الجزيرة ، الجزيرة نت للبحوث والدراسات ، 2006 .
61. عبد الكريم علي ، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين مواجهة طويلة تصل الى التعايش ، في تركيا صراع الهوية، تحرير لقاء مكي، ملفات خاصة ،2006.
62. عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي، في كتاب تركيا والعرب والرهانات الاستراتيجية، مركز العادل للدراسات والتخطيط، تركيا،ط1، 2006.
63. عزة جلال هاشم ، الأقلية اليهودية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام ، العدد 131 ، 1998 .
64. علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002-2010، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة،2011.
65. علي جلال معوض، العثمانية الجديدة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط،سلسلة قضايا،العدد58، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2009 .
66. علي حسين باكير وآخرون ، صعود تركيا الإقليمي تصورات عن دور تركيا المفترض عام 2030 ، مجلة آفاق المستقبل ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 4 ، مارس 2010.
67. علي حسين باكير وآخرون ، صعود تركيا الإقليمي تصورات عن دور تركيا المفترض عام 2030 ، مجلة آفاق المستقبل ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 4 ، مارس / افريل 2010.
68. علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
69. عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟،مجلة مداد الاداب،2019 .
70. عماد الضميري ، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، أبو ظبي2002.
71. عمار تشبينار "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة،" أوراق كارينغي ،العدد 10 ، سبتمبر 2008 .
72. غازي حسين ، تركيا والعرب وإسرائيل،الحلف التركي الإسرائيلي ، مجلة الفكر السياسي ، دمشق ،اتحاد الكتاب العرب ، العدد الرابع والخامس ، 1998 – 1999.
73. فاتن نصار ، تركيا وإسرائيل محددات المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، مؤسسة الأهرام ، العدد 182، 2010.
74. فراقد داود سلمان، "العلاقات التركية الإيرانية"، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، كلية العلوم السياسية،العدد15،مارس2012.

75. فلسطين اليوم، متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد1274، بتاريخ2 ديسمبر2008.
76. فلسطين اليوم، نشرة اخبارية الكترونية تعنى بالشأن الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017.
77. لفمان عمر محمود النعيمي، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011، مجلة دراسات إقليمية، العدد 26، 2012.
78. لقمان عمر أحمد النعيمي، علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، متابعات إقليمية، العدد6، 2005.
79. لقمان عمر النعيمي ، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية ، دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 25 ، 2016 .
80. لقمان عمر النعيمي وميثاق خير الله جلود ، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2011 ط1،جامعه الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، 2012 .
81. لقمان عمر محمد النعيمي ، تركيا في التحولات السياسية في المنطقة العربية ، قراءة في الموقف التركي والدور الإقليمي ، نشرة تحليلات إستراتيجية ، جامعة الموصل ،مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 63 ، 2014.
82. لقمان عمر محمود النعيمي، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2011، مجلة دراسات إقليمية،2012.
83. لقمان عمر محمود النعيمي، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2011، مجلة دراسات إقليمية، 2012.
84. لمى مضر جرئ الإمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأيدها في سياساتها تجاه منطقة الخليج في الفترة (1990-2003) ، ط1أبو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005.
85. لينور مارتن ، " الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط " ، ترجمة : خليل علي مراد ، سلسلة شؤون إقليمية ، جامعة الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ، 2005 .
86. مثنى علي المهداوي، تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية الإسرائيلية بعد العام2002، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، 2011.
87. محمد نور الدين، تركيا الى أين؟ دور وتحديات،المستقبل العربي، العدد287، يناير2003.
88. محمد اكشي " في آسيا الوسطى والقوقاز تأمين لجسور الطاقة ، علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير : محمد عبد العاطي ، ط1، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 .
89. محمد الأطرش واخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1999.
90. محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى الإقليمية، مجلة الدراسات الدولية ، العدد179، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2011.
91. محمد العادل، مستقبل تركيا والعرب واحد، او لنعش معا تحت سماء واحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 381، بيروت،نوفمبر،2010.

92. محمد الهامي، تركيا جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، ملفات اقليمية27أفريل2018.
93. محمد ثلجي ، أزمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعالجة في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير : محمد عبد العاطي ، ط1، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 .
94. محمد خواجه، "المثلث العربي-الإيراني-التركي واقع وآفاق"، شؤون الأوسط، العدد119،صيف2005.
95. محمد سعد أبو عامود، تركيا وحلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، السياسة الدولية، العدد201،جوان2015.
96. محمد سعد أبو عامود، تركيا وحلم انتاج الإمبراطورية، السياسة الدولية،2015.
97. محمد مجاهد الزيات، الموقفين الإيراني والتركي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد44، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009.
98. محمد نور الدين ، " السياسة الخارجية التركية ، أسس ومرتكزات " ، في : تركيا بين تحديات الداخل والرهانات الخارج ، تحرير : محمد عبد العاطي ، ط1، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 .
99. محمد نور الدين ، التحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيراته على الأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، 2002 .
100. محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ط1 ، 1998 .
101. محمد نور الدين، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر(وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.
102. محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، شؤون سياسية(5)، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.
103. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1998.
104. محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية،العدد129، 2007.
105. محمد نور الدين، تركيا والمنطقة : المأزق المستمرن شئون عربية، العدد151، 2012.
106. محمد نور الدين، مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد21، العدد82، بيروت.
107. محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العربي، عدد 382، ديسمبر2010.
108. محمد نور الدين،"العلاقات التركية الإسرائيلية مرحله جديدة"، صحيفة الشرق، الدوحة،2005.
109. محمد نور الدين،الدور التركي تجاه المحيط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، 2011.

110. محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 2010.
111. مشروع قياس اتجاهات الرأي العام العالمي، مركز بيو الأمريكي عام 2008.
112. مصطفى الفقي، العرب ودول الجوار: أزمة ثقة وملامح المستقبل، الحياة،14-05-2007.
113. مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، السياسة الدولية، العدد182، أكتوبر 2010.
114. مصطفى اللباد، أوروبا وسياسية تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 182، 2010.
115. معمر فيصل الخوري ، أثر الإصلاحات الداخلية في تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة المرصد الدولي ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، 2010 .
116. معين محمود، إسرائيل واختراق جبهة اسيا رؤية جيواستراتيجية، مركز باحث للدراسات،2012 .
117. ممدوح الولي ، العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية ، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد 43، 2009 .
118. منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 10، 2010.
119. منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا"حزب العدالة والتنمية" نموذجا، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 10، 2010.
120. نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد15، 1997.
121. نغم نذير شكر، الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد44، 2013.
122. نغم نذير شكر، سياسات حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على دور تركيا الإقليمي بعد عام 2015، قضايا سياسية، 2018.
123. همام طه، ، سياسة أردوغان تجاه القضية الفلسطينية استثمارسياسي،صحيفة العرب ، العدد10491، 2016.
124. هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية – التركية دراسات إستراتيجية ، أبو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية ، العدد السادس .
125. وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مجلة قضايا سياسية،المجلد الثاني العدد الخامس والسادس،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2004.
126. وليد عبد الحي، المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الاسرائيلية2002-2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،جانفي2021.
127. ياسين الحاج صالح ، تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 85 ، 2011 .
128. إبراهيم البيومي غانم، أحمد داوود أوغلو.. وليس كيسنجر تركيا، نظر بتاريخ 25-05-2018 ، متاح على الرابط التالي http://twitmail.com/email/3048754152/37

129. أخبار، تركيا ترصد جائزة كبيرة مقابل معلومات تقود لاعتقال محمد دحلان، متاح على الرابط التاليhttps://www.dw.com/ar:
130. أخبار،طموح تركيا للتحول لمركز للطاقة يثير اضطرابات في المتوسط، ، متاح على الرابط التاليhttps://www.dw.com:
131. أر تي، هل تنجح الرعاية التركية في توحيد فصائل الشمال السوري،2020، متاح على الرابط التالي_ https://arabic.rt.com:
132. أرتي، التلفزيون التركي يعرض خريطة للنفوذ التركي المتوقع بحلول2050، متاح على الرابط التاليhttps://arabic.rt.com:
133. ارم نيوز، ارتدادات سقوط الاخوان تصيب أردوغان، نشر بتاريخ 13 -07-2013، نظر بتاريخ 03-01-2019، متاح على الرابط التالي: http://dev01.eremnews.com/latest-news/5943/amp
134. إزغي بصاران، انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟، متاح على الرابط التاليhttps://www.bbc.com/arabic/worldnews:
135. اسراء أحمد فؤاد، تركيا بلد الجريمة والعنف، متاح على الرابط التالي https://www.youm7.com/story/:
136. أمر الله أيشلر "مغزى التغيرات التي تحدث في تركيا والعلاقات العربية التركية" ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، متاح على الرابط التالي http://www.mesc.com
137. بندر الدوشي، ارتفاع التبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل لمستوى تاريخي، متاح على الرابط التاليhttps://www.alarabiya.net:
138. بندر الدوشي، انقرة تستعجل علاقات كاملة وعودة سفارتها لإسرائيل، متاح على الرابط التاليhttps://www.alarabiya.net/arab-and-world:
139. البوابة، شريف درويش اللبنان، سقوط أردوغان وضياع حلم العثمانين الجدد2، ، متاح على الرابط التالي: https://www.albawabhnews.com/3657967
140. بوادر توتر بين تركيا واسرائيل،موقع اذاعة بي بي سي العربية،26 ماي 2004. متاح على الرابط التالي:
141. بي بي سي نيوز، انخفاض مؤشر البورصة التركية وتراجع الليرة بعد الانتخابات، متاح على الرابط التاليhttps://www.bbc.com/arabic/business/:
142. ترك برس، تركيا ثالث أسرع بلدان العالم نموا، متاح على الرابط التالي http://www.turkpress.co /node/4096:
143. ترك برس، تركيا في ليبيا، نشر بتاريخ 18 ماي 2019، متاح على الرابط التالي http://www.turkpress.co/node/61222
144. ترك برس، معدل التضخم في تركيا يفترب من 9% في تشرين الأول، متاح على الرابط التالي https://www.turkpress.co/node/3125:
145. تركيا بوست، شاهد قصة نجاح الأوقاف الدينية في زمن أردوغان، متاح على الرابط التالي : https://www.turkey-post.net/p-261065/

146. تصريحات لموقع روسيا اليوم في 27 ماي 2013 متاح على الرابط التالي http://arabic.rt.com/prg/telecast/658274:
147. التضخم في تركيا عند اعلى مستوياته في15 عاما، متاح على الرابط التالي:/https://arabic.rt.com/business
148. تي أر تي عربي، إسرائيل ودول الخليج .... تحالف عسكري يلوح في الأفق بحجة مواجهة ايران، متاح على الرابط التاليhttps://www.trtarabi.com/now:
149. تي أر تي عربي، أين حدود إسرائيل.. خطاب أردوغان بالأمم المتحدة يضع الاحتلال في مأزق ، متاح على الرابط التاليhttps://www.trtarabi.com/now:
150. الجمهورية التركية وزارة الخارجية، السياسة الخارجية التركية في عهد اتاتورك، متاح على الرابط التالي-http://www.mfa.gov.tr/ataturk-doneminde-turk-dis politikasi_ar.ar.mfa
151. الحرة، أردوغان يغازل إسرائيل، متاح على الرابط التاليhttps://www.alhurra.com/turkey/2020/12/25:
152. الحرة، بلغة الأرقام تركيا تفصل الاقتصاد في علاقتها مع إسرائيل، متاح على الرابط التاليhttps://www.alhurra.com/turkey/
153. حماس والجهاد تشيدان بموقف أردوغان في منتدى دافوس حول الوضع في غزة، وزارة الشؤون الخارجية، رام الله، الراصد، متاح على الرابط التالي //http :www.mofagov.ps/ar /index.php ?pagess=home
154. الخبر، المقاومة قتلت ألف عسكري اسرائيلي وجرحت منهم الالاف، متاح على الرابط التالي:/https://www.elkhabar.com/press/article/58363
155. خليل موسى، الاتحاد الأوروبي يتعهد بمساعدة السلطة الفلسطينية في إنهاء الأزمة المالية، متاح على الرابط التالي : https://www.independentarabia.com/node/
156. دانيال ديريا بيلوت ، هلال كويلو، تركيا تبذل جهدا للتطبيع مع إسرائيل لكن لماذا يهاجمها أردوغان؟، متاح على الرابط التاليhttps://www.dw.com/ar/
157. ديفيد رومانو، الناتو وتركيا حان الوقت للقبول بالحقائق،، متاح على الرابط التالي http://rudaw.net/arabic/opinion/1411201
158. رامي الجندي، طوال 16 عاما ماذا قدم العدالة والتنمية لتركيا بالأرقام، متاح على الرابط التالي :https://arabi21.com/story/109424
159. رأي اليوم، صالح عوض، تركيا تنمية وادوار متعددة وحلف الناتو، متاح على الرابط التالي:https://www.raialyoum.com/index.php
160. روسيا اليوم، العلاقات الروسية التركية باتت استراتيجية، متاح على الرابط التالي http :www.arabic.rt.com/news-all news/ print/473
161. رئاسة الجمهورية التركية،متاح على الرابط التالي:https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography
162. سامح الجارحي، وهم الامبراطورية لماذا يتعصب أردوغانلارث الدولة العثمانية؟ ،متاح على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3533/

163. السبيل، هنية يطلق اسم أردوغان على حفيده تيمنابرئيس الوزراء التركي، متاح على الرابط التالي:https://assabeel.net/news
164. سعيد الحاج، تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل، متاح على الرابط التالي http//www.turkpress.co/node/57096
165. سعيد الحاج، فرص التقارب التركي الإسرائيلي وانعكاساته على القضية الفلسطينية، متاح على الرابط التالي https://www.turkpress.com
166. سعيد ناشيد، نجم الدين اربكان أبو الإسلام السياسي التركي الذي قتله أبنائه بكاتم الصوت، متاح على الرابط التالي : https://alarab.co.uk
167. سماء الشوادفي، محمد عبد العزيز،العلاقات التركية الإسرائيلية وثورات الربيع العربي(2002-2015)، متاح على الرابط التالي : https://democraticac.de/?p=34162
168. سند للأنباء، فلسطين وتركيا توقعان اتفاقيات لزيادة حجم التبادل التجاري، متاح على الرابط التالي :https://snd.ps/post/19074/
169. سياسة واقتصاد، ذكرى الاحتجاجات والحلم بتركيا اخرى، متاح على الرابط التاليhttps://www.dw.com/a
170. سياسة واقتصاد، هل ولت المعجزة الاقتصادية التركية، متاح على الرابط التالي:https://www.dw.com/ar
171. الشرق الأوسط، اجتماع الدوحة يدعو لقطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء المبادرة العربية ولبنان يتحفظ، متاح على الرابط التاليhttps://archive.aawsat.com
172. الشرق، أردوغان يشترط رفع الحصار عن غزة مقابل إعادة العلاقة بإسرائيل، متاح على الرابط التاليhttps://al-sharq.com/article/12/02/2014.
173. صدى، نجاح حزب الشعوب الديمقراطي ومعناه بالنسبة الى تركيا، متاح على الرابط التاليhttps://carnegieendowment.org/sada/60372
174. صهيب محمد أحمد عبيد، فلسطين وتركيا على طاولة واحدة لتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي، متاح على الرابط التالي :https://www.aa.com.tr/ar
175. ضياء عودة، اختبار نوايا لإعادة التطبيع بين تركيا وإسرائيل لماذا الان؟، متاح على الرابط التاليhttps://www.alhurra.com
176. عرب سبوتنيك، تعرف على قدرات رابع أقوى جيش في حلف الناتو، متاح على الرابط التالي/https://arabic.sputniknews.com/20171225
177. عربي21، تركيا: التضخم يفوق التوقعات ويسجل 7.4% في 2013، متاح على الرابط التالي https://arabi21.com/story/717742/
178. عربية سكاي نيوز، ارتفاع معدل البطالة في تركيا،2021، متاح على الرابط التالي https://www.skynewsarabia.com/business
179. العربية، أردوغان يصف قضية القدس ب"الخط الأحمر"..... وطائرة إسرائيلية تحط على تركيا للمرة الأولى منذ عشر سنوات ، متاح على الرابط التالي https://arabic.cnn.com/middle-east

180. العلاقات التركية – الإسرائيلية ، موسوعة البينة ، الدراسات الإقليمية العدد الثالث ، 2003 ، ص2 ، متاح على الرابط التالي: = Website//www.albainah.net/index.aspx?Fmction=ltem&id 16106
181. فرانس24، كارثة المنجم في تركيا تؤجج الغضب على أردوغان قبل الانتخابات الرئاسية، متاح على الرابط التالي https://www.france24.com/ar/
182. فرنس 24، نائبات في البرلمان التركي يرتدين الحجاب في تحد للقواعد العلمانية، متاح على الرابط التاليhttps://www.france24.com/ar
183. كرم سعيد، أزمة الاقتصاد التركي الأسباب والتأثيرات، متاح علىالرابط التالي -http://al ain/com/article/turkeyeconomie
184. كرم سعيد، السياسة الخارجية التركية والرهانات الخاسرة، العين الاخبارية، متاح على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/turkey200
185. كيوبوست، 440 ألف إسرائيلي دخلوا تركيا خلال 2018 ، متاح على الرابط التالي: https://www.qposts.com
186. محمد جمال عبد العال، التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا...أيدي خبيثة لزعزعة استقرار الدول، الجوار برس، ، متاح على الرابط التالي: http://algiwarpress.com/news/news.aspx?id=8176
187. محمد خبيصة، الأناضول، فلسطين الدعم الدولي للميزانية العامة شبه متوقف في 2021، متاح على الرابط التالي:https://www.aa.com.tr/ar
188. محمد طورونلو، للجم العدوان الإسرائيلي.. أردوغان يقود حملة دبلوماسية مكثفة، متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/
189. محمد كانجو، المتغيرات الجديدة في سوق السلاح العالمي، مركز دراسات الصين واسيا ، متاح على الرابط التالي، https://chinaasia-rc.org/ /
190. معاريف، حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل6 مليار دولار، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com
191. مونت كارلو الدولية، أردوغان: تركيا ترغب في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل،متاح على الرابط التاليhttps://www.mc-doualiya.com
192. الميادين، أردوغان :القدس للديانات الثلاث والأقصى وقبة الصخرة للمسلمين فقط، متاح على الرابط التاليhttps://www.almayadeen.net/news/politics/699624/
193. هشام عبد العزيز ، العلاقات العسكرية التركية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد 22 ، المجلد 3 ، مكة المكرمة ، 2001 ، ص3 ، متاح على الرابط التالي: http-uqu-edu-sa.majalat/sharaiaramaa.maa.22-mg-th3 .
194. هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية،مافيمرمرة..سفينة تركية كسرت حصار غزة وأبحرت بقضيتها حول العالم. ، متاح على الرابط التالي: http://www.trtarabi.com/archive
195. الوقت تحليلي واخباري، لمادا تحولت تركيا الى تهديد للأمن القومي للكيان الإسرائيلي؟، متاح على الرابط التالي:/http://alwaght.com/ar/News

196. وكالة الأناضول، فائض تجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي مليارا دولار في يناير 2019 مقارنة مع فائض يناير2018، متاح على الرابط التالي http://www.aa.com.tr/ar/1421676/2019
197. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في تركيا .. قوة اقتصادية غير مستغلة ، متاح على الرابط التالي http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=JSGKX7a659234570709aJSGKX7
198. وكالة أنباء تركيا، أردوغان: ننظر للقدس من منظار السلطان عبد الحميد الثاني،نشر بتاريخ31 جانفي 2020، نظر بتاريخ19 ماي2020، متاح على الرابط التالي:https://tr.agency/news-80919
199. وكالة أنباء تركيا، تركيا تجدد عهد التضامن مع الشعب الفلسطيني في يومه العالمي، متاح على الرابط التالي: https://tr.agency/news-70165
200. وكالة قدس نت للأنباء، إدانات تركية لعملية الدهس في القدس، متاح على الرابط التاليhttps://qudsnet.com

رابعا: القوانين ، و التقارير و الوثائق :

1. دستور2017.
2. صندوق النقد الدولي، في 1 اكتوبر2009
3. علي محمد علي، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، الجزء الأول، ص62، وثيقة رقم 28.
4. محسن صالح واخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2006.
5. محسن صالح واخرون، التقرير الاستراتيجي لسنة 2007.
6. محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2006.
7. محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تقرير معلومات17، 2010.
8. محسن صالح، تقرير معلومات24، الجيش الاسرائيلي2000-2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2013.
9. مركز الإحصاء أبو ظبي، الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق، أبو ظبي.
10. مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، المعهد المصري للدراسات، تقارير اقتصادية 1أفريل2018.
11. مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، تقارير اقتصادية ،2012.
12. معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي.
13. مؤشرات التنمية العالمية،البنك الدولي،10 سبتمبر2008.
14. الموقع الرسمي لمنظمة حلف شمال الاطلنطي
15. تقرير معلومات (17)، تركيا والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010، متاح على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a=126659

16. الحرة، تقرير بايدن محاولات أردوغان لاستعادة العلاقات مع أروبا وإسرائيل، 2021، متاح على الرابط التاليhttps://www.alhurra.com/turkey:
17. الدور التركي في المنطقة وتأثيره علىالقضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، متاح على الرابط التالي : http://www.alzaytouna.net/arabic/

خامسا:المؤتمرات والندوات

1. إبراهيم خليل العلاف، النظام السياسي العربي والإقليمي التغير و الاستمرارية، الندوة 29 لمركز الدراسات الإقليمية،26 نوفمبر2008، دار ابن الأثير للطباعة والنشر،جامعة الموصل، 2009.
2. أحمد سمير القدرة، تحولات السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط وتداعياتها على القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية 20-22 أكتوبر2017.
3. أميرة طاهر، دور تركيا اتجاه القضية الفلسطينية بين الأمس، اليوم والغد، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017.
4. بغوي ايمان، رحموني عبد الرحيم، التموقع الإسرائيلي من الأزمة السورية وتداعياته على القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي لتركيا والقضية الفلسطينية20-22أكتوبر2017.
5. بيسان مصطفى موسى، السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية امس، اليوم والغد، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية 20-22 أكتوبر2017.
6. رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة 2002-2010 ، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي – التركي للمعلومات الاجتماعية ، القاهرة ، ديسمبر 2010 .
7. الزعنون امام المؤتمر الثالث لرؤساء برلمان العالم : إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضدنا وبرلمانها يشرع الاحتلال، المجلس الوطني الفلسطيني 20 جوان 2010.
8. زكرياء أبو دامس، أثر التحديات الإقليمية على القضية الفلسطينية في الفترة2010 حتى رمضان 2017، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية 20-22 أكتوبر2017.
9. عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية1948-1967، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017.
10. عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية1948-1967، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، كتاب أبحاث المؤتمر، 2017.
11. عيسى شويب، محددات الدور التركي اتجاه القضية الفلسطينية في ظل ثورات الربيع العربي(العدوان على قطاع غزة2012-2014)، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية، 2017.
12. محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها،ضمن ندوة الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر،اصدار مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
13. هادي الشيب، السياسات التي يتوقعها الفلسطينين من تركيا تجاه فلسطين، المؤتمر الدولي لتركيا والقضية الفلسطينية 22أكتوبر2017.
14. يوسف علي هاشم، مقاربات الموقف التركي من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي لتركيا والقضية الفلسطينية 20622أكتوبر2017.

15. يوسفات علي هاشم، مقاربات الموقف التركي من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية كتاب أبحاث المؤتمر،2017.
16. يوسفات علي هاشم، مقاربات الموقف التركي من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية،2017.

المصادر الأجنبية :

Books :

1. Albert H.Hyamson,Palestine Under The Mandate1920-1948 ;Great Britain Methues,1950.
2. Bengio, Ofra, “Altercating Interests and Orientations between Israel and Turkey: A View from Israel”, Insight Turkey, ,. 2009
3. Burhan Koroglu , Turkeys position towards the popular Arab revolution , afro-middle east center , April , 2011 .
4. Douglas A.Howard,TheHistoryOfTurkey,Greenwood Press,London,2001.
5. Eurobarometer,Public Opinion Survey,2008.
6. Fatma MugeGocek,The Transformation of Turkey : Redefining State and Society from the Othman Empire to the Modern Era(New York : I.B.Tauris,2011 .
7. GeorgrFredman,The Next100 years :AForecast For The 21 stCentury, Doubleday;January27, 2009 .
8. Hüseyin Ali, Contemporary History of Islamic Movements In Modern Turkey, Universal Journal of Theology,2020.
9. Israel hayom,Turkey appoints ambassador to Israel after 2-year break.
10. James Rosenau,Comparing Foreign Policies,Why,What,How,InJames Rosenau, Comparing Foreign Policies,N .Y,Hasledpress,1974.
11. James Rosenau,MoralFerver,SystemicAnalysis,and Scientific Conciotness in Foreign Policiy Research in Austin Ranny,ed,Political Science and Public Policy.
12. Jenny B .White,Islamist Mobilization in Turkey : A Study in Vernacular Politics,Washington D.C : University of Washington press,2002.
13. Joshua Walker,Shadows of Empire :How Post-imperial Successor States Shape Memories, Diss Princeton Univ,2012 .
14. KONDA Research and Consultancy-Religion,Secularism and the veil in daily life ,september2007.

Library of Congress,Federal Research Division,Country Profile :Turkey,August2008. .15
MelihaBenliAltunisik&OzlemTur,Turkey Challenges of Continuity and Change ,Rutledge Curzon,London& New York,2005.
Mustafa Aydin,Turkish Foreign Policy Framework and Analysis,Ankara,December 2004. .16
Öğr. Üyesi Fatma Sarıaslan, TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİLERİNDE DEĞİŞMEYEN DİNAMİK: EKONOMİ, Ankara Üniversitesi,2019. .17
Oran morgil , the arab world and Turkey economy and regional security in drfatihalnstany (edited by) , Amman , arab thought froum 1994 . .18
StratijikDerink,Turkiye'ninUluslararasiKonumu(Strategic Depth,Turkey's International Position Istanbul :KureYayinlari,2001. .19
The Obama Presidency : A view From Turkey,SETAFondationBreif ,January,2009. .20
türkiyeihracatcilarmeclisi,TÜRKİYE – İSRAİL DIŞ TİCARETİ. .21

Researches:

UGur Kaya, Turquie : un acteur- clé de la stabilisation au Moyen- -Orient, La Grande Europe, la revue sur les pays du Continent européen , Edition ldocumentation , N° 23, Août 2010. .1
Alexander Murinson,Turkish Foreign Policy in the Twenty-First Century,The Begin Sadat Center For Strategic Studies Bar ilanUniversity,Mideast Security and Policy Studies,No 97. .2
Andrews,PeterA.Ethnic groups in the Republic of Turkey,Reichert Publications,1989. .3
Asli Aydintasbas,A New Ottman Empire?Forbes.com 6-2-2009. .4
Bulent Aras, Turkey and Palestinian Question Since al- AqsaIntifada , Alternatives Turkish Journal of International Relations,Volume1,Number3,2002. .5
EfraimInbar,Israeli Turkish Tensions and Their International Ramifications, ElsevierLimited, Foreign policy Research Institute,Winter2011. .6
HabipDemirhan,MehmetDağ, FilistinEkonomikYapısıVeVergiSistemiÜzerine Bir Değerlendirme, International Journal of Academic Value Studies , January 2017. .7

.8 Hasan Yilmaz , Turkey and the Middle East : Threats and opportunities , Master Thesis of Arts in National security Affairs from the Naval postgradnateschoole , Monter , California , 2007.

.9 Hay Eytan Cohen Yanarocak and Dr. Joel D. Parker, Israel is Turkey's Neighbor Across the Sea: Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas between Turkey and Israel, Vol. 4, No. 8, November - December 2020.

.10 HelinSarıErtem, Filistin'inSosyo-EkonomikSıkıntılarınınGiderilmesindeTürkiye'ninİmkânveSınırları, TürkiyeOrtadoğuÇalışmaları Dergisi,2019.

.11 Miller ,Tracy,ed,(October2009),Mapping The Global Muslim Population :A Report on The Size and Distribution Of The World's Muslim Population, Pew Researchcenter, Retrieved,08-01-2009.

.12 SbanKardas,will the AKPS'S Foreign and E conomic Policies Help in Local Elections ?Jamestown Fondation ,Eurasia daily Monitor Volume :6 Issue :21.

.13 Stratigic Depth and T urkishForeign Policy, Joshua W.Walker,InsightTurkey,Volume 9 Number3 / 2007.

.14 Turkish Statistical Institute,PrimeMinistry,Republic of Turkey,General Directorate of population and citizenship Affairs,No 14,26-1-2009.

.15 ZiyaMeral and jonthanSparis Turkish Forign policy hyperactivity , the washing ton Quarterly , USA , vol 33 , no . 4 , 2009.

.16 Barak Ravid,Azerbaijan seeks to mediate between Turkey and Israel available at :https://www.axios.com/azerbaijan-mediate-between-israel-turkey-erdogan-bb604elee ac-31d7-4dcf-b8a7-af6157328a50.html

.17 Cem Boz, «AlptekinDursunoğluile AKP dışpolitikasıüzerine:Ortadakorkunçbirbaşarısızlık var,» Sol, 13/7/2016, available at <http://haber.sol.org.tr/toplum/alptekin-dursunoglu-ile-akp-dis-politikasi-uzerineortada-korkunc-bir-basarisizlik-var-161821>.

.18 CIA Factbook,http://www.cia.gov/Library/Poblication/The World-Factbook/goes/tu.html

.19 Daily Sabah,Turkey'sZorlu Holding to buildnaturalgas pipeline /fromIsrael to Turkey Available at:,https://www.dailysabah.com/energy

.20 Department of Economic and Social Affairs Population Division2009,World Population Prospects,Table A.1.2008

Revision.United Nations, Available at: Htpp://www.un.org/esa/population/publications/wpp2008-text-.tables.pdf.retrieved12-03-2009
.21 Dorian Jones , Turkey Poised for Reset in Relations With Israel , available at
.22 https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.MPRT.KD?locations=TR
.23 https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey
https://www.voanews.com/europe/turkey-poised-reset-relations-israel
.24 Lbrary of Congress,Contry Studies : Turkey,Armed Forces-Army,January 1995. Available at:www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey.
.25 Relations Between Turky and Israel,Ministry of Foreign , available at http ://www.mfa.gov.tr/relations between turkey and israel%20.en mf
.26 Şalom,"Zorlu'danİsrailenerjisinebüyükyatırım!", Available at: http://www.salom.com.tr/arsiv/haber91311
.27 SIPRI (Stockholm Iternational Peace Research Institute.2019)SIPRI AmsTransfers.Databas.February. Stockholm
.28 Sydney Maki,NettyIdayuIsmail,CaganKoc ,Turkey Gets Unprecedented Downgrade, Crisis Warning From Moody's available at https://www.bloomberg.com/news/articles .
.29 Turkish Stratistical Institute :Address-based population Register System, december31, 2008, census)Result announced on january 26,2009, Available at: .http://www.turkstat.gov.tr/prehaberbultenleri.do?id=3992
.30 YossiAlpher ,IsraelTroubledRelationshipwithTur key and fran the periohery , Dimension , Norwegianspeace Building center , Novel Report , 2010 Available at: . http://www.peace building. no./varyezflow-sit/storage/origindl/application

فهرس الجداول والخرائط

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	التركيبة البشرية في تركيا	106
2	أداء الناتج المحلي الإجمالي في تركيا من العام 2002 والى غاية العام 2020.	108
3	إحتياطي تركيا من الصواريخ الباليستية	112
4	النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2002	133
5	النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2007	135
6	النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2011	138
7	النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2014	143
8	النتائج النهائية للانتخابات العامة لجوان2015	145
9	النتائج النهائية للانتخابات العامة في نوفمبر 2015.	152
10	النتائج النهائية للانتخابات العامة لعام 2018	154
11	تحليل الألفاظ لتصريحات وخطابات مسؤولي حزب العدالة والتنمية.	170
12	مساعدات التنمية الرسمية لتيكا(مليون دولار)	182

13	المساعدة الإنمائية الرسمية لتركيا تجاه فلسطينيين 2005-2017	185
14	الصفقات العسكرية المجزية من إسرائيل الى تركيا	250
15	التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل من سنة 2002 الى غاية 2019	253

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
1	حقول الغاز على طول شواطئ فلسطين المحتلة	214
2	الغاز الطبيعي OFF Shore الفلسطيني	214
3	خطوط أنابيب الغاز عبر سوريا	215
4	مد أنبوب لجر الغاز القطري	215
5	موقع تركيا الاستراتيجي	227
6	تموقع القوات الروسية وقوات الاسطول السادس الأمريكية	228
7	مناطق النفوذ التركي المتوقعة بحلول عام 2050	304

فهرس المواضيع

فـهـرس الـمـوضـوعـــات

الاهداء

شكر وتقدير

قائمة المختصرات

الصفحة

المقدمة.....1

الفصل الأول : السياسة الخارجية التركية أهدافها وأبرز متغيراتها.....11

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية.....12

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....12

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية.....13

الفرع الأول : حماية الأمن القومي وتحقيق التكامل الداخلي.....15

الفرع الثاني : تأمين الموارد والإمكانيات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.....19

الفرع الثالث : بناء المكانة الدولية / الدولة النموذج.....22

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية.....25

المطلب الأول: البيئة الداخلية وأثرها في السياسة الخارجية التركية.....25

الفرع الأول: العناصر المادية البشرية.....25

الفرع الثاني: المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.....30

المطلب الثاني : تأثيرات البيئة الخارجية على سياسة تركيا الخارجية.....36

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي.....37

الفرع الثاني: الولايات المتحدة الامريكية.....40

الفرع الثالث:روسيا.....41

الفرع الرابع:إيران.....45

الفرع الخامس:تركيا مع الدول العربية.....47

المبحث الثالث: الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية.....51

المطلب الأول: نظرية التحول الحضاري.....51

المطلب الثاني: العمق الاستراتيجي.....55

المطلب الثالث: مقاربة العثمانية الجديدة.....61

الفصل الثاني: مكانة فلسطين في السياسة الخارجية التركية.....72
المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات التركية الفلسطينية.....73
المطلب الأول: الهجرة اليهودية الى الدولة العثمانية.....74
المطلب الثاني: السلطان عبد الحميد واليهود.....78
المبحث الثاني: الموقف التركي من القضية الفلسطينية في ظل إعلان الجمهورية التركية....85
المطلب الأول: مرحلة ما بين 1923-1945.....86
المطلب الثاني: مرحلة ما بين 1945-1961.....92
المطلب الثالث: مرحلة ما بين1961 -1971.....96
المطلب الرابع: مرحلة ما بين 1971-1980.....98
المطلب الخامس: مرحلة ما بين 1980-1991.....100
المطلب السادس :مرحلة ما بين 1991-2001.....103
المبحث الثالث: الصعود الاقليمي التركي وأثره على مسار القضية الفلسطينية.....104
المطلب الأول: الكتلة الحيوية / الحرجة للدولة.....105
المطلب الثاني:اللغات في تركيا.....107
المطلب الثالث:القوةالإقتصادية التركية كمحرك للنفوذ التركي.....108
المطلب الرابع: القوة العسكرية.....110
المطلب الخامس: الهدف الاستراتيجي.....113
المطلب السادس: الإرادة الوطنية.....114

الفصل الثالث :القضية الفلسطينية في مشروع حزب العدالة والتنمية.....121
المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية 122
المطلب الأول: جذور الحزب.....123
المطلب الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية.....125
الفرع الأول :تأسيس حزب العدالة والتنمية.....125

المطلب الثالث: رؤية حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي.....129
المبحث الثاني: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم.....133
المطلب الأول : الانتخابات التشريعية لعام 2002.....133
المطلب الثاني :الانتخابات البرلمانية لعام 2007.....135
المطلب الثالث :الانتخابات البرلمانية لعام 2011.....138
المطلب الرابع :الانتخابات البرلمانية لعام 2014.....143
المطلب الخامس :الانتخابات البرلمانية لعام جوان 2015.....144
المطلب السادس :الانتخابات البرلمانية الثانية نوفمبر2015.....151
المطلب السابع :الانتخابات البرلمانية لعام 2018.....154
المطلب الثامن: عوامل قوة نجاح حزب العدالة والتنمية.....156
المبحث الثالث: موقع فلسطين في الاستراتيجية التركية الجديدة.....159
المطلب الأول :مستوى الخطاب.....159
المطلب الثاني: طبيعة المصطلحات 163
الفرع الأول :رفض التطبيع.....163
الفرع الثاني: التنازل التدريجي في اللفظ.....169
الفرع الثالث: تحليل الألفاظ.....170
المطلب الثالث :البعد الاقتصادي 179
الفرع الأول :الوضع العام للعلاقات التجارية.....179
الفرع الثاني :المساعدات الاقتصادية.....182
المطلب الثاني :تطورات الاستثمار والتعاون المالي.....187

الفصل الرابع: مواقف حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية 189
المبحث الأول: المبادرات والتدخلات تجاه القضية الفلسطينية.....190
المطلب الأول: موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية من عام 2002-2008. 190

المطلب الثاني: موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 2008.....197
المطلب الثالث: موقف تركيا من صفقة القرن(تركيا وصفقة القرن).....206
المبحث الثاني: الأسس الاستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط.....216
المطلب الأول: بروز أهمية تركيا بعد حرب الخليج الثانية في الشرق الأوسط.....216
المطلب الثاني: التوجه التركي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.....218
المطلب الثالث: رؤية حزب العدالة والتنمية للشرق الأوسط.....222
المبحث الثالث: تطور العلاقات التركية الاسرائيلية 236
المطلب الأول: بداية العلاقات.....236
المطلب الثاني :العلاقات التركية الاسرائيلية فى ظل حكم حزب العدالة والتنمية.....243
الفرع الأول: العلاقات العسكرية 244
الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية 253
الفرع الثالث: الطاقة 257

الفصل الخامس: تركيا بين الامتداد المصلحي والارتباط الحضاري.....260
المبحث الأول: قوة الارتباطات الثقافية الحضارية.....262
المطلب الأول: البعد التاريخي.....262
المطلب الثاني: البعد الديني والثقافي.....266
المطلب الثالث: قضية القدس وأهميتها لدى الأتراك.....274
المطلب الرابع: حادثة مافي مرمرة.....277
المطلب الخامس: الارتباط العقائدي بين تركيا وفلسطين.....280
المبحث الثاني: ديمومة المصالح وتأثيرها على تسوية القضية.....284
المطلب الأول: الدفاع عن قضية عادلة لتصعد بها الى قمة الدول الصاعدة.....284
المطلب الثاني: رهان احياء مجد الدولة العثمانية(العثمنة الجديدة).....286
المطلب الثالث: تحدي تحقيق الاستراتيجية التركية التوسعية.....291

المبحث الثالث: تضارب بين المصلحة والارتباط الثقافي الحضاري 299
المطلب الأول: الموازنة بين المصلحة القومية وبين القضية الفلسطينية.....299
المطلب الثاني :الرؤية التركية للصراع العربي الاسرائيلي.....305
الخاتمة.....311
قائمة المراجع.....317
فهرس الجداول.....345
فهرس الخرائط.....346
فهرس المواضيع.....348